موريتانيا وقضية الصحراء
من الحرب إلى الحياد

قراءة في الحصيلة والآفاق

موريتانيا وقضية الصحراء
من الحرب إلى الحياد

قراءة في الحصيلة والآفاق

الداهية ولد محمد فال المختار

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

1436 هـ – 2015 م

ردمك 978-614-01-1355-8

جميع الحقوق محفوظة

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدوحة – قطر

هواتف: 4930181 –4930183 –4930218 (974+)

فاكس: 4831346 (974+) – البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص. ب: 13-5574 شوران – بيروت 2050-1102 – لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) – البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت – هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت – هاتف 786233 (9611+)

إهداء خاص

إلى أستاذي الجليل الدكتور عبد الحق جناتي الإدريسي،
بعد أن منَّ الله عليّ بوضع اللمسات الأخيرة على هذا الجهد الأكاديمي، أجدها فرصة أغتنمها وسانحة أبتدرها لأقدم كل الامتنان والشكر والتقدير لأستاذي وملهمي، الأستاذ الدكتور عبد الحق جناتي الإدريسي على ما قدمه لي مشكوراً، خلال مسيرتي البحثية بدءاً من قبوله الإشراف على هذا المشروع البحثي، فكان لي الأب الناصح والمعلم والمرشد والموجه الصادق، فقد وجدت في صفاته النبيلة، من العلم والصدق والأمانة والتواضع والكفاءة والاستقامة والحصافة وقوة المبدأ الأسوة والقدوة الحسنة، حيث يجمع أستاذنا عبد الحق جناتي الإدريسي، بين سعة الفقيه ونضج المثقف ودقة الأكاديمي وكاريزمية القائد ونبل الشريف.
فلأستاذي الكريم كل التقدير والاحترام تقديراً وعرفاناً.

إهداء

أهدي خلاصة هذا العمل

إلى والدتي التي ربّتني صغيراً وعطفت عليّ كبيراً حبَا وامتنانًا،

كما أهديه إلى روح أختي التي ودعتُها صابراَ محتسبَا

المرحومة إن شاء الله زينب بنت محمد فال.

المحتويات

مقدمة..... 11

الباب الأول

موريتانيا كطرف مطالِب بالصحراء: الأسس والمرتكزات

الفصل الأول: موريتانيا والرهان على الروابط التاريخية..... 31

المبحث الأول: الروابط التاريخية والقانونية لموريتانيا بالصحراء..... 35

المبحث الثاني: موريتانيا والبحث عن عوامل الاستقرار..... 45

الفصل الثاني: موريتانيا والتشبث بضم الصحراء..... 59

المبحث الأول: تنسيق التحركات المغربية – الموريتانية..... 65

المبحث الثاني: وضعية الصحراء بعد اتفاقية مدريد..... 83

خاتمة الباب الأول..... 92

الباب الثاني

موريتانيا كطرف محايد لكن معني بقضية الصحراء

الفصل الأول: موريتانيا: المؤسسة العسكرية والمفاصلة مع قضية الصحراء 101

المبحث الأول: الآثار السلبية للحرب على موريتانيا.....105

المبحث الثاني: التعاطي الموريتاني مع مختلف الحلول المطروحة.....131

الفصل الثاني: موريتانيا والحياد كخيار استراتيجي في ملف الصحراء.....151

المبحث الأول: موريتانيا والتوازن الإقليمي.....155

المبحث الثاني: موريتانيا والتمسك بالشرعية الدولية.....177

خاتمة الباب الثاني.....201

خاتمة.....203

توصيات ومقترحات 207

الملاحق

الملحق 1: اتفاقية مدريد الثلاثية 14 نوفمبر 1975..... 215

الملحق 2: اتفاقية مدريد الثلاثية (14 نوفمبر/تشرين الثاني 1975) 219

الملحق 3: اتفاقية تسيير اقتصاد الصحراء بين المغرب وموريتانيا 1976 «وثائق نادرة»... 221

الملحق 4: اتفاقية ترسيم الحدود بين المغرب وموريتانيا 1976 «وثيقة نادرة» 223

الملحق 5: إعلان قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية من طرف جبهة البوليساريو من منفاها في الجزائر (27 فبراير/شباط 1976)..... 225

الملحق 6: اتفاق سلم بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية وجبهة تحرير الساقية الحمراء وواد الذهب (البوليساريو 1979)..... 227

الملحق 7: مقررات مؤتمر القمة العربية السابع في الرباط خلال الفترة 26–29 أكتوبر/ تشرين الأول 1974..... 229

الملحق 8: قائمة بأسماء بعض ضحايا الجيش الموريتاني في حرب الصحراء الغربية بين الجيش الموريتاني وجبهة البوليساريو (خاص جدًا يُنشر لأول مرة في هذا البحث) 231

الملحق 9: اتفاق الإطار بشأن مركز الصحراء الغربية..... 237

الملحق 10: نص مبادرة المغرب للحكم الذاتي..... 241

الملحق 11: نص مقترح جبهة البوليساريو من أجل حل سياسي مقبول ومتفق عليه ويفضي إلى تقرير مصير شعب الصحراء الغربية..... 249

الملحق 12: اتفاق هيوستن..... 253

الملحق 13: نص القرار رقم 1754 الصادر عن مجلس الأمن حول قضية الصحراء بتاريخ 30 إبريل/نيسان 2007 255

قائمة المراجع..... 257

مقدمة

إذا كان خطاب المختار ولد داداه في جزئه الموجه للصحراويين عاطفيًا إلى أقصى الحدود، فإنه لم يعدم الأساس الذي بنى عليه ارتباط الصحراويين بالموريتانيين، فبيّن الخطاب أساس هذا الارتباط وأسنده بالدليل ودعمه بالحجة وأقام عليه البرهان مذكّرًا بحدود مجال البيظان[1] الذي يفترض أن موريتانيا هي عمقه ومركزه، فحدود موريتانيا – كما رآها المختار في خطابه المذكور آنفًا – تمتد من لكويرة غربًا حتى إقليم أزواد شرقًا في جمهورية مالي، ومن أندر "سنلوي" جنوبًا في السنغال حتى وادي نون "أكليميم" شمالاً في المملكة المغربية.

إلا أنه لم يكن بالإمكان أحسن مما كان نتيجة للوضعية الاستعمارية الاستثنائية التي كانت تعيشها موريتانيا. وبالتالي، كان خطاب المختار ولد داداه تذكيرًا بالروابط الموريتانية بالأقاليم الصحراوية حتى لا ينجح المستعمر في توسيع الهوة بين موريتانيا وسكان الصحراء، كما يعتبر، تعبيرًا عن التضامن والمؤازرة لهذا الإقليم الذي ما زال حينها، يرزح تحت الاستعمار الإسباني، حيث لم يتأخر الشعب الموريتاني عن مؤازرة الصحراويين في مواجهة المستعمر.

و لم يكن تركيز الموريتانيين في تعاطيهم مع قضية الصحراء منصبًّا على ضمها إلى موريتانيا، وإنما كان الاهتمام والتركيز على كل السبل والآليات والوسائل التي من شأنها أن تساعد بتعجيل رحيل المستعمر الإسباني، ومن ثم يكون للصحراويين الخيار الحر في تقرير مصيرهم، هل سيفضلون الاستقلال بأنفسهم؟ أم سينضمون لإخوتهم المغاربة، وهو أمر محتمل ويستحق التقدير؟ أم سيفضلون الانضمام إلى موريتانيا، التي راهنت على عوامل العادات والتقاليد والقربى والتاريخ المشترك؟

(1) البيظان هم الشعب الذي أفرزه اندماج العرب والبربر في الصحراء، ويتحدثون لهجة عربية تسمى الحسانية، ويسكنون موريتانيا والصحراء الغربية وتيندوف وأزواد.

وبالتالي، فإن خيار القوة كان مستبعدًا لأن الوحدة المفروضة بالقوة لا تملك مقومات البقاء.

موريتانيا تستدرج الجزائر إلى ملف الصحراء

في إطار اهتمام موريتانيا بالصحراء رأت أنه من الضروري أن يكون لها تحالف تكتيكي مع الجزائر التي تتباين وتتناقض مواقفها مع المغرب في الفكر والنهج والممارسة السياسية؛ حيث ترى موريتانيا في الجزائر ضامنًا يحميها من طموحات المغرب التي تسعى لاستيعابها، والصحراء من باب أولى، فنسقت مع الجزائر التي يرى بعض الباحثين أن موريتانيا هي التي استدرجتها لمستنقع مشكل الصحراء[1] – فانقلب السحر على الساحر – فقامت موريتانيا بواسطة دبلوماسييها في الأمم المتحدة: أحمد باب ولد أحمد مسكة وأحمد ولد جدو مستشار سفارتها في تونس وسفيرها اللاحق في الجزائر فأعدّا ملفًا حول قضية الصحراء وسلّماه للجزائر بواسطة سفيرها في الأمم المتحدة الذي كان اسمه بعطورة. حيث أدركت موريتانيا خطورة أن تتفرد المملكة المغربية بملف الصحراء قبل أن ترسّخ موريتانيا دعائم استقلال دولتها، وربما كان استدراج الجزائر لكي تكون فاعلاً في قضية الصحراء القصد منه مشاغلة المملكة المغربية حتى تتجاوز الجمهورية الإسلامية الموريتانية مرحلة الضعف وعقبة الأطماع الإقليمية: المغرب من الشمال وفيدرالية مالي "السنغال ومالي" من الجنوب. ومن الواضح أن موريتانيا أرادت استثمار ما خلّفته حرب الرمال سنة 1963 من فتور ورواسب وحواجز نفسية بين المغرب والجزائر؛ فقام الرئيس الموريتاني بزيارة إلى الجزائر 1967؛ حيث كانت مناسبة للبلدين لتعميق تحالفهما الاستراتيجي في مقابل ما سمّياه: النزعة التوسعية للمملكة المغربية التي تريد التهامهما؛ لكن اعتراف المغرب بموريتانيا سنة 1969 على هامش قمة منظمة المؤتمر الإسلامي وإدراك الملك الحسن الثاني لأهمية الدور الدبلوماسي لرئيسها المختار ولد داداه غيّرا المعادلة كثيرًا، فكانت لهما

(1) سيد اعمر ولد شيخنا: موريتانيا المعاصرة: شهادات ووثائق، دار الفكر، نواكشوط، 2009، ص 199.

آثارهما على التحول في التعاطي الموريتاني مع قضية الصحراء، فانعكس ذلك على استراتيجيتها التي كانت تتأسس على أن قضية الصحراء بالنسبة للموريتانيين من الثوابت التي لا يجوز التفريط فيها، فكان التحالف مع المغرب واتفاقية التقاسم معها من الأمور التي خلقت حواجز، أساءت للعلاقة العضوية التي كانت تربط بين موريتانيا وسكان إقليم الصحراء.

وإن كانت موريتانيا قد أخطأت في تقديرها في الاندفاع والتعويل على الجزائر، فإن المغرب في تحليله للتعاطي الموريتاني مع قضية الصحراء لم يكن مصيبًا في إدراكه لحقيقة العلاقة بين الموريتانيين والصحراويين؛ حيث كان التحليل المغربي يحصر التعاطي الموريتاني مع ملف الصحراء، في أنه لم يكن إلا مناورة جزائرية ألهمت موريتانيا القيام بهذه الخطوة على حد تقدير المغرب، وهو تقدير يجانب الصواب، لأن موريتانيا لم تكن تخشى المغرب بعد أن اعترفت بها الأمم المتحدة سنة 1961، وكانت عضوًا مؤسسًا في منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963 وترأستها سنة 1971، لكن تقارب المغرب مع الجزائر وموريتانيا وجده الملك الحسن الثاني المعروف بدهائه فرصة لتفكيك هذا التحالف الذي وُجِد أصلاً لمواجهته، فما كان منه إلا أن استفرد بالرئيس الجزائري هواري بومدين 15 يناير/كانون الثاني 1969 فوقّع معه اتفاقية معاهدة صداقة وحسن جوار في إفران بالمملكة المغربية، وهو ما قوبل من طرف المختار ولد داداه بالتحفظ والاستياء لأن حليفه "بومدين" لم يُحِطْه علمًا بما أقدم عليه من تقارب مع الحسن الثاني غريمهما السابق، كما أن الحسن الثاني قد يكون ذهب بعيدًا في نظر بعض الجزائريين[1] في قمة تلمسان بتاريخ 27 مايو/أيار 1970 فيكون قد عرض تقاسم الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب.

وتابع الملك الحسن الثاني سياسة خلق الهوة بين بومدين والمختار ولد داداه حتى يبقى هو وحده في موقع قوة وتبقى الطريق سالكةً أمامه للتفرد بالصحراء بعد أن يهدم قوة التحالف بين خصميه.

---

(1) أحمد طالب الإبراهيمي "وزير خارجية الجزائر سابقًا، مذكرات جزائري، الجزء الثاني، دار القصبة للنشر، 2008، ص 437.

يبدو أن الملك الحسن الثاني نجح في تفتيت التحالف الموريتاني – الجزائـــري؛ فاستغل استياء المختار ولد داداه من اتفاق بومدين والحسن الثاني دون علمه حيث أراد المختار ولد داداه أن يرد على صديقه بومدين وذلك بالسعي للاتفـــاق مـــع الحسن الثاني دون علمه كرد على تجاهله، وهو ما تم في 8 من يونيو/حزيران 1970 في الدار البيضاء حيث وقّع المختار ولد داداه مع الملك الحسن الثاني معاهدة تعاون وحسن جوار؛ وبعد هذا الاتفاق بدأ الحسن الثاني يحاول اقتراح مخططه لتقســـيم الصحراء على المختار ولد داداه، فوجد المختار شبه متفهم لمخططه.

وبعد ذلك التأم الثلاثة في مدينة نواذيبو بموريتانيا في 14 ديســـمبر/كـــانون الأول 1970؛ حيث أكّد بيان القمة الصادر في ختامها على تكثيف الجهود لتصفية الاستعمار عن الأراضي الصحراوية الواقعة تحت الاحتلال الإسباني.

وقد شهد هامش القمة الإفريقية في الرباط يونيو/حزيران 1972 التي تسلّمت المغرب رئاستها من موريتانيا تطورات متميزة ونقلة نوعية في علاقـــات البلـــدان الثلاثة حيث قام المختار ولد داداه بالاقتراح على حليفه الجديد الملـــك الحســـن الثاني، بضرورة أن يستغل الملك الحسن الثاني فرصة القمة الإفريقية لتنقية الأجواء بين المغرب والجزائر[1]؛ يقول المختار: "كما استغللتم يا جلالة الملك فرصة انعقاد القمة الإسلامية 1969 لتنقية الأجواء بين موريتانيا والمغرب، يمكنكم أن تفعلـــوا نفس الشيء بين المغرب والجزائر"[2].

يبدو أن الحسن الثاني استجاب للفكرة، فوقّع اتفاقية مع الرئيس الجزائـــري حيث تنازل المغرب بموجبها عن تيندوف، وهو ما كان يمكن أن يكون له الأثـــر الإيجابـــي في تحييد الجزائر في قضية الصحراء لو أسرع المغرب في توقيع الاتفاقية، ولَمَا استمالت الجزائر جبهة البوليساريو المولودة حـــديثًا في موريتانيـــا حســـب استنتاج المختار ولد داداه[3]. وفي نفس القمة اقترح الحسن الثاني علـــى المختـــار

(1) المختار ولد داداه: موريتانيا على درب التحديات، منشورات كارتهالا، باريس، 2006، ص 462.

(2) المختار ولد داداه: م، س، ص 462.

(3) المختار ولد داداه: موريتانيا على درب التحديات، مرجع سابق، ص 465.

تقاسم الصحراء بينهما على أن يبقى ذلك سرًا، وقد أعلما الـرئيس الجزائـري؛ حيث عبّر عن غبطته بما اتفقا عليه، وكان الثلاثة مرتاحين لاعتقادهم أنهم توصلوا لحل كل مشاكلهم.

لكن الأحوال التي مرّ بها المغرب من اضطراب بسبب المحاولات الانقلابيـة سبّبت تأخر المملكة في التصديق على الاتفاقيات التي تربطها بـالجزائر. وكـان المختار يلحّ على صديقه الملك الحسن الثاني بضـرورة التعجيـل بتوقيـع هـذه الاتفاقيات حتى يحافظ الثلاثة على المكاسب التي تحققت. لكن المغرب لم يستجب وبدأ الشك يدب بين الجزائر والمغرب، وبقيت موريتانيا تدور مع مصالحها: تنسق مع المغرب فيما يخص الصحراء، وتعلن تضامنها مع الصحراويين انسـجامًا مـع قناعتها من جهة وترضية للجزائر من جهة أخرى. وكان المغرب يفضّـل بقـاء الاحتلال الإسباني في الصحراء الغربية، حتى يتم اتفاق بشـأنها. وفي سـنة 1974 توصل المختار ولد داداه والملك الحسن الثاني إلى اتفاق كامل حول قضية الصحراء يتضمن التقسيم والحدود وكل التفاصيل في انتظار أن يحين الوقت لتطبيق ذلك.

البوليساريو تبتعد عن المحور الموريتاني

من المعلوم أن جبهة البوليساريو كانت لصيقة بموريتانيا من حيـث النشـأة والتكوين قبل التأسيس؛ فقد تأسست وتبلورت فكرتها في موريتانيـا كواجهـة لمقاومة الاستعمار الإسباني في 10 مايو/أيار 1973 على الحدود الشمالية الموريتانية، فوفرت لها الجزائر وليبيا الدعم المالي والعسكري. وبدأ المستعمر الإسباني مطاردتها داخل الأراضي الموريتانية والمغربية، لكن الحسن الثاني بدأ يستغل الضعف الإسباني ويطالب بسبتة ومليلية حيث خلق جبهة موازية لجبهة البوليساريو سماها "جبهـة التحرير الموحدة". كل هذه الضغوط والظروف فرضت على إسبانيا تغيير منهجها مما حال وقتها دون تكوين دولة بقيادة البوليساريو.

وكان لقاء الرئيس المختار ولد داداه بالولي مصطفى السـيد، قائـد جبهـة البوليساريو (مايو/أيار 1975) الذي عبّر فيه للمختار عن امتنانه لكل الدعم الذي قدمته الجمهورية الإسلامية الموريتانية للمقاومة الصـحراوية في كفاحهـا ضـد

الإسبان، وقال له: "إنهم يقدرون ظروف موريتانيا وما تتلقاه من إسبانيا من تهديد تلقاء ما تقدمه لهم من مساعدات". وذكر له أن ليبيا مستعدة لتقديم كل الدعم لهم لكنها بعيدة، فالجزائر هي المؤهلة لتقديم الدعم، وهو ما قامت به فعلاً، لكن الولي مصطفى السيد تنهّد من ثقل نفوذها وتدخلاتها في شؤون الصحراويين[1]!

وبعد ذلك انتقل الحديث إلى ما يخص تحفظات الولي مصطفى السيد على المختار ولد داداه حيث ذكر له أن الصحراويين ممتعضون من تصرفات إخوتهم الموريتانيين في محادثاتهم السرية مع إسبانيا والمغرب الهادفة إلى تقسيم أراضيهم. وكان رد المختار واضحًا وهو أن ما تقوم به موريتانيا هو امتداد، لما عبّرت عنه 1957 فيما يتعلق بجزئها الصحراوي الذي تستعمره إسبانيا، وهو شيء يعرفه مشايخ الصحراويين الذين كانوا إلى حد قريب هم الممثل الوحيد لهم، ولم يكن هناك شباب صحراوي يتكلم باسمهم، وبما أن إسبانيا نجحت في توطين موريتانيين وجزائريين ومغاربة وجعلتهم صحراويين، وبالتالي عدَلْنا عن فكرة الاستفتاء لأنه حسب تحليل الرئيس الموريتاني لن يكون إلا في صالح إسبانيا، وهو أمر مجحف بإخوتنا الصحراويين[2] ومضرّ بمصالحنا، وإن كان المختار قال إنه قد أعجب بشخصية الولي مصطفى السيد "فسلوكه سليم وشخصيته قوية وتكوينه لا مطعن فيه"، وقد تحدث زعيم البوليساريو في آخر خطاب له عن ذلك اللقاء بشيء من عدم اللباقة 20 مايو/أيار 1976؛ حيث قال: إن النظام في موريتانيا مستعد لبيع وطنه[3].

موريتانيا والمغرب: من التنافر إلى التعاون

رغم ما كان بين المغرب وموريتانيا من تباين إلى حد العداء، إلا أن الظروف والمصالح فرضت عليهما التعاون المفتوح دون تحفظ حيث تحلّيا بالحكمة وتغليب مصلحة بلديهما دون شعور بالنقص حيث توصل الزعيمان: الحسن الثاني والمختار

(1) المختار ولد داداه: موريتانيا على درب التحديات، م. س، ص 241.
(2) المختار ولد داداه: نفس المرجع، ص 642.
(3) المختار ولد داداه: نفس المرجع، ص 243.

داداه لاتفاق تاريخي في مدينة فاس ديسمبر/كانون الأول 1974 يقضي بتقاسم الصحراء بينهما[1] بعد شد وجذب ونقاشات حادة وصريحة طبعتها الجدية والصراحة واللباقة والاحترام المتبادل، وبقي هذا الاتفاق سريًا بينهما و لم يعلنا عنه إلا بعد اتفاقية مدريد الثلاثية بين المغرب وموريتانيا وإسبانيا 14 نوفمبر/تشرين الثاني 1975.

غير أن الجهود الموريتانية والمغربية للتقارب اصطدمت بالمولود الجديد "البوليساريو" الذي احتضنته الجزائر فأصبح رقمًا صعبًا في المعادلة الصحراوية، وإن كانت جبهة البوليساريو قد تأسست في 10 مايو/أيار 1973 في البداية للدفاع عن الصحراويين بعد مذابح إسبانيا عام 1970، وحظيت بمباركة السلطة الموريتانية وبتزكية الشعب الموريتاني وقد تأسست على حدوده، إلا أن اتفاق موريتانيا مع المغرب كانت مضاعفاته خطيرة على الانسجام ما بين موريتانيا وقيادة البوليساريو. ويبدو أن التقارب الموريتاني – المغربي وتنسيقهما بخصوص تسيير ملف الصحراء بعيدًا عن الجزائر وجبهة البوليساريو، هو الذي جعل الجزائر تشعر بالتهميش والعزلة فيما يخص قضية الصحراء، ولتدارك ذلك التهميش وسدّ ذلك النقص وتجاوز تلك العقدة استثمرت الجزائر في دعم جبهة البوليساريو حيث أطّرتها وموّلتها ووجّهتها لتضايق موريتانيا والمغرب وبالتالي تبقى الجزائر فاعلاً في قضية الصحراء.

ولكي تستقطب الجزائر البوليساريو وتقنعها بالتنسيق معها، أقنعتها بأن المغرب وموريتانيا يريدان تقسيم المنطقة الصحراوية ضدّ إرادة الصحراويين، وأن الجزائر تدعم طموح الصحراويين في إنشاء دولتهم المستقلة ومستعدة لدعمهم بالمال والسلاح، ومن البديهي أن هذا الطرح وهذه العروض التي قدمتها الجزائر لجبهة البوليساريو ستجد آذانًا مصغية وستخلق الشك والريبة وعدم الثقة عند الصحراويين تجاه الموريتانيين والمغاربة. و لم تكن ليبيا وطموحات العقيد القذافي بعيدة عن التحول الذي طبع علاقات الجبهة بموريتانيا والمغرب واندفاعها نحو الجزائر لأن معمر القذافي كان يريد أن يجعل الجبهة حركة تحرر تواجه المستعمر

(1) المختار ولد داداه: م. س، ص 241.

الإسباني، وإسبانيا كانت تريد أن تبقي على نفوذها في الصحراء وقد لعبت على توطين موريتانيين وأزواديين في الصحراء وكانت تريد أن تقيم استفتاء في الصحراء تكون نتائجه محسومة سلفًا لصالحها.

لماذا لم تبارك موريتانيا الاستفتاء الذي حاولت إسبانيا أن تقيمه في الصحراء؟

لم تبارك موريتانيا الاستفتاء الذي حاولت إسبانيا أن تقيمه في الصحراء لاعتقادها أن الاستفتاء لن يكون إلا تكريسًا للأمر الواقع، وبالتالي بقاء الصحراء تحت السيادة الإسبانية. لكن السؤال الذي يفرض نفسه هو:

لماذا غيرت إسبانيا موقفها وقبلت بتسليم الصحراء لموريتانيا والمغرب؟

بالطبع هناك بعض الضغوطات التي كانت تواجهها إسبانيا، مثل: مرض فرانكو ومطالبة المغرب بسبتة ومليلية، كذلك فقد أدركت أن مصلحتها ستكون مصونة مع المغرب وموريتانيا أكثر من الجزائر. وفي 10 نوفمبر/تشرين الثاني 1975 كان اللقاء الذي جمع الرئيس الموريتاني والرئيس الجزائري في بشار الجزائرية، الذي حاول فيه بومدين استفزاز الرئيس الموريتاني من أجل أن يفك ارتباطه بالمغرب مهددًا ومتوعدًا، لكن الرئيس الموريتاني قال لبومدين: إن علاقات موريتانيا تحددها مصالحها وهذه المرة تلتقي مع المغرب.

موريتانيا والتباين حول التقسيم

إن اتفاق التقسيم لم يكن محل إجماع داخل موريتانيا، وهو ما بدا جليًا في مؤتمر حزب الشعب ما بين 15 و20 أغسطس/آب حيث انبرى النائب شيخنا[1] ولد محمد الأقظف للرئيس المختار وطلب منه أن يوضح رأيه حول قضية الصحراء مذكّرًا بما يقوم به في الخفاء دون علم البرلمان الموريتاني، وهو ما ينافي الدستور

(1) سيد اعمر، موريتانيا المعاصرة – شهادات ووثائق، مرجع سابق، ص 21.

الموريتاني الذي ينص على أن الخريطة الموريتانية لا يمكن أن تزيد أو تنقص بأي شبر إلا بموافقة البرلمان، كما ذكّره ببعض تصريحاته السابقة حول الصحراء "إن الصحراء ليست كعكة حلوة يتم تقاسمها بين الآكلين"، لكن المختار لم يكن واضحًا في رده وظل يدور في العموميات على حد قول شيخنا ولد محمد الأقظف[1].

وفي 14 نوفمبر/تشرين الثاني 1975 جاءت اتفاقية مدريد لتقسيم الصحراء عكس الثوابت الموريتانية في الصحراء حيث كانت هذه الثوابت تتمثل في أن الصحراويين إما أن يلتحقوا بموريتانيا طواعية أو أن يساعدهم أشقاؤهم في بناء كيانهم الخاص، كما خالفت النظام الإجرائي الذي وضعته الجمعية العامة للأمم المتحدة لتصفية الاستعمار، لائحة 1451، 1541، وهو الإجراء الذي ينص على أن أية مستعمرة تمت تصفية الاستعمار فيها عبر الانضمام الحر أو عبر الاندماج مع دولة مستقلة فإن هذا يجب أن يتم عبر اختيار إرادي حر من قبل شعب الإقليم وهو ما لم يكن في اتفاقية مدريد، فقد تمت رغمًا عن إرادة الصحراويين حيث لم يبذل الإسبان والمغاربة والموريتانيون أية جهود تُذكَر لجس نبض الصحراويين أو أخذ رأيهم في الحسبان، وحسب محكمة العدل الدولية فإن كلاً من المغرب وموريتانيا لا تملكان الأهلية القانونية للتصرف في إقليم الصحراء لأنهما لم تمارسا السيادة على الإقليم[2]. وبالتالي دفعت موريتانيا الثمن باهظًا بسبب تجاهلها لرأي وتطلعات الصحراويين.

ولقد وجد كل من إسبانيا والبوليساريو والجزائر والمغرب وموريتانيا وتونس ودول أخرى حسابها المصلحي، الظرفي أو الاستراتيجي، في اتفاقية مدريد آنذاك. فإسبانيا وجدت في الاتفاقية مخرجًا قانونيًا وسياسيًا من مستنقع الاستعمار وطريقة لتليين موقف المغرب من سبتة ومليلية وتفادي عواقب المسيرة الخضراء. والبوليساريو استغلها لعسكرة النزاع ورفع السلاح في وجه موريتانيا التي ظن أنها خذلته بقبول الاتفاقية؛ ووجدت الجزائر في اتفاقية مدريد فرصة سانحة ابتدرتها

(1) سيد اعمر ولد شيخنا، م. س، ص 21.

(2) علي الشامي: الصحراء الغربية: عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الكلمة، بيروت 1980، ص 461.

لمضايقة موريتانيا ولضخ الأموال الليبية نحو تسليح البوليساريو، ووجدها المغـــرب متنفسًا لكسب تحالف موريتانيا وعزل الجزائر؛ وسعت موريتانيا من خلال اتفاقية مدريد إلى إبعاد المغرب عن حدودها التقليدية وقطع الطريق أمام البوليساريو الـــتي تعتبرها امتدادًا لليسار الموريتاني وإعادة الدفء لعلاقتها مع دول الخليج والقـــوى الغربية المساندة للمغرب. كذلك كانت الاتفاقية تلبية لرغبة الحبيب بورقيبة الذي توسط لدى الرئيس الموريتاني بإيعاز من ملك المغرب، وموريتانيا تحفظ للتونسيين موقفهم الريادي معها حين تنكر لها العرب جميعًا كعادتهم 1960[1].

وقد كان للخليجيين والفرنسيين دور مهم في الضغوط على المختار ولد داداه لقبول الاتفاقية مقابل إعادة الدفء لعلاقات موريتانيا مع دول الخليج ومع فرنسا بعد وصول جيسكار ديستان للحكم 1974. وكان للمسيرة الخضراء مضـــاعفاتها على نفسية المختار ولد داداه لأنها كانت مدعومة من فرنسا وأميركـــا ولا أحـــد يمكنه اعتراضها لو أرادت الزحف إلى موريتانيا، وبالتالي كان تصرفه وقائيًا؛ كما أن الجزائر كانت ممتعضة من تصرفات عقيلة المختار ولد داداه إلى حـــد اتهامهـــا باليهودية والصهيونية على حد تعبير بوتفليقة[2].

عسكرة النزاع

بدأت إرهاصات عسكرة النـــزاع بعد اتفاق مدريد الثلاثي بين موريتانيـــا والمغرب وإسبانيا سنة 1975[3] حتى اتفاق المبادئ القاضي بالهدنة بـــين المغـــرب والبوليساريو 1988. وقد امتازت المرحلة العسكرية بمعارك ضارية دارت رحاهـــا بين جبهة البوليساريو المدعومة ماديًا من ليبيا ومعنويًا ولوجستيًا من الجزائـــر[4]، وموريتانيا والمغرب المدعومتين من فرنسا ودول الخليج.

---

(1) مؤتمر القمة العربية في شتورة 1960، نقلاً عن كتاب موريتانيا على درب التحديات، ص 243.

(2) سيد اعمر ولد شيخنا: مرجع سابق، ص 243.

(3) الحسن الثاني ملك المغرب: التحدي، الطبعة الثانية، المطبعة الملكية، 1983، ص 283.

(4) أحمد طالب الإبراهيمي: مذكرات جزائري، الجزء الثاني،م. س، ص 437.

لكن موريتانيا قد نالت نصيب الأسد من تكلفة هذه الحرب التي دارت معظم معاركها على أراضيها حيث دخلت موريتانيا حرب الصحراء ليلة 8-9 ديسمبر/كانون الأول 1975 في عين بنتيلي[1] مكرهة وهي بعيدة كل البعد عن الاستعداد للحرب حيث لا يزيد مجموع قواتها وقتها على 2000 جندي مطلوب منهم الدفاع عن دولة مترامية الأطراف في مواجهة قوة جبهة البوليساريو المدربة تدريبًا متميزًا والمجهزة بالعتاد والمؤهلة لخوض حرب عصابات طويلة الأمد والمدعومة من قوة إقليمية قوية مجاورة، والمستفيدة من سند في الداخل الموريتاني، بحيث كان من المستحيل في تلك الآونة أن تميز بين الصحراوي والموريتاني[2]. وكانت المعركة الأبرز التي فتحت الحرب بالنسبة للموريتانيين هى معركة إينال في 10 ديسمبر/كانون الأول 1975، وكانت الغلبة فيها للموريتانيين حيث أسروا حوالي عشرين من عناصر البوليساريو وسقوط "لكويرة" بيد الموريتانيين 29 ديسمبر/كانون الأول 1975 بعد معارك ضارية[3]، وقد قُتل الضابط الموريتاني الرائد سويدات ولد وداد 19 يناير/كانون الثاني 1976 في عين بنتيل ومعركة شنقيط 9-13 مارس/آذار 1976. وقد عرف هجوم البوليساريو على نواكشوط يوم 8 يونيو/حزيران 1976 مقتل مؤسسها الولي مصطفى السيد. كما وقعت معارك تورين وبنشاب وأزفال وإزعاج مدينة تجكجة ومدينة النعمة من قبل البوليساريو ومعركة بوجرطالة إبريل/نيسان 1976 جنوب مدينة وادان بقيادة المقدم محمد خونا ولد هيدالة. لكن البوليساريو أعادت الكرّة وضربت العاصمة

(1) الرقيب محمد ولد أحمد سالم الملقب محفوظ رئيس مكتب متقاعدي الجيش الموريتاني في لعصابة شاهد عيان معركة عين بنتيلي في مقابلة شخصية معه، في مكتبه في ولاية لعصابة شرق موريتانيا في مكتب متقاعدي الجيش الموريتاني في مقاطعة كيفة، 1 مارس/آذار 2012 ردا على سؤال "ماذا يتذكر من أحداث الحرب بين البوليساريو وموريتانيا؟".

(2) سيد اعمر ولد شيخنا، مرجع سابق، ص 244.

(3) الرقيب أحمد ولد جد حرسي موريتاني شاهد عيان في مقابلة شخصية معه في مكتب متقاعدي الحرس الموريتاني في مقاطعة كيفة وسط موريتانيا، بتاريخ 5 فبراير/شباط 2012، ردًا على السؤال "ما هي حقيقة الخسائر التي تكبدها موريتانيا في حرب الصحراء؟".

نواكشوط مساء يوم 4 يوليو/تموز 1977 كما هاجمت مدينة أزويرات في 1 مايو/أيار 1977 واختطفت الفرنسيين العاملين في معادن الحديد الموريتانية حيث استدعى هذا المناخ تدخل القوات الجوية الفرنسية والبرية المغربية لمساعدة القوات الموريتانية، ودارت معارك ضارية في ظهر أدرار وشنقيط ووادان وميا عتق ومعركة أقليبات القلية في 13 أغسطس/آب 1977؛ حيث تكبدت موريتانيا خسارة كبيرة في هذه المعركة، ومعركة تشلة، ومعركة أتميمشات. وكان عام 1978 الأهدأ حيث لم تهاجم البوليساريو القوات الموريتانية وإنما اكتفت بالتخريب الاقتصادي المتمثل في تفخيخ السكة الحديدية التي يمر عليها قطار الحديد.

اتفاق الجزائر 1979 وانسحاب موريتانيا من الصحراء

رغم الدعم الفرنسي والمغربي لموريتانيا في الحرب إلا أن الموريتانيين قد وصلوا إلى قمة اليأس، بعد أن شعروا بانسداد الأفق وغياب الأمل في كسب المعركة فانهارت معنويات الجيش وتبددت الموارد الاقتصادية وتحطمت الثقة بين المؤسسة العسكرية وهرم السلطة المدنية. فجاء الانقلاب 1978[1] ليضع حدًا للحرب بين موريتانيا والبوليساريو وبعد ذلك اتفاق الجزائر 5 أغسطس/آب 1979 القاضي بتخلي موريتانيا عن قسمها من الصحراء التي كبّدها الدفاع عنه حوالي 2000 قتيل من أبنائها وآلاف الجرحى ومئات الأسرى[2].

وقد سارع المغرب إلى استرجاع الأقاليم التي انسحبت منها موريتانيا مفوتًا الفرصة على البوليساريو في تحقيق حلمها. وباتفاق الجزائر تكون موريتانيا وضعت نقطة النهاية لحرب مأساوية دامت ثلاثة أعوام و8 أشهر و26 يومًا[3]، أي: 1361 يومًا وأُزهق فيها من الأرواح من بين موريتانيا وجبهة البوليساريو حوالي 3000 قتيل[4]،

(1) صلاح العقاد: "قيام وسقوط نظام ولد داداه في موريتانيا" السياسة الدولية، العدد 54، أكتوبر/تشرين الأول 1978، ص 20.

(2) سيد اعمر ولد شيخنا: م. س، ص 243.

(3) سيد اعمر ولد شيخنا: م. س، ص 243.

(4) مجموعة من الباحثين المهتمين بحرب موريتانيا في الصحراء، "العقيد عمر البيبكر، الدكتور محمد المختار سيد محمد، الرائد محمد ولد شيخنا".

وأحيانًا يكون من بين القتلى في كلا الجانبين أبناء الأسرة الواحدة نتيجة لتداخل الأسر في موريتانيا والصحراء وخلقت شرخًا بين موريتانيا وسكان الصحراء الذين اعتبروا أن الرئيس الموريتاني تآمر ضدهم[1].

وإن كان الجيش الموريتاني قد تدخل ليضع حدًا لحرب عبثية استنزفت الكثير من الأرواح والضحايا إلا أن ذلك لم يُعِدِ المياه لمجاريها بين الموريتانيين والصحراويين؛ حيث تركت هذه الحرب في نفوس الصحراويين ونفوس الموريتانيين جرحًا لم يندمل خصوصًا أن الجبهة تعمل على استراتيجية خلق هوة بين الموريتانيين والصحراويين، وكذلك فإن احتكاك الصحراويين واندماجهم وتفاعلهم مع المغرب أثّر كثيرًا على الخصوصية التي كانت تربط بين سكان إقليم الصحراء وسكان موريتانيا.

ولم يفلح التحالف مع المغرب والمال الخليجي والتكوين والتدريب الأردني والدعم العسكري واللوجستي من المغرب وفرنسا في تجنيب موريتانيا الدمار والخراب بسبب استنزاف حرب العصابات التي قامت بها جبهة البوليساريو مدعومة من ليبيا والجزائر وبدعم وتعاطف من قاعدة عريضة من الموريتانيين. ورغم كل التضحيات التي قام بها الموريتانيون في سبيل الصحراء فإنها أُهدرت من قِبل مجموعة من العسكر غير محنكة سياسيًا واستراتيجيًا في اتفاقية الجزائر أغسطس/آب 1979؛ حيث نصت الاتفاقية: "تعلن الجمهورية الإسلامية الموريتانية رسميًا أنه لا يوجد لديها ولن يوجد لديها أية مطالب ترابية أو غيرها على الصحراء الغربية". وهو اتفاق أهدر كل التضحيات الموريتانية في الصحراء، وهو ما لم يستسغه الكثير من النخب الموريتانية، ويرى الباحث ولد البيبكر[2] أنه سيأتي اليوم الذي ستطالب فيه موريتانيا بقسطها من الصحراء الذي فرّط فيه نخبة من العسكر مخدرين بمرارة الهزيمة، وهو ما انعكس على التعاطي الرسمي مع هذه الحرب حيث

(1) محمد المختار ولد سيد محمد: الدولة والمجتمع في موريتانيا، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2001، ص 298.

(2) الباحث: عمر ولد البيبكر في مقابلة شخصية معه في مكتبه في نواكشوط 1 فبراير/شباط 2011، ردًا على السؤال "ما هو سبب تخلي موريتانيا عن جزئها من الصحراء؟".

لم يحظ الذين ضحّوا بأرواحهم فيها دفاعًا عن وحدة التراب الموريتاني بأي اهتمام حتى إن أعدادهم وأسماءهم غير معروفة، وأسرهم وأبناؤهم لم يحظوا بأي اهتمام أو تكريم أو رعاية من قبل الدولة الموريتانية بل كان التعتيم والتهميش همـــا الطـــابع السائد في التعاطي الموريتاني مع ضحايا وأسرى كل من ساهموا في هذه الحرب.

مرحلة التفاوض السلمي

بعد أن خرجت موريتانيا من النـــزاع بقيت حليفتها المغـــرب في مواجهـــة البوليساريو حوالي عشر سنوات إلى أن تغيرت العوامل الدولية والإقليمية، التي من أهمها انشغال الجزائر بالحرب الأهلية وخروج موريتانيا من الحرب كمـــا أســـلفنا والتوترات الحدودية بين المغرب وإسبانيا[1]. كما انشغلت فرنسا بأمورها وسقطت الثنائية القطبية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وبقي قطب واحد يهيمن على المجتمـــع الدولي، وتغير ميزان القوى لصالح القوات المغربية بعد بناء الجدار العـــازل الـــذي قلّص كثيرًا من اختراقات البوليساريو للمغرب. وبعـــد تضـــافر هـــذه العوامـــل والمعطيات جنحت الأطراف إلى السلم والتحاكم إلى الاستفتاء الذي ظلّ معطـــلاً ودون جدوى بسبب صراع الأطراف حول آلياته وشروطه ومضامينه.

ومنذ اتفاق المبادئ بين المغرب وجبهة البوليساريو 1988 لم يراوح الاستفتاء مكانه و لم يفلح أي وسيط أممي في حلحلة النـــزاع، و لم تتدخل القوى العظمـــى لتفرض حلاً لهذه القضية، حيث ظل مرهونًا بالتوازنات الإقليميـــة والتكتيكـــات الدولية التي لم تسعَ لإنهاء بؤرة التوتر في المغرب العربـــي.

أسباب اختيار الموضوع

1- إدراكًا مني لضرورة الاندماج المغاربـــــي لكـــي يســـتطيع مواجهـــة التحديات العالمية التي اتسمت بـــ "شمال يتحد وجنوب يتفتت"؛ فرغم التمايز بين مختلف مكونات الاتحاد الأوروبـــي، إلا أن الدول الأوروبية أدركت أن مصلحتها

(1) فاطمة عبد الوهاب: قراءة في الخلفية التاريخية لنـــزاع الصحراء الغربية، الجزيرة نـــت، (آخر تصفح: يوليو/تموز، 20 مارس/آذار 2012).

في الانسجام والوحدة حتى يتوفر لها الرفاه والاستقرار، بينما ظلت بلدان المنطقة المغاربية، رغم عوامل الوحدة المتوفرة، لم تتمكن حتى الآن من تحقيق الوحدة ولو على مستوى التكامل الاقتصادي في أبسط صوره. وهو شيء غير مفهوم في ظل ما تتوفر عليه المنطقة المغاربية من عوامل الوحدة الدينية واللغوية والعرقية مجسدة في الإسلام عقيدة وفكرًا ومنهجًا وسلوكًا لكل البلدان المغاربية، ناهيك عن عناصر التكامل الاقتصادي الكفيلة بصهر كل الكفاءات والثروات المغاربية في بوتقة واحدة تؤهلها للمنافسة العالمية، خصوصًا أن الاندماج المغاربي سيكون بتكلفة أقل بكثير من الاتحاد الأوروبي الذي يصرف المليارات على الترجمة نتيجة للتباين اللغوي بين مكوناته، إلا أن مشكلة الصحراء شكّلت أحد عوامل التعثر أمام تحقيق حلم الاندماج، وهو أمر جعلني أختار البحث في هذا الموضوع لعلي أستنتج خلاصات تساعد في معالجة هذا المشكل وطي هذا الملف وتفعيل الاندماج المغاربي.

2- توضيح التعاطي الموريتاني مع قضية الصحراء.

3- لم يحظ هذا الموضوع حسب علمي باهتمام أي باحث موريتاني، ينجز فيه بحثًا أكاديميًا مستقلاً يتناول بالدراسة والتحليل التعاطي الموريتاني مع قضية الصحراء، فقد توخيت سد هذه الثغرة والمساهمة في إثراء المكتبة العربية بعمل يوضح تعاطي أحد الأطراف المعنية بقضية الصحراء، التي شغلت الأجيال المغاربية السالفة والحاضرة وستشغل اهتمام الأجيال اللاحقة إن لم تجد حلاً يرضي الجميع.

إشكالية الموضوع

يحاول هذا العمل البحثي معالجة الإشكالية المتعلقة بالتعاطي الموريتاني مع قضية الصحراء وإزاحة ما يميز هذا التعاطي من لبس وغموض ومأزق نظري وسياسي وجيو - استراتيجي؛ فهناك من يصف التعاطي الموريتاني مع قضية الصحراء بالموالي للمغرب، وهناك من ينعته بالموالي للجزائر وجبهة البوليساريو، ناهيك عما تتمسك به السلطات الرسمية الموريتانية من التزام الحياد بين مختلف أطراف القضية.

إن المتتبع للتعاطي الموريتاني مع قضية الصحراء يجد نفسه أمام العديد من الأسئلة التي تبقى بدون أجوبة مقنعة وهي إشكاليات فرعية متولدة عن الإشكالية المركزية: كيف نشأ وتطور التعاطي الموريتاني مع قضية الصحراء؟ هل وجود موريتانيا في ملف الصحراء هو الذي خلق مشكل الصحراء؟ وهل للاستراتيجية التي انتهجها النظام الموريتاني دور في تفاقم المشكل؟ وهل للعوامل الدولية والإقليمية دور في استمرار المشكل؟ وما هي الاستراتيجيات والتكتيكات التي اعتمدتها موريتانيا للتعاطي مع الموضوع؟ ولماذا غيرت موريتانيا مطالبها من الوحدة الشاملة إلى القبول بالتقسيم مع المغرب ثم الاكتفاء بدور المحايد؟ وما هي الحجج السياسية التي دعمت بها موقفها؟ ما هي حقيقة الموقف الموريتاني من قضية الصحراء: هل هو حيادي فعلاً أم أن السلطة الموريتانية تمارس لعبة التقية في العلن وتميل لأحد الأطراف في الخفاء؟ ما هو موقف النخب والأحزاب السياسية الموريتانية من قضية الصحراء؟ أي المواقف أفضل لخدمة القضية الصحراوية: الحياد الموريتاني أم الانحياز لأحد الأطراف؟ ما هو موقف موريتانيا من المقترح المغربي الأخير بشأن الحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية؟ هل بإمكان موريتانيا أن تساعد في حل مشكل الصحراء؟ ما هو تأثير الربيع العربي على قضية الصحراء؟

منهجية البحث وتصميم الموضوع

لدراسة وتحليل هذا الموضوع، ونظرًا لتشعب فصوله وتفرع أبعاده وتعقد إشكالياته، سنستخدم التعددية المنهجية وسنستعين بكافة الأدوات المنهجية من نسقية ووظيفية واستنباط، كما سنلجأ للمقترب متعدد التخصصات حيث سنوفق بين مجموعة من الفروع المعرفية: قانونية وسياسية واقتصادية وعلاقات دولية وتاريخية وجغرافية للوقوف على سائر أبعاد موضوع الدراسة. ولمعالجة الإشكالية المركزية والإشكاليات الفرعية سيدور البحث حول محورين أساسيين: المحور الأول: موريتانيا كطرف مطالِب بالصحراء: الأسس والمرتكزات. والمحور الثاني: موريتانيا كطرف محايد لكن معنيّ بالصحراء.

الباب الأول

موريتانيا كطرف مطالب بالصحراء:
الأسس والمرتكزات

لقد قاوم الشعب الموريتاني هيمنة الاستعمار الفرنسي، عدة عقود حيث شكّل بالفعل تحديًا واضحًا لإرادة السكان، وإذا كانت المقاومة المسلحة في بلاد شنقيط قد انكسرت في النهاية، بعد أن أبلت بلاء حسنًا في مقارعة ومجابهة القوى الاستعمارية، فإن المقاومة الثقافية، ظلت صامدة وعصيّة على المستعمر حيث شكّلت سدًا منيعًا بين الشعب الموريتاني والثقافة الاستعمارية الهادفة إلى مسخ الهوية واستلاب الحضارة.

وبعد نضال مرير حصلت موريتانيا على استقلالها سنة 1960؛ غير أن التحدي بالنسبة للموريتانيين كان أقوى بعد الاستقلال والتخلص من الاستعمار الأجنبي؛ حيث وجد الموريتانيون أنفسهم بين مطرقة المطالب المغربية وسندان إنشاء دولة حديثة في مجتمع بدوي، أَلِف الترحال وعدم الاستقرار.

بعد استقلال موريتانيا 1960 أصبح المغرب أكثر تشبثًا بدعواه في معارضة استقلال موريتانيا وكثّف جهوده من أجل كبح جماح الموريتانيين عن الاستقلال؛ حيث قام الملك محمد الخامس بحملة دبلوماسية موسعة الهدف منها ترويج الرؤية المغربية حول مغربية موريتانيا؛ وقد كُلّلت هذه الحملة الدبلوماسية بالنجاح حيث وُفّقت في تسويق الرؤية المغربية في المشرق العربي الذي زاره محمد الخامس، مُرفقًا بعدة شخصيات موريتانية[1] كانت قد لجأت إلى المغرب؛ مما أضفى مصداقية كبيرة على الطرح المغربي، غير أن تطور الأحداث أفضى إلى اعتراف المغرب بموريتانيا سنة 1969.

وقد راهنت موريتانيا في سعيها لإدماج الصحراء الغربية، وإلحاقها بموريتانيا على التشابه والتمازج والتماهي القائم بين القبائل الموريتانية والقبائل الصحراوية والمتمثل في وحدة اللغة والعادات والتقاليد ووحدة القوانين والأنظمة العرفية في

(1) مجموعة التائهين على حد تعبير الرئيس السابق المختار ولد داداه، ومن بينهم محمد المختار ولد الباه، رئيس جامعة شنقيط حاليا، والدي ولد سيدي بابا، وفال ولد عمير.

المجال الصحراوي عمومًا من وادي نون شمالاً إلى السنغال جنوبًا ومن لكويرة غربًا إلى تنبكتو شرقًا.

كل هذه المعطيات حاولت موريتانيا توظيفها من أجل ضم الصحراء؛ وهو توظيف يوصف بالاستراتيجي تارة وبالتكتيكي تارة أخرى. فكيف استخدمت موريتانيا لعب ورقة الحق التاريخي؟ وما هي الروابط التاريخية والقانونية بين موريتانيا وإقليم الصحراء؟ هذا ما سنعالجه في الجزء الأول من هذا الكتاب.

الفصل الأول

موريتانيا
والرهان على الروابط التاريخية

لقد أسال سقوط الدولة الإسلامية في الأندلس لعاب الكثير من الأوروبيين الطامحين الذين جعلوا من استغلال ثروات البلدان المغاربية والإفريقية عامة غاية واستعمارها هدفًا، فانطلقوا في حملاتهم واضعين هذه المنطقة نصب أعينهم، فمهّدوا لذلك بتفكيك الأقاليم الإسلامية المغاربية، فوجدوا الطريق سالكة، فجاءوا تحت لافتات وواجهات مختلفة، والمقصد واحد هو استكشاف الثروات ومحاولة التوسع والسيطرة. وقد كان للبرتغاليين السبق في اكتشاف المنطقة، وهو ما نتج عنه لاحقًا التنافس بينهم وبين الإسبان، فكانت الصحراء الغربية مسرحًا للأساطيل البرتغالية والإسبانية حيث أقامت محطات على السواحل الصحراوية للمبادلات التجارية، خصوصًا أنها كانت ممرًا موصلاً إلى السودان الإفريقي لكون الصحراء الغربية من الممرات الأساسية التي ازدهرت من خلالها الرحلات التجارية العابرة على ظهور العيس "الجمال" (القوافل التجارية)؛ وهو شيء جعل المستعمرين يركزون استكشافاتهم في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين على العديد من مناطق الجنوب ومنها الصحراء الغربية قصد الترويج للبضائع الأوروبية واستكشاف ثروات المنطقة قصد استنزافها.

وبسبب التنافس بين إسبانيا والبرتغال وبريطانيا، حاولت إسبانيا السيطرة على المجال من خلال عدة اتفاقيات 1860 مع السلطان المغربي، وإنشاء الشركة الإفريقية للمستعمرات 1883، والاتفاق مع أمير آدرار الموريتاني: أحمد ولد امحمد، الذي كان يتمتع بنفوذ كبير داخل الصحراء، لقد ظلت الصحراء متنفسًا للمقاومة الموريتانية، وهو ما خلق مشكلاً بين إسبانيا وفرنسا التي اهمتها بالتغاضي عن المقاومين، حتى تسوية خلافاتهما في اتفاق بير أم أغرين شمال موريتانيا 1958. فما هي الروابط التاريخية والقانونية لموريتانيا بالصحراء؟ وكيف بحثت موريتانيا عن عوامل الاستقرار؟

المبحث الأول

الروابط التاريخية والقانونية لموريتانيا بالصحراء

تقع الصحراء التي كانت تعرف بالصحراء الإسبانية واليوم بالصحراء الغربية حسب التسمية الدولية، والمغربية حسب التسمية المغربية، في الساحل الشمالي الغربي لإفريقيا، بين موريتانيا والمغرب والجزائر والمحيط الأطلسي. وكانت المنطقة قبل التدخل الاستعماري وتحويل كياناتها إلى فتات وأجزاء مجزأة، لا تعرف الحدود، بفعل وحدة العادات والتقاليد واللغة مع القبائل الشنقيطية. كما أن وحدة العقيدة والنضال المشترك والارتباط الروحي لبعض قبائل الصحراء بجمعاتها مع المغرب؛ إلا أن التدخل الاستعماري في المنطقة كانت مخلفاته كبيرة بين قبائل الصحراء في شنقيط والقبائل في الصحراء الغربية بالإضافة إلى فرض الحماية على المغرب بفعل تآمر الغرب في مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906 الذي كان مؤشرًا على نهاية استقلال الدولة المغربية ودخولها في مطبات الاستعمار المقنّع بالحماية 1912. فما هي الخصائص التي تجمع الموريتانيين والصحراويين؟

كل الصحراويين والبيظان عمومًا شركاء في العيش، ومن البراهين على ذلك وضع أسرة كبيرة وأحيانًا مجموعة بل قبيلة في كفالة شخص واحد. وعادات البيظان ليست إلا امتدادًا لعادات الكرم والشهامة عند العرب قديمًا[1]، ومن خصائص مجتمع البيظان[2] الصحراوي حياة البداوة التي تمتاز بعدم الاستقرار

(1) محمد الصوفي، نقلاً عن جوبيير مورفوي: أنماط العيش لدى المجتمعات الصحراوية، أطروحة دكتوراه، جامعة أوروان فرنسا، 1975، ص 157.

(2) المجموعة التي تتكلم اللهجة الحسانية، وهم سكان موريتانيا والصحراء الغربية وأزواد وتيندوف وهم إفراز لاندماج العرب والبربر.

وكثرة الترحال، وسرعة الانتقال وخفة الزاد ويعتبر عدم استقرار أهل البادية في الصحراء، نتيجة للعوامل الطبيعية وقلة الماء وبُعد المسافة بين منابع المياه واتساع مسافة المراعي، وهو ما حتم على المنمين الرعاة التنقل الدائم بحثًا عن المراعي والمياه حيث ساد النمط البدوي فأصبح النشاط الرعوي من أهم الأنشطة الاقتصادية في منطقة الصحراء؛ وبسبب هذا المناخ القاسي أصبحت تربية المواشي هي الوسيلة الوحيدة المتاحة للسكان لإنتاج وتحصيل ما يضمن لهم عيشًا كريمًا. وبالتالي كانت المواشي هي كل شيء بالنسبة لسكان الصحراء، فهي رأس مالهم ومصدر اللحوم والألبان وهي السفن كما هي وسيلة للمقايضة وأداة للتبادل والإنتاج.

أولاً: الخصوصية الثقافية للمنطقة

تبدو قضية الصحراء اليوم، قضية خصوصية ثقافية[1] متمثلة في اللبس "الدراعة والملحفة"، والتعبير عن المشاعر بالأدب الشعبي والشعر الحساني، والتنقل وعدم الاستقرار تتبعًا للكلأ والأمطار. وبالتالي، تكون القضية الصحراوية قضية تميز ثقافي، انتقلت من المستوى الثقافي للمستوى السياسي، وقد وُظّف هذا التميز الثقافي من قبل أصحاب النزعة الانفصالية، للمفاصلة مع المغرب وموريتانيا.

فالقضية الصحراوية ليست كالقضايا الأخرى، التي ترتكز على الأساس الديني كقضية جبهة مورو في جنوب الفلبين، فالنزعة الانفصالية لديها، ليس أساسها ثقافيًا وإنما هو تميز ديني، هو الاختلاف بين الإسلام الذي تعتنقه جبهة مورو والمسيحية التي يدين بها معظم الفلبينيين، والشيء ينطبق على جنوب تايلاند وجنوب السودان الذي انفصل حديثًا عن الشمال[2] بوازع ديني صِرْف قد أطّرته القوى الغربية وفعّلته حتى حصل الاستقلال عن الشمال. أما قضية الصحراء فلا

(1) محمد جابر الأنصاري: التأزم السياسي عند العرب وسوسيولوجيا الإسلام، مكونات الحالة المزمنة، مطبعة دار الشروق، 1999 القاهرة، ص 24.

(2) خالد شيات: قضية الصحراء المغربية ومسارات الحل الشامل، مطبعة الجسور، الشركة، م. م. الطبعة الأولى 2007، ص 108.

تبدو للمتأمل والباحث في جذورها سوى مسألة تميز ثقافي تتطلب من يستوعبها ويتفهمها، ويتكيف معها حسب الواقع، وفي هذا السياق تكون مبادرة الحكم الذاتي التي تقدمت بها المملكة المغربية منذ سنة 2007 تمهّد الطريق لحل قضية الصحراء حلاً يؤسس لفهم الخصوصية الثقافية للصحراويين التي تميزهم عن باقي أقاليم المملكة المغربية.

ربما شكّلت منطقة الصحراء لمن لا يسكنها عالمًا غامضًا، لا يتحفز لاقتحامه لأنه مجهول العواقب والنتائج، حيث جمعت الكثير من المفارقات والتناقضات، علمًا بأنها كانت معبرًا نشطًا للحركة التجارية، الذاهبة والمتنقلة بين شمال وجنوب القارة الإفريقية ومعبرًا للحجيج، فقد وجد فيها المتمردون على السلاطين والأحكام المركزية[1] ملاذًا آمنًا وأرضية مواتية لتحقيق طموحاتهم السياسية والعسكرية نتيجة لما يتوفر عليه سكانها من الشهامة والشجاعة وقوة البأس؛ مما جعلها مسرحًا للمفاجآت السياسية.

وقد أنجبت الصحراء على امتداد التاريخ قادة متميزين تجاوزوا حدود أقاليمها، مثل: يوسف بن تاشفين الذي حكم شمال إفريقيا وغربها وتجاوزها حتى الأندلس التي أخّر سقوطها أربعة قرون[2]، والقائد أبو بكر بن عامر الذي اتجه جنوب الصحراء لنشر الإسلام في غرب إفريقيا. وليس غريبًا أن تظل المملكة الإسبانية تتوجس من الصحراويين وهو ما جعل احتلالها لهم مؤسَّسًا على بعد استراتيجي، درءًا لخطر كانت قد جرّبته من قبل.

ورغم ما قام به الإسبان من محاولة لطمس هويتها ومسخ حضارتها وإبعاد سكانها عن عمقهم الطبيعي في المغرب وموريتانيا، ظلت المقاومة العسكرية والممانعة الثقافية، هما السمتان الثابتتان في تفاعل سكان الصحراء مع الإسبان، مما جعل المستعمر الإسباني يقف عاجزًا عن شل حركة المقاومة في هذه البلاد، التي

(1) عبد الودود ولد الشيخ: البداوة والإسلام، السلطة والسياسة في مجتمع البيظان، أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، جامعة باريس، سنة 1985، ص 78.

(2) الداهية ولد محمد فال: موقف موريتانيا من قضية الصحراء، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الحقوق، فاس، 2008، ص 116.

تملك من المقومات الذاتية ما يجعلها عصية على الاختراق نظرًا لديناميكية أهلها التي لا تعرف الركود والجمود؛ وقد عادت إسبانيا عودة محتشمة مع بروز الاستعمار الأوروبي، حيث تمحورت في أماكن محدودة، مفضلة الانطواء على نفسها والتمحور حول ذاتها، في أماكن معزولة، مثل طرفاية والداخلة ولكويرة، مفضلة عدم الاحتكاك المباشر بالمواطنين، تاركة العمق الصحراوي لسيادة المواطنين[1] فاستغلت المقاومة القادمة من عمق الصحراء هذا الغياب، لتركيز هجماتها على المستعمر الفرنسي، انطلاقًا من الأراضي الصحراوية. وقد امتعضت فرنسا من إسبانيا وحثتها على ضبط المجال الصحراوي لكن الإسبان فضلوا الانكفاء في الداخلة ولعيون حتى عام 1958 حيث اتفقت فرنسا وإسبانيا على الالتفاف على المقاومة والقضاء على جيش التحرير، حيث وُقّع هذا الاتفاق في بير أم غرين شمال موريتانيا.

قدمت موريتانيا بعض الحجج المؤسسة على التشابه بين ساكنة الصحراء والشعب الموريتاني، مبرهنة على حججها بصعوبة التمييز بين سكان هذه المناطق وسكان موريتانيا بالإضافة إلى وحدة العقيدة والمذهب المالكي والانتماء المشترك للمجموعة العربية "البيظان[2]"؛ كما أن هناك علاقات نسب وثيقة بين القبائل في موريتانيا والقبائل الصحراوية ظلت مستمرة عبر التاريخ.

الاشتراك في العادات والتقاليد

هناك وشائج وروابط لا تقل أهمية عن تلك المتمثلة في وشائج العصبية والنسب مثل الروابط الثقافية من لغة مشتركة وهي العربية الملحونة، المعروفة محليًا بالدارجة "الحسانية"، والتقاليد والعادات والأعراف المشتركة الملموسة من خلال توحيد نمط

(1) محمد سالم الصوفي: أزمة الصحراء الغربية، تطورها السياسي والاجتماعي، والتاريخي، مقاربة للنزاع من النشأة إلى عتبة التسوية، الناشر المركز الموريتاني الدولي للدراسات والإعلام "المدى"، عدد الصفحات 255، ص 42.

(2) سجلت بعثة الأمم المتحدة التي قامت بزيارة لشمال موريتانيا خلال الفترة ما بين 6 و10 يونيو/حزيران 1975 ملاحظات مفادها أنه يوجد تقارب كبير بين الصحراويين والشعب الموريتاني لدرجة يصعب معها التمييز بين الشعبين.

الملبس "الدراعة والملحفة"، وعادات الارتباط الاجتماعي كالزواج والتسيير الأسري والأدب – اللهجي – والشعر الحساني، والموسيقى "أزوان"، ووسائل التعبير عن المشاعر فضلاً عن الاتحاد والتشابه في طرق وأساليب العيش ونهج وممارسة ومكابدة الحياة البدوية الصعبة كالترحال سعيًا وراء الأمطار وبحثًا عن المراعي والإقامة تحت الخيام المفتوحة، والصبر على مكابدة شظف العيش ونمط التجارة المتمثل في تجارة القوافل. وقد نبّه الرئيس الموريتاني الأول، مؤسس الدولة الموريتانية الحديثة، على الوشائج التي تربط بين الصحراويين والموريتانيين، في أول خطاب له داخل البلاد يوليو/تموز 1957 في مدينة أطار وهو في تلك الفترة نائب عن مدينة أطار "إننا نحمل نفس الألقاب – يعني: الصحراويين – ونتكلم نفس اللغة، ونحتفظ بنفس التقاليد النبيلة، إن قطعاننا ترعى في نفس المراعي وترد نفس الآبار[1].

الممانعة ضد الاستعمار

رغم محاولات طمس الهوية والمسخ الحضاري التي قام بها المستعمر الإسباني، وما صاحب ذلك من عمليات التغريب استهدفت إبعاد الصحراويين عن محيطهم التاريخي والطبيعي، فإن الصحراويين والموريتانيين ظلوا نموذجًا لتجسيد معاني الأخوة. ومن الحجج التي قدمها الموريتانيون لتدعيم طرحهم، هي أن المجموعة القبلية الصحراوية والموريتانية استقلت عن السلاطين منذ أفول الدولة المرابطية حيث رفضت هذه القبائل الرضوخ لحكم السلاطين، كما هي الحال بالنسبة للسلطان مولاي الحسن الأول[2]، عندما أرسل مبعوثين إلى الصحراء لإقناع سادتها وأمرائها بالاعتراف بسيادته سنة 1886.

لقد ظلت مسألة الصحراء تشغل حيزًا كبيرًا من اهتمامات الدولة الموريتانية وقد اعتبرتها النخبة الموريتانية رهانًا يجب كسبه ولو بعد حين.

---

(1) محمد الأمين ولد سيد باب: مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، سبتمبر/أيلول 2005، ص 318.

(2) محمد الأمين ولد سيد بابه: نقلاً عن نبيل الملحم، البوليساريو، الطريق إلى المغرب العربي الكبير، دمشق "الفيحاء"، 1987، ص 39.

وفي سنة 1964 كان خطاب المختار ولد داداه صريحًا في ضرورة استقلال الصحراء عن إسبانيا، وقد جاء فيه أن "الاستقلال الذي حصلنا عليه لا يمكنه أن يكون شيئًا مهمًا ما لم يستقل ذلك الجزء الغالي من أرضنا"[1] في إشارة إلى الصحراء الإسبانية آنذاك.

وبعد السرد التاريخي للحجج التاريخية التي قدمتها موريتانيا على ارتباطها العضوي بالصحراويين، فما هي البراهين والأدلة القانونية التي تدعم شرعية ارتباط الصحراء بسيادة القُطر الموريتاني؟

ثانيًا: الروابط القانونية

من المعلوم أن بلاد شنقيط أو صحراء الملثمين أو بلاد التكرور أو بلاد السيبة إلى آخر الألقاب التي كانت تميزها، قبل التسمية الحديثة: موريتانيا، لم تكن لها سلطة مركزية واحدة، وإنما كانت مقسمة بين عدة إمارات كل إمارة لها سلطتها وسيادتها الخاصة مثل إمارة أترارزة في الغرب وإمارة أهل أحمد العيدة في الشمال، وإمارة لبراكنة في الوسط، وإمارة إدوعيش في تكانت في الشمال الشرقي، وإمارة مشظوف في الناحية الشرقية، بالإضافة إلى عشرات القبائل المستقلة عن الإمارات، وأحيانًا يتجاوز ثقل ونفوذ هذه القبائل قوة الإمارات[2]. إذن ما دامت موريتانيا لم تكن لها سلطة مركزية واحدة، فما هي وجاهة الحجج والبراهين التي قدمتها لتبرير مطالبتها بالصحراء؟ وهل لهذه الحجج قيمة قانونية وسياسية؟

الارتباط الجغرافي

إذا كانت الحجج القانونية التي احتج بها الطرف الموريتاني بسيطة في مبناها إلا أنها تعتبر أدلة يعتد بها، فالقبائل الصحراوية لم تكن بعيدة عن التوازنات التي

(1) المختار ولد داداه، موريتانيا على درب التحديات، م. س، ص 250.

(2) مونية رحيمي: نزاع الصحراء الغربية في إطار السياسة الخارجية الأميركية، بحث لنيل الدكتوراه الوطنية، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط، أكدال، 2006، ص 75.

كانت موجودة في موريتانيا بين الإمارات، فإن القبائل الصحراوية رغم بعض الحروب العابرة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بهذه الكيانات السياسية[1]، و لم تتوقف الهجرات المتبادلة بين الطرفين؛ كما احتجت موريتانيا بشساعة الحدود الموريتانية مع الصحراء.

إذا كانت لمغرب حدود مشتركة مع الصحراء، تصل إلى 400 كلم فإن لموريتانيا حدودًا مع الصحراء تصل إلى 1600 كلم؛ وإذا كانت الأطروحة المغربية ترفض رفضًا باتًا نظرية الأرض بدون مالك، محاولة إثبات الروابط التاريخية والقانونية لها بهذا الإقليم، فإن موريتانيا على الجهة الأخرى حاولت جاهدة تفنيد المطالب المغربية مستغلة توظيف الوثائق التي تعتمد عليها إسبانيا وبالخصوص المادة – 18[2] من المعاهدة الإسبانية – المغربية بتاريخ 28 مايو/أيار 1767 التي تنفي السيادة المغربية على ما وراء خط وادي نون، والتي تنص على أنه "من سانتا كروز إلى الشمال فإن الأشخاص من جزر الكناري وكذلك الإسبان هم الذين فقط يتمتعون بحق الصيد. يمتنع جلالة ملك المغرب عن التفاوض بشأن المؤسسة التي يريد صاحب الجلالة الكاثوليكية إنشاءها جنوبي وادي نون لأنه لا يستطيع أن يأخذ على عاتقه مسؤولية الحوادث والمصائب التي قد تحدث بالنظر إلى أن سيادته لا تمتد إلى ذلك المكان ولأن القبائل المتنقلة والمتوحشة القاطنة هذه البلدان ما فتئت تُنزل الأضرار بسكان جزر كناري وتسبيهم".

الارتباط السياسي

انطلق الموقف القانوني الموريتاني من اعتبار مجموع الأراضي الصحراوية "عيون الساقية الحمراء، وواد الذهب" لا تنفصل عن باقي الأراضي الموريتانية، ويقوم الطرح الموريتاني على دحض وتفنيد الأطروحة الإسبانية المرتكزة على ادعاء أن الإقليم كان أرضًا خلاء وبدون مالك عند استعماره؛ وفي رفضهم للزعم الإسباني، استند الموريتانيون على أن الصحراء الغربية وهذه المنطقة "موريتانيا

(1) محمد الأمين ولد سيد باب: مرجع سابق، ص 318.
(2) انظر: مونية رحيمي، مرجع سابق، ص 76.

والصحراء" كانت تحتوي مميزات الأمة والدولة المستقلة، رغم التنـــوع والتعـــدد السياسي الذي تفرضه معطيات موضوعية وذاتية، تفرضها تركيبة سكان الصحراء وحياتهم المتميزة بالترحال وعدم الاستقرار المهيمن على بلد مكـــون مـــن عـــدة إمارات وقبائل تسير وتدبر شؤونها السياسية والاقتصـــادية والاجتماعيـــة؛ كمـــا دعمت موريتانيا أطروحتها، في رفض مفهوم "الأرض بدون مالك" الذي زعمتـــه إسبانيا بالتأكيد على أن الإقليم كان يخضع دائمًا للأمراء المحليين، وذلك أن إسبانيا عند احتلالها لإقليم الصحراء الغربية، تعاهدت مع أمير آدرار، أحمد ولد امحمد ولد عيدة. وأنه يشكّل "المجموع الثقافي والجغرافي والاجتماعي الذي كان موجـــودًا في منطقة الصحراء الغربية". وأنه يمتد جغرافيًا من وادي الســـاقية الحمـــراء إلى نهـــر السنغال، ويضم موريتانيا الحالية وإقليم تيرس الغربية أو واد الـــذهب. وحســـب الحجج الموريتانية، كانت المنطقة المذكورة تعرف نوعين من التشكيل السياســـي: الإمارات (وأهمها أربع وخاصة آدرار)، وتجمعات قبلية ليست مكونة من إمارات، كل هذه القبائل والإمارات الأربع كانت منفصلة ومســـتقلة عـــن المغـــرب، ولا يجمعها بالسلطان أي رابط قانوني.

ورغم خصوصية هذه المنطقة، التي وصفها المندوب الموريتـــاني في محكمـــة العدل الدولية بأنها ليست دولة، ولا فيدرالية ولا كونفيدرالية، وليست لها شخصية عالمية ولا سيادة دولية، ورغم تنوعها السياسي، فإنها تثبت "خصائص أمة مستقلة، وشعب مؤلّف من قبائل، واتحادات قبائل، وإمارات كانت تمارس سيادة مشتركة على هذه البلاد. وبما أن واد الذهب يشكّل جزءًا من موريتانيا، فـــإن منـــدوبها يطالب المحكمة بالاعتراف بهذه الروابط القانونية.

أعلنت المحكمة[1] رأيها الاستشاري النهائي بتاريخ 16 أكتوبر/تشرين الأول 1975، بإصدار قرار تفصيلي "ستين صفحة" يتضمن الإجابـــة علـــى الأســـئلة والتحليل والتصويت.

بالنسبة للسؤال الأول: هل كانت الصحراء الغربيـــة بـــدون ســـيد لحظـــة استعمارها؟ أجابت المحكمة بالرأي التالي: إن الصحراء الغربية – الساقية الحمـــراء

(1) علي الشامي، م. س، ص 228.

وواد الذهب – لم تكن أرضًا بدون سيد لحظة احتلالها من قبل إسبانيا؛ صدر الرأي بموافقة 13 قاضيًا ومعارضة ثلاثة قضاة.

بالنسبة للسؤال الثاني بشأن الروابط القانونية بين الإقليم وكل من المغرب وموريتانيا، أجابت المحكمة أولاً: "إن الوثائق والمعلومات المتوفرة لدى المحكمة تبرهن عن وجود روابط حقوقية وولاء بيعة بين ملك المغرب وبعض قبائل الصحراء، لحظة الاستعمار الإسباني" وذلك بموافقة 14 قاضيًا ومعارضة اثنين "دي كاسترو ورودا". وأجابت ثانيًا: تثبت نفس الوثائق والمعلومات وجود حقوق، منها ما هو متعلق بحقوق الأرض "تشكّل الروابط الحقوقية بين المجموعة الموريتانية وإقليم الصحراء الغربية". وافق 15 قاضيًا على هذا الرأي وعارضه القاضي الإسباني دي كاسترو"[1].

(1) علي الشامي، م. س، ص 228.

المبحث الثاني

موريتانيا
والبحث عن عوامل الاستقرار

يبدو أن موريتانيا لم تكن مطالبتها بالصحراء اعتباطًا أو ارتجالاً، وإنما كان ذلك عن وعي دقيق بأهمية هذا الطرح لدعم الخيار الاستراتيجي لموريتانيا والمتمثل في تمتين وتوحيد كيانها وتقوية وترسيخ استقلالها والصمود في وجه تحديات مؤامرات الجيران "اتحاد فيدرالية مالي"، ولمواجهة هذه التحديات سعت موريتانيا إلى تعزيز وحدتها السياسية، وذلك في محاولة لترميم و لمّ الصف السياسي الداخلي، حتى يكون موحدًا لمجابهة الإكراهات الخارجية.

كما سعت إلى تدعيم استقلالها الاقتصادي، لأن الاستقلال السياسي إذا لم يدعمه استقلال اقتصادي يكون مجرد وهم؛ وفي سبيل تكريس استقلالها السياسي والاقتصادي حاولت السلطات الموريتانية البحث عن الاعتراف الدولي بل تجاوزت ذلك إلى تألق شخصيتها على المستوى الدولي رغم حداثة استقلالها.

كيف بحثت موريتانيا عن ضمانات الأمن والاستقرار؟ وما هي السبل والوسائل التي سلكتها في هذا المجال؟ وما مدى نجاح هذا التكتيك في مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية؟ وكيف كان حضور شخصية الرئيس الموريتاني في التحركات الدبلوماسية الموريتانية؟ وكيف استطاع رئيس بدوي مقارعة مملكة عتيدة تحظى بالدعم العربي والدولي؟ وهل ترك إجماع العرب – سوى تونس – على مساندة المغرب في مطالبته بموريتانيا أثرًا في نفوس الموريتانيين؟

أولا: ترميم الوحدة السياسية

إذا كانت مطالب موريتانيا بالصحراء، تبدو مطالب دفاعية ووقائية ليس الهدف الأساسي منها هو ضم الصحراء بقدر ما يرمي إلى تحصين الكيان الجديد "موريتانيا"، وفي سبيل هذه الحصانة راهن الرئيس الموريتاني المختار ولد داداه على جمع كلمة الأحزاب الموريتانية، وصهرها في بوتقة التصدي للأطماع الخارجية، في محاولة منه لاكتساب واستيعاب الذين لا يشاطرونه في الطرح ممن يعلنون موالاتهم للأطروحة المغربية؛ وفي الخطاب الذي ألقاه المختار ولد داداه أمام البرلمان الإقليمي 20 مايو/أيار 1957 أعلن فيه أن الوحدة الوطنية هي أولى أولوياته.

ترتيبات الاندماج السياسي

بدأ الاتصال منذ تشكيل الحكومة الأولى في ظل الاستقلال الداخلي بحزب الوئام الموريتاني ورابطة الشباب الموريتاني ومجموعة غورغل الديمقراطية لاستكشاف إمكانية الوحدة السياسية الوطنية ومن ثَمّ التمهيد لها في جميع أنحاء الوطن. ورغم تحفظ البعض وارتباك البعض الآخر أخذت فكرة الوحدة السياسية طريقها إلى التداول، فقد وجّه حزب الاتحاد التقدمي وهو حزب ولد داداه نداء في 12 ديسمبر/كانون الأول[1] 1957 إلى جميع الأحزاب السياسية والحركات والروابط الموريتانية، مخاطبًا جميع القواعد الحية بضرورة توحيد الجهود للدفاع عن الوطن، وبعد يوم واحد من هذا النداء لبّى حزب الوئام النداء معربًا عن قبوله الاندماج مع حزب الاتحاد التقدمي، أما رابطة الشباب الموريتاني، فقد أعلنت في 26 من الشهر نفسه رفضها لأي شكل من أشكال الوحدة السياسية مع أي حزب كان.

لكن تصرف رابطة الشباب الموريتاني لم يكن له أثر كبير على مسعى الوحدة؛ فقد اجتمع ممثلو الحزبين "التقدم والوئام" 15 يناير/كانون الثاني 1958 وشكّلوا لجنة للوحدة، وحددوا أيام، 26، 27، 28 فبراير/شباط 1958 موعدًا

(1) موريتانيا على درب التحديات، مرجع سابق، ص 160.

للمؤتمر التأسيسي الذي سيتمخض عنه انـدماج الحـزبين. لكـن مسـتجدات وتطورات جديدة كادت أن تنسف كل الجهود، التي قام بها المختـار ولـد داداه وهي أن الوزيرين اللذين يمثلان حزب الوئام، وهما على التوالي: محمد المختار ولد الباه[1]، وكان يشغل منصب وزير التعليم، والدي ولد سيد باب، بالإضـافة إلى الأمير محمد فال ولد عمير[2]، المستشار الإقليمي لحزب الاتحاد التقدمي لجـأوا إلى المغرب وأعلنوا البيعة لملكه وعبّروا عن مساندتهم للمطالب المغربية في موريتانيـا، وقد سبقهم إلى المغرب أحمد ولد حرمة ولد ببانة[3] بعد هزيمته في الانتخابـات. فشكّل هذا الحدث ضربة مؤلمة لمقومات الاستقلال الذي لا تملك منه موريتانيا في ذلك الوقت سوى "إرادة وليدة لم تشمل الجميع" على حد قول المختـار ولـد داداه.

ولتجاوز هذه الصدمة اجتمعت لجنة الوحدة بين الحزبين وأكـدت إرادتهـا الصارمة في تحقيق الوحدة بين الحزبين، ووجهت نداء حارًا إلى الموريتـانيين دون أي تمييز للدفاع عن الوطن، ودعت إلى انعقاد المؤتمر في ألاك ليبدأ في 2 مايو/أيـار 1958، وكان هذا المؤتمر تجمعًا كبيرًا للموريتانيين بكل المقاييس، فقد توافدوا من كافة الأصقاع، حتى إنه كان فيه وفد من موريتانيا الإسبانية "الصحراء الغربيـة"، كما يسمونها في ذلك الوقت، بقيادة خطري ولد سعيد ولد الجماني رئيس لبيهات "أركيبات الشرق" المعروفين بالقواسم، وقد أصبح فيمـا بعـد مـن الزعمـاء الصحراويين المغاربة[4].

وخلال هذا المؤتمر الذي تخللته عدة نقاشات، ذكّر المختار المؤتَمِرين بكـل التحديات التي تحيط بهم، وقال: إن موريتانيا مهددة من الشمال مـن المغـرب،

(1) محمد المختار ولد الباه، كرّمه المغرب بتعيينه مديرًا للإذاعة والتلفزة المغربيتين، وهو الآن في موريتانيا.

(2) كرمه المغرب بتسمية أحد شوارع العاصمة الرباط باسمه، كان يطالب بالإمارة داخـل إمارة أترارزة.

(3) محمد سعيد ولد أحمد: موريتانيا وجامعة الدول العربية، بحث لنيل دبلـوم الدراسـات العليا في العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1993، ص 33.

(4) موريتانيا على درب التحديات، مرجع سابق، ص 164.

ومهددة من الجنوب من فيدرالية مالي التي تجمع السنغال ومالي في ذلك الوقت، وللتذكير فإن مالي والسنغال كانا يسعيان إلى اقتطاع الجنوب والشرق الموريتانيين.

ولكي تعيش موريتانيا عيشة راضية متوازنة، يجب أن تكون اختصارًا لإفريقيا وخلاصة لها، مؤكدًا على هذه الميزة، وأنه على الموريتانيين أن ينهضوا بها بكل اعتزاز ووعي وطني، وهي تتطلب منهم مواجهة صعاب جسيمة يجب التغلب عليها لتمكين موريتانيا من مقاومة كل الإغراءات التي تحاول استدراجها، ولتتمكن من تحقيق ذاتها.

إنجاز الوحدة السياسية

كانت المهمة الأساسية والهاجس الذي استحوذ على تفكير السلطة الموريتانية في الفترة ما بين 1961-1964[1]، هي استكمال الوحدة السياسية والوطنية التي بدأت في ألاك، واختيار النظام الأساسي الأنسب للبلد في هذه الفترة الصعبة حسب اجتهاد السلطة الحاكمة وتزويد الدولة الناشئة بمختلف القوانين الضرورية لتسيير حياة دولة عصرية، ولتحسين وضعيتها الاقتصادية والمالية السيئة. وفي هذا الإطار حاولت السلطة السياسية بقيادة المختار ولد داداه أن تبين لمختلف الفرقاء السياسيين أهمية المسار الوحدوي الذي مكّن الأمة من إعلان استقلالها في 28 نوفمبر/تشرين الثاني 1960.

هذا الاتفاق لا يعدو كونه مبدئيًا بين أحزاب المعارضة وحزب التجمع الحاكم، وما يرمي إليه المختار هو صهر كل الأحزاب السياسية في حزب واحد يعزز وحدة البلاد واستقلالها، ويجنبها مطبات وانزلاقات الاختلاف، وكان أول لقاء بين حزب التجمع الموريتاني، من أجل تحقيق مسعى الوحدة، مع حزب الاتحاد الوطني الموريتاني، فاتفق الحزبان على التشاور مستقبلاً بشأن القرارات المهمة التي يجب على الحكومة اتخاذها، كما استقبل الرئيس أعضاء من حزب النهضة، وأكدوا استعدادهم للوحدة علمًا بأن هذا الحزب كان من ألدّ معارضي الحكومة، وكان يدفع باتجاه الانضمام للمغرب.

(1) موريتانيا على درب التحديات، مرجع سابق، ص 283.

ولم تكن الوحدة السياسية بين الأحزاب وحدها هي الشغل الشاغل، بل كان اختيار النظام الذي سيتولى مهمة تسيير الجمهورية الفتية؛ حيث برز تباين في طرح "المختارين": المختار ولد داداه الذي كان رئيس الجمهورية، ورفيقه في النضال المختار ولد يحي نجاي رئيس البرلمان؛ فالأول كان يرى ضرورة النظام الرئاسي لتدبير شؤون دولة فتية متعددة الأعراق ومهددة من الخارج، لأنه هو الضامن لتماسكها وتلاحمها بينما يرى سيد المختار ولد يحي نجاي الذي شغل منصب نائب في الجمعية الوطنية الفرنسية لمدة 8 سنوات في ظل الجمهورية الرابعة، ضرورة النظام البرلماني وقد اعتقد بصحة ذلك النهج البرلماني[1]، لكن المختار ولد داداه رأى أن الدولة الفتية لا يناسبها ما عاشته الجمهورية الرابعة من عدم استقرار وقلة انسجام، كذلك كانت هناك عقبة الأقلية الزنجية، التي تبحث لنفسها عن موقع ولا ترضى بالتهميش، فحاولت طرح ضرورة أن يكون لها منصب نائب الرئيس، وطرحت هذه المشكلة على المؤتمر التأسيسي لاندماج الأحزاب في حزب الشعب الذي أصبح هو الحزب الوحيد المسيطر، لكن الزنوج لم يتفقوا على مرشح واحد، فأُلغي المنصب، وأيضًا حاول المؤتمرون التخلص من نفوذ المشيخة التقليدية وتجاوز التجاذبات ما بين المنطقتين الشرقية والغربية.

لقد افتتح المؤتمر التأسيسي الأول لحزب الشعب الذي انصهرت فيه جميع ألوان الطيف السياسي الموريتاني في 25 مارس/آذار 1963. وقد كرس جدول هذا المؤتمر لتعزيز الوحدة الوطنية، ومراجعة جميع الاتفاقيات التي تربط البلد بفرنسا وتعزيز الاستقلال الاقتصادي.

لكن هذا المؤتمر لم يمر دون مشاكل؛ ففي 26 مارس/آذار 1963 أثناء المؤتمر تفشّى خبر مفاده أن محمد فال ولد عمير، ومحمد المختار ولد أباه، والدي ولد سيدي بابا، الذين كانوا في صف المغرب، ومن المطالبين بانضمام موريتانيا إليها، أنهم في طريقهم إلى نواكشوط. وقد وجد هذا الخبر صدى داخل المؤتمر فشغل بال المؤتمرين وشوّش عليهم، لكن الحكومة تصرفت بحزم واستقبلتهم في المطار،

(1) موريتانيا على درب التحديات، مرجع سابق، ص 284.

ونقلتهم في طائرة خاصة إلى أقصى الشمال الشرقي للبلاد، فوضعتهم تحت الإقامة الجبرية في مقاطعة "تيشيت"، وتابع المؤتمر أعماله بنجاح.

لكن إقامة هؤلاء العائدين لم تدم طويلاً؛ حيث أعلنوا عن توبتهم، وأُطلق سراحهم في 19 إبريل/نيسان 1963، وقد أعلنوا أنهم لم تكن لديهم نوايا مبيّتة وأنهم جاءوا للمساهمة في بناء الوطن فاستقبلهم الرئيس المختار ولد داداه ليبين لهم أن الحكومة تحكم عليهم من خلال نواياهم، لكنهم سرعان ما انكشفوا وتبين أنهم جاءوا ليحققوا في الداخل ما عجزوا عن تحقيقه في الخارج، واعتبروا أن الإجراءات الحكومية المتخذة لصالحهم تعبّر عن الضعف أكثر مما تعبّر عن الرحمة والشفقة بهم، وشنّوا حملة علنية موالية للمغرب فقررت الحكومة وضعهم داخل الإقامة الجبرية من جديد في انتظار محاكمتهم من طرف محكمة أمن الدولة، وخلال التحقيق الطويل والمكثف الذي أجرته معهم السلطات، تهيئًا للمحاكمة مرض ولد عمير وأُرسل إلى داكار لتلقي العلاج، حيث توفي 8 مايو/أيار 1965 إثر مرض عضال، هل كانت وفاة ولد عمير طبيعية أم أن وفاته مدبرة؟ سؤال يطرح نفسه.

وقد حوكم شركاؤه في الاتهام يومي 7 و8 يوليو/تموز 1965 وصدر بحقهم حكم مخفّف ثم أدمجوا في الوظيفة العمومية الموريتانية. وبعد أن ضمنت موريتانيا استقرارها الداخلي ماذا فعلت من أجل إبراز شخصيتها على المستوى الدولي.

ثانيًا: موريتانيا والسعي لإثبات الذات على المستوى الدولي

بعد أن نجحت السلطة الموريتانية في رص الصف الداخلي، وتجاوزت كل العراقيل والعقبات، بعد توحيد الأحزاب الموالية منها والمعارضة في حزب واحد "حزب الشعب" يرأسه الرئيس المختار ولد داداه، كثّفت جهودها على المستوى الدولي من أجل كسب اعتراف المنظمات الدولية، والحصول على مساعدات دولية من أجل تقوية اقتصادها الضعيف حتى يُكتب لها البقاء والاستمرار.

ومن المعلوم أن فرنسا لم تستثمر كثيرًا في موريتانيا في الفترة التي أمضتها وهي جاثمة على صدور الشعب الموريتاني. فكل ما فعلته هو استنزاف موارد

البلاد من حديد وصيد؛ وبعد منح الاستقلال حاولت أن تفرض بعض الاتفاقيات المجحفة، لكن السلطة الجديدة نتيجة لحكمة وحنكة وذكاء قائدها المختار، تملّصت وماطلت في توقيع هذه الاتفاقيات حتى تكسب الاعتراف الدولي وتفاوض من موقع قوة وهو ما كان لها.

تحصيل المساعدات الدولية

حاولت موريتانيا بعد استقلالها الحصول على المساعدات الدولية حتى يتمكن اقتصادها الضعيف من الاستقرار، وقد تلقت موريتانيا عدة مساعدات من دول شتى، مثل: الصين الشعبية وألمانيا الاتحادية وإسبانيا ويوغسلافيا والاتحاد السوفيتي وغيرهم. وقد اكتسبت هذه المساعدات صبغتين: صبغة نقدية وأخرى فنية[1].

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المساعدات على قلتها ومحدوديتها حجمها، استُغلت في تشييد نواكشوط التي لم تكن قبل الاستقلال إلا صحراء قاحلة، بعد أن تقرر أن تصبح عاصمة موريتانيا؛ حيث كانت سان لوي السنغالية المركز الذي تدار منه شؤون هذا الإقليم، وأيضًا أُنفق بعض هذه التمويلات على مكاتب الأبحاث الجيولوجية والمنجمية في إطار شركة ميفارما حيث بلغت 26 مليار فرنك إفريقي. كما استخدمت بعض المساعدات الفرنسية على وجه الخصوص في معمل لتحلية مياه البحر، وكذلك الإنفاق على الشؤون التربوية والاجتماعية، والعمل على تشييد بعض المدارس الثانوية في نواكشوط، وتكوين المزارعين وتحسين مردود واحات النخيل، بالإضافة إلى تكوين نواة الجيش الموريتاني. وتعتبر دولة الصين الشعبية من حيث المساعدات التي قدمتها لموريتانيا في هذه الظرفية في المرتبة الثانية. وتتميز مساعدات الصين الشعبية عن المساعدات الغربية بأنها مساعدات بدون فوائد، وكذلك العناصر الفنية الصينية بخلاف الفنيين الغربيين لا يكلفون الدولة الموريتانية أية نفقات؛ إذ إن الحكومة الصينية هي التي تتولى ذلك. وقد قامت جمهورية الصين الشعبية باستصلاح آلاف الهكتارات على ضفاف النهر الموريتاني

(1) قاسم الزهيري: مذكرات دبلوماسي عن العلاقات المغربية – الموريتانية، دار الهلال العربية للطباعة والنشر، 1991، ص 125.

"نهر السنغال أو صنهاجة" لزراعة الأرز في مزارع نموذجية، وبناء حاجز لمياه النهر، وبناء دار للشباب، وأخرى للثقافة في نواكشوط، وإنجاز مشروع لجلب المياه الجوفية إلى نواكشوط من مسافة 60 كلم، من منطقة إديـن، شـرق العاصـمة، وأخيرًا الإنجاز الأهم، هو إنجاز ميناء الصداقة في نواكشوط في المياه العميقة، الذي بإنجازه ستصبح موريتانيا غنية ومستقلة عن ميناء داكار السنغالي. ومـن الجـدير بالذكر أن إنجاز ميناء الصداقة في نواكشوط لم تنجزه الصين إلا بعد أن يئسـت نواكشوط من وجود متعهد غربـي، مستعد لإنجازه[1].

يذكر أن موريتانيا أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية يوليو/تمـوز 1965 ثم على إثر ذلك قطعت علاقاتها مع الصين الوطنيـة "فورمـوزا". وكـان الزيارة التي قام بها المختار ولد داداه رئيس الجمهورية الإسـلامية الموريتانيـة إلى الصين الشعبية ما بين 20 و30 أكتوبر/تشرين الأول 1967 بالغة الأثر على علاقات البلدين، حيث تميزت بحفاوة الاستقبال وكرم الضيافة من لدن الـزعيم الصـيني ماوتسي تونغ؛ فانشرحت صدور الصينيين لزائرهم ولبّوا كل طلباته بل أصـبحت موريتانيا هي نافذة الصين على إفريقيا.

انتزاع الاعتراف الدولي

لقد أعلنت موريتانيا عن استقلالها من الناحية المبدئية والشـكلية وأصـبح تعاطيها مع فرنسا شبه تعامل عادي، حسب الآليات والطـرق الـتي ارتضـتها موريتانيا، لمراعاة ظروفها العامة. ونتيجة لما سـبّبه موقـف المغاربـة لإخـوتهم الموريتانيين، من تأخر الظهور على مستوى الساحة الدوليـة فقـد كـان علـى السلطات الموريتانية أن تسرع الخطى، حتى تحصل على ما فاتها من بـروز علـى الساحة الدولية لكي تفرض وجودها بشكل حقيقي في المحافـل الدوليـة. ومـن المفارقات أن المطالبة المغربية بموريتانيا قد ساعدتها في هذا المجال، فرب ضارة نافعة فقد كان دور موريتانيا في وحدة إفريقيا أكبر دلالة على ذلك.

(1) قاسم الزهيري، م. س، ص 126.

فقد اجتمع الوفد الموريتاني مع الرئيس سينكور أثناء حضوره للاحتفالات المخلِّدة لذكرى عيد الاستقلال السنغالي 1961[1]، وقد حاول الرئيس السنغالي أن يجمع بين المختار، ووزير العدل المغربي محمد بوستة، لكن محمد بوستة أخذته العزة فرفض القدوم إلى المختار وطلب من المختار القدوم عليه؛ فاعتبر المختار تصرف محمد بوستة نوعًا من الاستكبار؛ فلم يُجب الطلب، لكن سينغور جمع مرة ثانية بين المختار والسفير المغربي في داكار قاسم الزهيري وتم اللقاء يوم 6 مايو/أيار 1961 وكان لقاء وديًا و لم يتوصلا فيه إلى أية نتيجة إيجابية وكان كل طرف يرفض أن يتنازل عن موقفه قيد أنملة. كما كانت غانا بقيادة كوامي نكروما، أول دولة من مجموعة الدار البيضاء التي كانت تصنف في صف المغرب، تعلن اعترافها بالجمهورية الإسلامية الموريتانية في 27 ديسمبر/كانون الأول 1960[2].

وفي 14 إلى 16 ديسمبر/كانون الأول 1961[3] تم قبول موريتانيا في الأمم المتحدة، ووجّه الرئيس الغاني دعوة إلى الرئيس الموريتاني لزيارة أكرا، فقبلها، وكان الاستقبال على المستوى؛ مما غاظ السفير المغربي فرفض حضور أي من مراسم الاستقبال فغاظ تصرفه كوامي نكروما، وقال إنه يستغرب من تصرف السفير، لأنه يقول "اتفقت مع الحسن الثاني على تفاصيل هذه الزيارة". وكان الرئيس الغاني يهدف من وراء دعوة المختار إلى تضييق الهوة بين المغرب وموريتانيا، وإبلاغ الرئيس الموريتاني استعداد الحسن الثاني، لأي اتفاق يحفظ للمغرب ماء وجهه، حتى لو كان اتحادًا فيدراليًا فضفاضًا، لكن الرئيس الموريتاني رد على مضيفه، بأنه يقدّر الملك الحسن الثاني ويرغب رغبة صادقة في أن يكون لطيفًا معه، لكن الجمهورية الإسلامية الموريتانية "لا ترضى بشراء الاعتراف بها من المغرب. إذا كانت المملكة المغربية لديها رغبة صادقة في إقامة علاقات طبيعية مع الجمهورية الإسلامية الموريتانية وتسعى فعلاً لأن تُقيم معها علاقات أخوّة وحسن

(1) المختار ولد داداه: م. س، ص 246.
(2) موريتانيا على درب التحديات، مرجع سابق، ص 246.
(3) المختار ولد داداه: م. س، 246.

جوار، وهو أمر لا شك مفيد بالنسبة لشعبينا، فإن عليها أن تعترف باستقلال الجمهورية الإسلامية الموريتانية، دون قيد أو شرط، ما لم يتم ذلك فإن الجمهورية الإسلامية، رغم ما بها من ضعف تعي أبعاده جيدًا، ستستمر في مقاومة المغرب مستخدمة في سبيل ذلك كل ما يتاح لها من وسائل"[1].

وقد أصيب كوامي نكروما بخيبة أمل كبيرة، فلم يكن يتصور أن ضيفه يمكنه أن يقاوم ضغوطه المعنوية، نظرًا للهالة التي كان محاطًا بها والشهرة التي اكتسبها كزعيم موحد لإفريقيا. وفي 26 إلى 28 مارس/آذار 1961 شاركت موريتانيا في مؤتمر الاتحاد الإفريقي الملغاشي في ياوندي، وفي 8 و12 مايو/أيار الموالي في منروفيا في مجموعة الدول الإفريقية والملغاشية "مجموعة منروفيا" التي ستلعب دورًا حاسمًا في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية، ووجّه هذا المؤتمر الدعوة إلى مجموعة الدار البيضاء، إلى الالتحاق بهم في ليكس خلال شهر فبراير/شباط 1962. وقد كلّف رئيس المؤتمر تومبان بأن يدعم بقوة دخول موريتانيا الأمم المتحدة. وقد أوصت الأغلبية الساحقة في الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 16 إبريل/نيسان 1961 بقبول دخول موريتانيا الأمم المتحدة. وفي انتظار ذلك سجّلت موريتانيا انضمامات إلى المؤسسات الفرعية للأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية في 7 فبراير/شباط 1961، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا يوم 8 فبراير/باط 1961، والمنظمة الدولية للشغل في 20 يونيو/حزيران، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية، رغم معارضة المغاربة وحلفائهم. وتتويجًا لهذا المسار، جاء قبول موريتانيا النهائي في الأمم المتحدة يوم 17 أكتوبر/تشرين الأول 1961.

وقد اعترضت على دخول موريتانيا، أثناء النقاش وفود كل من مالي وغينيا، زيادة إلى المتحدثين باسم المغرب، وبعض الوفود العربية. وفي يوم 16 نوفمبر/تشرين الثاني 1961 ألقى الرئيس الموريتاني أول خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد اتسم هذا الخطاب بالشمولية، واتساع الأفق وعبّر فيه عن تبني موريتانيا سياسة التعايش السلمي، كما استغرب ما يتعرض له الشعب الجزائري المناضل من اضطهاد على أيدي السلطات الفرنسية التي تتشبث بالحرية،

(1) موريتانيا على درب التحديات، مرجع سابق، ص 247.

وتمنى أن يُطلق سراح بن بله ورفاقه، وأن يحصل الشعب الجزائري على استقلاله، كما استنكر ما تعرض له الشعب الفلسطيني من تشريد على أيدي الصهاينة، ولم يغب عنه أن يستهجن تصرفات النظام العنصري في جنوب إفريقيا وكذلك إدانته الاستعمار البرتغالي في إفريقيا، وقاطعه وفد المغرب ومعظم وفود الدول العربية.

وبعد اعتراف المنظمة الدولية بموريتانيا، خفّت حدة المطالب المغربية، وبدأ الحسن الثاني يبحث عن سبيل لحل القضية فطلب من الجنرال ديغول ومن الرئيس السنغالي كليهما الوساطة، لكن موريتانيا ردت عليهما بأن التسوية مشروطة باعتراف المغرب بموريتانيا، وكذلك بعد الاعتراف الدولي بموريتانيا تخلّت جمهورية مالي عن مضايقتها لموريتانيا وأصدرت أمرًا لحرمة ولد ببانة بغلق معسكراته التخريبية التي كان يدرب فيها عملاءه برعاية ومساندة المغرب.

يمكننا أن نستخلص مما سبق جملة من الاستنتاجات أبرزها:

أولاً: أن موريتانيا والموريتانيين عمومًا، لا يُكنّون أي سوء للمغاربة على الرغم من كل المضايقات ومحاولات التهميش وأحيانًا إرسال بعض المخربين لزعزعة استقرار كيان الدولة الوليدة، التي تعاني من تباين الأعراق وتخلف الوسائل، إلا أننا نلاحظ أن النخبة الموريتانية، وعلى رأسها المختار ولد داداه ظلّت تحفظ الود والاحترام للمغاربة ولم ينعت أحد منهم الشعب المغربي وملكه بنعت يخرج عن حدود اللياقة والأدب، ورغم ما قد يثيره التضخيم الإعلامي المغربي من استفزاز، وما لحملات التشويه والسب والتجريح المغربية من مضاعفات كبيرة على نفسيات الموريتانيين، خصوصًا أن إرادة الاستقلال عن المستعمر الفرنسي كانت ضعيفة نتيجة لهيمنة رجال القبائل والإقطاعيين الذين كانوا يستفيدون من امتيازات المستعمر. بالإضافة إلى أنه كان من الموريتانيين، من يرى في الاستقلال عن فرنسا في هذه الظروف التي لا تستطيع فيها موريتانيا صناعة إبرة، وفي الوقت نفسه مهدَّدة من المغرب بأنه نوع من المجازفة، إلا أن الموريتانيين أصرّوا على استقلال دولتهم وتشييدها اعتمادًا على أنفسهم.

ثانيًا: أن موريتانيا رغم تنكر إخوتها وأشقائها العرب وانحيازهم لصف الأطروحة المغربية، إلا أن الموريتانيين قد اتخذوا موقفًا عربيًا أصيلاً من كل القضايا العربية؛ فالموريتانيون لا يحتاجون إلى مساندة وعطف الدول العربية حتى يعبّروا عن اعتزازهم بجذورهم العربية، بل عبّروا عن مواقفهم تجاه القضايا العربية بتلقائية دون النظر إلى مواقف الدول العربية منهم وكان ذلك بارزًا في تبنّي موريتانيا لقضايا العروبة والإسلام. ففي عام 1957 وهو أمر مستغرب عبّر المختار ولد داداه، الذي كان يستعد لتسلم منصب نائب رئيس الحكومة الموريتانية "نائب الحاكم الفرنسي في موريتانيا"، لصحيفة لوموند الفرنسية عبّر فيه عن استنكاره للمجازر الوحشية، التي ينظمها الجيش الفرنسي في الجزائر، وأعرب باسم شعب موريتانيا وباسم حكومتها عن أمله أن في تستجيب فرنسا لمطالب الجزائر وأن تمنحها الاستقلال، كذلك عبّرت موريتانيا في كل مرة عن استهجانها للتصرفات الوحشية للكيان الصهيوني في فلسطين وحملت هَمّ القضية الفلسطينية في المحافل الدولية والإفريقية، وعملت على ربطه بالنظام العنصري في جنوب إفريقيا كما منحت موريتانيا جوازات السفر لكل فلسطيني يرغب فيها.

ومن المعلوم أن موريتانيا قد تعرضت للكثير من الإغراءات من لدن الكيان الصهيوني، خلال مضايقتها من أشقائها العرب لكنها رفضت كل هذه الإغراءات وفاءً لمبادئها رغم قلّة حيلتها، وهو ما يعود فيه الفضل لحكمة وحنكة وقوة شخصية المختار ولد داداه، وإن كان معاوية قد ارتكب جرمًا في حق الموريتانيين بإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، لكن الشعب الموريتاني رفض هذه العلاقة جملة وتفصيلاً حتى تم طرد السفارة الإسرائيلية وتجريف مبناها بالجرّافات بأمر من الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز. وكان موقف موريتانيا من حرب 1967 واضحًا ومشرفًا حيث كانت من أوائل الدول العربية التي قطعت علاقتها مع الولايات المتحدة الأميركية.

ويصدق في موقف موريتانيا مع أشقائها قول الشاعر[1]:

(1) المقنّع الكندي "محمد بن عمير".

وإن الذي بيني وبين بني أبي وبين بني عمي لمختلفٌ جدًّا
إن أكلوا لحمي وفرتُ لحومهم وإن هدموا مدي بنيت لهم مجدا

ثالثًا: أن الذي جعل الهوة تتسع بين السكان في موريتانيا والمغرب عمومًا، وسكان الصحراء، رغم ما بينهم من روابط دينية ووشائج عرقية، هو ما قام به المستعمر من استراتيجية تفتيت الأمة الإسلامية وتجزئتها إلى قطع متنافرة ومتمايزة كل منها يرفض أن يتحد مع إخوته الآخرين ويشد عضدهم؛ فالخطاب الاستعماري عمل على تسميم هوية الأمة الإسلامية.

وهو ما كان جليًا في خطاب الرعيل الأول من الذين حملوا راية الاستقلال؛ فكانت كلماتهم وخطاباتهم تفوح ببذور الفرقة؛ مما جعل كل قُطر يتمحور حول ذاته، ويفتخر بشكله ورجاله بعيدًا عن خطاب الأمة الذي يجمع ولا يفرّق. ولو كان الرعيل الأول مكونًا تكوينًا إسلاميًا دقيقًا لما وصلنا إلى هذا الفتور والانسداد بين أقطار الأمة الواحدة.

لقد كان بالإمكان التركيز على هدف وحدة الأمة الإسلامية، ولن نجد أي أحد يخالف ذلك لأن كل مسلم يتمنى الوحدة، لكن بخطاب صريح وواضح، غير مشوب بالخطاب الاستعماري الذي غرسه في عقول الأجيال الأولى التي كونها لخدمة مخططاته. والوحدة ليست مستحيلة بين الأشقاء، عندما تكون لدى أولي الأمر حكمة وحنكة وبُعد نظر، وهو ما تم فعلاً عندما اتفق الملك الحسن الثاني والمختار على توحيد ملف قضية الصحراء.

الفصل الثاني

موريتانيا
والتشبث بضم الصحراء

ظلت قضية الصحراء، حاضرة في الوجدان الموريتاني حتى قبل الحصول على الاستقلال؛ فلم يترك الموريتانيون فرصة إلا عبّروا فيها عن تشبثهم بالصحراء، الواقعة تحت الاحتلال الإسباني، وهو ما عبّر عنه المختار ولد داداه في خطابه في آدرار "أطار" 1957: "أدعو إخوتنا في الصحراء الإسبانية أن يفكّروا معنا من الآن في ترسيخ دعائم موريتانيا الكبرى اقتصاديًا ورُوحيًا. أوجّه إليهم رسالة صداقة أرجوكم أيها المواطنون، إبلاغهم إياها مجددًا، كما أدعو إلى وئام كافة البيظان[1] من شواطئ الأطلس غربًا إلى أزواد شرقًا، ومن وادي درعة شمالاً إلى ضفاف نهر السنغال جنوبًا.

لقد ولّى عهد الغارات والصراعات الأهلية بين هؤلاء وأولئك، وأدعو إخواننا في تيرس وآدرار سطيف وزمور، والخط، أن يسعوا من أجل مستقبل مشترك، وأن يتقاسموا معنا الآفاق المشرقة التي يخبئها لنا استغلال ثرواتنا المعدنية وإعمار بلادنا.

إن مراعي آدرار وأزمور، مفتوحة أمام مواشيهم وواحاتنا ترحب بهم في موسم الكيطنة[2] وباستطاعتهم ارتيادها بأمان والاستفادة من كرم الضيافة الموريتانية، كما أن عليهم بدورهم أن يُؤووا دون تردد مواشينا وخيامنا إذا ما دعتنا ضرورة البحث عن الكلأ إلى الانتجاع وراء تلك الحدود المصطنعة التي نأمل أن تزول من قلوبنا قبل أن تُمحى من الخرائط"[3].

---

(1) البيظان: هم المجموعة التي تتحدث اللهجة الحسانية والموجودة أساسًا في موريتانيا والصحراء الغربية جنوب المغرب وتيندوف في الجزائر وإقليم أزواد في شمال جمهورية مالي. وعنصر البيظان خلاصة الاندماج بين القبائل العربية الوافدة والقبائل الصنهاجية التي كانت تقطن هذا المجال الترابي.

(2) موسم قطاف الرطب والتمر في واحات النخيل في موريتانيا.

(3) المختار ولد داداه: مقتطف من خطاب أطار في فاتح يوليو/تموز 1957، موريتانيا على درب التحديات، مرجع سابق، ص 3.

ومما هو واضح أن مطالبة موريتانيا بإدماج الصحراء الغربية، لا يمكننا وصفها إلا بالطموح، الذي لا يتجاوز التمني، والتمني لا يصدق إلا حيث يستحيل فلم تتجاوز التذكير بالروابط التاريخية، والتعبير عن حسن النية والاستعداد لمد اليد للصحراويين واستعطافهم؛ إلا أن سنة 1966 شهدت بروز موريتانيا كطرف معنيّ باسترجاع الصحراء من يد الإسبان مشكّلة بذلك طرحًا موازيًا لطرح المغاربة الذين يتشبثون شعبًا وملكًا باسترداد هذا الإقليم من المستعمر الإسباني.

ففُسّرت مطالبة موريتانيا في تلك اللحظة من بعض المحللين، على أنها لا تعدو أن تكون تكتيكًا لكبح جماح المغاربة الذين يطمحون لضم الكيان الموريتاني نفسه، ولا يترددون في وصفه بالمتمرد على الشرعية، إلا أن نواكشوط أظهرت أن خيار ضم الصحراء هو خيار استراتيجي، ليس مجرد تكتيك الهدف منه معاكسة الرباط.

ففي يوم 9 مارس/آذار 1966 أذاعت الإذاعة الموريتانية نبأً تعليقًا على الزيارة التي قام بها وزير خارجية إسبانيا إلى نواكشوط، السيد فيرناندو ديكاستيا، جاء فيه "إن هناك مشاكل بيننا وبين إسبانيا هي موريتانيا الإسبانية"[1].

فموريتانيا منذ استقلالها، وهي تطالب بهذا الجزء من أراضيها في نطاق سلمي، ومن حسن الحظ أن أعلنت إسبانيا عن سياسة جديدة تجاه مستعمراتها في إفريقيا، وكان لذلك وقع طيب في نفوس الموريتانيين الذين رحبّوا به، فعلينا أن نفتح عهدًا جديدًا في علاقات البلدين، فموريتانيا لا تريد أن تتخلى عن شبر واحد من أراضيها ولن تألوا جهدًا من جهة أخرى من أجل توطيد علاقاتها بالدولة الإسبانية لأننا نؤمن بحل المشاكل بالطرق السلمية، وخاصة إذا كانت هذه المشاكل بين دولتين لهما مصالح مشتركة تفوق كل العراقيل، ونحن على يقين بأن ذلك هو الذي يسود الجانب الإسباني[2] الذي عمل ما بوسعه من أجل حشر

(1) مونية رحيمي مرجع سابق، ص 75.

(2) محمد تاج الدين الحسيني: وسائل حفظ السلام في العلاقات الدولية المعاصرة ودورها في تسوية نزاع الصحراء الغربية، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، يونيو/حزيران 1984، ص 118.

أطراف أخرى في ملف الصحراء، حتى يتسنى له حبك مناوراته مع المغرب وحتى يضيّق على المغرب بالحد من طموحه في استرداد أراضيه المغتصبة من قبل الإسبان (سبتة ومليلية)[1]. وهذا الوضع جعل الرؤية الإسبانية لتدبير الملف تتقاطع مع موريتانيا، فبدت العلاقات الموريتانية – الإسبانية وكأنها منسجمة، على خلاف العلاقات بين الرباط ومدريد، التي شابها التوتر نتيجة لاختلاف الرؤى بين البلدين؛ فالمغرب لا يريد أن يتنازل عن شبر من أرضه، بينما تسعى إسبانيا لإحكام مناورتها التي تتمثل في إدراج أطراف أخرى في الملف (الجزائر وموريتانيا)، وتتصرف وكأنها تسعى إلى تفعيل مبدأ تقرير المصير.

(1) موينية رحيمي مرجع سابق، ص 76.

المبحث الأول

تنسيق التحركات
المغربية – الموريتانية

لم يكن الاتفاق بين المغرب وموريتانيا مجرد صدفة أملتْها ظـــروف القضـــية الصحراوية وفرضها واقع الأحداث المتغيرة، وإنما جاء هذا التلاقي بعـــد التثبـــت والتحري والتبين، من حسن نية الطرفين تجاه بعضهما الـــبعض، وبعـــد القطيعـــة والمفاصلة مع الحرب الإعلامية المفتوحة والتنافر، إلى الالتحام والتماسك، وتوحيد الرؤى والوسائل خدمة للمصالح المشتركة للبلدين. ومن المعلوم أن المغرب، رغـــم ما سبّبته مواقفه لموريتانيا من مصاعب فإنه قد توقف عن المطالبة بموريتانيا، بعـــد تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية والاعتراف بموريتانيا كدولـــة إفريقيـــة كاملـــة السيادة، واللقاء الذي جمع بين المختار ولد داداه، والرئيس المصري جمـــال عبـــد الناصر أحد أعضاء مجموعة الدار البيضاء التي كانت تدعم الموقف المغربـــي.

وقد ترسخت قناعة لدى الملك الحسن الثاني مفادها أن عليه أن يتخلص من المشكلة الموريتانية بأقل الأثمان وبطريقة تتفادى العنف والقوة.

أولا: بناء الثقة بين البلدين

كان الملك الحسن الثاني يحتاج لكي يقطع خطوات حاسمة على هذا الطريق، "صيانة ماء وجهه"، أي: الحصول على تنازلات من موريتانيا لم يكن بوســـعها أن تقدمها له[1]. وكان المغرب الذي يخشى من تفاقم عزلته الدبلوماسية يبحث عـــن مخرج ولم يتوفر له إلا في سنة 1969، موعد انعقاد القمة الإسلامية الأولى بالرباط.

(1) موريتانيا على درب التحديات، م. س، ص 455.

وقبل هذا التاريخ ظلت الصلة قائمة بين موريتانيا والمغرب بفضل بعض الزعماء الأفارقة، سينغور وسيخوتورى ومودیبو كيتا وفيليكس هوفت بوني، وبعض الأصدقاء لكلا البلدين، مثل: "جان روس" الفرنسي.

لقد التقى مولاي أحمد العلوي ابن عم الملك وأحد معاونيه مع المختار في برلين سنة 1967 ودار بينهما حديث ودي، لكن التطبيع الحقيقي تم سنة 1969. فخلال القمة السابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية في أديس أبابا في بداية سبتمبر/أيلول 1969 استقبل الرئيس الموريتاني الطيب بن هيمة وزير خارجية المغرب وأكد له أنه مبعوث من الملك، وقال له: إن الملك الحسن الثاني يعتزم دعوته لحضور القمة الإسلامية في الرباط وأن الملك يتمنى منه قبول الدعوة، فرد عليه الرئيس الموريتاني بأنه إذا وُجّهت له نفس الدعوة التي تُوجّه للرؤساء عادة، فإنه لن يمانع في الحضور. وفي 10 سبتمبر/أيلول 1969 بعث الحسن الثاني "إلى فخامة الرئيس السيد المختار ولد داداه رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية" برقية يبدو أنها عبارة عن تعميم موجه إلى كل الدول المدعوة. وفي 15 من الشهر نفسه أبرق الرئيس الموريتاني إلى الملك الحسن الثاني ليبلغه قبول الدعوة.

ومن المعلوم أن العديد من زملاء المختار لم يوافقوا على قبوله للدعوة بحجة أن الحسن الثاني لن يعترف صراحة بموريتانيا، وأن نجاح الرئيس الموريتاني في هذا المؤتمر مسألة فيها نظر، لكن الرئيس بدّد مخاوف رفاقه. يقول الرئيس الموريتاني المختار ولد داداه: "عندما رأيت الحسن الثاني محاطًا بلجنة الاستقبال عند سُلّم الطائرة خامرني شعور بالارتياح قلّما شعرت به".

ورغم كل المشاعر والجراح التي خلّفها تعامل المغرب مع موريتانيا، فإن موريتانيا وإن كانت هي الكاسبة دبلوماسيًا لكن لا مجال للتباهي بل يتعين على الموريتانيين، مساعدة أشقائهم على طي صفحة شاقة بالنسبة للموريتانيين ومُرّة بالنسبة للمغاربة. وبالتالي عليهم البحث عن إقامة شراكة وافية، والعمل معًا على إقامة علاقات أخوّة مثمرة بالنسبة للشعبين الشقيقين.

وكان أبو طالب الذي كُلّف بمرافقة الرئيس قد همس في أذنه وقال له الملك يبلغكم بأنه إذا كان لديكم ما تريدون التحدث عنه بإمكانكم إبلاغي به، فرد

عليه، بأنه ليس لديه ما يريد التعبير عنه سوى فرحته بوجوده في المغرب والتعرف عليه وشكره على حسن الاستقبال، فقال أبو طالب بعد صمت: الملك يظن أن لديكم اقتراحات بشأن الروابط المستقبلية لبلدينا، فرد عليه بأنه لا يوجد لديه شيء خاص وأرجو أن لا أكون قد خيبت ظنه، والموقف الموريتاني معروف لدى جلالته ليس موقفًا تكتيكيًا أو ظرفيًا، إنه موقف مبدئي وثابت[1].

وعلى هامش القمة اجتمع المختار والملك الحسن الثاني على مائدة جمعهما عليها بو مدين في إقامته، وقد تبادل الطرفان عبارات الترحيب والمجاملة وبعض المزاح، كما عبّر الرئيس الجزائري عن غبطته بهذا اللقاء بين الأشقاء، وطلب الحسن الثاني من المختار البقاء بعد القمة بيومين أو ثلاثة لمناقشة صيغ التعاون بين البلدين، وتبادل الطرفان الوفود لتعزيز التعاون بينهما. وفي 8 من يونيو/حزيران 1970 انعقد لقاء الدار البيضاء بين الحسن الثاني والمختار، وعبّر فيه الحسن الثاني عن ثقته بالدور الاستراتيجي الذي ستلعبه موريتانيا بين إفريقيا والمغرب، وقال الحسن الثاني: "إن المغرب الذي يتعين عليه الحفاظ على نفوذه السحيق في إفريقيا الغربية وتطويره، بحاجة إلى موريتانيا مستقرة صديقة وحليفة، وقد قال لي سينغور أكثر من مرة: إنه لو كانت موريتانيا غير موجودة لتعيّن علينا خلقها كدولة حاجزة بين المغرب وإفريقيا الغربية، واختتم: إن الرئيس بو مدين عبّر عن وجهة النظر نفسها"[2]. فما هو تأثير الاعتراف المغربي بموريتانيا على موقفها من الصحراء؟

إن علاقات الرباط ونواكشوط بعد الاعتراف المغربي بموريتانيا قد تخلّصت من هواجس الشك والريبة والتوجس وعدم الثقة والاعتصام بسوء الظن وتراكمات العُقّد التي ظلت مستحكمة في مفاصلها ردحًا من الزمن، فقد شكّل الاعتراف أرضية لتلاقي إرادة البلدين السياسية بهدف توحيد رؤيتهما لتدبير ملف القضية الصحراوية التي تهمهما معًا.

---

(1) المختار ولد داداه، م. س، ص 455.

(2) المختار ولد داداه، م. س، ص 250.

مرونة الموقف الموريتاني

حاول الملك الحسن الثاني خلال لقاء الدار البيضاء إقناع ولد داداه برغبته الصادقة والعميقة في إقامة علاقات وثيقة ومتنوعة بين البلدين الجارين، وقد اقتنع ضيفه بصدق نيته؛ وفي معرض حديثه عن قضية الصحراء الواقعة تحت الاحتلال الإسباني قال الملك الحسن الثاني للرئيس الموريتاني إنه كان يعتقد أن مطالبة موريتانيا بالصحراء لم تكن إلا تكتيكًا ومناورة الهدف منها الضغط على المغرب للاعتراف باستقلالها، والآن وقد تحقق الاعتراف بموريتانيا وبشروطها[1] أعتقد أنكم لن تتخلوا عن مطالبكم فحسب، بل ستساعدوننا على طرد المستعمر الإسباني[2]. فأجابه الرئيس الموريتاني بأن الأمر على خلاف ذلك؛ فموريتانيا ما فتئت تؤكد على أن الصحراء جزء لا يتجزأ من ترابها الوطني يتعين عليها استرجاعه وأن المستعمر هو الذي قسّم الأرض الموريتانية إلى مستعمرة فرنسية وأخرى إسبانية.

يبدو أن جواب الضيف لم يَرُقْ لمضيفه، لكن المضيف بما عُرِف عنه من حصافة سيطر على أعصابه، وقال: إذا شئتم لا نتحدث الآن إلا عن تحرير الصحراء من المستعمر الإسباني، على أن نتطرق لمصيرها فيما بعد[3]، فرد عليه الضيف بالقبول. وجاء البيان الختامي للقمة متضمنًا في جوهره ما يمكن وصفه بتأسيس التضامن بين البلدين من أجل التسريع برحيل الاستعمار الإسباني.

وكانت قمة نواذيبو الثلاثية التي انعقدت 14 ديسمبر/كانون الأول 1970 التي جمعت هواري بومدين، والمختار ولد داداه والملك الحسن الثاني – رحمة الله على الجميع – كُرّست لمناقشة الأعمال التي ينبغي القيام بها من أجل التعجيل برحيل الاستعمار. فقد استعرض القادة مختلف أوجه العمل العسكري، لكنهم استبعدوه لصالح العمل السياسي والدبلوماسي. وقد تم الاتفاق على أن موريتانيا هي أكثر البلدان الثلاثة ملاءمة لانطلاق أي عمل يقام ضد الإسبان، ويكون العمل عملاً

(1) المختار ولد داداه: موريتانيا على درب التحديات، م. س، ص 250.
(2) المختار ولد داداه: موريتانيا على درب التحديات، مرجع سابق، ص 250.
(3) المختار ولد داداه: م. س، ص 250.

من شأنه أن يساعد الصحراويين على بناء حركة تحرر قوية من جهة، وأن يلفت انتباه الرأي العام الدولي عمومًا والأمم المتحدة خصوصًا من جهة ثانية.

وتم الاتفاق على إنشاء محطة إذاعية موجهة خصوصًا للصحراويين، لكنها لم تر النور بسبب انعدام الثقة بين الجزائر والمغرب. وكانت هذه القمة مناسبة للرئيس بومدين للتأكيد على ما سبق له أن قاله لكلا القائدين، وهو أن الجزائر لا مطالب لها في الصحراء وأنها تضع جهودها تحت تصرف شقيقتيها (موريتانيا والمغرب) من أجل مساعدتهما في التعجيل برحيل الاستعمار الإسباني[1].

تجاوز مرحلة التردد في الموقف الموريتاني

ظلت موريتانيا مترددة في التعاطي مع المغاربة منذ استقلالها وحتى دخول ملف تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية أطواره النهائية، وقد عبّر الموريتانيون كلما سنحت لهم الفرصة، صراحة أو بصفة ضمنية عن التخوف الذي يعتري نظرتهم للمغرب وقادته، وذلك بسبب ما ترسب في أذهانهم من مواقف المغرب الممانعة لاستقلال موريتانيا باعتبارها جزءًا من المغرب، وحتى بعد تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، وتعبير الحسن الثاني، أكثر من مرة بالقول والفعل، عن احترامه لموريتانيا، وسعيه لإبرام تعاون بناء ومثمر معها. إلا أن ذلك لم يفلح ولو بشكل مؤقت في إذابة الجليد الذي تجمد في أذهان القادة الموريتانيين فظلت السياسة الموريتانية أقرب إلى الجزائر منها إلى المغرب، فبقيت موسومة بسياسة الجزائر، معتبرة أن ذلك هو أكبر رادع لمطامح المغاربة في موريتانيا. وبالتالي بقيت موريتانيا متمسكة بأطروحتها، "موريتانيّة الصحراء" وساهمت في خلق نواة البوليساريو، وذلك بفتح مكتب لها في نواكشوط، وتأسيس العمل النضالي انطلاقًا من الأراضي الموريتانية[2].

لكن البنية الهيكلية للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في موريتانيا أقرب في شكلها ومضمونها، إلى التقاطع مع المغرب، أكثر من اتساقه مع نظيره

(1) الحسن الثاني، ملك المغرب: التحدي، الطبعة الثانية، المطبعة الملكية، 1983، ص 283.

(2) مساحة موريتانيا مليون وثلاثون ألفًا وسبعمائة كلم2، ومساحة المغرب والصحراء سبعمائة وعشرة آلاف وثمانمائة كلم2، ومساحة الصحراء وحدها 284 ألف كلم2.

الجزائري ذي التوجه الاشتراكي؛ فأدرك البلدان أهمية تعاونهما للتغلب على المخاطر التي يمكن أن يفرزها وجود تنظيم سياسي مسلح معاد لأحدهما ومتباين ومتناقض أيديولوجيًا معهما ربما يخلق بؤرة توتر واضطراب تهدد استقرار كيانهما وخصوصًا موريتانيا حديثة التكوين والنشأة. وهو إدراك ينسحب على أهمية موريتانيا بالنسبة للمغرب في أي نهج ستسلكه للحل. بالإضافة إلى أن موريتانيا هي الأقدر على تسويق الملف على المستوى الإفريقي، نظرًا لمصداقية وجاذبية الخطاب لدى الرئيس الموريتاني، فهو مركز ثقة وإعجاب الكثير من القادة الأفارقة، فتحول بين عشية وضحاها من بدوي محل سخرية من أشقائه ومحل تهكم من لدن بعض الأفارقة، إلى حكيم يريد الكل وساطته ويستأنس بحكمته وآرائه.

لقد أدرك الحسن الثاني بذكائه وفطنته أن صديقه الجديد يملك من المؤهلات والكفاءة والحصافة ما يمكنه التعويل عليه في تفنيد ما تروج له الجزائر. وكان المغرب موضوعًا بين خيارين: الاتفاق مع موريتانيا أو القبول بدولة صحراوية مستقلة تدعمها إسبانيا وتؤيدها الجزائر؛ فاختار المغرب الحل الأول لأنه الأقدر على إضعاف الموقف الإسباني الذي يقتات على خلق فجوة بين البلدين[1]، وبالتالي سد الباب أمام قيام دولة صحراوية رغمًا عنه، وكذلك إثبات حقه التاريخي في استكمال وحدته الترابية وإضعاف موقف الجزائر الحالمة بخلق كيان في الصحراء يدين لها بالولاء؛ ومن جهتها أدركت موريتانيا أهمية التعاون والتقارب مع الرباط لحسم قضية الصحراء بالتراضي بين البلدين الشقيقين. وهكذا دخلت موريتانيا والمغرب في مرحلة جديدة تطبعها الصراحة والثقة المتبادلة. فما هي أوجه التعاون والتقارب التي ميزت التدبير المشترك لملف الصحراء؟

ثانيا: التنسيق الموريتاني – المغربي بشأن الصحراء

لقد اقتنع الطرفان: المغربي والموريتاني بحتمية التعاون بينهما وتنسيق جهودهما على المستوى الدولي بهدف تصفية الاستعمار. ولا يخلو هذا التعاون من

(1) أحمد بن كوكوس: العلاقات بين دول المغرب العربي وآفاق الوحدة، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في القانون العام، كلية الحقوق الرباط، 1989، ص 311.

براجماتية من كلا الطرفين؛ فموريتانيا التي كانت تريد كل الصحراء، أصبحت أكثر مرونة وتقبل المساومة على نصيب من الصحراء مقابل تحصين مناطقها الشمالية، والمساهمة في طرد المستعمر الإسباني؛ والمغرب الذي كان طموحه يتجاوز الصحراء، أصبح ينسق مع موريتانيا ويعتبرها شريكًا طبيعيًا ويراهن عليها في طرد المحتل الإسباني ولجم الجار الجزائري.

تنسيق الحملة الدبلوماسية والقانونية

إثر محاولة إسبانيا تغيير الوضعية القانونية في إقليم الصحراء سارع الحسن الثاني إلى القيام بحملة[1] دبلوماسية هدفها تنوير العالم حول المطالب المغربية، وضرورة منع الأمر الواقع الذي تريد إسبانيا فرضه في الإقليم، وقد حاول إقصاء الجزائر وإبعادها عن القضية مركّزًا على التقارب مع موريتانيا؛ وقد أرسل المغرب سنة 1974 وزيره الأول أحمد عصمان ووزير خارجيته أحمد العراقي إلى مدريد فنجحا في تأجيل الحكم الذاتي.

وقد أشرك المغرب جُلّ القوى السياسية من أجل شرح موقفه وإن كانت هذه الحملة لم تُكلّل بالنجاح الذي كان مؤمّلاً منها فإنها قد كسبت تأييد عدد من الدول الإسلامية. لكن دخول موريتانيا إلى جانب المغرب كان له أثر كبير على مرونة الموقف الإسباني[2] لأن إسبانيا، ونتيجة لتصفية حسابات تاريخية مع المملكة المغربية، تفضل إن قُدّر لها ترك الصحراء أن لا ينفرد بها المغرب، وهو ما عملت إسبانيا جاهدة من أجل خلق أطراف أخرى توازي المغرب في الاهتمام بهذه القضية، خاصة وأن لإسبانيا علاقات مع موريتانيا متميزة لأنها لم تعكر صفوها خلافات تاريخية عكس المغرب. وبما أن إسبانيا قد تعودت على اللعب على وتر الخلاف بين الأطراف المعنية بتدبير ملف الصحراء، فهي تخشى أي تقارب بين موريتانيا والمغرب، لأنه من شأنه أن يشكّل ضغطًا عليها.

---

(1) ميغل هرناندو دي لاراماندي: السياسة الخارجية للمغرب، دار النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، 2005، ترجمة عبد العالي بروكي، ص 312.

(2) الطالب جدو ولد الزين: العلاقات المغربية الموريتانية، الحصيلة والآفاق، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام كلية الحقوق، ظهر المهراز، فاس 2005-2006.

وعندما لاحظت إسبانيا سرعة وتيرة التعاون بين نواكشوط والرباط ومحاولة تنقية الأجواء بين الجزائر والمغرب، بادرت بإرسال وزير خارجيتها لوبيز برافو إلى الرباط لاستطلاع الوضع، خشية منها أن يتفق البلدان على تسوية مشتركة للقضية، وإن كانت إسبانيا لم تفقد الأمل في اتساع الهوة بين الرباط ونواكشوط، خصوصًا أن الرئيس الموريتاني المختار ولد داداه قد صرّح خلال زيارته لليبيا في 15 مايو/أيار 1970 بأن بلاده لا تزال متشبثة بمطالبها في الصحراء[1].

لكن الوزير الإسباني لم يتوصل إلى أية نتيجة من لقائه مع المغاربة. وفي سعيه الدؤوب من أجل خلق تضامن بين الأشقاء الثلاثة، اجتمع الحسن الثاني وهواري بومدين في تلمسان من أجل تذويب الخلاف بينهما، وكانت محادثاتهما شاملة وبنّاءة تم التعرض فيها لمستقبل بلديهما والشكل الذي يجب أن تكون عليه علاقاتهما؛ وبعد نهاية لقاء تلمسان أوفد المغرب وزير داخليته إلى نواكشوط لإطلاع الرئيس الموريتاني على فحوى اللقاء الذي جرى بين بومدين والحسن الثاني في تلمسان، وقدم له دعوة من طرف العاهل المغربي لزيارة الرباط، فقَبِل المختار الدعوة.

وفي أعقاب لقاء الملك الحسن الثاني والرئيس الموريتاني أعلن يوم 8 يونيو/حزيران 1970 عن اتفاق مودة وحسن جوار بين البلدين الشقيقين وعن رغبتهما في التعاون مع الأمم المتحدة. وبمجرد عودة الرئيس الموريتاني من الرباط أوفدت إسبانيا وزير خارجيتها إلى موريتانيا يوم 12 يونيو/حزيران 1970 لنواذيبو، ليلتقي الرئيس الموريتاني. وبعد هذه المقابلة صرّح الرئيس الموريتاني بأنهما تباحثا حول قضية الصحراء، ويمكنني أن أقول: إن وجهة نظرنا غير متفقة في هذه القضية[2].

وكان الرئيس الموريتاني خلال لقائه بالوزير الإسباني قد سأله عن موقف إسبانيا من الصحراء الواقعة تحت سيطرتها، فأجابه الوزير الإسباني بأن إسبانيا لا تطلب شيئًا من الصحراء، بل تنفق مبلغ 250 مليون دولار أميركي في السنة على كل المواطنين الصحراويين لرفع مستوى حياة السكان، ثم إنها ستترك الخيار للسكان في تقرير مصيرهم بعد ذلك، وإن الثروة المعدنية التي اكتشفتها إسبانيا

(1) قاسم الزهيري: مذكرات دبلوماسي، مرجع سابق، ص 147.
(2) المختار ولد داداه، م. س، ص 250.

سيتم استغلالها لفائدتهم؛ ورد الرئيس الموريتاني بأن تقرير المصير الذي تتحدث عنه إسبانيا لا يصح بالنسبة لسكان رحل نعرف حالتهم من الفقر وقلة الـــوعي، وإذا نُظّم استفتاء تحت النفوذ الأجنبـــي، فالنتيجة معروفة مسبقًا، ولن تكون إلا ترديدًا لما يوحي به صاحب النفوذ، ولنا في الاستفتاء الذي قامت به بريطانيا العظمـــى في جبل طارق خير مثال على ذلك مع أننا كنّا وما زلنا نؤيد إسبانيا في اســـترجاع هذا الجزء من أراضيها. وأوضح الرئيس الموريتاني أن خير سبيل لحل هذه المشكلة أن تتماشى إسبانيا مع روح العصر لتحرير هذا الإقليم، وذلك بالتفاهم مع الأقطار المجاورة التي تعتبر الصحراء منتمية لها، وإن كانت الجزائر لا حظّ لها في الصحراء. وقد عقّب الوزير الإسباني على كلام الرئيس قائلاً: "إن الصحراء هي مِلْك قبـــل كل شيء للصحراويين، وإذا كانت هناك مطامع مشروعة لبعض الأقطـــار فهـــي لموريتانيا دون سواها"[1]. لكن الرئيس الموريتاني كان حازمًا كعادته في الرد، فقال للوزير الإسباني: انتهى عهد سياسة "فَرِّقْ تَسُدْ"[2]، لقد استفادت إسبانيا كثيرًا من خلافاتنا مع المغرب، وخلافات المغرب مع الجزائر، لكن حالة جديدة قامت اليوم بين الأقطار الثلاثة، حيث حلّ الوئام بدل الشقاق، وأخذت تتعاون في مصـــالحها المشتركة، وذكّره بأن موريتانيا غير مستعدة للدخول في أية مناورة من شـــأنها أن تضر بأشقائها "المغاربة"، وحتى لو عُرض علينا اليوم تسلّم الصحراء فلـــن نقبـــل بدون موافقة جيراننا. وأحسن سبيل هو أن تتفق إسبانيا مع الأطراف التي تعنيهـــا الصحراء، وأن يتم ذلك برضاهم جميعًا[3].

معركة لاهاي وتفسير المحكمة لمفهوم الهوية الوطنية

بعد الحملة الدبلوماسية والقانونية، قدّم المغرب بالتنسيق مع موريتانيا اقتراحًا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين يقضي باستشارة محكمة العدل الدولية في مسألة تاريخية وقانونية. وتمت إعادة طرح المقترح من قبل وزيـــر

(1) قاسم الزهيري: مذكرات دبلوماسي، مرجع سابق، ص 147-148.
(2) المختار ولد داداه: م. س، ص 251.
(3) المختار ولد داداه، م. س، ص 260.

خارجية العراق على الأمم المتحدة لإخضاع قضية الصحراء لمبدأ الحل السلمي للمنازعات، داعيًا موريتانيا إلى المشاركة في حلّ هذا النزاع، فقبلت موريتانيا المقترح و لم تعارضه الجزائر مسهّلة بذلك المصادقة على القرار 3292 في[1] 13 ديسمبر/كانون الأول 1974.

عندما وصل الحوار المغربي/الموريتاني – الإسباني إلى نتيجة سلبية، اتفقت الأطراف على التحكيم "القانوني" الدولي. كان المغرب وموريتانيا يستهدفان من ورائه إثبات سيادتهما وملكيتهما، وبالتالي يتجاوزان، في حال ثبوت ذلك، قرارات الاستفتاء وتقرير المصير ويسترجعان الصحراء بدون قلق دولي ولا إزعاج جزائري أو صحراوي. وكانت إسبانيا ترى في المحاولة القانونية وسيلة تساعدها على تطويق مشروعية المطالب المغربية – الموريتانية وتعزّز خطتها الرامية إلى قيام دولة مستقلة في الصحراء الغربية. إذن، اتفقت الأطراف على الصراع القانوني فأوعزوا للأمم المتحدة بتبني الموضوع، وأرسلوا وفودهم إلى لاهاي مدججين بالوثائق.

حاول المغرب وموريتانيا في بداية الأمر إقناع إسبانيا بالموافقة على حكم قضائي يصدر عن محكمة العدل الدولية بغض النظر عن مضمونه، أي: القبول بقرار إلزامي، غير أن إسبانيا رفضت الاقتراح القائم على استصدار حكم قضائي إلزامي. وبسبب رفض إسبانيا لهذا الحكم، اتجه الطرفان نحو المحكمة طالبين رأيًا استشاريًا، بمعنى آخر، تقدم محكمة العدل الدولية وجهة نظرها حول الروابط القانونية التي كانت قائمة بين الصحراء وكل من المغرب وموريتانيا. ووفقًا لقرار الأمم المتحدة رقم 3292 الصادر بتاريخ 13 ديسمبر/كانون الأول 1974، طُلب من المحكمة إعطاء رأيها الاستشاري بالنسبة للسؤالين التاليين:

1- هل كانت الصحراء الغربية – الساقية الحمراء وواد الذهب – عند استعمارها من قبل إسبانيا أرضًا بدون سيد؟ وفي حالة الإجابة السلبية:
2- ما هي الروابط القانونية التي كانت قائمة بين هذا الإقليم وكل من المملكة المغربية والمجموع الموريتاني؟

(1) ميغل هيرناندو دي لاراماندي: السياسة الخارجية المغربية، مرجع سابق، ص 314.

للرد على هذين السؤالين، عقدت محكمة العدل اجتماعات متواصلة استمرت طيلة الفترة الممتدة من 25 مارس/آذار إلى 30 يوليو/تموز 1975، وعلى مدار ثلاثين جلسة، وبمشاركة كبار الاختصاصيين في الحقوق والتاريخ والسياسة الدولية، الذين يمثلون كافة الأطراف المعنية بالمشكلة الصحراوية، باستثناء الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب.

في محاولة تحديدها لمضمون عبارة: "أرض بدون سيد" رأت المحكمة أن سيادة الاستعمار في منطقة ما تشترط انعدام كافة أشكال السيادة المحلية؛ الأمر الذي لا ينطبق على الصحراء الغربية التي كانت "تسكن فيها قبائل أو شعوب ذات نظام اجتماعي وسياسي، وهي لا تُعدّ أرضًا بدون سيادة"، وأن إسبانيا كانت بحاجة لضمان سيادتها إلى عقد اتفاقيات مع شيوخ القبائل المقيمة في منطقة الاحتلال.

ركّزت المحكمة في معالجتها لهذه المسألة على نقطتين: تنص الأولى على أنه "في فترة الاستعمار، كان يقطن الصحراء سكان، وهؤلاء بالرغم من أنهم رحل ومتنقلون فإنهم مقسمون، اجتماعيًا وسياسيًا، إلى قبائل يشرف عليها رؤساء مؤهّلون لتمثيلها"؛ وترفض الثانية ربط السيادة القبلية قانونيًا بالسلطان المغربي أو بموريتانيا لأن هذا موضوع آخر مستقل؛ فالسيادة إذن للقبائل أو حسب ما جاء في كلمة القاضي الأميركي ديلارد: إن الإقرار بأن الإقليم لم يكن بلا سيد لا يعني أنه كان تحت سيادة دولة من الدول المعنية، نظرًا لوجود قبائل مستقلة بالمنطقة تطبّق نوعًا من التنظيم الاجتماعي والسياسي.

الإشكالات المتأتّية من معنى الروابط القانونية "روابط بين أشخاص، روابط إقليمية، روابط قبائل بالسلطة..." تحصر المشكلة بتحديد العلاقات القانونية التي تربط الصحراء بالسيادة المغربية أو المجموع الموريتاني[1].

من ناحية أولى، عالجت المحكمة رأي المغرب القائم على البيعة بمفهوم قانوني – غربي يفصل الدين عن السياسة ويرفض الأخذ بالمواصفات السياسية السلطوية لمفهوم البيعة الإسلامي؛ لذلك فإن مبايعة بعض القبائل للسلطان المغربي لا تعني وجود سيادة سياسية بالمعنى الحقوقي والتملكي. ولكي تخرج

(1) ميغل هيرناندي دي لارامندي: م. س، ص 315.

المحكمة بإجابات محددة، عمدت إلى تحديد روابط السيادة بمسألتين: تشترط الأولى وجود مراسيم سلطانية تثبت سلطة المغرب في الصحراء، وتشترط الثانية اعتراف دول أخرى بسيادة المغرب على الساقية الحمراء وواد الذهب.

دافع القاضي اللبناني عمون[1] عن وجهة نظر المغرب مؤكدًا بالوثائق وجود سيادة للسلطان، وذلك من خلال الظهائر، تعيين الشيوخ، تحصيل الضرائب، القرارات العسكرية، ولاء قبائل تكنة للمخزن الشريفي، تمثيل الشيخ ماء العينين للسلطان المغربي في الساقية الحمراء، البعثات العسكرية إلى المنطقة،...إلخ. وبالتالي، فإن الصحراء جزء من المغرب بفضل الروابط القانونية المضافة إلى العلاقات العرقية، الثقافية، والدينية.

رفض القاضي دي كاسترو الحجج المغربية ودافع عن موقف إسبانيا معتبرًا أن ما سبق ذكره لا يقدم إثباتات كافية على وجود سلطة فعلية للمغرب في إقليم الصحراء، وأن قبائل تكنة وحدها كانت تعلن ولاءها للسلطان بينما القبائل الأخرى المتنقلة فإنها كانت مستقلة تمامًا. كما أن الشيخ ماء العينين لم يكن خليفة للسلطان، وإنما خصم له، ويمارس صلاحياته باستقلال تام عن المخزن. كما أن إرساليات المخزن لم تتعد منطقة السوس، وبأن حدود المغرب تقف عند وادي درعة فقط.

بالمقابل، دحضت **موريتانيا** أقوال المغرب وإسبانيا معًا؛ فمن ناحية أولى رفضت وجود سيادة كاملة للسلطان على عموم الصحراء؛ إذ إن قبائل تكنة كانت وحدها مرتبطة بعلاقات بيعة مع سلطان المغرب، أما القبائل الأخرى، خاصة الرقيبات، فقد كانت تابعة للمجموع الموريتاني. ومن ناحية ثانية، أكدت وجود علاقة مساواة بين السلطان والشيخ ماء العينين، يشوبها علاقات تحالف وليس علاقات بيعة. واجهت المحكمة التناقضات المذكورة باقتراحين، أولاً: لم يمارس المغرب "السيادة الإقليمية على الصحراء الغربية، بينما تمكن السلطان، من جهة أخرى، من اكتساب سلطة على بعض قبائل الإقليم". ثانيًا: لا تثبت الحجج المقدمة وجود ممارسة فعلية "لسلطة مغربية على الصحراء الغربية". بناء على هذين

(1) على الشامي: الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، ص 461.

الاقتراحين وبعد مناقشتهما توصلت المحكمة إلى نتيجة مفادها أن "لا وجود لأية رابطة سيادة بين المغرب والصحراء الغربية، ولكن، وُجدت رابطة ولاء قانونية بين السلطان وبين بعض السكان الرحل للإقليم، ولكن بعض السكان فحسب".

من ناحية ثانية، ناقشت المحكمة المعاهدات الدولية التي أبرمتها بعض الدول الأوروبية مع سلطان المغرب، والتي يرتكز عليها المغرب في موقفه بوجود حقوق تاريخية معترف بها للمغرب في الصحراء.

انتهت المناقشات الحادة إلى رأي نصّ على عدم ثبات الاعتراف الدولي من طرف دول أخرى بالسيادة الإقليمية للمغرب على الصحراء الغربية في فترة الاستعمار الإسباني رغم أن بعض الوثائق، وخاصة معاهدتي 1861 و1895[1]، تشيران إلى الاعتراف الدولي بسيادة المغرب على بعض القبائل الرحل في الصحراء الغربية بواسطة شيوخ قبائل تكنة في منطقة وادي نون، فإذا كانت الوثائق المذكورة تشير إلى وجود روابط قانونية لسيادة إقليمية بين الصحراء الغربية ودولة المغرب في الحقبة المعنية فإن هذه الروابط تعني فقط وجود قانوني ولائي بين السلطان وبين بعض قبائل الصحراء الغربية، ومظاهر لنوع من السلطة أو من النفوذ التي يملكها السلطان على تلك القبائل.

بالنسبة إلى روابط الصحراء بموريتانيا، ناقشت المحكمة مستندات قدمتها موريتانيا وإسبانيا. قبل الرد على هذه المستندات، حدّدت المحكمة تاريخية المشكلة مؤكدة عدم وجود دولة موريتانية في الفترة المذكورة، وبالتالي فإن المحكمة لا توجد أمام روابط قانونية لسيادة دولية، وإنما قبالة روابط من طبيعة أخرى. وفق هذا السياق تحدث المندوب الموريتاني[2] مفسرًا المجموع الموريتاني بأنه يشكّل المجموع الثقافي والجغرافي والاجتماعي الذي كان موجودًا في منطقة الصحراء الغربية، وأنه يمتد جغرافيًا من وادي الساقية الحمراء إلى نهر السنغال، ويضم موريتانيا الحالية وإقليم تيرس الغربية أو واد الذهب. وحسب الحجج الموريتانية،

(1) نص الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في 16 أكتوبر/تشرين الأول 1975.

(2) بخصوص نص فتوى محكمة العدل الدولية حول الصحراء الغربية الصادرة 16 أكتوبر/تشرين الأول 1975، انظر (الملحق رقم 1).

كانت المنطقة المذكورة تعرف نوعين من التنظيم السياسي، الإمارات: "وأهمها أربع: لبراكنة، أترارزة، إدوعيش، آدرار، وتجمعات قبلية ليست مكونة من إمارات، وإن كل تلك القبائل والأمارات الأربع كانت منفصلة ومستقلة عن المغرب، ولا يجمعها بالسلطان أي رابط قانوني أو ولاء"[1].

ورغم خصوصية هذه المنطقة، التي وصفها المندوب الموريتاني بأنها ليست دولة، ولا فيدرالية ولا كونفيدرالية، وليست لها شخصية عالمية ولا سيادة دولية، ورغم تنوعها السياسي، فإنها تثبت، خصائص أمة مستقلة، وشعب مؤلّف من قبائل، واتحادات قبائل، وإمارات كانت تمارس سيادة مشتركة على هذه البلاد؛ وبما أن واد الذهب يشكّل جزءًا من موريتانيا، فإن مندوبها يطالب المحكمة بالاعتراف بهذه الروابط القانونية.

انتقد القاضي الإسباني دي كاسترو مقولة الممثل الموريتاني معتبرًا وحدة بلاد موريتانيا والصحراء الغربية مجرد "أسطورة وطنية جميلة"، رافضًا ادعاءات موريتانيا القائلة بوجود "سلطة مشتركة للقبائل". وبعد أن تحدث دي كاسترو عن التناقض القائم بين بلاد الصحراء الغربية والمجموع الموريتاني، يشير إلى أن موريتانيا نفسها كانت تجمّعًا غير متجانس مركبًا من قبائل وإمارات مستقلة عن بعضها، تتعامل فيما بينها بفوضى وبدون نظام، باستثناء إمارة آدرار "التي كانت منطقة متميزة ومستقلة عن باقي الجهات المجاورة سواء من وجهة النظر السياسية، أو الاجتماعية أو الاقتصادية". ولما كانت الصحراء الغربية تضم شعبًا صحراويًا متماسكًا، ومتميزًا عن الإمارات الموريتانية، و لم يعتبر نفسه قطّ جزءًا من المجموع الموريتاني فإن دي كاسترو يرفض بشدة وجود روابط قانونية بين المنطقتين المذكورتين.

حاولت المحكمة الخروج من الخلافات بتحليل يتناقض مع الحكم، ففتحت نقاشًا حادًا انتهى بتغليب السياسة على القانون؛ بعد أن اعتبرت المحكمة أنه "في فترة الاحتلال الإسباني، لم تكن هناك، بين إقليم الصحراء الغربية وبين المجموع الموريتاني، لا رابطة سيادة ولا ولاء من طرف القبائل، ولا حتى مجرد علاقة اشتمال ضمني فهي كيان قانوني متميز عن مختلف الإمارات والقبائل التي كانت

(1) علي الشامي م. س، ص 462.

تؤلّفه، لتصل إلى حكم قضائي يقوم على انعدام وجود أية روابط قانونية بين الصحراء والمجموع الموريتاني، رغم أن حياة الترحال التي يعيش عليها أغلب سكان الصحراء الغربية ولّد بعض الروابط ذات الطابع القانوني بين قبائل الإقليم وقبائل الجهات المجاورة في بلاد شنقيط، ولما كان سكان شنقيط يملكون بعض الحقوق والملكيات في الأرض، فإن تلك الحقوق "شكّلت روابط قانونية بين إقليم الصحراء الغربية والمجموع الموريتاني".

أعلنت المحكمة رأيها الاستشاري النهائي بتاريخ 16 أكتوبر/تشرين الأول 1975، بإصدار رأي استشاري من "ستين صفحة" يتضمن الإجابة على الأسئلة والتحليل والتصويت.

بالنسبة إلى السؤال الأول: هل كانت الصحراء الغربية بدون سيد لحظة استعمارها؟

أجابت المحكمة بالرأي التالي: إن الصحراء الغربية الساقية الحمراء وواد الذهب – لم تكن أرضًا بدون سيد لحظة احتلالها من قبل إسبانيا؛ صدر الرأي بموافقة 13 قاضيًا ومعارضة ثلاثة قضاة.

بالنسبة إلى السؤال الثاني: الروابط القانونية بين الإقليم وكل من المغرب وموريتانيا.

أجابت المحكمة أولاً: "إن الوثائق والمعلومات المتوفرة لدى المحكمة تبرهن على وجود روابط حقوقية وولاء بيعة بين ملك المغرب وبعض قبائل الصحراء، لحظة الاستعمار الإسباني" وذلك بموافقة 14 قاضيًا ومعارضة اثنين: دي كاسترو ورودا، وأجابت ثانيًا:

تثبت نفس الوثائق والمعلومات وجود حقوق، منها ما هو متعلق بحقوق الأرض تشكّل الروابط الحقوقية بين المجموعة الموريتانية وإقليم الصحراء الغربية. وافق 15 قاضيًا على هذا الرأي وعارضه القاضي الإسباني دي كاسترو. بالمقابل، توصلت المحكمة إلى رأي آخر مفاده أن الوثائق والمعلومات المتوفرة لديها لا تثبت وجود علاقة سيادة بين إقليم الصحراء الغربية من جهة وكل من المملكة المغربية والمجموعة الموريتانية من جهة ثانية. إن المحكمة لا تلاحظ وجود علاقات حقوقية

من شأنها تعديل القرار رقم 1514[1] المتعلق بتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية

(1) إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة اعتُمد بموجب قرار الجمعية العامة 1514 من 14 ديسمبر/كانون الأول 1960.
القرار 1514 (الدورة 15)
إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة:
إن الجمعية العامة؛ إذ تذكر أن شعوب العالم قد أعلنت في ميثاق الأمم المتحدة عن عقدها العزم على أن تؤكد من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الشخص الإنساني وقيمته، وبتساوي حقوق الرجال والنساء وحقوق الأمم كبيرها وصغيرها، وأن تعزز الرقي الاجتماعي وترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.
وإذ تدرك ضرورة إيجاد ظروف تتيح الاستقرار والرفاه وإقامة علاقات سلمية وودية على أساس احترام مبدأ تساوي جميع الشعوب في حقوقها وحقها في تقرير مصيرها، وتكفل الاحترام العام الفعّال لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعًا دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين. وإذ تدرك التوق الشديد إلى الحرية لدى كافة الشعوب غير المستقلة، والدور الحاسم الذي تقوم به هذه الشعوب لنيل استقلالها.
وإدراكًا منها للمنازعات المتزايدة الناجمة عن إنكار الحرية على تلك الشعوب أو إقامة العقبات في طريقها؛ مما يشكّل تهديدًا خطيرًا للسلم العالمي.
وإذ تأخذ بعين الاعتبار الدور المهم الذي تقوم به الأمم المتحدة لمساعدة الحركة الهادفة إلى الاستقلال في الأقاليم المشمولة بالوصاية والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وإذ تدرك أن شعوب العالم تحدوها رغبة قوية في زوال الاستعمار بجميع مظاهره. وإذ ترى عن اقتناع أن الإبقاء على الاستعمار يعوق إنماء التعاون الاقتصادي الدولي، ويحول دون الإنماء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للشعوب غير المستقلة، ويناقض مثل الأمم المتحدة للسلم العالمي. وإذ تؤكد أنه يجوز للشعوب، تحقيقًا لغاياتها الخاصة، التصرف بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية دون الإخلال بأية التزامات ناشئة عن التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة والقانون الدولي. وإذ تعتقد أنه لا يمكن مقاومة عملية التحرر وقلبها، وأنه ينبغي، لاجتناب الأزمات الخطيرة، وضع حد للاستعمار وجميع أساليب الفصل والتمييز المقترنة به. وإذ ترحب بنيل عدد كبير من الأقاليم غير المستقلة الحرية والاستقلال في السنوات الأخيرة، وتدرك الاتجاهات متزايدة القوة نحو الحرية في الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها. وإذ ترى عن اقتناع أن لجميع الشعوب حقًا غير قابل للتصرف في الحرية التامة وفي ممارسة سيادتها وفي سلامة إقليمها القومي؛ تعلن رسميًا ضرورة وضع حدّ بسرعة وبدون قيد أو شرط للاستعمار بجميع صوره ومظاهره؛ ولهذا الغرض، تعلن ما يلي:
1- أن إخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله يشكّل إنكارًا لحقوق الإنسان الأساسية، ويناقض ميثاق الأمم المتحدة، ويعوق قضية السلم والتعاون العالميين.

وبشكل خاص تطبيق مبدأ تقرير المصير من خلال التعبير الحـــر والشـــرعي لإرادة سكان الإقليم[1].

قبل أن يستفيق العالم من دهشة تناقضات الرأي الاستشاري، وقبل أن يدخل المغرب وموريتانيا في مأزق انعدام علاقات السيادة والملكية، سارع الملك المغربـــي لتقديم رابط من نوع آخر، رابط شعبـــي، من خلال إعلانـــه، وبعـــد ســـاعات معدودة على صدور الرأي المذكور، عن تنظيم "**المسيرة الخضراء**". أما إسبانيا التي أعيت نفسها في تقديم تاريخ إسباني للصحراء فإنها سرعان ما خنقـــت وثائقهـــا القائلة بوجود شعب صحراوي بسيادة سياسية مستقلة عن المغـــرب وموريتانيـــا، وعقدت التسوية – الصفقة في مدريد بعد شهر واحد على إعلان نتائج الســـجال التاريخي – القانوني.

2- لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها؛ ولها بمقتضى هذا الحق أن تحـــدد بحريـــة مركزها السياسي وتسعى بحرية إلى تحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

3- ينبغي ألا يُتخذ أبدًا نقص الاســـتعداد في الميـــدان السياســـي أو الاقتصـــادي أو الاجتماعي أو التعليمي ذريعة لتأخير الاستقلال.

4- يوضع حد لجميع أنواع الأعمال المسلحة والتدابير القمعية، الموجهة ضد الشـــعوب غير المستقلة، لتمكينها من الممارسة الحرة السلمية لحقها في الاستقلال التام، وتحترم سلامة إقليمها القومي.

5- يصار إلى اتخاذ التدابير الفورية اللازمة في الأقاليم المشمولة بالوصاية أو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، أو جميع الأقاليم الأخرى التي لم تنل بعد استقلالها، لنقـــل جميع السلطات إلى شعوب تلك الأقاليم، دون قيد أو شرط، ووفقًا لإرادتها ورغبتها المعرب عنهما بحرية، دون تمييز بسبب العرق أو المعتقد أو اللون، لتمكينـــها مـــن التمتع بالاستقلال والحرية التامين.

6- كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لأي بلد، تكون متنافية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

7- تلتزم جميع الدول بأمانة ودقة أحكام ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهذا الإعلان على أساس المساواة وعدم التدخل في الشـــؤون الداخليـــة لجميع الدول، واحترام حقوق السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الشعوب.

(1) علي الشامي: م. س، ص 463.

المبحث الثاني

وضعية الصحراء بعد اتفاقية مدريد

لم تتمكن محكمة العدل الدولية من إثبات روابط سيادية يمكنها تغيير تطبيق القرار رقم 1514 فيما يخص تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية وبخاصة تطبيق مبدأ تقرير المصير عن طريق حرية التعبير والرغبة الحقيقية لسكان المنطقة الأحرار. ويمكن القول بأن عدم اعتداد المحكمة بالأدلة القانونية والبراهين التاريخية والمعطيات السياسية التي تدل على سيادة البلدين "موريتانيا والمغرب" على هذه المنطقة إنما مرده إلى أن المجتمع الدولي الذي تعتبر المحكمة أحد إفرازاته بعد الحرب العالمية الثانية لا يعتدّ إلا بقواعد ومعاهدات ومبادئ القانون الدولي التي وضعتها الدول الاستعمارية المسيحية على مقاسها وتعبيرًا عن إرادتها وتمشيًا مع مصلحتها مضحية بمفهوم التبعية والاحتواء والسيادة عند المسلمين حسب أعرافهم وعاداتهم وتقاليدهم النابعة من الشريعة الإسلامية؛ فهذه عند الغرب لا تستحق التقدير والاهتمام[1].

صحيح أن التبعية التي حاولت موريتانيا والمغرب إثباتها لا يمكن وصفها بالسيادة كما هو متعارف عليه في الأعراف والقوانين الدولية الحديثة، لكنها روابط قانونية وسيادية بمفهوم الشريعة الإسلامية؛ وبالتالي رابطة التراضي والموالاة الطوعية هي نظام تعاقدي يربط الحاكم بالمحكومين، تحت عدة مسميات: الولاء، التبعية. وهي لا تقل أهمية وقوة من حيث الجوهر والمضمون والحجية القانونية عن التي قال بها الفلاسفة والمفكرون الغربيون مثل جون لوك وهوبز وروسو وجان بودان، والتي كانت مقدمة لترسيخ سيادة الدولة على إقليمها وشعبها فيما بعد.

إن تشبع قضاة المحكمة بالثقافة القانونية الغربية منعهم من استيعاب الثقافة القانونية والسياسية التي تعرفها المجتمعات الإسلامية؛ مما حال دون تحقيق مراد

(1) أحمد بن كوكوس: العلاقات بين دول المغرب العربي، مرجع سابق، ص 312.

الدولتين، المتمثل في تغيير القضية من مبدأ تقرير المصير إلى مبدأ إعادة الأرض. إلا أن الرأي الاستشاري كان لصالحهما، لكونه أكد روابط البيعة والـــولاء لـــبعض القبائل الصحراوية، للمملكة الشريفة، وهو ما يعتبر ممارسة للسيادة من قبل المغرب على سكان هذا الإقليم.

وكذلك أكدت موريتانيا رابطتها القانونية بهذا الإقلـــيم وذلـــك بـــالقول: "إن القبائل الموريتانية "الشنقيطية" كانت تملك الأراضي الواقعة في الصحراء الغربيـــة"[1]؛ وهو ما فنّد الادعاءات الإسبانية بأن الأرض كانت أرضًا خلاء لا يسودها أحد.

لقد قام الحسن الثاني في خطوة ذكية وشجاعة قبل مصادقة الأمـــم المتحـــدة على القرار بتنظيم مسيرة سلمية إلى الصحراء، عُرفت بالمسيرة الخضـــراء، وهـــي المسيرة التي وجدت التأييد والمباركة من موريتانيا وإن كان ذلك بشكل ضمني مما حتم على إسبانيا البحث عن حل للقضية عن طريق الاتفاق الثلاثي بين المغـــرب وموريتانيا وإسبانيا.

أولا: مظاهر التعاون بين البلدين

يعتبر مصير قضية الصحراء قد تحددت ملامحه منذ عام 1972، على هـــامش القمة الإفريقية في الرباط حيث اتفقت موريتانيا والمغرب بشكل سري على تسوية القضية بالتراضي بينهما وذلك بتقسيم الإقليم بين البلدين، وقد حُرّرت رســـائل متبادلة تبين الاتفاق بينهما، كما تمت مناقشة القضية على هامش القمة العربية في الرباط 1974[2]. وفي مارس/آذار عام 1974 قام هنري كيسنجر، كاتب الدولة في الخارجية الأميركية، بزيارة شبه رسمية إلى إسبانيا حيث أجرى محادثات سرية مـــع وزير خارجية الجنرال فرانكو، تُوّجت هذه الزيارة باتفاق ثنـــائي علـــى تقســـيم الصحراء بين المغرب وموريتانيا[3]؛ حيث اتفق الطرفان على أن تحصل موريتانيـــا

(1) ميغل هيرناندو دي لاراماندي: السياسة الخارجية المغربية، مرجع سابق، ص 316-317.
(2) المختار ولد داداه: موريتانيا على درب التحديات، مرجع سابق، ص 462.
(3) مونية رحيمي: نـــزاع الصحراء المغربية في إطار السياسة الخارجية الأميركية، مرجـــع سابق، ص 80.

على منطقة واد الذهب ويحصل المغرب على منطقة الساقية الحمراء، وانتهت هذه المرحلة بالتوقيع على اتفاقية مدريد الثلاثية بين موريتانيا والمغـــرب وإســـبانيا 14 نوفمبر/تشرين الثاني 1975، وبالإضافة الى اتفاقيتين تهم الأولى جانـــب التعـــاون الاقتصادي والثانية ترسيم الحدود بين البلدين.

اتفاقية تسيير اقتصاد الصحراء

لقد جاءت هذه الاتفاقية كما هو معلن في ديباجتـــها، تعـــبيرًا واعتبـــارًا وتجسيدًا للّقاءات والرسائل المتبادلة بين جلالة الملك الحســـن الثـــاني وفخامـــة الرئيس الأستاذ المختار ولد داداه، وخصوصًا الرسائل المتبادلة بـــين الـــزعيمين بتاريخ 30 أكتوبر/تشرين الأول 1974، ذات الأهمية القصوى بالنسبة لهمـــا[1]، ويبدو أن هذه الاتفاقية كانت تتويجًا للعديد من اللقاءات بين الزعيمين منها مـــا هو معلن ومنها ما هو سري، وقد حاول الطرفان أن يبرّرا اتفاقهما، بأنه حرْص منهما على تعميق العلاقات بين المغرب وموريتانيـــا وتعزيـــزًا لهـــذا التعـــاون وخصوصًا في المجال الاقتصادي؛ حيث يعتزمان تكريس جهودهما ووســـائلهما خدمة لاقتصادهما وتحقيقًا لأهداف هذه الاتفاقية التي ترمي إلى تنسيق الجهـــود المشتركة من أجل وضع استراتيجيات للتسيير المشترك لاقتصاد منطقة الصحراء. ولتفعيل هذه الاستراتيجيات وتنـــزيلها على أرضع الواقع، حاولت الاتفاقية أن تكون صريحة في نوعية هذا التعاون، الذي يعكس حقيقة المستوى الذي وصلت إليه الصداقة بين المغرب وموريتانيا في تلك المرحلة، رغم التوتر وانعدام الثقة إلى حد العداء الذي كان بين البلدين بسبب المطالب المغربية في موريتانيـــا، لكـــن الاعتراف المغربـــي بموريتانيا سنة 1969 أسس لثقة متينة بين البلدين وهو مـــا جسّده هذا الاتفاق المعبّر عن تفاهم غير محدود[2] بين الزعيمين: الأستاذ المختار

(1) ديباجة الاتفاقية الثنائية بين المغرب وموريتانيا لتسيير اقتصاد الصـــحراء الغربيـــة، 14 إبريل/نيسان 1976.

(2) أحمد بن كوكوس: العلاقات بين دول المغرب العربـــي وآفاق الوحدة، مرجع سابق، ص 314.

ولد داداه وجلالة الملك الحسن الثاني. وقد كان حرص الطرفين على أن تكون موريتانيا شريكًا[1] في رأس مال الشركة المنتجة لفوسفات بوكراع، دليلاً على جدية الطرفين في بناء جسور الثقة بينهما، وهو ما كان يمكن أن يجعل هذا الاتفاق نواة لوحدة مغاربية، منها ننطلق وعليه نؤسس للتكامل المغاربي، إلا أن ظروف الحرب وتربص الجزائر بالطرفين أجهضا هذا التعاون المتميز بين موريتانيا والمغرب، وتأكيدًا لحسن النية بين الطرفين ومجانبة منهما لما يمكن أن يعكر صفو علاقاتهما في ما يخص الإدارة المشتركة للصحراء، اتفقا على تنسيق جهودهما ووسائلهما سعيًا لاكتشاف الثروات والمعادن التي تختزنها منطقة الصحراء الغربية، بهدف توظيفها واستثمارها واستغلالها استغلالاً مشتركًا بين الطرفين[2]، علمًا بأن القسم الذي كان من نصيب المغرب من الصحراء الغربية كان يحتوي النصيب الأكبر من الثروات والمعادن حيث يحتوي منجم فوسفات بوكراع، عكس قسم موريتانيا من الصحراء الذي كان فقيرًا ولا يحتوي موارد معدنية حيث يعتبر ميناء الداخلة هو المورد الاقتصادي الوحيد في هذا القسم بالإضافة إلى الثروة السمكية، لكن هذه الاتفاقية جاءت لتدارك هذا النقص ولخلق التكامل بين القسمين، وبما أن الثروة السمكية من أهم موارد منطقة الصحراء بشكل خاص والبلدين بشكل عام، أعلن الطرفان عزمهما العمل على تطوير وتنمية تعاونهما في ما يخص الصيد البحري والثروة السمكية لمنطقة الصحراء؛ حيث تتوفر الصحراء الغربية على شاطئ يعتبر من أغنى الشواطئ بالأسماك وهو امتداد للشاطئ الموريتاني، ويبلغ طول شاطئ الصحراء 1500 كلم، وقد سعى الطرفان من خلال هذه الاتفاقية إلى تذليل الصعاب وتقديم

(1) المادة الأولى من اتفاقية تسيير اقتصاد الصحراء بين المغرب وموريتانيا، م. س.

(2) المادة الثانية من اتفاقية تسيير اقتصاد الصحراء "اتفق الطرفان على تنسيق جهودهما ووسائلهما من أجل استكشاف الثروات الباطنية في الأقاليم الصحراوية المسترجعة، وذلك من أجل استغلالها بصورة مشتركة، ولأجل هذا الغرض ستحدث شركات مختلطة بين مؤسسات موريتانية ومغربية تابعة لكل من الدولتين، وستحدد المقتضيات العملية لهذا التعاون بمقرر مشترك يحدد كل حالة على حدة". م. س.

التسهيلات[1] من أجل استغلال الثروة السمكية في الصحراء، وكانا ينويان إحداث شركات مختلطة للصيد البحري بينهما تعزيزًا لهذا التعاون.

وقد يتضح من خلال هذا البند أن الطرفين حاولا بكل السبل تكريس هذه الاتفاقية لتعزيز الثقة بينهما، ومسابقة الزمن من أجل كسب رهان السيطرة المطلقة على الصحراء وسد الطريق على جبهة البوليساريو ومن يساندها؛ الشيء الذي بدا جليًا في محاولة التسريع في تنفيذ الاتفاقية، التي تم تداولها ودخلت حيز التطبيق ابتداء من تاريخ تبادل وثائق التصديق وفقًا للمسطرة والإجراءات الدستورية[2] المتبعة في كل من البلدين[3].

وهكذا، فقد عبّرت هذه الاتفاقية عن مرحلة جديدة وتطور جديد في موقف موريتانيا من قضية الصحراء حيث أصبحت أكثر اتساعًا وانسجامًا وتلاحمًا مع شريكها في النضال السلمي الهادف إلى تحرير الصحراء، يتعلق الأمر بالمغرب الذي أصبح موقفه منسجمًا مع الرؤية الموريتانية الجديدة.

اتفاقية ترسيم الحدود بين المغرب وموريتانيا 1976

لقد اتفق الطرفان على ترسيم حدودهما في الصحراء تجسيدًا واستنادًا على الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر 16 أكتوبر/تشرين الأول 1975؛ حيث أكدت هذه الفتوى القضائية على وجود روابط قانونية بين السلطان المغربي وبعض القبائل القاطنة في منطقة الصحراء، وهي الروابط القانونية

(1) المادة الثالثة من اتفاقية تسيير اقتصاد الصحراء "يستعمل الطرفان المتعاقدان كل جهودهما من أجل تنمية تعاونهما في ميدان الصيد البحري، ولهذا سيمنح كل منهما الطرف الآخر أكثر ما يمكن من التسهيلات في المياه البحرية للأراضي الصحراوية المسترجعة ويشجعان بوجه خاص إحداث شركات مختلطة للصيد البحري. وسيتم تحديد مقتضيات هذا التعاون باتفاق مشترك بين البلدين ولأجل الحفاظ على ثرواتهما البحرية قرر الطرفان إنشاء لجنة مختلطة للصيد البحري".

(2) المادة الرابعة من اتفاقية تسيير اقتصاد الصحراء "سيدخل هذا الاتفاق حيّز التطبيق ابتداء من تاريخ تبادل وثائق التصديق وفقًا للمسطرة الدستورية المتبعة في كل من البلدين".

(3) وُقّعت هذه الاتفاقية من طرف وزيري خارجية البلدين بتاريخ 14 إبريل/نيسان 1976، وتمت المصادقة عليها بظهير تحت رقم 381/76/1 بتاريخ 16 إبريل/نيسان 1976. انظر الجريدة الرسمية المغربية رقم 3311 مكرر لسنة 1976.

المعروفة في الشريعة بروابط البيعة التي توازي ممارسة السيادة؛ وبالتالي تبعية هـــذه القبائل ومجالهم الترابـــي للمملكة المغربية.

كما أكدت الفتوى وجود حقوق متعلقة بملكية الأرض لقبائل شنقيط الرحل تشكّل روابط قانونية بين منطقة الصحراء الغربية والمجموعة الموريتانية، إذن شكّلت البيعة من بعض قبائل الصحراء للسلطان المغربـــي وحقوق موريتانيـــا في الأرض الأساس لهذه الاتفاقية[1]. وفعلاً تمت المصادقة على هذه الاتفاقية المهمة والاتفاقيـــة

(1) ديباجة اتفاقية ترسيم الحدود بين المغرب وموريتاسنة 1976، نصت هذه الاتفاقية على ما يلي: "إن فخامة رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وصاحب الجلالـــة ملـــك المغرب استنادًا على الرأي الاستشاري الصادر يوم 16 أكتوبر/تشرين الأول 1975 عن محكمة العدل الدولية والذي يعترف بوجود روابط قانونية بين ملك المغـــرب وبعـــض القبائل التي تعيش في إقليم الصحراء وكذا الاعتراف بوجود حقوق ومنها حقوق تتعلق بالأرض تشكّل علاقة قانونية مع المجموعة الموريتانية. وطبقًا للتصريح المبدئي الـــذي تم التوقيع عليه بمدريد يوم 14 نوفمبر/تشرين الثاني 1975 والذي ينقـــل الإدارة المؤقتـــة بمشاركة المغرب وموريتانيا، وبتعاون مع الجماعة الصحراوية واعتبارًا لاستشارة الجماعة التي اجتمعت في دورة استثنائية يوم 26 فبراير/شباط 1976 يقرران إبرام هذه الاتفاقية ويعيّنان لهذا الغرض مفوضيهما، وهما وزيرا خارجية بلديهما،

"المادة الأولى: توصلت الأطراف العليا المتعاقدة إلى اتفاق مشترك ينص على أن حدود الدولة بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والمملكة المغربية يرسمها الخط المستقيم الذي يبتدئ من نقطة التقاء الشاطئ الأطلسي مع خط العرض الشمالي 24، والذي يتجه إلى نقطة الالتقاء بين خط العرض الشمالي 23 الذي يلتقي مع خط الطول الغربـــــي 13، وإن التقاء هذا الخط المستقيم مع الحدود الحالية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، يشكّل خط الحدود الجنوبية الشرقية للمملكة المغربية. وانطلاقًا من هذه النقطة فإن خط الحدود نحو الشمال مع خط الحدود الحالي للجمهورية الإسلامية الموريتانية إلى نقطـــة التقـــاء الأحداثيات "500-959" كما هي مبينة في الخريطة الموقعة والملحقة بهذه الاتفاقية.

المادة الثانية: تشكّل حدود الدولة بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والمملكة المغربية، حسب ما هو مبين في المادة الأولى، الحدود الأرضية كما تحدد عموديًا السيادة في المجال الجوي وامتلاك ما في باطن الأرض، أما بالنسبة للهضبة القارية فعند خـــط العـــرض الشمالي 24 يعتبر الخط الفاصل للحدود.

المادة الثالثة: يتم تشكيل لجنة مختلطة مغربية – موريتانية لوضع علامات الحدود بـــين البلدين حسب ما ورد في المادة الأولى.

وتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في التاريخ الذي يتم فيه تبادل وثائق التصديق طبقًـــا للإجراءات المعمول بها في كل من البلدين، وبمجرد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيـــذ تُسجّل لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة وفقًا للمادة 102 من ميثاقها.

الاقتصادية كذلك في وقت وجيز من تاريخ التوقيع عليها، على عكس الاتفاقيات الأخرى التي تُبرَم عادة بين أقطار المغرب العربي ويتأخر التصديق عليها زمنًا طويلاً[1].

والسبب الذي دفع البلدين إلى المصادقة على الاتفاقيتين بهذه السرعة يُعزَى لإدراكهما لطبيعة المواقف في الساحة المغاربية بالنسبة لطبيعة الحل الذي تم تكريسه باتفاقية مدريد الثلاثية؛ فالجزائر لم تبارك هذا الحل الذي أدى إلى تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، بل تنكرت لما قطعته على نفسها سابقًا وهو تعبيرها المستمر بأنها لا أطماع لها في الصحراء، وإنما تبارك أي حل يتفق عليه الطرفان: المغرب وموريتانيا. لكن تعبير الجزائر عن حسن نيتها سرعان ما انكشف على أنه موقف تكتيكي يخفي وراءه الوجه الحقيقي للجزائر التي سرعان ما أماطت اللثام عن وجهها وعبّرت عن موقفها الحقيقي وعن أطماعها في الصحراء وذلك باحتضان شتات ما يُعرف بجبهة البوليساريو جاعلة منها سيفًا مسلطًا على الاتحاد والتضامن القائم بين المغرب وموريتانيا. فما هو تأثير الانقلاب المفاجئ للنوايا الجزائرية على موقف موريتانيا من الصحراء؟ وما هو تأثيره على علاقاتها بالمغرب؟

ثانيًا: التضامن المغربي – الموريتاني بعد استرجاع الصحراء

بعد إبرام اتفاقيات ثنائية ذات بعد اقتصادي وجيوستيراتجي وجيوبوليتيكي يرمي إلى طمأنة موريتانيا على تأمين حدودها وإشراكها في استغلال ثروات المنطقة، عُمّق التضامن بين المغرب وموريتانيا، وهو وضع لا يروق للجزائر المسكونة بهاجس التوازن الإقليمي في المنطقة المغاربية وطموح قيادة إفريقيا. وبالتالي لم تتورع عن تقويض الاتفاق الموريتاني – المغربي، مسخّرة في سبيل ذلك آلتها الدبلوماسية والعسكرية؛ فوجهت سهامها صوب حلقة الضعف في الاتفاق، وهي الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

(1) وُقّعت الاتفاقية من طرف وزيري خارجية البلدين بتاريخ 14 إبريل/نيسان 1976، وصُودق عليها بظهير 1-75، بتاريخ 16 إبريل/نيسان 1976. انظر في هذا الشأن: الجريدة الرسمية المغربية عدد 11-33 مكرر لسنة 1976.

فقبل أن تلتقط الجمهورية الإسلامية الموريتانية أنفاسها بعد معركة تصفية الاستعمار في الصحراء، وقبل أن تنعم بثمار نضالها السلمي رفقة حليفتها المغرب[1] باغتتها الجزائر بضربات موجعة، عن طريق ميليشيات البوليساريو الذين تحولوا من حركة نضال محترمة تهدف إلى تحرير الأرض من الغزاة الإسبان إلى أداة طيّعة في يد الجزائر، تسخّرها لإشباع رغبتها في الهيمنة وذلك بخلق البلبلة والفوضى في موريتانيا حتى تتحلل من التزاماتها مع المغرب، ويعود الوضع إلى ما كان عليه قبل 14 نوفمبر/تشرين الثاني 1975.

ومن أجل هدم الاتفاق بين موريتانيا والمغرب قامت جبهة البوليساريو بتوجيه من الجزائر بعدة هجمات داخل التراب الموريتاني كانت عملية أزويرات 1 مايو/أيار 1977 أبرزها.

بعد الهجمات المتكررة لجبهة البوليساريو على الدولة الموريتانية حديثة التكوين وهشة البنية وعديمة الخبرة في المجال العسكري وخصوصًا حرب العصابات، اضطرت موريتانيا أن تختار بين خيارين: إما الاستمرار في نفس السياسة المنسجمة مع الرؤية المغربية أو الانسحاب التدريجي من قضية أصبحت خسائرها أكثر من نتائجها.

وفي خضم ذلك أدرك المغاربة مقصد ومغزى التحركات الجزائرية بواسطة البوليساريو[2]، كما لم تغب عنها الحالة الصعبة التي توجد فيها موريتانيا شريكتها في النضال السلمي من أجل تصفية الاستعمار في الصحراء، فسارعت إلى تقديم وعد بالدعم العسكري وبتحمل الأعباء المادية من أجل صمود موريتانيا في وجه هجمات البوليساريو؛ الأمر الذي أدى إلى توقيع البلدين لمعاهدة دفاع مشترك في الثامن يونيو/حزيران 1977. وبموجب الاتفاق تم تشكيل هيئة للدفاع المغربي – الموريتاني، وكذا دخول حوالي 10 آلاف جندي مغربي لحماية تيرس الغربية، المنطقة التي عادت إلى موريتانيا بموجب اتفاقية التقسيم المبرمة بين البلدين، وبعض

(1) علي الشامي: الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، م. س، ص 25.

(2) الطاهر النوفلالي: الصحراء المغربية بين مشروعية الاندماج ومشروع الانفصال، المطبعة والورّاقة الوطنية، 1997، زنك أبو عبيدة الحي المحمدي مراكش، ص 37.

المراكز الحيوية الواقعة على الساحل الأطلسي على مقربة من العاصمة نواكشوط. ورغم هذه المساعدات المهمة التي قدمها المغرب لموريتانيا لم تتمكن من الإحساس بالاطمئنان لأن ما كانت تراه هاجسًا في الماضي أصبح اليوم قاب قوسين أو أدنى من الأمر الواقع، على أراضيها كما أنها لا تقوى على تحمل العمليات الاستفزازية التي نهجتها الجزائر بواسطة البوليساريو، فكانت رغبتها العميقة تنحو نحو السلام الذي لا يمكن أن يقوم إلا على أنقاض تجربة سياسية ودبلوماسية رائدة قامت على الثقة والتفاهم المشترك والمشاركة بفعالية في تقرير مصير المغرب العربي.

وفي الختام، إن ما يمكن استنتاجه من هذا الفصل هو أن التعاون الموريتاني – المغربي كان تعاونًا بنّاء ومثمرًا، كان بإمكانه لو سَلِم من تربص الجزائريين أن يؤسس لتلاحم مغاربي حقيقي، طيلة هذه الفترة التي جمعت موريتانيا والمغرب من خلال التدبير المشترك لملف الصحراء.

لقد حصل التفاهم والثقة بين موريتانيا والمغرب وأسّسا لتحالف جيد، لكن أحد الحليفين كان ضعيفًا، وقد هُدّد في كيانه من طرف عدو يركز هجماته ضده للقضاء عليه بوصفه الحلقة الضعيفة في التحالف.

وخلال هذه الفترة كان الحسن الثاني، وهو الطرف الأقوى في التحالف، يحاول دائمًا بحصافته المعهودة أن يجعل حليفه الموريتاني في وضع مريح من الناحية النفسية، وكان يردد على مسامع المختار في كل مرة قوله: "إنني بجانب موريتانيا في قضية الدفاع عن نفسها، إنما أقوم بالدفاع عن المغرب من قبل ومن بعد؛ فبمساعدتكم في الدفاع عن أزويرات ونواذيبو أدافع عن أكادير ومراكش بل وحتى الرباط"[1].

وإذا كانت موريتانيا حليفًا ضعيفًا من الناحية العسكرية بالمقارنة مع المغرب فإن الأمر على خلاف ذلك من الناحية الدبلوماسية، فكانت موريتانيا الأقدر على الصعيد الدبلوماسي في مجال الدفاع عن الملف الصحراوي أمام الهيئات الدولية والحكومات الإفريقية، من المغرب بفضل الثقة التي تحظى بها في الخارج، لاسيما في

(1) المختار ولد داداه: م. س، ص 250.

إفريقيا بفضل العلاقات التي تربط المختار ولد داداه بعدد كبير من نظرائه الأفارقة. وقد رفضت القمة الإفريقية المنعقدة سنة 1976 بجزيرة موريس مشروع قرار اقترحه مجلس الوزراء يدين سياسة المغرب وموريتانيا في الصحراء، بفضل الوفد الموريتاني المدعوم بقوة من وفود صديقة في حين كان الوفد المغربي غائبًا.

وكان الحسن الثاني يعترف لموريتانيا بدورها المتميز على الصعيد الدبلوماسي دون مركّب نقص؛ فكثيرًا ما ردّد أن الحرب التي تفرضها الجزائر على المغرب وموريتانيا تتضمن شقّين متكاملين لكل منهما أهميته، هما: الشق العسكري والدبلوماسي؛ وكان الملك يقول إنه إذا كان المغرب يملك أكثر من الوسائل البشرية والمادية فإن الجمهورية الإسلامية الموريتانية تملك دبلوماسية نشطة وفعّالة بوجه خاص وكلا الحليفين يضطلع جيدًا بنصيبه من العبء الجماعي.

خاتمة الباب الأول

انطلق موقف موريتانيا من قضية الصحراء منذ البداية من مرتكز أساسي يتكئ على التاريخ والجغرافيا، وهو الروابط القوية بين موريتانيا والصحراء حيث شكّل سكان المنطقة على مرّ التاريخ من وحدة وتقارب وانسجام وتضامن والتحام ما يبين صلابة عقد سلالة البيظان الذين يكوّنون القومية المهيمنة في كل من موريتانيا والصحراء جنوب المغرب والتركيبة العرقية من عرب وبربر وزنوج، فتلاقحت لديهم هذه الثقافات وكوّنت منتجًا حضاريًا متميزًا عن حضارة باقي الشعوب المغاربية الأخرى، وعُرف هذا النمط بثقافة البيظان؛ حيث اتسعت هذه الثقافة وانتشرت من وادي نون جنوب المغرب الأقصى حتى وصلت نهر السنغال جنوبًا ومن الكويرة غربًا حتى تنبكتو شرقًا؛ وهو ما يعبّر عنه جلّ الموريتانيين والصحراويين بجملة واحدة، وهي أنهما "شعب واحد في بلدين".

وبالتالي لم يكن مستغربًا أن تعرب موريتانيا عن أحقيتها بالصحراء لأنها تعتبر المستعمر الفرنسي والإسباني هما المسؤولين عن تفتيت لُحمة أبناء المنطقة.

ولسكان موريتانيا والصحراء نفس العادات والتقاليد التي توحّد معظم سلوكهم الاجتماعي والتاريخي وتوحدهم نفس اللهجة الحسانية وشعرها اللهجي

التي تعتبر خليطًا، أفرزه التمازج بين مختلف المكونات العرقية، التي تعتبر اللغة العربية لغة القرآن الركيزة الأساسية فيها، بالإضافة إلى بعض المصطلحات البربرية والتي سبقت وجود العرب والمسلمين وظلت متداولة كأسماء الأماكن وأدوات العمل إلى غيرها بالإضافة إلى بعض الكلمات المستوردة من اللهجات الإفريقية المحلية والتي وصلت بمرور الزمن نتيجة الاحتكاك والتداخل مع المحيط الإفريقي والرغبة في نشر الإسلام في ربوع إفريقيا؛ وبالتالي تكون موريتانيا حسب هذه المعطيات هي العمق الطبيعي للصحراويين والعكس صحيح. وهكذا تبدو ثقافة السكان متجذرة تشكّل نسيجًا ونمطًا متميزًا دون أن تحول هذه الخصوصية عن الانفتاح على الشعوب الأخرى.

لقد ظل التضامن والتعاون والتماسك السمة الأساسية التي تطبع التعاطي والتفاعل بين الموريتانيين وسكان إقليم الصحراء، و لم تستطع الآلة الاستعمارية بجبروتها وطغيانها وإملاءاتها وإغراءاتها أن تخلق هوة سحيقة بينهم، لأن ثقافة البيظان كل لا يتجزأ، وما يتميز به المجتمع من مكارم الأخلاق من إيثار الغير والنخوة والشهامة والكرم والإباء والذود عن الحرمات، التي هي عادات تطبع حياة البدو وأهل الصحراء، والتفتح على الآخر وحب الحرية. ولقد أعطت هذه العوامل صبغة لهذه الثقافة وميزتها عن باقي الثقافات المجاورة، وهو ما حاولت السلطة الموريتانية توظيفه للبرهنة على ارتباط الصحراويين بموريتانيا، وهو ما عبّر عنه الزعيم الصحراوي[1] بقوله: "إن موريتانيا والصحراويين بيضتان في عش واحد". "وما يتألم له الصحراويون بالقطع يسبب الوجع للأشقاء الموريتانيين".

قد اتسم موقف موريتانيا من الصحراء في البداية بنوع من التشدد والراديكالية حيث اعتبرت موريتانيا الصحراء وموريتانيا كلاً لا يتجزأ، وهو موقف له ما يبرره في تلك الفترة حيث كانت موريتانيا نفسها موضوع مطالبة من المغاربة، الشيء الذي أدى إلى اتساع الهوة بين البلدين، نتيجة تباين رؤيتهما فيما يخص تدبير قضية الصحراء؛ إلا أن تغييرًا جديدًا في النهج والممارسة سيطبع التعامل بين الرباط ونواكشوط؛ وذلك بعد ما فرضت موريتانيا شخصيتها على المستوى

(1) زعيم البوليساريو: الولي مصطفى السيد.

الدولي، مسجلة انضمامها إلى الأمم المتحدة 1961 ومشاركتها في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية 1963. فابتدر المرحوم الملك الحسن الثاني سانحة انعقاد المؤتمر الإسلامي الأول في الرباط سنة 1969 بعد إحراق المسجد الأقصى ليعترف بالجمهورية الإسلامية الموريتانية ليطوي بذلك صفحة شاقة بالنسبة للموريتانيين ومُرّة بالنسبة للمغاربة، مساهمًا بهذا الاعتراف في لمّ شمل المسلمين في مواجهة العدو الصهيوني، الذي كان يسعى إلى تهويد مدينة القدس وتهجير أهلها. وقد كانت هذه القمة فرصة للاحتكاك بين المرحوم المختار ولد داداه والحسن الثاني، فقد مكّنتهما من الاطلاع عن قرب على وجهات نظر بعضهما البعض؛ حيث يشترك الزعيمان في الكثير من خصال الحكمة والحنكة والحصافة والعقلانية والمرونة والتفهم؛ وهو ما مكّنهما من التفاهم حول التدبير المشترك لملف الصحراء التي كانت لا تزال تحت وطأة الاستعمار الإسباني.

نتيجة للتداخل التاريخي والاجتماعي والديني بين البلدين واعتبار القبائل الصحراوية امتدادًا بشريًا وتاريخيًا للقبائل الموريتانية وخصوصًا في منطقة واد الذهب كما هي الحال بالنسبة للمغرب "أولاد أدليم أولاد بسباع"، ورغم التهديدات القوية التي تعرض لها الرئيس الموريتاني المختار ولد داداه من قبل الرئيس الجزائري هواري بومدين في بشار في 10 نوفمبر/تشرين الثاني 1975 فإن الرئيس الموريتاني قد تشبث بالتحالف مع المغرب من أجل تحرير الصحراء من الاستعمار الإسباني. وقد أوضح للرئيس الجزائري موقفه مما يسميه الرئيس الجزائري حركة تحرير صحراوية من استعمار إسباني. وذكّر المختار ولد داداه هواري بومدين بأن اثنين على الأقل من قادة هذه الحركة موريتانيون والعديد من كوادرها ينحدرون من جنوب الجزائر وجنوب المغرب ومن موريتانيا نفسها، فالقول: إنها حركة تحرير وطني فيه نظر. كما ذكّره بأن موريتانيا كانت سبّاقة لمساعدة هذه الحركة عندما كانت محاولة صحراوية أصيلة للتحرر من قبضة الاستعمار الإسباني قبل أن تتحول إلى عصابة من المرتزقة على حدّ قول الرئيس الموريتاني المختار ولد داداه؛ ومن المعلوم أن أولى عمليات جبهة البوليساريو ضد الإسبان قد انطلقت من موريتانيا.

بيد أن هذه الحركة قد تحولت إلى أداة طيّعة في يد الجزائريين حيث أصبحت تعرّض مصالح الصحراويين للخطر؛ وخلال لقاء بشارة في الجزائر شرح الرئيس الموريتاني لنظيره الجزائري وجهة نظره حول مبدأ تقرير المصير الذي يعتبره الرئيس الموريتاني من شبه المستحيل، لأن الاستفتاء لا يعني غير الصحراويين، وهنا تكمن الصعوبة. وقد بيّن الرئيس الموريتاني لنظيره الجزائري أن مفهوم الصحراوي ليس مفهومًا تجريديًا لأننا كلنا صحراويون وبوسعنا وحدنا تمييز الصحراويين الحقيقيين عن غيرهم لأن الهجرات السكانية إلى الصحراء الغربية تجعل من العسير بل ومن المستحيل تنظيم استفتاء حقيقي ونزيه يسمح للصحراويين وحدهم بالتعبير عن آرائهم.

وقد شكّل لقاء بشارة تحولاً جذريًا في موقف الجزائر من موريتانيا حيث شنّت وسائل إعلامها هجومًا عنيفًا على موريتانيا كما عبّأت جبهة البوليساريو لتستهدف الاستقرار السياسي في موريتانيا حتى يفك الارتباط والتحالف مع المغرب، وهو ما تأتّى لها بعد أن انقلب العسكر على الرئيس الموريتاني المختار ولد داداه 1978 حيث أعلنوا عن انسحابهم من الصحراء "واد الذهب"؛ وهو ما دفع القبائل الصحراوية في واد الذهب والداخلة وكل المناطق التي كانت تحت السيطرة الموريتانية إلى المطالبة بالعودة إلى المغرب ومبايعة ملكه وقطع الطريق أمام تحقق حلم الجزائر وجبهة البوليساريو في تكوين دولة فاصلة بين المغرب وموريتانيا.

وقد لبّى المغرب النداء فأمر قواته التي كانت مرابطة حول مناجم الحديد الموريتانية من أجل مساعدة موريتانيا بالانتشار في إقليم واد الذهب وملء الفراغ الذي ستتركه القوات الموريتانية المنسحبة.

الباب الثاني

موريتانيا كطرف محايد
لكن معني بقضية الصحراء

لقد انسحبت موريتانيا من قضية الصحراء نتيجة لجملة من الظروف الموضوعية والذاتية؛ فالنظام كان يعاني من أزمة متعددة الأبعاد والمناحي؛ فالحزب الحاكم أصبح يعاني من عدم الانسجام والتمايز بسبب مضاعفات حرب الاستنزاف الخطيرة التي شنّتها جبهة البوليساريو؛ حيث اخترقت دفاعات القوات المسلحة الموريتانية التي تعاني من خَصَاص في العدة والعتاد حيث وقفت الحكومة الموريتانية عاجزة عن التصدي للهجمات المباغتة، التي دأبت جبهة البوليساريو على تنفيذها داخل العمق الموريتاني.

لقد أدت الاستعانة الموريتانية بالطيران العسكري الفرنسي، والاعتماد على آلاف الجنود المغاربة الذين رابطوا حول مناجم الحديد، إلى انعدام الثقة بين الجيش الموريتاني والسلطة المدنية. وكان التوجس من مرابطة 8000 جندي مغربي على الأراضي الموريتانية حاضرًا في أذهان العسكريين والمدنيين معًا فالموريتانيون يرون في الاعتماد على الجنود المغاربة نوعًا من المجازفة؛ فالمغرب كان إلى وقت قريب يطالب بموريتانيا نفسها؛ مما جعل العلاقة بين الجيش المغربي والجيش الموريتاني تتسم بالكثير من الشك والريبة، مردّها – كما ذكرنا آنفًا – المطالب المغربية القديمة في موريتانيا. إن عدم الرضى عن أداء الوحدات العسكرية المغربية الموجودة في المناطق الموريتانية ذات البعد الاستراتيجي من الناحية الاقتصادية والعسكرية انعكس سلبًا على الجيشين في العمليات العسكرية لأن القادة الموريتانيين رفضوا الانصياع لأوامر القادة المغاربة المرابطين معهم في الميدان.

كما كانت القوات المسلحة الموريتانية تنظر بنفس الشك والريبة وعدم الارتياح إلى القوات الفرنسية. فكان اليأس هو سيد الموقف لأن الموريتانيين وجدوا أنفسهم بين كماشة تهديد الخصوم واستفحال نفوذ الحلفاء. وفي خضم هذه التجاذبات والتراكمات سنحت الفرصة لبعض القيادات العسكرية الموريتانية لاستخدام الجيش في انقلاب عسكري لتحقيق أغراضهم السياسية.

وجد بعض القادة العسكريين في تدهور الأوضاع الاقتصادية المتأزمة فرصة للانقضاض على نظام ولد داداه، فكان زعيم الانقلاب الجديد، العقيد محمد المصطفى ولد محمد السالك يركز باستمرار على نقطة الاقتصاد[1] والوضع المتردي كمبرر لإسقاط النظام. غير أن الحرب لم تكن هي المسؤولة وحدها عن المتاعب الاقتصادية لموريتانيا لأن البلاد قد عانت من موجة جفاف قاسية أتت على الأخضر واليابس، وأهكت الثروة الحيوانية التي هي ركيزة الاقتصاد الموريتاني. وبالتالي، لم يكن حديث الانقلابيين الجدد عن تغيير في الأوضاع الاقتصادية إلا للاستهلاك الإعلامي ليس إلا. و لم تأت تصريحات الانقلابيين بالجديد حيث صرّحوا بأنهم ملتزمون بمراعاة التعهدات الدولية.

سنتناول في هذا الباب محورين؛ يتعلق أحدهما باختيار المؤسسة العسكرية بموريتانيا والمفاصلة مع قضية الصحراء، وثانيهما: موريتانيا والحياد كخيار استراتيجي.

(1) صلاح العقاد: قيام وسقوط نظام ولد داداه في موريتانيا، السياسة الدولية، العدد 54، أكتوبر/تشرين الأول 1978.

الفصل الأول

موريتانيا: المؤسسة العسكرية والمفاصلة مع قضية الصحراء

تنبع المواقف الموريتانية دائمًا من المستجدات التي تطرأ على هرم السلطة في الجمهورية الإسلامية الموريتانية أكثر من كونها تتأتّى من قناعة راسخة منطلقها قاعدة شعبية. وتفسر هذه الحقيقة كون كل التحركات الموريتانية ترمي إلى الاستفادة من التنافر والتناقض الحاصل بين المغرب والجزائر لتعزيز مكانتها في المنطقة؛ فقد تحالفت موريتانيا مع المغرب من أجل الحصول على قسم من إقليم الصحراء وأبرمت معه معاهدة للتعاون العسكري والاقتصادي وهو ما فصّلناه في القسم السابق[1]، ثم تحالفت في وقت لاحق مع الجزائر واعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية ثم انخرطت في معاهدة الصداقة التي كانت مبرمة بين تونس والجزائر.

لقد استغلت موريتانيا ورقة الصحراء لانتزاع الاعتراف من المغرب وفرضت نفسها كشريك في ملف الصحراء لكن تربص الجزائر والبوليساريو بموريتانيا، سعيًا لإخراجها من الصراع لكونها الحلقة الأضعف التي يسهل استهدافها، هو ما جعل موريتانيا تتأرجح بين مطرقة استمرار تضحيتها للحفاظ على وجودها في إقليم واد الذهب، وسندان وحدة كيان دولتها. فكان لزامًا على الجيش الموريتاني أن يأخذ المبادرة ليعيد للدولة توازنها في المنطقة، وخاصة عندما بدأ توجه داخلي يعتبر أن كيان الدولة الموريتانية أصبح مهددًا بسبب مغامرات الصحراء. وبالتالي، أصبحت الدولة الموريتانية في وضع لا تُحسد عليه، فهي تواجه ضغوطًا مستمرة من قبل البوليساريو والهاجس من اكتساح الحليف المغربي بعد أن تهدأ عاصفة حرب الصحراء.

ومن أجل اجتناب الوقوع في غياهب المجهول، وخوفًا من مستقبل غامض اختارت موريتانيا التضحية بمطلب الأمس، وذلك على إثر الإطاحة بنظام الرئيس

(1) الطاهر النوفلالي: الصحراء الغربية بين مشروعية الاندماج ومشروع الانفصال، منشورات المطبعة والورّاقة الوطنية مراكش، 1997.

المختار ولد داداه في 10 يوليو/تموز 1978[1] وصعود نظام جديد أخذ على عاتقه إخراج موريتانيا من الصراع والالتزام بالحياد في ملف الصحراء. لكن موريتانيا لم يكن ميسّرًا لها اتخاذ مثل هذه المواقف نظرًا لتفاعلها مع تطورات الملفات المحلية والإقليمية؛ إذ حاول النظام الجديد أن يجعل موريتانيا محايدة وهو موقف لا يرضى المغرب، ويغضب الجزائر.

ولم تستمر موريتانيا في هذا الوضع لأكثر من سنتين بحيث غيّرت موقفها من الحياد إلى الانحياز لخط البوليساريو، حين تولى المقدم محمد خونا ولد هيدالة السلطة في بداية الثمانينات؛ وذلك باعترافه بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وإحداث قطيعة مع المغرب، على إثر اتهامها بمحاولة تدبير انقلاب للإطاحة بنظامه، وقد تمادى في ترسيخ هذه القطيعة وإصدار تعليماته لمنع الموريتانيين من زيارة المغرب باعتباره بلدًا لا يجوز لحامل جواز السفر الموريتاني التوجه إليه كما هو الشأن بالنسبة لجنوب إفريقيا وإسرائيل! فما هي الآثار السلبية لحرب الصحراء على موريتانيا؟ وكيف تعاطت موريتانيا مع مختلف الحلول؟

(1) محمود صالح الكروي: ذاكرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا: الصراع على السلطة، المجلة العربية للعلوم السياسية، الصادرة في بيروت، ص 119.

المبحث الأول

الآثار السلبية للحرب على موريتانيا

لم تستطع المؤسسة العسكرية (الانقلابية) مقاومة الضغوط الداخلية والخارجية حتى رضخت لقبول الدخول في مفاوضات مع البوليساريو من أجل تحقيق سلام يكون ثمنه التخلي عن تيرس الغربية التي كانت بحوزة موريتانيا بمقتضى اتفاقية التقسيم في مدريد 1975. وبالتالي، كانت ردة الفعل الجزائرية على اتفاقية مدريد قد نسفت أمل الموريتانيين في الاحتفاظ بنصيبهم من الصحراء، إذ ليس كل ما يتمناه المرء يدركه؛ فقد اصطدم الطموح الموريتاني بالأطماع الجزائرية التي تبحث عن كيان ضعيف تتحكم في توجيهه وتسييره وفق مصلحتها، وكذلك التهور الليبي الذي كان نظامه وقتها يعاني من المراهقة السياسية، وكل ذلك قد ساهم في تبديد حلم الموريتانيين في الاندماج مع الصحراويين في كيان واحد. كما أن الأسباب الاقتصادية كان لها دور بارز في التعجيل بالتفاهم مع جبهة البوليساريو حيث أصبح الكيان الموريتاني مهددًا من الداخل والخارج.

أولا: مضاعفات الحرب على الصمود الموريتاني

توالت ضربات البوليساريو التي استغلت ضعف الدولة الموريتانية وحدودها المكشوفة والطويلة بحيث تقدر الحدود الموريتانية مع الصحراء بأكثر من 1600 كلم. وكان أغلب القوات الموريتانية متمركزًا في المدن الصحراوية ووسائل اتصالها ضعيفة، بالإضافة إلى وجود تعاطف كبير مع الصحراويين في الأوساط الاجتماعية الموريتانية وخصوصًا قبائل الشمال التي ترتبط بروابط النسب والقرابة مع جبهة البوليساريو.

وقد راهنت جبهة البوليساريو كذلك على تطابق المواصفات بين الصحراويين والموريتانيين الذين يصعب التفريق بينهم؛ وهذه كلها عوامل استغلتها

الجبهة للتسلل داخل عمق التراب الموريتاني من أجل تنفيذ عمليات خاطفة وسريعة. وفي البداية كانوا يركزون على المدن الموريتانية القريبة من الحدود مع الجزائر، في غفلة من أهلها، فيهاجمون الحامية الموجودة بها وينهبون المكاتب الإدارية وينسحبون بسرعة مصطحبين معهم بعض الأسرى لتوظيفهم في الخدمة.

ومن عمليات البوليساريو العنيفة والمؤثرة تلك التي جرت في بئر أم كرين بتيرس الزمور في 27 مارس/آذار 1976[1]، وأيضًا الهجوم الذي استهدف مقاطعة وادان في ولاية آدرار في 25 إبريل/نيسان؛ حيث تكبدت القوات الموريتانية خسائر كبيرة تقدر بأربعين جنديًا حسب الحرسي المخضرم عبد الله ولد موسى[2]، مرافق القائد محمد المصطفى ولد السالك، والعمليات التي دارت في مدينة شنقيط التاريخية في المدة ما بين 9–13 مايو/أيار 1976[3].

وفي الخامس من الشهر نفسه انطلقت قوة عسكرية صحراوية من تندوف قوامها 800[4] مقاتل تحملها أكثر من مائة سيارة لاندروفر والعربات مدججة بالأسلحة ومعززة بوسائل اتصال متطورة يقودها زعيم جبهة البوليساريو الولي مصطفى السيد نفسه، ورغم أن القوات الموريتانية قد علمت بتحرك القوات الصحراوية إلا أنها تغاضت عنها من أجل استدراجها ومن ثم الالتفاف عليها ومحاصرتها وقطع الإمدادات عنها.

وقد شنّت القوات الصحراوية هجومًا على مدينة أزويرات معقل مناجم الحديد الموريتانية، كما هاجمت بلدة تورين القريبة من المناجم، وبالموازاة مع هجوم أزويرات شنّ الولي مصطفى السيد هجومًا على مدينة أطار ومدينة تيشيت التاريخية محاولاً إرباك القوات العسكرية الموريتانية.

---

(1) سيد اعمر ولد شيخنا، م. س، ص 243.

(2) أحد المحاربين القدامى من قبيلة الرعيان له علاقة وطيدة بالعقيد محمد المصطفى ولد محمد السالك في مقابلة شخصية معه.

(3) محمد المختار ولد سيدي محمد: التطورات السياسية في موريتانيا، من 1961–1978، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في التاريخ المعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة بغداد، 2001، ص 59.

(4) محمد المختار ولد سيد محمد: م. س، ص 60.

وكانت أشد المعارك ضراوة وأكثرها رمزية تلك التي حدثت في منطقة أم التونسي وبنشاب شمال نواكشوط حين حاول الزعيم الصحراوي ضرب حصار على العاصمة نواكشوط واقتحامها بما بقي معه من مقاتلين، فردت الطائرات الموريتانية بهجوم مضاد استهدف الوحدات الصحراوية التي كانت تتقدم على جبهات مكشوفة، كما قامت القوات البرية الموريتانية التي يقودها المقدم أحمد ولد بوسيف، وتلك التي يقودها المقدم محمد خونا ولد هيدالة بالتحرك من قواعدها في الشمال نحو العاصمة لتداركها قبل أن تسقط في أيدي الصحراويين، كما استخدمت القيادة العسكرية الموريتانية قوات من أزويرات وقاعدة أوسرد، وعندما شعر قائد البوليساريو بمحاصرته أمر قواته بالانسحاب إلى قواعدها التي تبعد 1000 كلم[1]، بينما قام هو بصحبة خلية من خيرة مقاتليه بهجوم وهمي لمشاغلة القوات الموريتانية والتغطية على انسحاب وحداته، لكن خطته انكشفت ووقع في كمين مع جميع عناصر مجموعته؛ وقد قُتل هو ومساعده الأول القائد لعبيد ولد العروسي في التاسع من يونيو/حزيران 1976[2]. وقد أعلنت موريتانيا عن مقتل زعيم البوليساريو كما أكدت أن الهجوم من تدبير الجزائر، وكانت هذه المرة الأولى التي تصل فيها طلائع المقاتلين الصحراويين إلى نواكشوط، وكذلك هي المرة الأولى التي يتم فيها الهجوم على أكبر قدر من المدن الموريتانية مرة واحدة.

لكن مقاتلي البوليساريو لم يستسلموا وعقدوا العزم على أن ينتقموا لمقتل زعيمهم مصممين على تحقيق بعض الأهداف من حربهم الشاملة على المدن الموريتانية، من أهمها:

- احتلال المدن التاريخية الموريتانية: وادان، تشيت، شنقيط.
- تفتيت المعركة واستنزاف قدرات الجيش الموريتاني.
- شلّ الحركة الاقتصادية الموريتانية وذلك بالتركيز في الهجمات على المناطق المنجمية قصد التأثير على المصالح المباشرة للمغرب وفرنسا باعتبارهما أقوى حليفين لموريتانيا.

(1) محمد المختار ولد سيدي محمد: م. س، ص 59.
(2) محمد المختار ولد سيدي محمد: م. س، ص 60.

وشهدت سنة 1977 معارك ضارية بين القوات الموريتانية التي أصبحت في موقع الدفاع عن المرافق الاقتصادية والسياسية وقوات جبهة البوليساريو التي بدأت في تشديد الخناق على هذه المرافق والمواقع مستغلة جوانب الضعف في الأداء العسكري الموريتاني ونقص التسليح والتدريب وتواضع وسائل الاتصالات وتذمر القوات الموريتانية جرّاء تأخر رواتبها. وكان من أشهر الهجومات الصحراوية هجوم 1 مايو/أيار 1977 الذي اشتركت فيه 150 من ناقلات الجنود والعربات العسكرية المزودة بمدافع الهاون وقاذفات الصواريخ وأسفر عن خسائر كثيرة[1].

وفي 3 يوليو/تموز سنة 1977[2] شنّ مقاتلو البوليساريو هجومًا كبيرًا على العاصمة نواكشوط بواسطة "وحدات كوماندوز" استطاعت التسلل إلى ضواحي المدينة وتوجيه مدافعها إلى مباني القصر الرئاسي وحتى السفارات الأجنبية، وقد أعلنت الجبهة أن الهجوم كان انتقامًا للولي مصطفى السيد في الذكرى الأولى لوفاته، كما كانت متزامنة مع اجتماعات القادة الأفارقة في ليبرفيل مما يعطيها مغزى سياسيًا مضافًا إلى دوافعها العسكرية[3].

ومن المعلوم أن هذه المرحلة من الحرب تميزت بمشاركة القوات الفرنسية والمغربية إلى جانب القوات الموريتانية في المعارك الدائرة في الشمال الموريتاني؛ ففرنسا لم تكن بعيدة عن الأحداث لكن مشاركتها في الحرب كانت محتشمة ومحدودة وتقتصر على بعض المستشارين العسكريين وإعارة بعض طائرات الهليوكوبتر الاستطلاعية؛ ويرجع تباطؤ فرنسا في الاستجابة للطلبات الملحة التي قدمها لها الرئيس الموريتاني من أجل مساعدته على مواجهة البوليساريو إلى عدة أسباب، منها:

- أن فرنسا لا تريد إغضاب الجزائر المؤيدة للصحراويين والتي هي حليف استراتيجي وشريك تجاري لها.
- أن فرنسا لا تريد المجازفة بالجنود الفرنسيين في حرب تدور رحاها في عمق الصحراء.

(1) محمد المختار ولد سيدي محمد، م. س، ص 60.
(2) محمد المختار ولد سيدي محمد، م. س، ص 60.
(3) محمد المختار ولد سيدي محمد، م. س، ص 61.

- أن فرنسا أصبحت تريد التشفي والنكاية بالنظام الموريتاني الذي أرغمها على التوقيع على خروج القوات الفرنسية من موريتانيا؛ وبالتالي وجدت الفرصة سانحة للتشفي في جيشه الذي أصبح في حالة دفاعية حرجة.

لكن الهجمات التي شنتها جبهة البوليساريو على مناجم الحديد في شمال موريتانيا، مستهدفة المهندسين الفرنسيين حيث قتلت اثنين منهم وأسرت 8 كانت السبب المباشر في دخول الفرنسيين في الحرب، فبادرت بإرسال مظليين و600[1] مستشار، وكلّفت الجنرال بورجي بقيادة عملياتها في موريتانيا ضد البوليساريو، وجندت كذلك قوة جوية قدرها 1400 رجل، لكن الحملة الفرنسية رغم البهرجة الإعلامية التي أحيطت بها لم تمكّن موريتانيا من حسم المعركة بل كان التحالف مع المغاربة أكثر جدوى وأوضح فائدة؛ حيث استطاعت القوات المغربية التي قوامها 8000[2] جندي حماية مناجم الحديد ووقفت بحزم ضد هجمات البوليساريو.

من نافلة القول الحديث عن الآثار السلبية للحرب على دولة مهما كانت قوتها ومهما بلغت درجة إعدادها لهذا الحرب، ومن الطبيعي أن يزداد الأمر سوءاً حينما يتعلق الأمر بدولة في طور النمو، حديثة النشأة والتكوين، وتعاني من نقص في الكفاءات البشرية، وقد أرهقتها الأزمات الاقتصادية والسياسية حيث عانت من حرب جائرة ومدمرة فُرضت عليها من طرف الجزائريين بواسطة بني جلدتها.

المضاعفات السلبية على الاقتصاد

إن المتمعن في الظروف التي آلت إليها الأوضاع الاقتصادية في موريتانيا، وما صاحب ذلك من ترد في معيشة واستقرار السكان، يمكنه أن يتفهم ضرورة التغيير الذي وقع بعد انقلاب سنة 1978.

(1) محمد المختار ولد سيدي محمد، م. س، ص 61.
(2) محمد المختار ولد سيدي محمد، م. س، ص 61

فالقطاع المعدني الذي يعتبر الشريان الأساسي للاقتصاد الموريتاني عرف تراجعًا كبيرًا في قيمة الصادرات. فقد انخفضت صادرات النحاس منذ سنة 1977 نتيجة لأزمة الصلب في أوروبا، كما أدت الهجمات المتتالية لمقاتلي البوليساريو على السكك الحديدية في أزويرات ونواذيبو المخصصة لنقل المعادن إلى مغادرة الخبراء خوفًا من الحرب، وخصوصًا الفنيين الفرنسيين الذين يبلغ تعدادهم مائتي فني والذين يعملون في قطاع الحديد؛ مما أدى إلى انخفاض مهم في الإنتاج وكانت له أسوأ العواقب على الميزان التجاري وميزان الأداء[1].

وقد أصيبت كل المشروعات الصناعية الطموحة بانتكاسة مالية، فقد أغلقت الشركة الموريتانية لاستغلال أكسيد النحاس أبوابها بتاريخ 31 يوليو/تموز 1978 مما أدى إلى تسريح مئات العمال، بعد أن كلفت خزينة الدولة خسائر كبيرة بالإضافة إلى تكاليف تدريب وتسليح الجيش التي كانت تفوق طاقة البلاد، وهو ما صرّح به وزير الاقتصاد الموريتاني سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله[2] "إذا كانت في العالم دولة غير مستعدة للحرب فهي موريتانيا"[3].

فقد أصبح قوام الجيش الموريتاني في ظرف قياسي 18.000[4]، بدلاً من 3.000 بداية الحرب؛ حيث أصبحت المصاريف العسكرية تمتص حوالي 40% من الميزانية العامة 1977 ثم 60% سنة 1978.

وقد بلغت نسبة التضخم 30%[5]، وبلغ الدين العمومي حدًا قياسيًا وهو 711 مليون دولار.

وبعد أن لحقت تيرس الغربية بموريتانيا مع مطلع عام 1976 تم افتتاح المصرف الوطني لموريتانيا "BNM" في الداخلة، كان من مهامه منح بطاقات استيراد وتصدير لبعض العوائل والشخصيات المتنفذة؛ حيث تمكّن هذه البطاقة حامليها من

(1) محمد تاج الدين الحسيني: وسائل حفظ السلام في العلاقات الدولية المعاصرة ودورها في تسوية نزاع الصحراء الغربية، مرجع سابق، ص 455.
(2) أصبح سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله رئيسًا لموريتانيا 2007.
(3) الرئيس الموريتاني الأسبق الذي تمت الإطاحة به في يوم 6 أغسطس/آب 2008.
(4) محمد المختار ولد سيدي محمد، م. س، ص 62.
(5) محمد المختار ولد سيدي محمد، م. س، ص 62.

استبدال ما يعادل 198.000[1] أوقية شهريًا بالعملات الأجنبية؛ مما يكلف المصرف الموريتاني خسارة قدرها 12% عن كل بطاقة. وقد جاء في تقرير سري بعنوان "استعلامات اقتصادية" أعدته إدارة الأمن الوطني الموريتاني بعد الحرب أن عدد البطاقات قد تجاوز 180 بطاقة في مدينة الداخلة وحدها، وأن بعض الأسر كان لديها أكثر من بطاقة واحدة؛ وقدر التقرير خسارة الخزينة العامة بحوالي 33 مليون أوقية خلال سنة 1976 وحدها. عُدّ ذلك بمثابة محرقة للاقتصاد الوطني، لا تهدف إلى مساعدة الفقراء وضحايا الحرب وإنما إلى شراء الذمم وتربية الأعيان والوجهاء، وقد أضيفت رواتب عمال ولاية تيرس الغربية إلى أعباء الميزانية الموريتانية.

وكانت موريتانيا تعتمد على مساعدات الدول الخليجية التي كانت تتوجس من تصرفات النظام الجزائري ذي الميول الاشتراكية والخوف من قيام دولة شيوعية في الصحراء، كما كان النظام يعتبر البوليساريو امتدادًا طبيعيًا لليسار الموريتاني "الكادحين" الذين كانوا من أشد معارضي نظام المختار ولد داداه ويعتبرونه رجعيًا.

وكان اعتماد موريتانيا على المساعدات الخارجية في تمويل الحرب وبعض المشاريع الثانوية الأخرى سببًا في ازدياد مضطرد لديونها الخارجية، التي ارتفعت من 140 مليون دولار سنة 1973 إلى 700 مليون دولار في منتصف عام 1978[2]؛ وأصبحت العملة الوطنية في وضع سيئ للغاية نتيجة للانهيار الاقتصادي والمخاوف من آثار إقدام الجزائر على إغراق الأسواق المالية الموريتانية بكميات من الأوراق النقدية المزورة؛ مما دفع الحكومة الموريتانية إلى سحب كل الفئات النقدية التي كانت قد طُبعت في الجزائر كإجراء احترازي وذلك في الأشهر الأخيرة من سنة 1978.

وكان من آثار هذه الحرب على المستوى الاقتصادي تفشي الفساد والمحسوبية والرشوة والتلاعب بالمال العام والمضاربات، وأصبح بعض المسؤولين السامِين يستغلون مواقعهم الوظيفية لتكديس الثروات من خلال التحايل على بعض الأموال

(1) محمد المختار ولد سيدي محمد، م. س، ص 59.
(2) محمد المختار ولد سيدي محمد، م. س، ص 59.

المقدمة من قبل الممولين العرب والأجانب وهو ما أساء إلى سمعة البلاد والعباد وأثّر سلبًا على توريد الأسلحة والمعدات الحربية؛ إذ أوقفت فرنسا في الأول من يونيو/حزيران 1978 شحنة أسلحة في ميناء مرساي كانت السعودية قد أرسلت أموالاً لسدادها غير أن تلك الأموال تعرضت للتلاعب[1]؛ مما أثار حفيظة السعودية التي عمدت إلى تجميد قرض جديد قدره 100 مليون دولار كانت على وشك تحويله إلى موريتانيا، كما عملت على إقناع الكويت بضرورة التراخي في دفع الأقساط المترتبة عليها لتمويل مشاريع الشركة الوطنية للصناعة والمناجم "SNIM".

وفي موجة الوضع الاقتصادي المزري فإن المواطن الموريتاني لم يكن على استعداد ليؤدي ثمن حرب الصحراء بهذه التكلفة بحيث أصبحت شعبيتها تتضاءل وخصوصًا في وسط الأطر الشابة والمثقفين الذين يدورون في فلك الموجة اليسارية التي اجتاحت البلاد في تلك الحقبة، وكذلك السود الأفارقة الذين يتكون الجيش من أغلبهم ينظرون إلى هذه الحرب بعين الشك والريبة ويحسبونها حربًا بين القبائل العربية "البيظان" دون أن تعنيهم، كما أنهم يخشون نتائجها فإن كانت نصرًا لموريتانيا فإن موازين القوى ستتغير لصالح البيظان الذين سيكلّلون بآلاف من بني جلدتهم وهو ما سيجعل الزنوج أقلية قليلة، وإن كانت بالهزيمة فإن الزنوج يخشون انتقام الصحراويين الذين يكرهون الزنوج.

الآثار السياسية للحرب

لم تكن الآثار السياسية لحرب الصحراء بأقل من سابقتها الاقتصادية والاجتماعية فقد أدت إلى تعميق هوة التناقض بين الاتجاهات السياسية المعارضة وتلك المنضوية تحت لواء حزب الشعب الحاكم، كما أدت إلى انقسام حاد بين النخبة الحاكمة نفسها وكل القوى المؤثرة في المجتمع وإن بدت دوافع الانقسام مختلفة؛ فالاتجاه القومي العروبي[2] لم يكن يرى في الحرب أكثر من مخاطرة

(1) محمد المختار ولد سيدي محمد، م. س، ص 61.

(2) دافع عن هذا الموقف كل من الناصريين والبعثيين من خلال تنظيماتهم السرية في موريتانيا ومن خلال نقابات العمال والطلاب في الخارج.

عسكرية للفت الأنظار عن الأوضاع الداخلية غير المستقرة، والتراجع عن الخطوات التي كان الرئيس المختار قد بدأها منذ مطلع السبعينات من قبل الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وعارض هؤلاء الحرب. وقد عارض هؤلاء القوميون الحرب ليس من باب الإقرار بعدم عائدية الصحراء إلى موريتانيا، بل لقناعتهم بأن اللجوء إلى القوة لا يمثل الحل الأفضل لمثل هذه القضايا، ولا يمكن حمايتها بتدخل الجيوش الأجنبية، وإعادة التحالف مع القوى الاستعمارية[1]، ثم إن مشكلة الصحراء طبقًا لتحليل هؤلاء باتت تشكّل إحراجًا لكل من يدافع عن الحرية، ويؤمن بها فكرًا وممارسة لاسيما أن الأمر يتعلق بشعب قدّم تضحيات كبيرة في سبيل التخلص من الهيمنة الاستعمارية، ليجد نفسه في نهاية المطاف هدفًا لتآمر الأشقاء – الجيران – لأن الوحدة المفروضة بالقوة لا تملك مقومات البقاء.

أما اليساريون الراديكاليون فقد وجدوا في حرب الصحراء ضالّتهم المنشودة لإثبات أطروحاتهم الرافضة للتعامل مع المختار ولد داداه ولتكون مصداقًا لرأيهم القائل: إن حكومة حزب الشعب مثال للرجعية والعمالة، وإن الآمال المعقودة عليها لا تعدو كونها أوهامًا، وإن نهجها التوسعي لا يشكّل فقط هدرًا للموارد الوطنية، وإنما يشكّل تعديًا على حق الشعوب في تقرير مصيرها؛ وأعربت الحركة الوطنية، الواجهة السياسية لليساريين الموريتانيين، في أكثر من مناسبة عن تأييدها المطلق لنضال الشعب الصحراوي ولحقّه في قضيته العادلة، وطالبت الرئيس المختار ولد داداه بوقف الحرب واعتماد أسلوب الحوار للوصول إلى حل يعيد الحقوق إلى أصحابها ويجنّب المنطقة ويلات الدمار والتشريد.

وتجدر الإشارة هنا إلى أننا لم نجد موقفًا للحركة الإسلامية من حرب الصحراء، وربما يعود ذلك إلى أن الحركة الإسلامية لم تتبلور في تلك الفترة.

ولم يقتصر الاستياء من الحرب على الجهات المعارضة، بل طال أيضًا بعض القيادات السياسية والاجتماعية في حزب الشعب الحاكم؛ فالمثقفون والشباب

(1) محمد سعيد ولد أحمد: موريتانيا بين الانتماء العربي والتوجه الإفريقي، دراسة في إشكالية الهوية والسياسة، 1960–1993، الطبعة الأولى، بيروت يوليو/تموز 2003، ص 137.

الذين انخرطوا في هذا الحزب سعيًا وراء المناصب والتوظيف لم يخفوا استياءهم من اعتماد الرئيس المختار ولد داداه على القوى الاستعمارية والرجعية في مواجهة مخاطر الحرب، كذلك التجار الذين استقروا في مناطق تيرس الغربية وتبرعوا للحرب طمعًا في كسب امتيازات في تدبير المشاريع الاستثمارية، سرعان ما أصيبوا بخيبة أمل بعد أن توقفت المشاريع كليًا. كما ضاقت القوى التقليدية ذرعًا بالنفوذ المتزايد لعقلية الرئيس الموريتاني المختار ولد داداه، وامتعضوا وتحفظوا على تدخلها في شؤون الحزب. يضاف إلى ذلك توجس التجار من صرامة القوانين التي يعتبرونها مجحفة بحقهم، ويتهمون عقيلة الرئيس الموريتاني بأنها تقف وراءها[1]، واعتبروا حدتها وأساليبها السلطوية مصدر إزعاج لهم وعامل تنفير من حزب الشعب ورئيسه المختار ولد داداه المعروف بالحكمة والرزانة وحسن السيرة.

وقد تأثرت العلاقات الموريتانية الخارجية سلبًا بحرب الصحراء؛ فقد ساءت العلاقة مع الجزائر وليبيا بسبب التحالف الموريتاني – المغربي، وتشبثت الجزائر وليبيا بدعم جبهة البوليساريو. وكانت نتائج المؤتمر الطارئ لحزب الشعب مخيبة للآمال، ففي يناير/كانون الثاني 1978 عكس مؤتمر حزب الشعب عدم الارتياح والتشاؤم السائد في البلاد من جرّاء الحرب التي لم يتخذ المؤتمر قرارًا حاسمًا بشأنها على الرغم من أنها كانت النقطة الوحيدة المدرجة على جدول أعماله، وهكذا غدا واضحًا لقادة حزب الشعب أنهم قد فقدوا زمام الأمور لأن كسب الحرب أصبح مستحيلاً وخسارتها باتت شبه مؤكدة في ضوء تردي الأوضاع العامة في الداخل وتوقف الدعم الخارجي. وقد اعترف بذلك صراحة أحمد ولد سيد باب، عضو المكتب السياسي، حينما مرّر قصاصة ورق إلى الرجل الثاني في الحزب أحمد ولد محمد صالح خلال اجتماع مشترك للمكتب السياسي والحكومة في الثامن من يوليو/تموز 1978 كتب فيها ما نصه: "أعتقد أن جلستنا هذه ستكون من آخر الجلسات إن لم تكن آخرها؛ فالوضع لا يمكن أن يستمر على هذه الحالة"[2].

(1) محمد المختار ولد سيد محمد: مرجع سابق، ص 67.
(2) محمد المختار ولد سيد محمد: م. س، ص 74.

ومن المشاكل التي أثّرت في الأداء العسكري الموريتاني ما تعلّق بالمجندين السنغاليين والغينيين الذين جُنّدوا في الخدمة العسكرية في الوحدات الموريتانية وكانوا في أغلبهم من الصيادين وخدم البيوت وعمال البناء؛ مما جعل كفاءتهم وتفانيهم في الدفاع عن الوطن ومصداقيتهم وحسهم الوطني مثار شك، وبمجرد وجودهم في الجيش يُفرَض منحهم الجنسية وهو أمر بالغ الحساسية والخطورة على مستقبل البلاد، وموازينها الاجتماعية والسياسية[1].

وأما بخصوص خسائر الحرب البشرية فإن الإحصائيات الدقيقة بشأنها غير متوفرة بشكل كامل، وما هو موجود منها بحوزة هذا الطرف أو ذلك لا يمكن الاعتماد عليه باعتباره يمثّل وجهة نظر غير محايدة. ونظرًا لصعوبة الأمكنة التي جرت فيها الحرب ووعورة مسالكها، وبالتالي استحالة وصول الصحافة الدولية لمعاينة المعارك، لتسجيل الوقائع وتدوين الخسائر وهو ما جعل الباحث مكرهًا على الاستئناس ببيانات الحرب الصادرة عن الطرفين. حسب المصادر الصحراوية فإن الخسائر الموريتانية تجاوزت 2.000 قتيل وحوالي 2.500 جريح وبضع مئات من الأسرى، في حين لا تعطي البيانات الموريتانية أرقامًا محددة لخسائرها ولا لخسائر العدو، وإنما تكتفي بوصف خسائر العدو بأنها جسيمة أو فادحة، في مقابل التستر المطبق على الخسائر. وحسب إفادات من قابلناهم من الباحثين، فإنهم يقدرون الخسائر الموريتانية بحوالي 1.500 قتيل.

وهكذا كانت مضاعفات هذه الحرب المدمرة والاستفزازية، التي نخرت جسم موريتانيا السياسي ورهّلت قوتها الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، السبب المباشر وراء التطبيع والاتفاق مع البوليساريو والتخلي عن تيرس الغربية وتركها خاوية من أجل أن تستلمها جبهة البوليساريو؛ لكن الملك الحسن الثاني بذكائه وفطنته وسرعة بديهته أخذ المبادرة وأمر القوات المغربية بالتحرك لملء الفراغ الذي تركه انسحاب القوات الموريتانية وهو تصرف لا يرضى عنه الكثير من المثقفين الموريتانيين، الذين يرون في انسحاب موريتانيا من إقليم واد الذهب تفريطًا في جزء من موريتانيا كان العالم قد اعترف بتبعيته لها، وفي مقدمتهم المغرب التي وقّعت معها اتفاقية التقاسم في مدريد 14 نوفمبر/تشرين الثاني 1975.

(1) محمد المختار ولد سيد محمد: م. س، ص 75.

ثانيًا: قضية الصحراء ومضاعفات انقلاب 1978 في موريتانيا

في العاشر من يوليو/تموز 1978 قام عقيد من القوات المسلحة الموريتانية بانقلاب أبيض أنهى مسيرة نظام ولد داداه مدشّنًا عهدًا جديدًا مغايرًا في النهج والممارسة لما كان عليه ولد داداه. وتميز العهد الجديد بالبحث عن السلام بأي ثمن، والسعي للخروج من ورطة حرب الصحراء التي أُقحمت فيها موريتانيا رغمًا عنها؛ وحتى الرئيس المطاح به قد عبّر مرارًا عن امتعاضه من هذه الحرب التي تشنّها الجزائر بواسطة حلفائها من البوليساريو بهدف تدمير الأمة الموريتانية[1]؛ ففي نظر ولد داداه فإن موريتانيا ضحية لطموح سيطرة وتوسع الجزائر وكذلك المقاتلين الذين هم في خدمتها (جبهة البوليساريو)؛ حيث خلص إلى أن الجزائر هي التي خلقت النزاع وأن المشكل ليس له حل إلا بتغيير السياسة الجزائرية العدوانية.

وفي مستهل شهر سبتمبر/أيلول 1978 صرّح وزير خارجية موريتانيا شيخنا ولد محمد لقظف في زيارة له إلى إسبانيا بأن بلده تعارض بحدة خلق دولة جديدة في المنطقة، كما أكد على أنه لا يعتبر البوليساريو طرفًا شرعيًا في المفاوضات السلمية، مضيفًا: إنه سيكون من المستحيل محاولة إيجاد حل سلمي من دون المغرب.

وبينما كانت موريتانيا تعد العدة لتحديد استراتجيتها المقبلة، انعقد مؤتمر البوليساريو ما بين 25-28 سبتمبر/أيلول 1978 بواد الناصر، وتم بث محتواه عبر وسائل الإعلام الجزائرية، وكان من بين أهم توصياته التي خلص إليها، هي "مطالبته موريتانيا بالاعتراف بسيادة البوليساريو على حدوده المعترف بها دوليًا، واحترام وحدته الترابية واسترجاع المنطقة المحتلة من طرف موريتانيا "تيرس الغربية" مع انسحاب القوات الموريتانية إلى حدود موريتانيا والصحراء الغربية"[2]. الذي سبقت المطالبة به، وأكد هذا البيان السياسي على أن أية تسوية يجب أن ترتكز على الحق الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال والسيادة.

---

(1) محمد الأمين ولد سيد باب: م. س، ص 322.

(2) مونية رحيمي، م. س، ص 83.

ومما لا شك فيه، فإن موضوع المؤتمر الأساسي كان محاولة لفصل التحالف المغربي – الموريتاني عن طريق استمرار إطلاق النار، ونتيجة لصعوبة الظروف والخوف من مستقبل مجهول، اختارت النخبة العسكرية الموريتانية الانقلاب على الشرعية الدستورية والتضحية بمطالب الأمس وإهدار كل المكاسب الموريتانية التي تحققت في هذا الإقليم. فتخلّت موريتانيا عن إقليم واد الذهب بعد 4 سنوات من بسط السيادة عليه، وبعد مسيرة نضالية طويلة وشاقة ومضنية كلفت موريتانيا وشعبها الكثير من التضحيات. فارتجالية العسكر بددت كل التضحيات الموريتانية حيث كان هاجس العسكر هو إخراج موريتانيا من نزاع الصحراء والتزام الحياد.

وبعد انقلاب 1978، صرّح قائده العقيد محمد المصطفى ولد محمد السالك بأنه كان مرتبًا بمعرفة المغرب وفرنسا؛ غير أن أيًا من الدولتين لم يتدخل فيه[1].

وبعد الإطاحة بولد داداه، أعلنت البوليساريو وقف إطلاق النار ضد موريتانيا، في محاولة لخلق هوة في العلاقات بين موريتانيا والمغرب.

وقد تكون فرنسا اقترحت بعض أشكال الحكم الفيدرالي بين الأقاليم الصحراوية وموريتانيا، التي تصل حدودها إلى تيرس الغربية؛ غير أن قائد الانقلاب الجديد المصطفى ولد محمد السالك جدّد تمسكه بالتحالف مع المغرب وأعلن كل من المغرب وموريتانيا رفضهما لدولة مستقلة جديدة في أغسطس/آب 1978، في حين لم يتم إقصاء فكرة دولة فيدرالية ذات سلطة محدودة[2].

لكن جبهة البوليساريو رفضت هذا الاقتراح، لأنها كانت تريد دولة مستقلة ووجهت إنذارًا شديدًا للسلطة الموريتانية الجديدة دون أن تتخلى عن قرار وقف إطلاق النار، بل عبّرت عن بادرة حسن نية تجاه الشعب الموريتاني وذلك بإطلاق سراح بعض المعتقلين الموريتانيين لديها بتاريخ 21 أكتوبر/تشرين الأول 1978. ووجهت الجبهة نداء إلى موريتانيا بضرورة الاعتراف بسيادة البوليساريو على الصحراء، والانسحاب من الإقليم.

---

(1) محمد الأمين سيدي باب: م. س، ص 322.
(2) محمد الأمين سيدي باب، م. س، ص 322.

ومع تضارب المواقف داخل موريتانيا بين لجنة الإنقاذ الوطني والحكومة هبت رياح تغيير جديدة وذلك بتاريخ 6 إبريل/نيسان 1979؛ حيث حدث انقلاب جديد من داخل لجنة الإنقاذ بموجبه تم الانقلاب على صلاحيات الرئيس العقيد محمد المصطفى ولد محمد السالك ومنحها للشخصية القوية في المؤسسة العسكرية المقدم أحمد ولد بوسيف الذي عُيّن رئيسًا للوزراء، تمهيدًا لإزاحة ولد محمد السالك بشكل كامل، وقد قام ولد بوسيف بتشكيل حكومته، لكن حكومة بوسيف لم يشأ لها القدر أن تُعمَّر طويلاً؛ حيث اختفى بعد أن تحطمت طائرته، فوق المحيط الأطلسي إلى الغرب من داكار، أثناء زيارة كان يقوم بها للسنغال، 27 مايو/أيار 1979[1].

وبعد وفاة رئيس الوزراء أحمد ولد بوسيف، تشكّلت لجنة جديدة تسمت باسم اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، قامت بانتداب المقدم محمد خونا ولد هيدالة وزير الدفاع ليكون رئيسًا لها بشكل مؤقت إلى حين انتخاب رئيس للدولة في مدة أقصاها شهران، ليكون ولد محمد السالك خارج سدة الحكم، بعد أن عزله زملاؤه، لكن ولد هيدالة لم يتوقف عند هذا الحد؛ حيث قام بالانقلاب على أصدقائه، فقد اتخذ قرارًا بإبعاد أنصار ولد بوسيف من الضباط الكبار في اللجنة[2]، مثل: أحمد سالم ولد سيدي والعقيد نيانغ، كما قام بتعيين العقيد محمد محمود ولد أحمد لولي رئيسًا للدولة 3 يونيو/حزيران 1979، ليستكمل سيطرته على السلطة 1 إبريل/نيسان 1980؛ فقام بعزل العقيد ولد لولي عن الرئاسة ليُحلّ نفسه محله، فجمع لنفسه بين رئاسة اللجنة العسكرية للخلاص الوطني ورئاسة الدولة ورئاسة الوزراء، كما احتفظ بوزارة الدفاع.

وقد كان ولد بوسيف قبل اختفائه يسعى لعلاقة متوازنة مع المغرب وجبهة البوليساريو؛ فقد صرّح بأن النظام السابق لم يكن قادرًا على صنع السلام المنشود،

(1) محمود صالح الكروي: ذاكرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا: الصراع على السلطة، المجلة العربية للعلوم السياسية، الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يوليو/تموز 2011، ص 119.

(2) توفيق المديني: اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل: دراسة تاريخية سياسية، دمشق، منشورات اتحاد الأدباء العرب، 2006، ص 386.

إلا أن ولد بوسيف مع ذلك كان يرغب في علاقات متميزة مع المغرب والإبقاء على التعاون معه، وقد عبّر عن ذلك بزيارته للمغرب مرتين، لكن هاجس صنع السلام كان مسيطرًا عليه حتى ولو كلّفه ذلك صنع سلام منفرد مع البوليساريو.

وسيرًا في هذا الاتجاه، اجتمع وزير الخارجية الموريتاني مع ممثلي البوليساريو في طرابلس الغرب بتاريخ 22 إبريل/نيسان 1979[1]؛ حيث تم إقرار اتفاق مبدئي على أن تسلم موريتانيا للجبهة منطقتها الصحراوية وكذلك بتحديد المفاوضات ابتداء من 26 مايو/أيار؛ غير أن العقيد بوسيف، عاجلته المنية قبل أن يحقق مبتغاه، فقد توفي أحمد ولد بوسيف في حادث طائرة غامض بتاريخ 27 مايو/أيار 1979، ليحل ولد هيدالة محله، لكن المقدم محمد خونا ولد هيدالة بعد سيطرته على الحكم اتخذ نهجًا مختلفًا عن سلفيه: ولد محمد السالك وولد بوسيف، في التعاطي مع مشكل الصحراء الغربية؛ ففي الوقت الذي حاول فيه ولد محمد السالك وولد بوسيف انتهاج نهج معتدل في التعاطي مع المغرب والبوليساريو، بدا ولد هيدالة منحازًا إلى حد الإفراط لجبهة البوليساريو ومناهضًا للسياسة المغربية تجاه الصحراء الغربية؛ فظهر بمظهر المرشد والناصح لجبهة البوليساريو[2]. وقد تجسّد ذلك في استقدامه لبعض المشايخ والرموز من جبهة البوليساريو إلى موريتانيا للاستماع إليهم وتقويم مسيرتهم ووضع استراتيجية لنضالهم، الشيء الذي عكّر العلاقات المغربية – الموريتانية، حيث صرّح المغرب مرارًا بأن موريتانيا أصبحت تشكّل القاعدة الخلفية لمقاتلي جبهة البوليساريو؛ فأصبح ولد هيدالة مناصرًا ومحاميًا لجبهة البوليساريو في كل المحافل الدولية والإقليمية؛ الشيء الذي جعل المغرب يتربص بنظام ولد هيدالة ويناصبه العداء بسبب تعاطيه مع قضية الصحراء الغربية، الذي اعتبرته خطيرًا عليها وبالتالي عليها البحث عن من يخلصها من نظام ولد هيدالة؛ فاستقر رأي الرباط على أن تفتح أبوابها لمناهضي ولد هيدالة علّهم يخلصونها منه، فاستضافت الضباط الناقمين على ولد هيدالة الذين قام بتهميشهم، وهم على التوالي: الضابط محمد ولد الباه ولد عبد القادر والضابط أحمد سالم ولد سيدي

(1) محمد الأمين ولد سيدي باب: م. س، ص 223.
(2) محمد الأمين ولد سيدي باب، م. س، ص 325.

والضابط نيينغ والضابط محمد ولد دو دو سك[1]، فاحتضنتهم ودعمتهم بالمال والسلاح ووضعت تحت تصرفهم القاعدة العسكرية الموجودة في ابن جرير، لينطلقوا من هذه القاعدة المغربية مرورًا بالسنغال ليدخلوا نواكشوط 16 مارس/آذار 1981 محاولين الانقلاب على ولد هيدالة والإمساك به لكن هيدالة كان موجودًا في الشمال الموريتاني و لم يكن في القصر الرئاسي، ففشل الانقلاب وتم القبض على الضباط وأُعدموا بعد محاكمة عسكرية. وإن كانت المحاولة الانقلابية 16 مارس/آذار 1981 فشلت في إسقاط حكم ولد هيدالة إلا أنها نجحت في تغيير سلوكه حيث أصبح عدوانيًا ولا يثق بأحد؛ فقام بتصفية ومضايقة التنظيمات السرية البعثية والناصرية، كما قام بالتراجع عن مشروع الإصلاح السياسي الذين كان ينوي القيام به والمتمثل في إنشاء حكومة مدنية وإرساء دستور مدني نيابي؛ حيث أصبح الهاجس الأمني هو المسيطر على تفكير الرئيس ولد هيدالة مما أفقده روح التفكير المتأني وإمكانية تحليل وتقدير المواقف؛ الشيء الذي سيكون هو النهاية لنظامه فقد أعلن عن اكتشاف محاولة انقلابية في مارس/آذار 1983 لكنه لم يعلن عن أسماء أصحابها لكنه اكتفى بالقول بأن الأجهزة الأمنية نجحت في إجهاض هذه المحاولة لكنه تبين فيما بعد انقلاب معاوية 12 ديسمبر/كانون الأول 1984 أن من بينهم الرئيس السابق المصطفى ولد محمد السالك ووزير الخارجية السابق النقيب البحري دحان ولد أحمد محمود ورئيس الوزراء السابق سيد أحمد ولد بنيجارة. وبعد الاحتقان بسبب تضييق ولد هيدالة على خصومه السياسيين من بعثيين وناصريين ويساريين واستبعاده لأنصار ولد داداه وتقربه من الزنوج والإسلاميين الذين لا يزالون في طور النشأة، تدخلت القوى الخارجية تقديرًا لمصلحتها لاستغلال هذا الوضع للتخلص من ولد هيدالة؛ فقامت فرنسا بتدبير الانقلاب على ولد هيدالة بمباركة المغرب الذي يرى فيه خصمًا لدودًا له في مشكل الصحراء الغربية، فشجعت قائد الأركان العقيد معاوية ولد الطايع على الإطاحة بولد هيدالة مسهّلة مهمته باستدراج ولد هيدالة من

(1) إبراهيم فال ولد أحمد سالم ولد عيد لها: أحد أعضاء كوماندوز 16 مارس/آذار 1981، في مقابلة أجرتها معه جريدة أقلام الإلكترونية، 16مارس/آذار 2014.

طرف فرانسوا ميتران الرئيس الفرنسي لحضور قمة تجمع بعض الرؤساء الأفارقة في بوروندي، ورغم فطنة ولد هيدالة وشكوكه والريبة التي انتابته من تحمس ميتران، فقد استجاب لحضور القمة بعد إلحاح من الرئيس الفرنسي فاستولى العقيد معاوية ولد الطايع على الحكم في 12 ديسمبر/كانون الأول 1984، فحققت فرنسا والمغرب مبتغاهما من هذا الانقلاب حيث تخلص المغرب من خصم عنيد مساند لجبهة البوليساريو، كما حصلت فرنسا على تعهد من الملك الحسن الثاني بأن يقنع القذافي بأن ينسحب من النزاع في تشاد الذي كلّف فرنسا كثيرًا. ولم يختلف انقلاب معاوية كثيرًا عن الانقلابات التي سبقته؛ حيث قام بشيطنة سلفه وقام بدعاية إعلامية ترمي إلى إقناع الشعب بأنه هو المخلّص لموريتانيا، وللبرهنة على صدق ما يدّعي قام بإطلاق سراح السجناء السياسيين كما قام ببعض الإصلاحات الأخرى الطفيفة التي لا تتعدى كونها رتوشًا تجميلية من حاكم عسكري انقلابي، لكن معاوية لم ينتظر كثيرًا حتى بدأت ثقته تهتز في بعض الحركات السياسية، فبدأ تصفية الضباط القوميين[1] من الجيش استئناسًا بتقرير أميركي قال: إن ألفًا من الجيش الموريتاني ينتمون لحركة الناصريين القوميين، وإنهم يعدون لانقلاب عسكري فتم امتصاص هذه المحاولة قبل أن تبدأ، بعد أن تطوع بعض الرفاق بالوشاية بزملائهم في العام 1986 حيث أعلنوا ولاءهم للنظام آنذاك[2].

وتوالت المحاولات الانقلابية فجاءت محاولة الجناح العسكري في الجيش الموريتاني التابع لحركة أفلام الزنجية، بعد طرد وزير الداخلية من أصل زنجي: آن آمدو زكريا، من طرف الرئيس الموريتاني 1986، ولكن تم اكتشاف المحاولة الانقلابية في 2 أكتوبر/تشرين الأول 1987 قبل تنفيذها بـ 48 ساعة فتم إحباط المحاولة الانقلابية الأخطر في تاريخ موريتانيا، لأنها كانت تخطط لإبادة العِرق العربي وإقامة دولة زنجية خالصة تحت اسم "الوالو والو"[3]. وبعد فشل هذه

(1) توفيق المديني، م. س، ص 390.

(2) المختار السالم: موريتانيا: 6 انقلابات ناجحة و9 فاشلة "أو مفبركة"، صحيفة الخليج الإماراتية، تاريخ النشر 8 أغسطس/آب 2008.

(3) كلمة زنجية، وهي اسم لمملكة إسلامية قديمة كانت تضم أجزاء من موريتانيا وأجزاء من السنغال وتقع قرب مصب نهر السنغال.

المحاولة قامت أفلام بتنظيم شتاتها والاتصال بالموالين لها داخل الجيش لمحاولة القيام بانقلاب جديد كان مقررًا له أن يكون 28 نوفمبر/تشرين الثاني 1990 المصادف لذكرى عيد الاستقلال الموريتاني. فكانت أفلام تنوي اغتيال ولد الطايع وكبار قيادات الجيش أثناء حضورهم لاحتفالات عيد الاستقلال لكن ولد الطايع اكتشف ذلك مبكرًا، وإن كانت محاولة انقلاب الحركة الزنجية أفلام لا يمكن ربطها بشكل مباشر بالتعاطي الموريتاني مع مشكل الصحراء، إلا أن الزنوج لم يكونوا متحمسين لهذه القضية رغم استماتة بعض الجنود من أصل زنجي في حرب الصحراء دفاعًا عن الوحدة الموريتانية إلا أن الكثيرين اعتبروها قضية تعني البيظان فقط وأن اندماج الصحراء مع الموريتانيين سيؤثر كثيرًا عليهم كأقلية داخل النسيج الاجتماعي الموريتاني، كما أن قسوة النظام مع الزنوج بعد محاولتهم الانقلاب عليه وما تلا ذلك من أحداث جعلت الزنوج يحرّكون ملفًا حقوقيًا ضد ولد الطايع في المحافل الدولية، فوجدوا آذانًا مصغية في الغرب؛ الشيء الذي دفع النظام للارتماء في أحضان الكيان الصهيوني في 27 أكتوبر/تشرين الأول 1999 لتحصين نفسه من الولايات المتحدة الأميركية التي أصبحت ملاذًا لهذه الحركات. لكن الشعب الموريتاني وقف بالمرصاد لهذه العلاقات حيث رفضها جملة وتفصيلاً، حتى تم قطعها ونسفها وتجريف مقرها غير مأسوف عليه في مارس/آذار 2009.

وكانت المحاولة التي تم إفشالها، والتي كان الرائد السابق صالح ولد حننا[1] ورفاقه ينوون القيام بها في 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2000 بمناسبة عيد الاستقلال الموريتاني غير بعيدة عن مضاعفات ارتماء النظام في أحضان الكيان الصهيوني حيث كانت هذه العلاقة محل انتقاد صريح من الرائد صالح ولد حننا وكان تعامل السلطات مع هذه المحاولة قد اتسم ببعض اللين شيئًا ما وهو شيء غير معهود في تعامل الأنظمة الموريتانية مع المحاولات الانقلابية الفاشلة؛ حيث تم سجنهم مدة قصير لم تزد على الشهرين وبعدها أُطلق سراحهم بعد أن سُرّحوا من الجيش.

لكن ولد حننا عاود الكَرّة في 8 يونيو/حزيران 2003 حيث قام بمحاولة انقلابية جريئة صحبة رفاقه: الرائد محمد ولد شيخنا والنقيب عبد الرحمن ولد ميني

(1) صالح ولد حننا هو الرئيس الحالي لحزب الاتحاد والتغيير الموريتاني، "حاتم".

والنقيب محمد ولد السالك والطيار محمد ولد سعدبوه وآخرين؛ فسيطروا على القصر الرئاسي وبعض الأماكن الحيوية لكن المحاولة فشلت بعد أن فشلوا في القبض على الرئيس معاوية ولد الطايع، ولكن استطاعوا الهروب خارج موريتانيا حيث نظّموا صفوفهم في بوركينا فاسو، ليقوموا بمحاولة ثانية، بعد أن نجح النقيب عبد الرحمن ولد ميني وصالح ولد حننا في التسلل إلى موريتانيا وإدخال كميات معتبرة من السلاح أغسطس/آب 2004 لكن الاستخبارات الموريتانية اكتشفت المحاولة فصادرت الأسلحة وقبضت على الانقلابيين.

لكن المحاولة الثامنة عشرة التي تكلّلت بالنجاح، كانت بقيادة الرئيس الموريتاني الحالي الجنرال محمد ولد عبد العزيز وصديقه قائد الأركان الحالي الفريق محمد ولد الغزواني 3 أغسطس/آب 2005، وقد اختير العقيد علي ولد محمد فال لقيادة "المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية" الذي تم إنشاؤه بعد الانقلاب على ولد الطايع. و لم يكن لهذا الانقلاب ارتباط مباشر بقضية الصحراء، لأن ولد الطايع طيلة فترته الطويلة التي قاربت ربع قرن، كان ينتهج سياسة حيادية متوازنة في قضية الصحراء؛ حيث حافظ على مسافة واحدة من جميع الفرقاء في هذه القضية الشائكة والمعقدة، فأسباب الانقلاب على ولد الطايع مركّبة منها ما هو داخلي راجع لترهل النظام بسبب فساد بطانته التي أهدرت الثروة الوطنية الموريتانية، واستفحلت فيها الفوضى والمحسوبية والقبلية والرشوة والجهوية والقبلية، بالإضافة إلى سوء العلاقة بين الرئيس وقيادة المؤسسات العسكرية بسبب انعدام الثقة بينهما نتيجة للمحاولات الانقلابية المتكررة. كما أن الغرب قد رأى ضرورة تغيير نظام ولد الطايع لأنه أصبح من المستحيل تسويقه بسبب الفساد وتململ الشعب من تصرفاته.

وإن كان انقلاب الثالث من أغسطس/آب 2005 لا يختلف كثيرًا من حيث الشكل عن ما سلفه من انقلابات خصوصًا انقلاب 12 ديسمبر/كانون الأول 1984؛ حيث انقلب صديق على صديقه، ولد الطايع ينقلب على رفيق دربه المقدم محمد خونا ولد هيدالة 1984، أثناء غيابه خارج الوطن لحضور قمة إفريقية في بوجمبورا، فإن ولد الطايع تعرض للطعنة نفسها من طرف رفيقه ورجل ثقته العقيد علي ولد محمد فال 3 أغسطس/آب 2005 عندما كان خارج موريتانيا لتقديم

العزاء للمملكة العربية السعودية في وفاة خادم الحرمين الشريفين فهد بن عبد العزيز، إلا أن انقلاب 2005 قد اتسم بالمصداقية والجدية عندما وعد ووفّى بعهده حيث سلّم السلطة لرئيس مدني منتخب، هو الرئيس سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله في 25 مارس/آذار 2007[1]. وقد نالت هذه التجربة الكثير من الإعجاب والتقدير عربيًا ودوليًا لأنه نادرا أن يسلّم عقيد السلطة لرئيس مدني منتخب بعد انقلاب عسكري ويعود هو لبيته. لكن هذه التجربة لم تعمر إلا سنة واحدة بعد أن نسفها الجنرال محمد ولد عبد العزيز القائد السابق للحرس الرئاسي في 6 أغسطس/آب 2008، لتعود موريتانيا للثلاثي البغيض: الانقلابات، الانتقالات، الانتخابات. فقد فاز بانتخابات 18 يوليو/تموز 2009 وبانتخابات 21 يونيو/حزيران 2014.

وإن كانت فترة معاوية فيما يتعلق بالتعاطي مع قضية الصحراء الغربية قد اتسمت بالحياد والتوازن بين أطراف القضية وهو أمر ينسحب على الفترة الانتقالية التي قضاها علي ولد محمد فال والفترة القصيرة التي قضاها سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله، لكن فترة الرئيس الحالي محمد ولد عبد العزيز الذي انقلب على السلطة الشرعية في العام 2008 تتسم علاقاتها بالمغرب، وهي الطرف الرئيس في قضية الصحراء، بالكثير من التوتر وانعدام الثقة رغم دعمها له في البداية، وإن كان النظام لم يخرج عن الحياد الموريتاني في قضية الصحراء المألوف إلا في زيارة سفير موريتانيا للصحراء 2009 ومدحه للجهد الذي تقوم به المغرب لتنمية المناطق الصحراوية، فاعتُبرت زيارة السفير الموريتاني للصحراء وتصريحاته خطأ دبلوماسيًا فادحًا يخرق موقف الحياد الذي طالما التزمت به موريتانيا، لكن المراقبين رأوا أن هذه الزيارة التي قام بها السفير الموريتاني أكبر من أن تكون خطأ دبلوماسيًا وأنها تصرف رسمي من الرئيس ولد عبد العزيز[2].

(1) محمد عصام العروسي: الانقلابات العسكرية وأزمة الديمقراطية في موريتانيا، مجلة الأهرام الديمقراطية، 30 إبريل/نيسان 2012.

(2) محمد عبد الله ولد لحبيب: طرد البقالي هل هو نهاية النظام الموريتاني أم نهاية علاقته بالمغرب؟ صحيفة هسبريس المغربية، 29 ديسمبر/كانون الأول 2011، http://www.maghress.com/hespress/44232

علمًا بأن الإعلام المغربي قد احتفى بولد عبد العزيز بعد انقلابه، فاعتبره رئيسًا من المغرب، وينضاف إلى ذلك الجهود المضنية التي بذلها المغرب لتسويقه بعد الانقلاب عكس الجزائر التي كانت تعارض الانقلاب جملة وتفصيلاً؛ فقد لعبت الرباط بشكل غير مباشر دورًا فاعلاً في اتفاق داكار الذي أنهى الأزمة بين ولد عبد العزيز ومناوئي الانقلاب لكن علاقاته بالمغرب شابها الكثير من التوتر ولا أدلّ على ذلك من غياب أي تمثيل دبلوماسي رفيع المستوى لموريتانيا في الرباط منذ سنوات وكذلك طرد موريتانيا لمراسل وكالة المغرب العربي[1] في نواكشوط، حفيظ البقالي[2] بتهمة التجسس 22 ديسمبر/كانون الأول 2011، وعدم استقبال الرئيس الموريتاني لنائب رئيس الوزراء المغربي عبد الله بها الذي جاء لنواكشوط للمشاركة في المؤتمر الثاني لحزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية (تواصل) في ديسمبر/كانون الأول 2012.

وقد تأجلت زيارة الرئيس الموريتاني للمغرب مرة بطلب منه وعندما حاول أن يحدد موعدًا جديدًا وجد التزامات الملك عامرة، فقام بزيارة للجزائر[3] الخصم اللدود للمغرب، كما أقام علاقات متميزة مع إيران التي سبق للمغرب أن طردت سفيرها من الرباط.

ثالثًا: موريتانيا والبوليساريو.. من القطيعة إلى التفاهم

وجدت السلطات الموريتانية الجديدة نفسها، بعد توالي الضربات المؤلمة من جبهة البوليساريو، مرغمة على التعاطي مع مطالب الجبهة، خصوصًا أن هذه الأخيرة قد عادت إلى تنفيذ هجماتها بعد وقف لإطلاق النار من طرف واحد. وهكذا توجه إلى الجزائر بتاريخ 3 أغسطس/آب 1979 وفد موريتاني برئاسة

(1) سيدي محمد ولد يونس: البقالي ورحلة ابتزاز المعزولين، نشر في مغارب كم يوم 26 ديسمبر/كانون الأول 2011، http://www.maghress.com/magharib/20837

(2) محمد عبد الله ولد لحبيب: طرد البقالي هل هو نهاية النظام الموريتاني أم نهاية علاقته بالمغرب؟ صحيفة هسبريس المغربية، 29 ديسمبر/كانون الأول 2011، http://www.maghress.com/hespress/44232

(3) صحيفة صحراء ميديا، الموقع الإلكتروني، 10 ديسمبر/كانون الأول 2012.

النائب الثاني لرئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، بينما انتدبت البوليساريو لرئاسة وفدها الأمين العام المساعد، وكان النفوذ الجزائري المهيمن على مفاصل هذا الاتفاق واضحًا من خلال حضور 4 وزراء جزائريين لتوقيع الاتفاق بتاريخ 5 أغسطس/آب 1979.

مضمون اتفاق الجزائر (5 أغسطس/آب 1979)

تضمن هذا الاتفاق – كما هو معهود في الاتفاقات – ديباجة توضح تمسك الطرفين بكل من ميثاق منظمة الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، ومبادئها المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار. كما صرّح الطرفان ضمن الاتفاق بأن توقيعه يدخل في إطار رغبتهما في إقرار السلام العادل والنهائي بين موريتانيا وجبهة البوليساريو طبقًا لمبادئ التعايش السلمي والاحترام المتبادل وحسن الجوار؛ وذلك على اعتبار أن الهدف الأساسي هو التوصل إلى حل شمولي ونهائي للنزاع بشكل يضمن للمنطقة السلام والاستقرار.

وبعد هذا التقديم الذي يشكّل الإطار النظري لتصورات الطرفين بشأن الشروط القانونية لتحقيق السلام فإن نص الاتفاق يتضمن 5 نقاط أساسية[1]؛ فالنقطتان الأولى والثانية تتضمنان التزامًا متبادلاً بين الطرفين بأنه لا مطالب لموريتانيا في الصحراء ولا مطالب لجبهة البوليساريو في التراب الموريتاني[2]، وعلى

(1) محمد تاج الدين الحسيني: م. س، ص 462.

(2) نص اتفاق الجزائر "اتفاق سلْم بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية وجبهة تحرير الساقية الحمراء وواد الذهب (البوليساريو 1979).
انعقد بالجزائر عاصمة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية اجتماع أيام 3، 4، و5 أغسطس عام 1979م بين وفد موريتانيا برئاسة المقدم أحمد سالم ولد سيدي، النائب الثاني لرئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني الوزير المكلّف بالأمانة الدائمة للجنة، وعضوية المقدم أحمد ولد عبد الله، عضو اللجنة العسكرية للخلاص الوطني قائد أركان القوات المسلحة، ووفد صحراوي برئاسة بشير مصطفى السيد الأمين العام المساعد لجبهة البوليساريو، عضو اللجنة التنفيذية ومجلس قيادة الثورة، وعضوية كل من: محمد سالم ولد السالك وزير الإعلام، عضو المكتب السياسي لجبهة البوليساريو وعضو المجلس

ذلك الأساس ووفق النقطة الثالثة فإن جبهة البوليساريو توقّع باسم الشعب الصحراوي سلامًا نهائيًا مع موريتانيا.

وقد قرر الطرفان، ابتغاء تنفيذ الاتفاق، عقد عدة اجتماعات دورية دون تحديد تاريخ لدورية تلك الاجتماعات؛ وأخيرًا يتضمن الاتفاق النص على تبليغه إلى رئيس منظمة الوحدة الإفريقية "الاتحاد الإفريقي حاليًا" ومنظمة الأمم المتحدة.

الوطني الصحراوي، محمود عبد الفتاح مسؤول قطاع أوروبا في جبهة البوليساريو.
وبعد المفاوضات اتفق الطرفان على ما يلي:
اعتبارًا لتشبث الطرفين: الموريتاني والصحراوي بالاحترام التام لمبادئ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها وبعدم المساس بالحدود الجغرافية الموروثة عن فترة الاستعمار. واعتبارًا لرغبة الطرفين الصادقة في إقامة سلْم عادل ونهائي بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية وجبهة البوليساريو طبقًا لمبادئ التعايش السلمي والاحترام المتبادل وحسن الجوار. واعتبارًا لحاجة الطرفين الملحة لإيجاد حل شامل ونهائي للصراع بشكل يضمن للشعب الصحراوي كامل حقوقه الوطنية وللمنطقة السلم والاستقرار،
أولاً: تعلن الجمهورية الإسلامية الموريتانية رسميًا أنه لا توجد لديها – ولن توجد لديها – أية مطالب ترابية أو غيرها على الصحراء الغربية. وقد قررت الجمهورية الإسلامية الموريتانية الخروج نهائيًا من الحرب الجائرة في الصحراء الغربية حسب الإجراءات المتفق عليها مع ممثلي الشعب الصحراوي جبهة البوليساريو.
ثانيًا: تعلن جبهة البوليساريو رسميًا أنه لا توجد لديها – ولن توجد لديها – أية مطالب ترابية أو غيرها على موريتانيا.
ثالثًا: يقرر الطرفان: جبهة البوليساريو باسم الشعب الصحراوي والجمهورية الإسلامية الموريتانية بموجب الاتفاق الحالي توقيع سلام دائم بينهما.
رابعًا: قرر الطرفان عقد لقاءات دورية بينهما من أجل السهر على تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في البند "ب"من الفقرة الأولى.
خامسًا: يقرر الطرفان إرسال هذا الاتفاق فور توقيعه إلى كل من الرئيس الدوري لمنظمة الوحدة الإفريقية وأعضاء اللجنة الخاصة والأمين العام ولكل من منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة والرئيس الدوري لمجموعة عدم الانحياز.
حُرّر في الجزائر بتاريخ 5 أغسطس 1979م.
عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية: المقدم أحمد سالم ولد سيد النائب، الثاني لرئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني والوزير المكلف بالأمانة الدائمة للجنة.
عن جبهة البوليساريو: البشير مصطفى السيد الأمين العام المساعد لجبهة البوليساريو.

ومن الواضح أن موريتانيا قد أصرّت على توقيع الاتفاق مع الجبهة دون أن تتم الإشارة مطلقًا إلى لفظ "الجمهورية الصحراوية"، علمًا بأن الجزائر كانت خلال نفس السنة تخوض معركة دبلوماسية واسعة قصد الحصول على قبول الجمهورية العربية الصحراوية كعضو داخل منظمة الوحدة الإفريقية. ويبدو أن امتناع موريتانيا عن توقيع اتفاق يتضمن الإشارة بالاسم إلى "الجمهورية الصحراوية" يدخل في إطار رغبتها في استمرار علاقاتها العادية مع المغرب. وقد أكدت موريتانيا رغبتها تلك بالإعلان عقب توقيع الاتفاق عن التزامها الحياد بشأن نزاع الصحراء في حق الجانبين، وهو ما لم يستمر طويلاً بعد أن أصبحت موريتانيا نقطة انطلاق لمهاجمة المواقع المغربية بعد ضم المغرب لمنطقة تيرس الغربية.

وقد ألحت جبهة البوليساريو على تحديد وسائل تسليم منطقة تيرس الغربية إلى الجبهة مباشرة، إلا أن الاتفاق لم ينص على تفاصيل محددة ولا على تاريخ تسليم، إلا أن الطرفين قد اتفقا بشكل سري على تسليم المنطقة مارس/آذار 1980[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاق لم يشر إلى الاتفاقات والالتزامات التي تتعارض معه نصًا ورُوحًا والتي وقّعتها موريتانيا، وخاصة اتفاقية مدريد، واتفاقية وضع الحدود مع المغرب لسنة 1976، واتفاقية الدفاع المشترك لسنة 1977.

ردود فعل المغرب على اتفاق الجزائر

لقد كان رد فعل المملكة المغربية على توقيع حليفتها موريتانيا اتفاقًا مع جبهة البوليساريو في الجزائر سريعًا وشاملاً؛ فقد ندّد المغرب رسميًا بالاتفاق، كما تمت إدانته إعلاميًا، ثم كانت الخطوات العملية المتمثلة في ضم منطقة تيرس الغربية واعتبارها جزءًا لا يتجزأ من التراب المغربي. وقد ذكّر الحسن الثاني جمهورية موريتانيا بأنها ترتبط مع المغرب بعدة اتفاقيات لا يحق لها أن تلغيها وفق أحكام القانون الدولي من جانب واحد[2]، وهي على وجه الخصوص: اتفاقيات 1976

(1) محمد تاج الدين الحسيني، مرجع سابق، ص 463.
(2) خطاب الحسن الثاني: أمام العلماء في الدروس الحسنية، أغسطس/آب 1979.

بشأن الحدود والتعاون الاقتصادي، واتفاقية المساعدة المتبادلة لسنة 1977، واتفاقية مدريد 1945، ومن ثم أعلن الملك المغربي أن المغرب لن يظل مكتوف الأيدي إذا ما أقدمت الجمهورية الموريتانية على التخلي عن تيرس الغربية[1].

ومن ناحية أخرى فقد صرح وزير الخارجية المغربي وقتها محمد بوسته بأن الاتفاق لاغ وعديم الأثر، وبأن المغرب سيكون مرغمًا على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان أمنه وكذلك استقرار مجموع المنطقة. وقد أعلنت إحدى الصحف شبه الرسمية أن المغرب "سيكون من حقه أن يمارس حق الشفعة بالنسبة للجزء من الصحراء الذي سوف تغادره موريتانيا وذلك باسم التاريخ ووحدته الترابية ومن أجل ضمان أمنه"[2].

ولتلافي التدهور الذي قد يعرفه موقفه الدبلوماسي فقد تقرر إثر اجتماع وزاري توجيه وفد على مستوى عال إلى منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، ولعدة عواصم أخرى من أجل شرح وتوضيح الأطروحة المغربية. بالإضافة إلى التصعيد الإعلامي للصحافة المغربية التي بدأت تخرج عن حدود اللياقة واللباقة، وذلك باتهام الجمهورية الإسلامية الموريتانية، ونعتها بشتى النعوت الجارحة، مثل الخيانة العظمى، بل ذهبت إلى تهديد الجمهورية الإسلامية الموريتانية بالزوال "اعتراف الجمهورية الموريتانية بجبهة البوليساريو لئن كان متبوعًا بتسليم إقليم تيرس الغربية، الشيء الذي هو جدّ محتمل، فإن ذلك يعني النهاية المطلقة للجمهورية الموريتانية؛ فالمغرب قام بواجبه، ومن حقه التدخل في الوقت المناسب لإنقاذ وحدته الترابية وأمنه لقومي"[3].

وميدانيًا، أصدر ملك المغرب أمرًا بتاريخ 9 أغسطس/آب 1979؛ حيث أعطى أوامره بسحب 6 آلاف جندي مغربي من أراضي الجمهورية الموريتانية والتي التحقت بالصحراء قصد تعزيز المواقع المغربية.

---

(1) من خطاب ألقاه الحسن الثاني أمام العلماء بمناسبة الدروس الحسنية التي تقام خصيصًا في شهر رمضان من كل سنة، 2 أغسطس/آب 1979.

(2) محمد تاج الدين الحسيني: نقلاً عن صحيفة Maroc Soir يوليو/تموز 1979.

(3) محمد تاج الدين الحسيني: مرجع سابق، ص 464.

وإذا كانت الأوساط الصحراوية في إقليم واد الذهب قد شعرت بالغبن عند ضم الموارد المعدنية لإقليم الصحراء إلى المغرب بينما كان النصيب الذي ضُمّ إلى موريتانيا بلا موارد، وموريتانيا نفسها دولة فقيرة لا تملك الكثير لتقدمه لسكان تيرس الغربية، فإن المبادرة المغربية بضم تيرس الغربية قد قوبلت بالترحاب من لدن ساكنة الإقليم الذين استبشروا وهللوا للقوات المغربية، وسارعوا إلى مبايعة الملك الحسن الثاني، وعبّروا عن ولائهم للمملكة المغربية وسعادتهم بالانضمام إليها عبر تنظيم مظاهرات حاشدة.

وسط هذا التفاعل الإيجابي مع مبادرته، أوفد المغرب قائد قواته رفقة أربعة وزراء قاموا بزيارة مدينة الداخلة يوم 11 أغسطس/آب 1979 ثم يوم 14 أغسطس/آب 1979؛ حيث قامت مجموعة من ممثلي القبائل في تيرس الغربية مكونة من 360 شخصًا بتقديم البيعة للملك الحسن الثاني في الرباط في احتفال رسمي أحيط بكثير من الاهتمام وأصبح فيما بعد عيدًا رسميًا.

إن هذه التطورات جعلت الجمهورية الإسلامية الموريتانية تنسحب من الصحراء انسحابًا كاملاً، كما جعلت منطقة تيرس الغربية التي كانت بحوزتها تخضع بشكل مباشر للإدارة المغربية شأنها شأن باقي الأقاليم الشمالية، وبالتالي فإن الآمال التي راودت جبهة البوليساريو من خلال توقيع اتفاق الجزائر لإنشاء نقطة انطلاق للسيطرة على مجموع الإقليم، أصبحت مجرد أوهام، فالمغرب أصبح أكثر إصرارًا على توطيد وجوده العسكري في الإقليم الجديد بشكل يحطم آمال البوليساريو التي نسجها اتفاق الجزائر. ويبدو أن موريتانيا قد باركت ضمنيًا استحواذ المغرب على الداخلة وواد الذهب بعد انسحاب موريتانيا منهما؛ حيث لم يُسجّل عنها موقف بالتأييد ولا بالرفض، وقد يدل على ذلك سرعة الانسحاب السريعة من الإقليم قبل أن تتمكن جبهة البوليساريو من ترسيخ قدمها فيه، وهو ما كانت تقتضيه الخطة المرسومة طبقًا لاتفاق الجزائر 1979 بين موريتانيا والجبهة في بنوده السرية فقد نصّ على أن موريتانيا ستسلّم الداخلة وواد الذهب لجبهة البوليساريو، وكانت بعض الآراء الموريتانية تفضل تسليم الإقليم للأمم المتحدة، إلا أن موريتانيا انسحبت في النهاية دون أن تسلّم الإقليم لأي أحد وربما فضّلت تركه لحليفتها المغرب وفوتت الفرصة على جبهة البوليساريو انتقامًا منها على ما كبّدته موريتانيا من خسائر أثناء الحرب. فكيف تعاطت موريتانيا مع قضية الصحراء بعد أن خرجت منها؟

المبحث الثاني

التعاطي الموريتاني
مع مختلف الحلول المطروحة

لقد جرب أطراف النـــزاع في الصـــحراء ومنـــها الجمهوريـــة الإســـلامية الموريتانية خيار الحرب، لكن الحل عن طريق الحرب بدا طريقًـــا غـــير ســـالك للذين حاولوا تعبيده والسير عليه، وهو ما جعل موريتانيا لم تســـتطع الصـــمود، وبالتالي خرجت من النـــزاع تاركـــة للمغـــرب مواجهـــة ومنازلـــة الجزائـــر والبوليساريو.

بعد أن جربت الجمهورية الإسلامية الموريتانية خيار الحرب تأكدت من أنها لا تقدر على الاستمرار في منازلة جبهة البوليساريو وبالتالي خرجت من الصحراء خاوية الوفاض تاركة للمغرب الساحة لملء الفراغ بعدها ولتكتفـــي بلعـــب دور المتفرج والتعاطي الخجول مع ملف الصحراء بعد أن كانت من أبـــرز المهـــتمين والمدافعين عن قضية الصحراء. ويُعزَى التعاطي الخجول للجمهوريـــة الإســـلامية الموريتانية مع قضية الصحراء بعد انسحابها منها إلى عدة أسباب منـــها مـــا هـــو موضوعي ومنها ما هو ذاتي؛ فمن الأسباب الموضوعية التي جعلت دور الجمهورية الإسلامية الموريتانية في قضية الصحراء دون المستوى هو أن النـــزاع أصبح علـــى الطاولة الدولية و لم يبق في الدائرة الثنائية كما كانت عليه الحـــال بـــين المغـــرب وموريتانيا، وكذلك سحب الملف من منظمة الوحدة الإفريقية، بعد عجزها عـــن إيجاد حل عادل للقضية يرضي الطرفين، بل وعجزها عن الالتزام بالحياد، وبالتالي نقل الملف إلى الأمم المتحدة؛ الأمر الذي جعل الكثير من الدول ومنها الجمهورية الإسلامية الموريتانية تلتف وراء قرارات الشرعية الدولية.

ومن الأسباب الذاتية التي جعلت الجمهورية الإسلامية الموريتانية لا تواصل اهتمامها بالصحراء ضعف كيان الدولة الموريتانية، واتساع مساحتها وقلة سكانها؛ فهي لا تمتلك القوة العسكرية والاقتصادية التي تتمتع بها الجزائر والمغرب؛ مما جعل البعض يصف الجمهورية الإسلامية الموريتانية بالحلقة الأضعف في النزاع نظرًا لظروفها آنفة الذكر، التي جعلت تعاطيها مع مختلف الحلول للقضية يتسم بدور المتفرج والمراقب أحيانًا، لما تسفر عنه مفاوضات الأطراف الرئيسة في النزاع.

لقد أصبح ملف الصحراء، منذ وقف إطلاق النار بين جبهة البوليساريو والمملكة المغربية، يتدحرج نحو مصلحة المغرب نظرًا لمضاعفات الهدنة على معنويات مقاتلي البوليساريو الذين اخترقهم الملل والفتور بعد أن وضعت الحرب أوزارها وبدأوا في التسرب باتجاه موريتانيا ومن ثم العودة إلى المغرب. كما أن الاستثمارات الجبارة التي أنجزها المغرب في الصحراء سرعت وتيرة التنمية الجهوية وحسّنت جاذبية الأقاليم الصحراوية، وأقنعت العديد من سكان الصحراء بالعودة إلى أوطانهم في لعيون والداخلة، والمفاصلة مع مخيمات اللجوء في تيندوف التي تعاني من عدة صعوبات تجعل العيش فيها صعبًا. فما هي أبرز الحلول التي قُدّمت لحل قضية الصحراء؟ وما هي سمات التعاطي الموريتاني معها؟ سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

أولاً: الاستفتاء بين شرعية التطبيق وصعوبة التحقيق

يعتبر الاستفتاء من أهم الوسائل الدستورية المعروفة قانونيًا بأنها طلب الفتوى أو المشورة أو الرأي بالإجابة بنعم أو لا عن سؤال يتعلق بموضوع معين[1]. ويعد الاستفتاء أو ما يسمى بالاستشارة الشعبية إحدى الآليات القانونية المعتمدة من قبل المنظمات الدولية لتمكين الشعوب من تقرير مصيرها، بل يعتبر الوسيلة الأنسب والأنجح للكشف عن إرادة سكان إقليم ما، خصوصًا إذا تم تنظيمه بكيفية سليمة وشفافة ورُوعيت فيه الممارسات والتجارب، التي راكمتها الاستفتاءات

(1) يوسف الفاسي الفهري: الممارسة الاستفتائية في القانون الدولي العام – نموذج الصحراء المغربية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الحقوق الرباط، 1983-1984، ص 74.

السابقة، على المستوى الدولي التي طبقتها منظمة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية[1]؛ علمًا بأن الاستفتاء من أهم الوسائل والآليات لمواجهة الأزمات الدولية، ومن المعلوم أنه منذ حين دخلت قضية الصحراء دواليب الأمم المتحدة تم التأكيد على الاستفتاء طريقًا لحل هذا المشكل المستعصي على الحل.

إسبانيا والمبادرة بالاستفتاء

تعتبر إسبانيا، الدولة المحتلة سابقًا للصحراء، أول من فكّر في المبادرة إلى إجراء استفتاء في الإقليم، وقد حشدت من أجل إنجاحه كل طاقاتها وسخرت كل إمكانياتها من أجل إنهاء النزاع لصالحها وذلك رغبة في إقامة حكم ذاتي في الصحراء تحت السيادة الإسبانية، في مسعى منها لقطع الطريق أمام الطموحات المغربية والموريتانية في الإقليم. ولتنفيذ خطتها في الإقليم أنشأت إسبانيا ما يسمى بـ "الجماعة"، كهيئة تمثيلية للسكان بمثابة برلمان تكون مهمتها التعبير عن مشاكل سكان إقليم الصحراء أمام السلطات الاستعمارية الإسبانية، كما تم انتخاب 300 عضو من الهيئة التمثيلية لتمثيل الصحراويين في الكورتيس الإسباني[2].

وردًا على الأحداث المتكررة التي شهدها الإقليم سنة 1970 والنداءات الدولية المتكررة بضرورة إعطاء فرصة لسكان الصحراء ليعبّروا عن إرادتهم، أعلنت حكومة إسبانيا بتاريخ 11 أغسطس/آب 1974 عزمها على تنظيم استفتاء في الإقليم خلال النصف الأول من سنة 1975. ومن أجل ذلك عمدت إلى إحصاء الصحراويين الذين حُدّد عددهم وقتها بـ 74 ألف نسمة، وهو إحصاء ستكون لنتيجته مكانة بارزة في مسلسل التسوية الأممي اللاحق.

وكان موقف الجمهورية الإسلامية الموريتانية رافضًا للاستفتاء الذي تعتزم إسبانيا القيام به في الإقليم[3]، وقد جاء ذلك على لسان الرئيس الموريتاني المختار

(1) يوسف الفاسي الفهري: م. س، ص 74.

(2) يختلف عن الاستفتاء الداخلي وغالبًا ما يكون مشوبًا بأنواع التدليس والضغوط وتزوير النتائج لفائدة جهة أو نظام معين.

(3) المختار ولد داداه: م. س، ص 250.

ولد داداه في رده على وزير الخارجية الإسباني الذي قام بزيارة لنواكشوط حيث أبلغه "بأنه نتيجة لأن إسبانيا هي المهيمنة، فإن الاستفتاء لن يكون إلا في صالحها"[1].

وكان رد فعل المغرب على الاستفتاء الإسباني واضحًا حيث أصر على وجوب أن يتضمن سؤال الاستفتاء كلاً من الفرضيتين التاليتين: إما البقاء تحت الإدارة الإسبانية أو الانضمام إلى المغرب. إلا أن هذا الاستفتاء لم يُكتب له أن يرى النور نظرًا للتطورات التي استجدت على الملف. فالتطورات الميدانية والدبلوماسية التي شهدها النزاع أدت إلى رضوخ إسبانيا لإرادة المملكة المغربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية وذلك بالاستجابة لتوقيع اتفاقية مدريد 1975، القاضية بتقسيم الإقليم بين المملكة المغربية والجمهورية الموريتانية[2] مقابل ضمان المصالح الإسبانية بعد إنهاء تواجدها في الإقليم. وبعد أن دخلت المنطقة متاهات النزاع المسلح الذي أنهك قوتها الاقتصادية والسياسية لم تجد أطراف النزاع بدًا من التداعي إلى البحث عن حل دبلوماسي يضع حدًا للنزاع عبر الآليات السلمية المعمول بها لحل النزاعات.

وفي سبيل ذلك دعت منظمة الوحدة الإفريقية في اجتماع لها لجنة الحكماء في إفريقيا ما بين 9-11 سبتمبر/أيلول 1980 إلى تنظيم استفتاء عادل، استنادًا إلى توصيات القمة الإفريقية السادسة عشرة المنعقدة في منروفيا، وقد استجاب المغرب لهذا النداء بشكل تكتيكي حيث أعلن الملك الحسن الثاني في 26 يونيو/حزيران 1981 بنيروبي أمام القمة الإفريقية عن قبوله بإجراء استفتاء في الصحراء. لكن هذا الاستفتاء لم يحالفه الحظ في التنفيذ نظرًا لانحراف منظمة الوحدة الإفريقية عن خط الحياد، حيث انحازت إلى الجزائر ووجهة نظرها، وهو ما تمخض عنه قبول ما يسمى بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وبالتالي انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية، وانتهى الأمر بنقل الملف إلى دواليب الأمم المتحدة لأن منظمة الوحدة الإفريقية لم تكن مؤهلة لتُحسِن تدبيره.

(1) محمد تاج الدين الحسيني: م. س، ص 276.
(2) قاسم الزهيري: م. س، ص 125.

وابتداء من 1985، انطلقت تحركات المنظمة الأممية من حيث انتهت منظمة الوحدة الإفريقية[1]، واعتمدت خطة الاستفتاء الذي وضعته منظمة الوحدة الإفريقية وشرعت في تنفيذه قبل أن يُجمّد مع انسحاب المغرب من المنظمة احتجاجًا على ضمها لجمهورية جبهة البوليساريو. وقد صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على التوصية رقم 4050 بتاريخ 2 ديسمبر/كانون الأول 1985 التي طالبت طرفي النزاع: البوليساريو والمغرب، بالدخول في مفاوضات مباشرة لأجل الوصول إلى وقف إطلاق النار، تمهيدًا لتهيئة وخلق الظروف الملائمة لإجراء استفتاء عادل ونزيه لتقرير مصير شعب الصحراء، كما دعت الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس منظمة الوحدة الإفريقية لبذل مساعيهما الحميدة لتنفيذ المخطط الذي تشترك المنظمتان في تدبيره.

واستنادًا إلى القرار 621 الصادر عن مجلس الأمن في شهر سبتمبر/أيلول 1988 عمد الأمين العام للأمم المتحدة إلى تعيين ممثل خاص به في الصحراء وأعدّ تقريرًا مفصلاً عن مشاوراته مع أطراف النزاع وعن الجدول الزمني المحتمل لإنهاء الملف ووقف إطلاق النار، وتخفيض عدد القوات، وإعداد المرحلة الانتقالية، ثم إعداد قوائم تبادل الأسرى، وعودة اللاجئين وأفراد الجبهة الذين يحق لهم التصويت، والحملة الاستفتائية، وعملية التصويت على أساس الاستقلال أو الاندماج وإعلان النتائج وانسحاب البعثة على مراحل. لكن هذه الخطوات لم يتم تطبيقها بالشكل الذي يحترم الجدول الزمني الذي يتطلبه تنفيذ مخطط التسوية الأممي لأسباب تتعلق بالعراقيل الناتجة عن اختلاف تفسير المساطر من قبل الأطراف الذين يحاولون ضمان مصالحهم[2].

(1) محمد تاج الدين الحسيني: م. س، ص 276.

(2) عبد الحق الذهبي: قضية الصحراء ومسلسل التسوية الأممي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، وحدة القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الحسن الثاني عين الشق، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الدار البيضاء، 2000-2001، ص 84.

صعوبات تطبيق الاستفتاء

لقد واجه تطبيق الاستفتاء عدة عراقيل واصطدم بعدة تحديات؛ وكانت عملية تحديد الهوية[1] من أبرز هذه العراقيل وأكثرها مشقة وأخطرها على مستقبل الاستفتاء. فعملية تحديد الهوية هي التي ستحدد مدى ثقل هذا الطرف أو ذاك انتخابيًا، وهي التي سترجّح النتائج التي ستفرزها كفة هذا الطرف أو ذاك؛ الشيء الذي يجعل عملية تحديد الهوية من أخطر مراحل الاستفتاء. وفي هذا السياق تم تشكيل لجنة تحديد الهوية التي عُهد إليها بتمييز الصحراويين من غيرهم، استنادًا إلى الإحصاء الإسباني في مرحلة أولى، تم تحديد علاقات القرابة التي تجمع الأشخاص المسجلين في هذا الإحصاء مع أقربائهم ممن لم يشملهم الإحصاء، وعملية توسيع التصويت التي طالب بها المغرب[2].

وقد انطلقت عملية تحديد الهوية في 28 أغسطس/آب 1994 وتم استدعاء 77.058 شخصًا وحُدّدت هوية 60.112 شخصًا، ثم ما لبثت العملية أن توقفت، بسبب العراقيل التي واجهتها اللجنة نتيجة لما يعتقده الطرفان مؤامرة ضد مصالحهما، وقد سعى كل منهما لتوظيف ما لديه من أوراق من أجل أن تكون نتيجة الاستفتاء لصالحه. وقد اتضح التناقض بين الطرفين من خلال الشروط التي أصرّ كل طرف على طرحها لاستئناف عملية تحديد الهوية[3]؛ وهو ما جعل أي حل يُقدّم يجري تفسيره على أنه محاباة لأحد الطرفين.

وقد أصرت المملكة المغربية على أنه من حق كل الأطراف الذين قُدّمت طلباتهم في الوقت المناسب أن يتقدموا لتحديد هويتهم دون المساس بقرار لجنة تحديد الهوية[4]؛ وهو ما دفع بعض الدول الوازنة في القرار الدولي إلى توجيه رسالة إلى الطرفين، لكن هذه المذكرة كانت مركزة على إلقاء اللوم على المغرب الذي

---

(1) S1997، 742 تقرير الأمين العام للأمم المتحدة.

(2) أحمد امهابة: استفتاء الصحراء الغربية، امتحان جديد للأمم المتحدة، السياسة الدولية، العدد 117، يوليو 1994، ص 198.

(3) تقرير الأمين العام 5/1997/742.

(4) تقرير الأمين العام 1997/742/.

اتهمته بعرقلة مسلسل التسوية ودعته إلى تخفيض مقدمي الطعون من 100 ألف طعن إلى 60 ألف طعن[1]، واتهمت جبهة البوليساريو المغرب بأنه يسعى إلى تضخيم المصوتين من خلال تشجيعه للهجرة من الشمال إلى الجنوب مقابل بعض الحوافز والامتيازات.

وقد بعث المغرب بعدة رسائل احتجاج إلى الأمين العام للأمم المتحدة مشككة في نتائج تحديد الهوية ومتحفظة على مصداقيتها[2]، معلنًا في هذا السياق أنه لن يقبل بعملية تحديد الهوية ما دام فيها إقصاء لمقدم طلب واحد يقترحه المغرب. وقد فُسّرت هذه الممانعة المغربية من طرف بعض المحللين على أنها نابعة من تفسير المغرب لمفهوم الاستفتاء الذي يختلف عن مفهومه في القانون الدولي، الذي يرى في الاستفتاء عملية دولية لتقرير مصير الشعوب. فالمغرب يرى هذا الاستفتاء من زاويته على أنه تأكيد لمغربية الصحراء، وهو ما جعله ينظر إلى تضييق لجنة تحديد الهوية دائرة المستفتين تضييقًا على حقوقه التاريخية؛ مما دفعه إلى اتهامها بالتآمر والتواطؤ مع الطرف الآخر. وقد صبّت الصحافة المغربية جام غضبها على بعض أعضاء لجنة تحديد الهوية الذين وقفوا ضد تقديم الطلبات المشمولة برعاية المغرب؛ حيث كان لهذه المواقف بالغ التأثير على عملية تحديد الهوية فأصابها الجمود حتى سنة 1997 عندما أعلن الأمين العام للأمم المتحدة[3] عن تعيين جيمس بيكر، وزير الخارجية الأميركي الأسبق، ممثلاً شخصيًا له في ملف الصحراء لمساعدته في تقييم الحالة وتقديم التوصيات المناسبة إلى مجلس الأمن.

وبعد قيام بيكر بالتشاور مع طرفي النزاع دعاهما ودول الجوار إلى طاولة المفاوضات تحت شعار: "عدم الاتفاق على أي شيء حتى الاتفاق على كل شيء، وأن كل ما يتم الاتفاق عليه يتم توقيعه حتى لا يتم التراجع عنه".

---

(1) سيد الشيخ بلقاضي: الصحراء الغربية بين الاستفتاء والحل "الثالث"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية الحقوق الدار البيضاء، 2001-2002، ص 40.

(2) توصيات تقرير الأمين العام للأمم المتحدة 316، 1998.

(3) تقرير الأمين العام حول الحالة في الصحراء، مايو/أيار، 358، s1997.

وتُوّجت المفاوضات باتفاق هيوستن[1] في 16 سبتمبر/أيلول 1997 ومدونة السلوك التي ستحكم عملية الاستفتاء. ومن أهم مضامين هذه المدونة: تجاوز نقاط الخلاف فيما يتعلق بعملية تحديد الهوية التي تعد حجر الزاوية في الاستفتاء خاصة قبائل الشمال المتنازَع بشأنها "قبائل الشمال حاء 41 وحاء 61 وياء 52/51"[2]، الذين يرغبون في تقديم طلباتهم بصورة فردية، حيث تم إيجاد صيغة توفيقية لكل الإشكالات[3]. وبعد ذلك تم استئناف عملية تحديد الهوية التي انتهت في نهاية 1999، لكن لجنة تحديد الهوية وجدت نفسها أمام 131.038 طلبًا ليس من اليسير بل من الصعب معالجتها وبالأحرى البتّ فيها، لتحفظ اللوائح في جنيف. بالإضافة إلى مسألة إعادة اللاجئين، وتوفير الظروف الأمنية الملائمة للتصويت في الإقليم، التي تتعين تسويتها، مع احتمال وجود صعوبات أثناء التنفيذ، وهو ما حاول تقرير الأمين العام التنبؤ به. وأدت هذه الأسباب والظروف إلى توقيف مسلسل تحديد الهوية، بحيث سرعان ما صُرف التفكير إلى بدائل وخيارات أخرى.

فما الذي جعل مخطط التسوية يفشل؟ وهل لمخطط التسوية المبني على الاستفتاء القدرة على حل المشكل؟ وهل بإمكانه الصمود أمام العراقيل إذا ما أُعيدت له الثقة مرة أخرى؟

لم يختلف تعاطي الجمهورية الإسلامية الموريتانية مع مختلف الحلول في كل مقترح أو مشروع تكون موريتانيا فيه حيادية حيادًا سلبيًا، دون أن تكون لها مبادرة تسهّل حل القضية، أو تعضّد أحد الأطراف في مواجهة الآخر حيث لم تختلف المواقف الموريتانية من مسلسل التسوية الأممي المبني على الاستفتاء، أو مقترح حل التقسيم عن تعاطيها مع اتفاق الإطار الذي لجأت إليه منظمة الأمم المتحدة بعد تعثر الاستفتاء، حيث بدأت بوادر تفعيل الاقتراحات البديلة من شأنها أن تدفع بالقضية إلى صيغة توفيقية تجمع بين مطالب الطرفين بحيث لا يكون فيها غالب ولا مغلوب.

---

(1) اتفاق هيوستن.

(2) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الحالة في الصحراء الغربية s/1998/306.

(3) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، 51/1998/316.

وقد أتى أول ذكر أممي لصيغة حل بديل في تقرير الأمين العام رقم 2001/613/ المؤرخ في 27 يونيو/حزيران 2001، وهو ما يُعرف باتفاق الإطار، ويتعلق الأمر باتفاق يتم توقيعه بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو بحضور الجزائر والجمهورية الإسلامية الموريتانية بوصفهما البلدين الجارين، وبضمانة عضوين في مجلس الأمن (أميركا وفرنسا)، وبواسطة الأمين العام للأمم المتحدة؛ وقد صادق مجلس الأمن على تقرير الأمين العام يوم 29 يونيو/حزيران 2001.

موريتانيا واتفاق الإطار

لقد جاء اتفاق الإطار في 7 فقرات يقدم من خلالها اقتراحًا للسلطة في الصحراء الغربية خلال فترة زمنية محددة في 4 سنوات[1]، قبل إجراء الاستفتاء. وخلال هذه الفترة الانتقالية يمارس سكان الصحراء السلطة الداخلية، والإدارة، والميزانية، والضرائب، والأمن الداخلي، والرعاية الاجتماعية، والثقافة، والتعليم، والتجارة، وغيرها من القطاعات ذات التدبير المحلي، والتي تقتضيها المصالح

(1) الفقرة الثالثة من اتفاق الإطار "– تناط السلطة التنفيذية في الصحراء الغربية بهيئة تنفيذية تُنتَخب بأصوات الأشخاص الذين تم تحديدهم كأشخاص مؤهلين للتصويت من قبل لجنة تحديد الهوية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية والمدرجة أسماؤهم في قوائم الناخبين المؤقتة "المنجزة في 30 ديسمبر/كانون الأول 1999" دون إثارة أية طعون أو اعتراضات أخرى. ولكي يكون الشخص مؤهلاً للترشح لعضوية الهيئة التنفيذية "يجب أن يكو قد تم تحديده كشخص مؤهل للتصويت" كما هو مذكور آنفًا، وأن يكون اسمه مدرجًا في قوائم الناخبين المؤقتة المذكورة. وتُنتخب الهيئة التنفيذية لمدة أربع سنوات، وبعد ذلك فصاعدًا تُنتخب الهيئة التنفيذية بأغلبية أصوات أعضاء الجمعية التشريعية. وتعين الهيئة التنفيذية إداريين للدوائر التنفيذية لمدة أربع سنوات. وتناط السلطة التشريعية بجمعية تشريعية ينتخب أعضاؤها مباشرة من قبل الناخبين لمدة أربع سنوات. وتناط السلطة القضائية بالمحاكم التي تقتضيها الحاجة ويتم اختيار القضاة من المعهد الوطني للدراسات القضائية، على أن يكونوا من الصحراء الغربية. وتكون هذه المحاكم هي المرجع فيما يتعلق بالقانون الإقليمي. وليكون الشخص مؤهلاً لانتخاب أعضاء الجمعية التشريعية يجب أن يكون قد بلغ الثامنة عشرة من العمر وأن يكون إمّا مقيمًا بشكل متواصل في الإقليم منذ 31 أكتوبر/تشرين الأول 1998، أو شخصًا أُدرج اسمه في قائمة الإعادة إلى الوطن في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2000".

اليومية للسكان، ويتم ذلك عن طريق الهيئات التنفيذية والتشريعية القضائية، فيما يُعهَد للمغرب بممارسة السلطة العامة على العلاقات الخارجية والأمن الوطني والدفاع وما يرتبط بذلك من توقيع الاتفاقيات والحفاظ على السلامة وغيرها بالإضافة إلى محافظة المغرب على رموز السيادة كالعَلَم والعملة والبريد والجمارك.

وبعد مرور 4 سنوات يتم اللجوء إلى استفتاء الناخبين للتحديد النهائي لوضع الإقليم. وللوقاية من الوقوع في مشكل تحديد الهوية، كما حُدّد في مسلسل التسوية السابق، اكتفى اتفاق الإطار بشرط واحد يكفل أهلية المشاركة وهو الإقامة بصورة دائمة في الصحراء الغربية طيلة السنة التي تسبق الاستفتاء[1].

غير أن جبهة البوليساريو رفضت هذا الاتفاق وأجابت بلهجة شديدة وقاسية مذكّرة بالمراحل التي مرّ بها مسلسل التسوية الأممي القائم على تقرير مصير الشعب الصحراوي، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1514، والتقدم الذي حصل إثر توقيع اتفاقية هيوستن التي قبلها الطرفان؛ وأعربت الجبهة عن رفضها للمشروع، واعتبرت أن الخلافات الموجودة بين الطرفين حول مسلسل الاستفتاء لا تعني التخلي عنه لأن اتفاق الإطار بهذه الصيغة لا يكفل حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره على حد قول الجبهة التي رأت فيه تمهيدًا مبيتًا لضم الصحراء للمغرب.

أما المغرب فقد أعلن عن موافقته على اتفاق الإطار، الذي يتقاطع مع السياسة التي بدأ يروج لها سياسيًا وإعلاميًا والتي تتمثل فيما يُعرف بإيجاد حل سياسي متفاوض

(1) الفقرة الخامسة من اتفاق الإطار "لا يحق للمملكة المغربية وللهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية التابعة للسلطة في الصحراء الغربية المشار إليها أعلاه أن تقوم من جانب واحد بتغيير أو إلغاء وضع الصحراء الغربية، ويجب أن توافق الهيئة التنفيذية والجمعية التشريعية في الصحراء الغربية على أية تغييرات أو تعديلات على هذا الاتفاق. ويُطرح وضع الصحراء الغربية على استفتاء للناخبين المؤهلين في تاريخ يتفق عليه الطرفان في هذا الاتفاق خلال فترة السنوات الخمس التي تلي اتخاذ الإجراءات الأولية لتنفيذ هذا الاتفاق. ولكي يكون الناخب مؤهلاً للتصويت في هذا الاستفتاء يجب أن يكون قد أقام بصورة دائمة في الصحراء الغربية طيلة السنة التي تسبق الاستفتاء".

بشأنه[1]. وقد بدأت السلطات المغربية فعليًا بتقسيم المغرب إلى جهات لتفعيل الجهوية واللامركزية بدءًا من الصحراء الغربية. فبعد موافقة مجلس الأمن في القرار 2001/1359 على عودة الطرفين لمناقشة المشروع أعلنت الحكومة المغربية عن استعدادها للتفاوض على أساس مشروع اتفاق الإطار. ومن الطبيعي أن يتمسك المغرب باتفاق الإطار لأنه يمنح كل من يسكن الصحراء طيلة سنة قبل الاستفتاء الحق في التصويت، بما في ذلك سكان شمال المغرب الذين استقروا في الصحراء سنة قبل الاستفتاء.

وعلى غرار البوليساريو رفضت الجزائر اتفاق الإطار رفضًا مطلقًا معتبرة أنه سيؤكد الاحتلال غير المشروع لإقليم الصحراء على حد قولها بالنص على دمج الإقليم في المملكة المغربية مما لا يمثل انتهاكًا لميثاق الأمم المتحدة فقط بل أيضًا لمبادئ المنظمة في مجال إنهاء الاستعمار ولجميع قراراتها ذات الصلة بالقرار 2000/41. وأعلنت الجزائر عن استمرار تمسكها بمبدأ تقرير المصير وتأكيدها على أن هذا المشروع لن يؤدي إلى حل عادل ودائم لقضية الصحراء.

ومن جملة الهفوات التي شابته – حسب المذكرة الجزائرية – مساواته الصحراويين مع غيرهم أثناء التقدم للاستفتاء بعد 5 سنوات مما يعني تكريس سيطرة المغرب على الصحراء[2].

أما موريتانيا فحافظت على مواقفها الحيادية وانتهاج سياسة غامضة وغير واضحة، فهي تعلن أن لا مطالب لها في الصحراء، لكن سياستها في موضوع الصحراء تتسم بالكثير من الخلخلة، فهي تحاول أن تكون على ذات المسافة من الطرفين؛ حيث تسعى إلى أن تحافظ على علاقات طيبة مع المغرب والبوليساريو؛ إذ تعلن دومًا دعمها لأي مخطط يحظى بموافقتهما، وبالتالي فهي جاهزة لمباركته، بل وتسهيل تنفيذه وتجسيده على أرض الواقع إن طُلب منها ذلك، لكن موريتانيا لم يشفع لها تشبثها بخيار الحياد فمن حين لآخر تتعرض موريتانيا للاتهام بأنها تدور في فلك المغاربة لكن موريتانيا تؤكد دائمًا على دعمها لتقرير المصير.

---

(1) ديباجة المبادرة المغربية للحكم الذاتي في الصحراء.

(2) أحمد سيد أحمد: مشكلة الصحراء في انتظار التنازلات، السياسة الدولية، العدد 150، أكتوبر/تشرين الأول 2000، ص 127.

ثانيًا: حل التقسيم.. محاولة قديمة متجددة

من المعلوم أن موريتانيا لم تألُ جهدًا حسب إمكانياتها من أجل إنجاح ومباركة خطة الاستفتاء؛ فقد وفرت السلطات الموريتانية كل التسهيلات المطلوبة، للموظفين الدوليين المكلفين بتدبير ملف تحديد الهوية الذين عاينوا الصحراويين المقيمين في الشمال الموريتاني في مدينتي نواذيبو وأزويرات. وتحمست موريتانيا لهذا الاستفتاء آملة أن يؤدي إلى وضع حد للتمزق المغاربي، لكن التباين بين أطراف النزاع كان أقوى من إرادتها الخجولة التي لم تستطع أن تحرك ساكنًا من أجل إنقاذ عملية الاستفتاء، الذي وُلد ميتًا بسبب تصلب طرفي النزاع وأنانية كل منهما لأن كل واحد من الأطراف يريد أن يربح كل شيء.

وفي حوار مع بي بي سي أكد جيمس بيكر المبعوث الخاص للأمين العام سابقًا، أن الأسباب التي أدت إلى إجهاض عملية الاستفتاء ناتجة عن عصبية بعض الأطراف، وخصوصًا المغاربة، يقول جيمس بيكر: "كلما اقتربنا من الحل أصبح المغاربة أكثر عصبية، لخشيتهم على ما أظن، أن لا يكون الاستفتاء في صالحهم، وقبل 10 أو 11 سنة صرّح المغرب في السر والعلن بأنه يريد مخطط التسوية وأنه يريد الاستفتاء، وبعد ذلك، بعد أن تم وضع لائحة الناخبين بعد التحقق من الهوية أعلن المغرب أن المخطط غير قابل للتطبيق وأنه لن يستمر في مخطط التسوية. أعلنت للملك الحسن الثاني خصوصًا وقلت له: جلالتكم إذا كنتم لا تريدون مخطط التسوية لا تقولوا إنكم ترغبون فيه"[1]. يتضح من أقوال المبعوث الأممي تخوف المغرب من مخطط تسوية يقوم على الاستفتاء، لا يستوعب الأشخاص المشمولين برعايتها، ولا يوفر ما يكفي من الضمانات لربح المعركة.

ليس لخشية المغرب ما يبررها ما دام الصحراويون الموجودون في إقليم الصحراء – حسب رأيها – هم مغاربة متشبثون بالوحدة المغربية، وما دام الصحراويون الموجودون في مخيمات تيندوف هم مغاربة محتجزون، وبما أن الفترة الانتقالية ستكون السيادة فيها بيد الأمم المتحدة وستكون حتمًا لصالح المغرب حتى

(1) حوار جيمس بيكر: أجراه ميشل حسين لفائدة قناة بي بي سي، نشرته دفاتر سياسية، العدد 73، يوليو/تموز 2005، ص 11/10.

لو ضيقت البوليساريو والأمم المتحدة من قاعدة المصوتين. لقد كان حريًّا بالدبلوماسية المغربية عوض عرقلة الاستفتاء، أن تسأل نفسها: لماذا يساورها الشك بأن الصحراويين سيصوتون ضد المغرب بعد ما بذله المغرب من جهود لتنمية وتطوير الإقليم؟

ولذلك ظلت الجمهورية الإسلامية الموريتانية ترى أن الاستفتاء سيظل الآلية المثلى بين الخيارات المطروحة على اعتبار حفاظه على مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية المبنية على حق الشعوب في تقرير مصيرها. ولقناعة الجمهورية الإسلامية الموريتانية بالدور الذي يمكن أن يلعبه الاستفتاء في جسر الهوة بين الأشقاء، وتهدئة الأوضاع وإنهاء التوتر والتوفيق بين المطالبين بالإقليم. وحتى لو أفرز الاستفتاء عدم الاندماج، وهو أسوأ الاحتمالات، فإن نتائج الاستفتاء ستفتح آفاقًا للشراكة والتعاون إذا ما حصل الاستقلال أو الاندماج، وبالتالي إنهاء القضية عبر وحدة وطنية، بعيدة عن التجاذبات التي لا تزيد الهوة إلا اتساعًا بين الأشقاء.

المحاولات التاريخية لتقسيم الصحراء

لوحت الأمم المتحدة بمقترح حل تقسيم الصحراء بواسطة أمينها العام وحاولت اعتماده كآلية لحل مشكل الصحراء. ومن الضروري التعرض لمحاولات التقسيم التي شهدتها الصحراء والتي أسفرت عن بتر بعض أطرافها وتشتيت وحدتها الجغرافية. ويعتبر موقف الجمهورية الإسلامية الموريتانية من مقترح حل التقسيم مهمًا ويستحق الدراسة، نظرًا لحضور الجمهورية الإسلامية الموريتانية في مراحل تقسيم الصحراء تاريخيًا.

ففي نهاية القرن التاسع عشر وجدت إسبانيا نفسها مزاحَمة من طرف فرنسا في بعض الأقاليم التي كانت من نصيبها بموجب اتفاقية مدريد 1880 ومن ضمنها إقليم الصحراء الغربية الممتد إلى جنوب الأطلس الصغير، فتم بينهما توقيع عدة اتفاقيات تلطيفًا لحركة التنافس الإسباني – الفرنسي، ومراجعة دائمة لنقاط التقسيم "الحصص الجغرافية" تمليها التطورات وموازين القوى. وهكذا تم توقيع اتفاقية 27 يونيو/حزيران 1900 ومعاهدة 3 أكتوبر/تشرين الأول 1904 مضافًا

إليهما الاتفاق السري لفاتح سبتمبر/أيلول 1905؛ وهي كلها اتفاقيات تسعى إلى ترسيم وضبط الحدود بين الدول الاستعمارية الغربية، تفاديًا لحدوث احتكاكات بين القوى الاستعمارية قد تؤدي إلى ما لا تحمد عقباه[1].

يعتبر المغرب الصحراء أرضًا تم اقتطاعها منه بموجب قرارات استعمارية جائرة، بينما تعتبر جبهة البوليساريو أن أرض الصحراء اقتُطعت منها أجزاء وسُلّمت لغير أهلها ضدًا عن إرادتهم، وفي هذا السياق لم تكن اتفاقية مدريد التي قضت بتقسيم الصحراء بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والمملكة المغربية والمؤرّخة في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 1975 نشازًا. فبموجب هذه الاتفاقية تم تقسيم الصحراء بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والمغرب، وإنما نذكّر به هنا للبرهنة على أن تاريخ الصحراء هو تاريخ تقسيم.

دوافع الأمم المتحدة لمقترح حل التقسيم

تم التلويح بحل التقسيم كخيار يمكن الركون إليه من أجل وضع حد لنزاع الصحراء، نتيجة لاختلاف وجهتي نظر أطراف النزاع، واستحالة التوفيق بينهما. وللتدقيق في فهم دواعي وبواعث هذا المقترح، من الضروري التأكيد على أن طرفي النزاع ليس لهما أي دخل في هذا المقترح، وذلك لأن أول ظهور له كان بموجب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة[2] s/2002/178 المؤرخ في 19 فبراير/شباط 2002 حيث تم الإعلان عن مقترح حل التقسيم[3] كخيار سيُعرض على الطرفين على أساس غير قابل للتفاوض للحصول على بعض المطالب وليس كلها سيرًا على سابقة التقسيم المتفق عليها بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والمغرب سنة 1976. وكانت الجزائر قد أعربت عن مباركتها لمناقشة هذا الاقتراح الذي يتجاهل عن قصد اتفاق الإطار.

---

(1) عبد الحق الذهبي: الصحراء الغربية، مرجع سابق، ص 84.

(2) رسالة السفير الجزائري في الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن: عن أحمد ولد سيد أحمد، مشكلة الصحراء الغربية في انتظار التنازلات، ص 128.

(3) أحمد بودراعة: نزاع الصحراء الغربية، خطة بيكر الثانية: تبديد فرص السلام الموعود، دفاتر سياسية، العدد 59، ديسمبر/كانون الأول 2003، ص 10.

وإن كانت جبهة البوليساريو اختارت الصمت للتعبير عن رفضها من خلال تمسكها بقرارات الشرعية الدولية، فإن الرد المغربي كان صريحًا وعنيفًا إلى حد ما؛ فقد قاد المغرب حملة دعائية رسمية وإعلامية ضد هذا المخطط وضد الجزائر والبوليساريو، معتقدًا أنه حقق نصرًا دبلوماسيًا وسياسيًا على الجزائر، من خلال تعرية مطالبها الحقيقية في الصحراء كمنفذ لها على المحيط الأطلسي. ويرى المغرب في تقديره موقف الجزائر دعمًا وسندًا للرأي العام المغربي الذي يرى في اقتراح التقسيم دليلاً قويًا على أن مشكل الصحراء هو مشكل بين المغرب والجزائر، أكثر مما هو مشكل قائم فقط بين المغرب والبوليساريو، وأن الجزائر تتستر وراء شعار تقرير المصير لمحاولة تمرير مصالحها الاستراتيجية وفي نفس الوقت إخفاء مطامعها التوسعية في المنطقة[1]. إلا أن خصوم المغرب يردون عليه بالتساؤل: لماذا يرفض التقسيم مع البوليساريو سنة 2002 بينما قَبِله مع الجمهورية الإسلامية الموريتانية سنة 1976؟

كذلك يعاب على الدبلوماسية المغربية أنها لم تستوعب توقيت وسبب وجدية هذا الاقتراح، لأن التوقيت الذي تم اختياره لعرض اقتراح حل التقسيم يأتي بعد إعلان المغرب قبوله لاتفاق الإطار الذي يقدم الصحراء هدية له، على حد قول بعض المحللين، فكان لزامًا على جبهة البوليساريو أن تناور بطرح مقترح جديد من أجل لفت الانتباه وسحب الاهتمام العالمي عن هذا المقترح وإعادة التركيز إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها، فما كان من الجزائر إلا أن عرضت إمكانية مناقشة خيار التقسيم باعتبارها دولة جوار دون أن تتحدث البوليساريو عن قبوله، وبالفعل نجحت المناورة الجزائرية في إنهاء الحديث عن اتفاق الإطار والعودة إلى حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره عبر دفع بيكر إلى التعجيل بخطته الثانية[2].

(1) محمد جاري: وساطة جيمس بيكر وآفاق نجاح الخطة الثانية في تسوية نزاع الصحراء، الحلقة الثانية، الصحراء المغربية، العدد 5419، الجمعة 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2003.

(2) أحمد بودراع: مرجع سابق، ص 10.

ويبدو خيار التقسيم غير واقعي بل كارثيًا بسبب مضاعفاته التي ستؤدي إلى قطع أوصال الأسر والمجتمعات في إقليم الصحراء التي يطبعها التماسك والتداخل الثقافي وسيؤدي إلى تغيير الطبيعة الجيوبولتيكية التي سيشهدها تدبير الملف؛ فلم تكن حلول التقسيم السابقة إلا حلولاً تكتيكية من أجل تدعيم مواقف معينة و لم تكن حلولاً جذرية ونهائية للملف؛ فالصحراء غير قابلة للتفكيك والتجزئة.

موريتانيا ومخطط السلام

من المعلوم أن الوسيط الأممي السابق المكلف بملف الصحراء، وزير الخارجية الأميركي السابق جيمس بيكر، عندما فشل في الحصول على موافقة جبهة البوليساريو على اتفاق الإطار أو ما يُعرف بخطة بيكر الأولى، بادر إلى اقتراح مشروع جديد عُرف بـ "خطة السلام من أجل تقرير مصير شعب الصحراء الغربية"؛ وقد ورد نصها في التقرير 2003/565 المؤرخ في 23 مايو/أيار 2003؛ فعلى غرار الخطة الأولى حاولت الخطة الثانية الجمع بين تسوية الاستفتاء وتسوية الحل السياسي وذلك في إطار الحفاظ على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره من خلال:

1- الاستفتاء

هذا الاستفتاء الذي حُدّد موعد تنظيمه بين أربع إلى خمس سنوات بعد تاريخ نفاذ الخطة بإعمال المسائل التي تم الاتفاق عليها في خطة التسوية إضافة إلى الخيارات التي يمكن إضافتها والتي تحظى بموافقة المغرب وجبهة البوليساريو. أما الأحقية في التصويت فتثبت لكل الأشخاص الذين لا تقل أعمارهم عن 18 سنة، والذين تعتبرهم لجنة تحديد الهوية مؤهلين للتصويت كما هو موضح في قائمة الناخبين التي وافقت عليها اللجنة زيادة على اللاجئين والأشخاص الذين أقاموا في الإقليم بصفة مستمرة منذ 30 ديسمبر/كانون الأول 1999، وتبقى للأمم المتحدة صلاحية تحديد من يحق له التصويت بصفة غير قابلة للطعن وغير قابلة للإضافة إلا بالحجج الثبوتية.

2- السلطة في الصحراء خلال الفترة الانتقالية

يتعلق الأمر بالسلطة الحكومية التي ستدير الإقليم خلال الفترة الانتقالية، وقد حافظت الخطة بشأنها على ما جاء في اتفاق الإطار لتمكين الصحراويين من تدبير شؤونهم الداخلية واضطلاع المغرب بمسؤولية العلاقات الخارجية والأمن الوطني والدفاع الخارجي بالتشاور مع سلطة الصحراء الغربية في القضايا ذات التأثير المباشر على مصالح المنطقة؛ وتمارس السلطات التنفيذية والتشريعية بالانتخابات فيما تُخوَّل السلطة القضائية لمحكمة عليا للصحراء. كما تطرقت الخطة كذلك إلى إجراءات إطلاق سراح السجناء السياسيين وأسرى الحرب ووضع القوات وعددها ومكان تواجدها.

لكن مواقف الأطراف بخصوص الخطة عرفت بعض التغير؛ فقد رحبت بها البوليساريو لأنها عادت إلى طرح حق الشعوب في تقرير المصير ولأنها أخذت في الاعتبار الكثير من الملاحظات التي اقترحتها البوليساريو بخصوص اتفاق الإطار، وبخصوص ملاحظاتها على هذه الخطة فهي تحمل ظواهر الترحيب وباطن الرفض لكون الجبهة تظل متمسكة بالمخطط الأممي القائم على الاستفتاء ولذلك أظهرت في ملاحظاتها النواقص التي اعترت الخطة وانصب مجمل اقتراحاتها في اتجاه تجاوز عقبة تحديد الهوية والعودة إلى اتفاقية هيوستن؛ فالجبهة تأمل أن يُقدّر المبعوث الشخصي والأمم المتحدة أهمية ومغزى الاقتراح الذي تقدمت به الجبهة والذي يلبي ضرورة إيجاد "حل سياسي" يقبله الطرفان، ويسفر عن تقرير مصير شعب الصحراء الغربية.

أما المغرب فقد رفض الخطة وأصر على إعادة إقرار الهيكلة الأولى للحل السياسي باعتباره بديلاً قابلاً للتطبيق عن خيارات خطة التسوية، ويأتي هذا الرفض بعد رجوع الخطة عن الكثير مما تم الاتفاق عليه في هيوستن، ومن ذلك أن الجسم الانتخابي المؤهل للاستفتاء يقصي الآلاف من الأشخاص الذين دفع بهم المغرب ورفضتهم الأمم المتحدة، وكذلك فيما يخص النظام القضائي وتخليصه من التبعية للقضاء المغربي، ونفس الشيء بالنسبة للسلطتين التشريعية والتنفيذية إضافة إلى الإبقاء على الجيش في الصحراء، وهذا ما جعل بعض الأوساط تحكم

على الخطة بموت الولادة، وبالتالي تبديد فرص السلام[1].

أما الجزائر فقد اعتبرت في مذكرتها الجوابية أن الخطة هي إحدى وسائل البحث عن السلام في المنطقة، لكنها في المقابل أبدت العديد من الملاحظات التي لا ترمي إلى التشكيك في نص وروح هذا الاقتراح الجديد ولا إلى المساس بأحكامه وصياغته؛ فالجزائر تتشبث بموقف أنها ما فتئت وسيطًا تؤكد دعمها لأي حل يحظى بقبول الطرفين، وهو نفس الرأي الذي عبّرت عنه موريتانيا.

وختامًا، يتضح أن طرفي النزاع قد رفضا هذا المخطط كل تبعًا لحساباته الخاصة ومصالحه، لتصل مساعي بيكر إلى نهايتها المتوقعة، أي: الباب المسدود، أمام تعنت الطرفين وتشبثهما بمواقفهما.

لقد فشل بيكر في التقريب بين الخصوم عبر الوساطة أولاً في تجاوز عراقيل الاستفتاء، وثانيًا: قدّم اقتراحين لحل النزاع وكانت النتيجة أن قدّم استقالته بعد أن اعتقد الكثيرون أن اختياره مبعوثًا شخصيًا للأمين العام للأمم المتحدة يعني بداية نهاية القضية، إلا أن الحقيقة أن نزاع الصحراء أقوى وأكبر من حنكة بيكر وتجربته الدبلوماسية؛ فاستمر النزاع وانتهى بيكر: "أعتقد أنني فعلت كل ما في وسعي فعله في كل مكان في العالم خلال سبع سنوات، وفكرت أنه لزامًا عليّ أن أتيح الفرصة لشخص آخر للمحاولة"[2]. وقد اكتفت حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية بمراقبة المشهد في انتظار أن يسفر عن اتفاق بين الأطراف تكون هي جاهزة لمباركته.

خاتمة

اتضح لموريتانيا أن معركة كسب الصحراء معركة خاسرة لا تستطيع الدولة الموريتانية الفتيّة كسبها نظرًا لما سيؤدي إليه الاستمرار فيها من مجازفة قد تؤدي إلى خلخلة الكيان الموريتاني نفسه، الذي أصبح منقسمًا حول حرب الصحراء[3].

---

(1) أحمد بودراع: نزاع الصحراء الغربية، خطة بيكر الثانية: تبديد فرص السلام الموعود، دفاتر سياسية، العدد 59 ديسمبر/كانون الأول 2003، ص 18.

(2) حوار مع جيمس بيكر، دفاتر سياسية، مرجع سابق، ص 10.

(3) أحمد باب ولد أحمد مسك: برنامج زيارة خاصة، أجرى الحوار سامي أكليب، تاريخ الحلقة 22 إبريل/نيسان 2005 (آخر تصفح 2012).

إن التداخل بين الشعب الموريتاني وسكان الصحراء جعل البعض يشكّك في جدوى ومصداقية هذه الحرب التي جعلت الأشقاء من أبناء القبيلة الواحدة يقتتلون. كذلك فإن بعضًا من الزنوج الموريتانيين لم يكن مقتنعًا بهذه الحرب، بل يرى فيها البعض منهم أنها لا تعنيهم لأنها حرب بين البيظان (العرب)، وبالتالي فالزنوج الموريتانيون غير معنيين بها؛ ينضاف إلى ذلك الحركات اليسارية التي اجتاحت موريتانيا في تلك الحقبة والتي كانت تعتبر من أبرز مناصري "الشعب الصحراوي"، بل اعتبرت اقتسام موريتانيا للصحراء مع المغرب بمثابة التفاف على حق هذا الشعب في تقرير مصيره.

وأمام صعوبة الظروف العسكرية الموريتانية وضعف الاقتصاد الذي تفاقم بسبب الظروف الاستثنائية التي خلّفتها مضاعفات الجفاف الذي اجتاح المنطقة، ووضع الجيش الموريتاني الذي يعاني من هشاشة التكوين وحداثة التأسيس وقلة العدد والعتاد مما جعله صيدًا سهلاً لاختراقات مقاتلي البوليساريو التي أربكت الدفاعات الموريتانية لتشتيتها للمعركة حيث انتهجت تكتيك وأسلوب الضربات السريعة والشاملة، معتمدة على خفة الحركة، مستفيدة بالطبع من دعم وتكوين الجزائر وإن كانت حليفتا موريتانيا: المغرب وفرنسا لم تبخلا عليها بالدعم العسكري والمادي، إلا أن الجيش الموريتاني وصل إلى درجة من الإحباط واليأس من حرب استنزافية فرضتها عليه الجزائر لم يكن مستعدًا ولا مؤهلاً لها.

وبالتالي، لم يكن أمام الجيش الموريتاني إلا البحث عن مخرج من ورطة هذه الحرب المدمرة، فلم يجد أمامه من خيار على حد قول العسكر إلا التخلص من النظام المدني وقائده الأستاذ المختار ولد داداه، الذي وصفه قائد الانقلاب محمد المصطفى ولد محمد السالك "بالشخص المقدس"، لكن الانقلاب كان ضروريًا لإنقاذ البلاد والعباد من أتون حرب مفروضة.

ومنذ الانقلاب على المختار ولد داداه سنة 1978 والسلطات الموريتانية تبحث عن مخرج من قضية الصحراء؛ فمن التهدئة مع البوليساريو إلى التعاطي المحتشم مع مختلف الحلول المقدمة لحل قضية الصحراء إلى الحياد السلبي ومحاولة التوازن الإقليمي بين المغرب والجزائر والتمسك بالشرعية الدولية.

الفصل الثاني

موريتانيا والحياد
كخيار استراتيجي في ملف الصحراء

منذ الإطاحة بنظام ولد داداه سنة 1978 الذي كان مسايرًا للمغرب وموريتانيا تحاول أن تنأى بنفسها عن قضية الصحراء، باستثناء الفترة الوجيزة لحكم المقدم محمد خونا ولد هيدالة الذي حاول أن يعود بقضية الصحراء إلى قلب الاهتمام الداخلي والشغل الوطني، حيث دشن عهده بالانفتاح على جبهة البوليساريو وذلك عندما قدم الدعوة لبعض أفرادها من أجل الحضور إلى نواكشوط، محاولاً بذلك أن يساعدهم على الصمود ومواصلة النضال لكسب رهان المعركة ضد المغرب.

وقد أفرط محمد خونا ولد هيدالة في التعاطي مع جبهة البوليساريو، بدافع الخلاف مع المغرب وتباين وجهة نظره مع وجهة نظر الملك الحسن الثاني، ينضاف إلى ذلك أن المقدم ولد هيدالة وجد في سيطرته على السلطة في موريتانيا فرصة سانحة ابتدرها لتعويض بني جلدته، من أبناء الصحراء التي ينحدر منها أصلاً حيث كان قاسيًا عليهم أيام حربهم مع موريتانيا، فقد نفّذ عدة عمليات ضد مقاتلي البوليساريو إبان حربهم مع موريتانيا، فكبدهم خسائر فادحة في الأنفس والمعدات؛ فأراد أن يعوضهم عن ما مضى وأن يمد لهم يد العون فسخّر الموارد الموريتانية لدعمهم لوجستيا، كما أعطى تعليماته للجيش الموريتاني من أجل التغاضي عن التجاوزات التي يرتكبها مقاتلو البوليساريو الذين يتغلغلون داخل الأراضي الموريتانية سعيًا لتركيز هجماتهم على المغرب، وإقامة معسكراتهم في الأراضي الموريتانية الآمنة من ملاحقة المغاربة. وكان هذا الدعم محل تحفظ من المملكة المغربية التي أعربت على لسان ملكها الحسن الثاني عن حقها في ملاحقة مقاتلي البوليساريو سنة 1984 وأن موريتانيا أصبحت قاعدة خلفية لهؤلاء.

ولم يقتصر دعم المقدم محمد خونا ولد هيدالة لجبهة البوليساريو على تقديم المؤونة الغذائية، بل شمل تسهيل المرور داخل التراب الموريتاني، كما ساهم في صد العديد من المقاتلين الصحراويين الفارين وإعادتهم للجبهة. فهل حافظت موريتانيا على التوازن الإقليمي؟ وكيف تمسكت بالشرعية الدولية؟

المبحث الأول

موريتانيا والتوازن الإقليمي

لقد اختارت الجمهورية الإسلامية الموريتانية الحياد في قضية الصحراء بسبب ظروفها الحرجة؛ فالمصلحة الموريتانية العليا تقتضي اتخاذ مواقف الحياد والوقوف على مسافة واحدة من الفرقاء؛ فموريتانيا قد جربت الانحياز والتعاطي المباشر مع القضية، مشكّلة تحالفًا نموذجيًا مع شقيقتها المغرب، وقد جسّد هذا التحالف روح الأخوة والصداقة وحسن الجوار بين الشعبين الموريتاني والمغربي، وقد التقت واتحدت إدارة القائدين التاريخيين المرحومين، جلالة الملك الحسن الثاني والأستاذ المختار ولد داداه، في لحظة عزّ مثليها في تاريخ منطقتنا المغاربية.

لكن التلاحم بين موريتانيا والمغرب لم يسلَمْ من تربص ومؤامرة الجزائر التي جنّدت بني جلدتهما، من أبناء المغرب وموريتانيا، وسلطتهما في حرب عصابات استفزازية مدمرة هدفها الإجهاز على الاتفاق بين موريتانيا والمغرب، فأصبحت موريتانيا مهددة في كيانها بسبب التداخل بين مواطنيها والمواطنين الصحراويين فلم يبق أمامها إلا أن تنسحب من الصحراء وتفك الارتباط بإخوتها المغاربة مكرهة، وهو ما انعكس على تفاعلها مع حيثيات ملف القضية الصحراوية حيث أصبح تعاملها مع قضية الصحراء يتسم بالخجل وعدم الشجاعة في التعبير عن مواقفها الحقيقية محرجة بشقيقتيها الجزائر والمغرب.

لكن المغرب والجزائر لم يتفهما موقف الحياد الموريتاني بل ما زالت رواسب التاريخ تطغى على نظرتهما لموريتانيا حيث لم تنزعا عن أذهانهما عقدة التفوق، فلم تزل المغرب والجزائر يعاملان موريتانيا من منطلق أنها الحلقة الأضعف في قضية الصحراء، و لم يمنع تكوين موريتانيا الخاص وثقافتها التي تميزها عن كلا البلدين والسيادة والإرادة الحرة التي تخولها اتخاذ مواقف تخصها، من تحفظات الجزائر والمغرب.

يعبّر المسؤولون الموريتانيون عن سلامة موقف الحياد الذي انتهجته الجمهورية الإسلامية الموريتانية ويؤكدون على أنه نابع من الشخصية الدولية والإقليمية لموريتانيا، والقواعد الآمرة في القانون الدولي تمنع التدخل في شؤون الدول الداخلية وتفرض احترام سيادتها، وبالتالي على المغرب والجزائر احترام ذلك.

أولاً: مقترحات وبدائل حل التفاوض

بعد مظاهر اليأس والجمود والرتابة التي أصابت كل محاولات حل النزاع من محاولة تطبيق الاستفتاء، إلى اتفاق الإطار 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2001، وحلّ التقسيم 19 فبراير/شباط 2002، ومخطط السلام من أجل تقرير المصير يناير/كانون الثاني 2003، واستقالة بيكر تاركًا حل قضية الصحراء للمجهول، بدأ البحث عن حل للنزاع كحاجة مغاربية وضرورة إقليمية وكمطلب دولي لا يمكن تجاهله أو تأخيره، وبالتالي جاءت المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي في الصحراء التي قُدّمت إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشكل رسمي في 11 إبريل/نيسان 2007. وبهذه الخطوة يكون المغرب حرّك المياه الراكدة ووضع الكرة في ملعب المجتمع الدولي؛ حيث يتعين عليه التعاطي مع الموضوع بنَفَس جديد ومقاربة حديثة تأخذ في عين الاعتبار الأسلوب الجديد الذي اتسمت به المبادرة المغربية من مرونة وانفتاح داخلي أعاد للقضية زخمها الوطني والخارجي، بعد أن ظلت لسنوات محشورة في دواليب وزارة الداخلية المغربية ورؤيتها المنغلقة.

لقد جاءت المقاربة المغربية الجديدة منفتحة على كل الأحزاب والقوى الوطنية، وهو ما ردّ لها الاعتبار، بفضل جدية النقاش وصراحته حول معالجة ملف الصحراء بكل أبعاده وتمظهراته، آخذة في الحسبان رأي وخصوصية السكان الصحراويين وذلك بجعلهم مساهمين ومشاركين في تصور الحل من خلال إنشاء إطار المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية في 25 مارس/آذار 2006، وهو ما من شأنه أن يحشر الجبهة في الزاوية خصوصًا بعد ظهور المجلس الاستشاري كمنافس قوي لها على تمثيل الصحراويين[1]. وقد شفع المغرب

(1) محمد بوبوش: قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي، وجهة نظر مغربية، دراسات استراتيجية، العدد 130، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص 30.

الانفتاح الداخلي بانفتاح خارجي قصد التواصل مع الدول المؤثرة في القرار الدولي علّها تقتنع بجدوى المبادرة وبالتالي تساعد في الإقناع بها وتحريك الملف من حالة الجمود التي يعيشها منذ زمن.

لكن المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي في الصحراء لم تبق في الساحة وحدها وإنما ردت عليها الجبهة بمبادرة للتفاوض بشأن الحل "مقترح جبهة البوليساريو من أجل حل سياسي مقبول ومتفق عليه ويفضي إلى "تقرير مصير شعب الصحراء الغربية"، حاولت أن تكون لها مضامين ودلالات توازي المبادرة المغربية خصوصًا أنها حاولت طمأنة المغاربة الموجودين في إقليم الصحراء، بما في ذلك المساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إقليم الصحراء. وبالتالي، أصبحنا أمام مبادرتين للتفاوض بشأن حل النزاع في الصحراء وهو ما يحتم علينا في هذا البحث دراسة كل مبادرة على حدة.

المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي في الصحراء

ذكر المغرب من خلال ديباجة المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي في الصحراء، أنه يقدم هذه المبادرة، على حد تعبيره، استجابة لنداءات مجلس الأمن الداعية للتعاون مع الهيئة الأممية لوضع حد للمأزق الراهن ولإحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي مقبول. وتندرج المبادرة المغربية في إطار مجتمع تعددي ديمقراطي حداثي، يرتكز على مقومات دولة القانون والحريات الفردية والجماعية وتنمية اقتصادية واجتماعية واعدة بمستقبل مشرق للصحراويين في كنف السيادة المغربية مع ضمان الخصوصية الثقافية للصحراويين وبالتالي ستضمن هذه المبادرة لسكان إقليم الصحراء تدبير شؤونهم بأنفسهم من خلال هيئات تشريعية وقضائية وتنفيذية نابعة من إرادتهم، كما توفر لهم الموارد المالية الضرورية لتنمية الإقليم في كافة المجالات الاقتصادية والثقافية.

إلا أن الدولة المغربية ستحتفظ بالاختصاص فيما يتعلق بميادين السيادة والدفاع والعلاقات الخارجية والاختصاصات الدستورية والدينية لجلالة الملك[1].

(1) نص المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي في الصحراء.

و لم تهمل المبادرة المغربية الاستفتاء من أجل تقرير المصير وذلك بنصها على أن كل ما يُتفق عليه بعد التفاوض سيُطرح للاستفتاء؛ لكن المبادرة المغربية لم توضح أي حكم ذاتي ستطبق؟ ووفق أي مفهوم؟ ووفق أي نموذج؟ مما جعلها تتسم ببعض الغموض شيئًا ما فيما يخص تفعيلها وتنزيلها على أرض الواقع.

أ – التأصيل المفاهيمي للحكم الذاتي

يعكس تحديد مفهوم "الحكم الذاتي" التحديات التي واجهتها بعض المجتمعات الإنسانية، التي تتميز بتعدد أعراقها وقومياتها وإثنياتها، وبسبب التطورات الحديثة في الاتصال والنقل والشعور بالتميز وإدراك كل قومية لخصوصيتها وضرورة التخفيف عن المركز وإشباع حاجات المواطنين محليًا من خلال إنشاء وحدات للحكم الذاتي تكون أكثر استجابة للحاجات الفردية، وإتاحة الفرصة لكل خصوصية بالتعبير عن نفسها وإبراز مميزاتها اللغوية أو العرقية أو الدينية أو الثقافية والعادات. إن إنشاء وحدة للحكم الذاتي تُشعر الجماعة البشرية المتميزة بالتعبير عن الجوهر العام والثابت من شخصيتها وهويتها وطموحها لتقرير مصيرها. وبالتالي، يكون الحكم الذاتي صيغة للتوفيق بين ضرورة الاندماج والاتحاد في وحدات كبيرة تمليها ضرورة تحقيق الأهداف المشتركة بين مختلف الشعوب المتمثلة في الرغبة في الازدهار والتقدم والقدرة على المنافسة على الصعيد العالمي ودرء التحديات والمخاطر الأمنية والدفاعية من جهة، ومراعاة الهوية والتميز والخصوصيات القومية لمختلف الجماعات من جهة أخرى.

وقد بدت الحاجة ملحّة إلى إنشاء وحدات الحكم الذاتي مع تزايد وعي السكان المحليين بخصوصيتهم وصعوبة أن تلبي الدولة القومية كل رغبات مواطنيها بشكل عادل وناجع؛ وعلى ذلك الأساس ظهرت ضرورة إعطاء المواطنين فرصة تدبير شؤونهم المعيشية محليًا.

ب – الحكم الذاتي في القانون الدولي العام: بين الدلالة والمفهوم

يدل مفهوم الحكم الذاتي في الشرعية الدولية على أن يتولى سكان الإقليم تدبير شؤونهم بأنفسهم. وقد أعطته الدول المستعمرة تفسيرًا يناسب أطماعها

ورغباتها، يجعله مدلولاً حسب رغبتها والمحافظة على مصالحها، وهو صيغة قانونية لمفهوم سياسي يتضمن منح نوع من الاستقلال الذاتي للأقاليم المستعمرة لأنها أصبحت من كل النواحي مؤهلة لتحكم نفسها بنفسها، مع ممارسة الدول المستعمرة سيادتها عليها. وقد يكون الحكم الذاتي ذا صبغة دولية إذا كان بواسطة وثيقة دولية، سواء معاهدة بين دولتين أو بواسطة الأمم المتحدة، وقد تمت الإشارة إليه في الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة في المادتين" 73 و76". وقد أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة في عام 1946 عُرفت بلجنة الإعلام عن الأقاليم غير المحكومة ذاتيًا، وبعد نقاش مستفيض توصلت هذه اللجنة إلى تبني عدة معايير يجب توافرها في الإقليم حتى يمكن انطباق صفة الحكم الذاتي عليه؛ حيث جاءت كالآتي:

أولاً: وجود سلطة تشريعية في الإقليم تتولى سنّ القوانين ويتم انتخاب أعضائها ديمقراطيًا وتُشكَّل بطريقة تتوافق مع القانون وتجعلها موضع اتفاق السكان.

ثانيًا: وجود سلطة تنفيذية يتم اختيار أعضائها في جهاز له هذه الصلاحية ويحظى بموافقة الشعب.

ثالثًا: وجود سلطة قضائية يُناط بها تطبيق القانون واختيار القضاة والمحاكم.

رابعًا: التحقق من مشاركة السكان في اختيار حكومة الإقليم من دون أية ضغوط خارجية.

خامسًا: توافر قدر من الاستقلال الذاتي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتحرر من الضغوط الخارجية وتحقيق المساواة بين مواطني الإقليم.

ج – مدلول الحكم الذاتي في الفقه الدستوري

لقد اجتهد فقهاء القانون الدستوري في الدول ذات الطابع المتميز قوميًا وعرقيًا بالتخفيف من الصبغة الاستعمارية للحكم الذاتي وذلك بجعله مستلهَمًا من مبدأ تقرير المصير، وهو ما جعل الأقاليم المستهدفة به تقتنع به كآلية لتنمية خصوصياتها الثقافية وتراثها الحضاري.

ويمكننا أن نعرّف "الحكم الذاتي الداخلي" بأنه يرتكز على قواعد القانون الدستوري، وهو حكم لا مركزي ولا ممركز يتمثل في الاعتراف لإقليم مميز قوميًا وعرقيًا داخل الدولة بالاستقلال في إدارة شؤونه تحت سلطة الدولة المركزية ورقابتها[1]، وبالتالي يكون مرادفًا للامركزية فهو أسلوب للحكم والإدارة في إطار الوحدة السياسية للدولة.

د – مؤسسات الحكم الذاتي وفق المبادرة المغربية

لكي يكون هناك حكم ذاتي متميز عن السلطة المركزية لابد من وجود مؤسسات حكم ذاتي، تشريعية وتنفيذية وقضائية.

1- برلمان الحكم الذاتي في جهة الصحراء

يتكون برلمان الحكم الذاتي للصحراء من أعضاء منتخبين من طرف مختلف القبائل الصحراوية، وكذلك من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام المباشر من طرف مجموع سكان الجهة. كما يتعين أن تتضمن تشكيلة الحكم الذاتي للصحراء نسبة ملائمة من النساء[2]. ويتولى برلمان جهة الصحراء سنّ القوانين وإصدار القرارات المحلية، وتحدد صفات أعضائه وكيفية اختيارهم بقانون. ومن المفروض أن يكون اختيار أعضاء الهيئة التشريعية لجهة الصحراء بالاقتراع العام لأنه أبلغ تعبير عن إرادة السكان. وبواقع أن الحكم الذاتي نظام سياسي قبل أن يكون أسلوبًا إداريًا فقد حدد اتفاق الإطار بعض الشروط في الناخبين، منها: أن يكون الناخب قد أتم 18 سنة كاملة، ويكون مقيمًا بشكل متواصل في الإقليم منذ 13 أكتوبر/تشرين الأول 1998، وأن يكون اسمه مدرجًا في قائمة الإعادة إلى الوطن في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2000[3].

(1) محمد بوبوش: مرجع سابق، ص 35.
(2) نص المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي للصحراء.
(3) اتفاق الإطار بشأن مركز الصحراء الغربية.

2- السلطة التنفيذية للحكم الذاتي في جهة الصحراء

يمارس السلطة التنفيذية في جهة الحكم الذاتي رئيس حكومة ينتخبه البرلمان الجهوي وينصّبه الملك كرئيس للحكومة، وهو ممثل الدولة في الجهة. ويتولى رئيس حكومة جهة الحكم الذاتي للصحراء تشكيل حكومة الجهة، ويعين الموظفين الإداريين الضروريين لمزاولة الاختصاصات الموكلة إليهم بموجب نظام الحكم الذاتي، ويكون رئيس حكومة الجهة مسؤولاً أمام برلمان والجهة.

وتتكون الهيئة التنفيذية من عدد من الأعضاء، ويشرف كل عضو على إدارة من الإدارات الإقليمية، وقد نصت الفقرة الثالثة من اتفاق الإطار على أن السلطة التنفيذية في الصحراء تناط بهيئة تنفيذية تُنتَخب بأصوات الأشخاص الذين تم تحديدهم كأشخاص مؤهلين من قبل لجنة تحديد الهوية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية والمدرجة أسماؤهم في قوائم الناخبين المؤقتة المنجزة في 30 ديسمبر/كانون الأول 1999 دون إثارة أية طعون أو اعتراضات أخرى. كما نصت خطة السلام على أن السلطة التنفيذية تمارَس من طرف رئيس منتخب من طرف سكان الصحراء وذلك وفقًا للفقرات 15-16-17، ويبدو أن المبادرة المغربية تفاديًا للخلاف بين السلطة التشريعية والتنفيذية توخّت أن يكون اختيار الهيئة التنفيذية من الأغلبية التشريعية تفاديًا للتنازع.

3- السلطة القضائية للحكم الذاتي في جهة الصحراء

يجوز للبرلمان الجهوي أن يُحدِث محاكم تتولى البت في المنازعات الناشئة عن تطبيق الضوابط التي تضعها الهيئات المختصة لجهة الحكم الذاتي للصحراء، وتصدر هذه المحاكم أحكامها بكامل الاستقلالية وباسم الملك. وتتولى المحكمة العليا الجهوية، باعتبارها أعلى هيئة قضائية بجهة الحكم الذاتي للصحراء، النظر نهائيًا في تأويل قوانين الجهة دون إخلال باختصاصات المجلس الأعلى والمجلس الدستوري للمملكة المغربية.

وقد نص اتفاق الإطار على أن السلطة القضائية تتولاها المحاكم التي تقتضيها الحاجة، ويتم اختيار القضاة من المعهد الوطني للدراسات القضائية على أن يكونوا

من أبناء الصحراء، وهو ما لم تشترطه المبادرة المغربية وإنما تركت للسلطة التشريعية لجهة الحكم الذاتي في الصحراء كامل الحرية في اختيار القضاة، ونفس الشيء جاء به مقترح خطة السلام؛ حيث ألغى شرط التخرج من المعهد الوطني للقضاء وترك تعيين المحكمة العليا والمحاكم السفلى للجهة للرئيس التنفيذي بالاتفاق مع الجمعية التشريعية.

وإذا كانت المبادرة المغربية تتسم بالواقعية ووضوح في الرؤية وتوازن في النظرة، فإنها في حالة التطبيق لن تكون سالكة، دون المرور بالكثير من العراقيل والتحديات، ستظهر عند الممارسة والتطبيق على أرض الواقع؛ ومن هذه المشكلات التي ستطرح تحديًا كبيرًا للسلطة المغربية في حال الاهتداء إلى تنفيذ خطة الحكم الذاتي، تشتيت الحيز الترابي الصحراوي بفعل التقطيع الإداري الذي فتته إلى عدة جهات متباينة ومتمايزة، بدلاً من جهة واحدة منسجمة، وهو أمر يعود حسب رأي الباحث، الدكتور محمد بوبوش، لاجتهاد الخبراء الأمنيين، بعيدًا عن المقاربات السياسية والقانونية لأن ملف الصحراء كان حكرًا على وزارة الداخلية المغربية ووزيرها القوي الأسبق إدريس البصري. وبدلاً من أن تجعل إقليم الصحراء جهة واحدة منسجمة ومتماسكة عمدت إلى جعله ثلاث جهات: العيون بوجدور – الساقية الحمراء، وجهة واد الذهب لكويرة، وجهة كلميم – أسمارة، وهو ما يطرح العديد من الأسئلة:

ما هي المعايير التي سيتم على أساسها تطبيق الحكم الذاتي؟ وهل سيتم تطبيق الحكم الذاتي على كامل التراب الصحراوي من لكويرة إلى سهل كليميم وآسا الزاك وإقليم طاطا ومنطقة سيدي إفني أم سيطبق على المثلث الصحراوي الموروث عن الاستعمار الإسباني والممتد من "الطاح" و"أسمارة" ثم "لعيون" و"الداخلة" إلى "لكويرة"؟ وهل كانت لكويرة تحتاج لتفاهم مع الموريتانيين لأنها تحت سيادتهم([1])؟ وما هي مضاعفات التركيبة السوسيولوجية لقبائل تكنة القاطنة في وادي نون والقبائل في لعيون والداخلة؟ وهل ستقبل القبائل الصحراوية القاطنة في الساقية الحمراء وواد الذهب أن تشاركها قبائل تكنة في تسيير الحكم الذاتي، وهو

(1) محمد بوبوش: مرجع سابق، ص 62.

ما لا ينطبق عليها عمليًا ولا تشترك معهم في النضال ولا تقتسم معهم الانتماء المجالي والسسيولوجي؟ وهل تقبل قبائل تكنة وإقليم آسا الزاك إقصاءها من الحكم الذاتي بحجة أنه خاص بالمناطق التي كانت خاضعة للاستعمار الإسباني محل النزاع؟ ولمن ستمنح المملكة المغربية الحكم الذاتي في الصحراء؟ وهل سيقتصر على السكان الأصليين المسجلين في الإحصاء الإسباني 1974، وهو الطرح الذي تبنته الأمم المتحدة في مسلسل تحديد الهوية الذي اصطدم بـ 165 ألف نسمة ينحدرون من الأقاليم الصحراوية تريد المغرب إضافتهم، وهى معضلة كبيرة لأن الآلاف يحملون وثائق ولادة في الإقليم الصحراوي منذ 1975 ولا يرضون بصحراويتهم بديلاً، كما أن السكان الأصليين لا يمثلون سوى 20% من مجموع السكان[1]؟ إن تطبيق الحكم الذاتي على أقلية فيه إجحاف وغبن لأكثرية قطنت الصحراء منذ ثلاثين سنة.

وقد تعاطت القوى الدولية بشكل إيجابي مع مقترح الحكم الذاتي في الصحراء وإن بدا ذلك بشكل متفاوت؛ فقد وصفته فرنسا بالخطة "البنّاءة"، وقد جددت دعمها للحكم الذاتي مشيرة إلى أنه "قاعدة للتفاوض" حيث جاء على لسان الناطق باسم الخارجية الفرنسية آنذاك جان باتيست ماني أن "النهج المغربي بنّاء[2] لكننا لسنا مخوّلين بالضرورة لاتخاذ موقف حول التدابير المقترحة" وأضاف: إنه "عند ما نقول: إنها يمكن أن تشكّل قاعدة للتفاوض فمن المؤكد أنه ليس ضروريًا الأخذ بتلك الأفكار أو تركها في مجملها".

أما إسبانيا فرغم ارتباطها بالمغرب من خلال معاهدة مدريد 1975 التي قسّمت الصحراء بين موريتانيا والمغرب، إلا أنها محكومة بهاجس التوازن بين المغرب والجزائر. إلا أن زيارة الوزير الأول الإسباني السابق، خوسيه لويس ثاباتيرو إلى المغرب سنة 2004 شكّلت منعطفًا في التعاطي الإسباني مع الموضوع، حيث رحب الوزير الأول الإسباني بمشروع الحكم الذاتي في الأقاليم الصحراوية الذي

(1) عبد الإله سطي: قضية الصحراء الغربية المغربية: من المسيرة الخضراء إلى خطة اتفاق الإطار للحوار المتمدن، 1360، 27 أكتوبر/تشرين الأول، 2005.

(2) محمد بوبوش: م. س، ص 64.

تقدم به المغرب كخيار بديل لحل النـــزاع وهو ما اعتبرته الأوساط المغربية تحولاً كبيرًا في الموقف الإسباني الذي ظل متشبثًا لسنوات بمبدأ حق تقرير المصير. وكان البيان المشترك الصادر عن اجتماع اللجنة المشتركة قد اعتبر مشروع الحكم الذاتي الذي تقدمت به المغرب يشكّل نقطة انعطاف داخل المأزق الذي يوجد فيه ملف الصحراء منذ سنين عديدة. وتم التأكيد بشكل واضح وصريح علـــى أن جميـــع الحلول – كيفما كانت – يجب أن تأخذ في الاعتبار حق الشعب الصـــحراوي في تقرير مصيره. وقد صوتت الغرفة الدنيا في الكورتيس الإسباني بمبادرة من اليســـار الموحد على ملتمس يقضي بأن لا تحيد الحكومة الإسبانية عن دعمهـــا التقليـــدي لتقرير مصير الشعب الصحراوي ودعمها للبوليساريو، وقد صـــوتت الأحـــزاب الممثلة في البرلمان لصالح هذا الملتمس وهو ما يعني الثبـــات في الموقـــف الإســـباني الداعم لتقرير المصير.

وفيما يخص الموقف الأميركي من مبادرة الحكم الذاتي فقد اعتبرت أن هـــذه المبادرة "تتسم بالجدية والمصداقية" ويُذكر أن 170 عضوًا مـــن مجلـــس النـــواب الأميركي دعوا الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش إلى رعاية مقتـــرح الحكـــم الذاتي المغربي؛ حيث وُقّعت هذه العريضة من قبل رؤساء لجان وأعضـــاء قيـــاديين وممثلين للحزبين الجمهوري والديمقراطي بمن فيهم زعيم الأغلبية في مجلس النـــواب آنذاك ستيني هوير وزعيم الجمهوريين جون بوهنر والرئيس الســـابق للمجلـــس دينيس هاستيرت. واعتبر الموقعون على العريضة أن "مقترح الحكم الذاتي المغربـــي يشكل فرصة تاريخية بالنسبة للولايات المتحدة من أجل المساعدة على تسوية هذه المشكلة وإرساء مستقبل أفضل للمنطقة بأسرها"، وأنه "يوفر إطارًا واقعيًا من أجل إيجاد حل سياسي متفاوض بشأنه، يظل الوسيلة المثلى لتأمين سلام دائم بالنســـبة للأطراف"[1].

أما الجزائر والبوليساريو[2] فلم تختلف ردودهما على مبادرة الحكم الذاتي عـــن ردودهما على خطة اتفاق الإطار حيث اعتبرتا أن الحكم الذاتي هو تكريس للأمـــر

(1) محمد بوبوش، م. س، ص 64.
(2) محمد بوبوش، م. س، ص 65.

الواقع، وقد عبّر زعيم الجبهة محمد ولد عبد العزيز عن موقف الجبهة الرافض جملة وتفصيلاً لمبادرة الحكم الذاتي معتبرًا "أن فكرة الحكم الذاتي التي يروج لها المغرب لا تخرج عن مجال المناورة ومحاولة الالتفاف على الحقوق الوطنية للشعب الصحراوي". وحسب رأي زعيم الجبهة فإن الحكم الذاتي "يفتقد إلى أدنى الضمانات التي تثبت مقدرته على معالجة المشاكل وحل الخلاف بشكل جذري ومقنع، فالمقترح هو نوع من الإدماج المقنّع للصحراء الغربية في إطار السيادة المغربية بمعنى إكراه الصحراويين على أن يكونوا مغاربة". وقد ردت جبهة البوليساريو على المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي في الصحراء، المقدمة في 11 إبريل/نيسان 2007 للأمين العام للأمم المتحدة بمبادرة سمّتها: "مقترح جبهة البوليساريو من أجل حل سياسي متوافَق حوله يحقق مبدأ تقرير المصير للشعب الصحراوي".

مقترح جبهة البوليساريو من أجل حل سياسي متوافَق حوله

لم يكن مقترح جبهة البوليساريو إلا دحرجة للكرة عن ملعبها الذي وضعتها فيه المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي، خصوصًا بعد التعاطي الإيجابي الإقليمي والدولي معها. وحتى لا تبدو الجبهة وكأنها عقبة أمام التسوية جاء مقترح الجبهة الذي لم يكن أكثر مرونة من مواقفها السابقة و لم يقدم تنازلات ملموسة حول مبدأ الاستفتاء وتقرير المصير، وإن بدا منفتحًا على كل الخيارات: الاستقلال – الاندماج – الحكم الذاتي؛ ومن الواضح أن الجبهة لم تتنازل عن تمسكها بمخطط بيكر الثاني الذي رفضه المغرب جملة وتفصيلاً.

لقد عبّرت جبهة البوليساريو عن استعدادها التام "للتفاوض مباشرة مع المملكة المغربية تحت إشراف الأمم المتحدة حول إجراء تطبيق استفتاء حقيقي لتقرير المصير بالصحراء الغربية بتطابق تام مع روح القرار 1514 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وبتطابق مع الخطة المقترحة في مخطط بيكر والمتمثلة في الاستقلال أو الاندماج داخل المملكة المغربية أو الحكم الذاتي"[1]؛ كما ذكرت

(1) نص مقترح جبهة البوليساريو من أجل حل سياسي مقبول ومتفق عليه، ويفضي إلى تقرير مصير شعب الصحراء الغربية.

جبهة البوليساريو أنها ستقبل بنتيجة الاستفتاء مهما كانت حتى ولو أدت إلى الاندماج التام مع المملكة المغربية، وإن أفضت إلى الاستقلال التام فإنها – أي: الجبهة – ملتزمة بتقديم كل الضمانات للمغاربة القاطنين في الصحراء، وسيكون ذلك بالتفاوض مع المملكة المغربية برعاية الأمم المتحدة حول الضمانات السياسية والأمنية والاقتصادية المستعدة لتقديمها للمملكة المغربية وكذا للسكان المغاربة في الصحراء لمدة عشر سنوات. وقد عدّدت الجبهة في مقترحها النقاط التي ستتمحور حولها الضمانات التي ستكون موضوع تفاوض بين الطرفين، وهي:

- الاعتراف التام والمتبادل واحترام السيادة والاستقلال والوحدة الترابية للبلدين وفقًا لمبدأ احترام الحدود الناجمة عن فترة الاستقلال.
- منح الضمانات المتعلقة بحالة وحقوق وواجبات السكان المغاربة في الصحراء الغربية بما فيها المساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إقليم الصحراء الغربية، وبهذا الخصوص يمكن للدولة الصحراوية منح الجنسية الصحراوية لأي مواطن مغربي يطلبها ويقيم بشكل شرعي في الإقليم.
- الاتفاق على إجراءات منصفة ومفيدة للطرفين تسمح بتطوير الاستغلال المشترك للثروات الطبيعية الموجودة والتي يمكن أن تكتشف وذلك في فترة زمنية محددة.
- صيغ للشراكة والتعاون الاقتصادي في قطاعات اقتصادية وتجارية ومالية مختلفة.
- تنازل الطرفين على أساس متبادل عن أي تعويض للدمار المادي الذي وقع منذ بداية الصراع في الصحراء الغربية.
- التعاقد حول إجراءات أمنية مع المملكة المغربية وكذا مع دول المنطقة التي قد يهمها الأمر.
- التزام الدولة الصحراوية بالعمل جنبًا إلى جنب مع المملكة المغربية وكذا مع دول المنطقة الأخرى من أجل استكمال مسلسل الاتحاد المغاربي.

- استعداد الدولة الصحراوية للعمل مع المغرب ودول المنطقة الأخرى من أجل الحفاظ على سلْم واستقرار أمن المنطقة برمتها في وجه التهديدات المختلفة التي قد تواجهها.

وبنفس الطريقة ستنظر الدولة الصحراوية بإيجابية إلى أي طلب من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي للمشاركة في عمليات حفظ السلام.

ثانيًا: التعاطي الموريتاني مع المبادرة المغربية للحكم الذاتي

بدت مبادرة الحكم الذاتي كمبادرة شجاعة وعملية، هدفها إذابة الجليد وكسر الرتابة والروتين التي طبعت مواقف أطراف النزاع، ومن أجل ترويج مبادرة الحكم الذاتي وتسويقها يحتاج المغرب إلى مساندين، سيما إذا تعلق الأمر بسياسيين وأحزاب موريتانية، نظرًا لما للموريتانيين والصحراويين من تداخل.

مواقف الأحزاب الموريتانية من مبادرة الحكم الذاتي

يجد الباحث صعوبة في توثيق وتصنيف وتحليل مواقف الأحزاب الموريتانية من قضية الصحراء، نظرًا لعدة عوامل منها ما هو متعلق بطبيعة الأحزاب وتركيبتها والأساس الذي أنشئت من أجله والسياق الذي ظهرت فيه هذه الأحزاب. وتعتبر الأحزاب ذات المرجعية الأيديولوجية أكثر وضوحًا وثباتًا في تعاطيها مع قضية الصحراء بينما تتسم مواقف الأحزاب الأخرى غير المؤسسة على مرجعية أيديولوجية بالتناقض والاختلاف داخلها بالنسبة لتعاطيها مع مشكل الصحراء. وقد تعاطت الأحزاب الموريتانية مع مبادرة الحكم الذاتي المغربية بشكل متفاوت يعكس خلاف هذه الأحزاب وتباينها في الطرح في حين عبّرت الأحزاب ذات المرجعية القومية عن دعمها للمبادرة من منطلق دعمها لوحدة الأمة. جاءت مواقف الأحزاب اليسارية منسجمة مع رؤية جبهة البوليساريو وبالتالي رفض المبادرة، بينما التزمت أحزاب السلطة بمواقف الحكومة الملتزمة بالحياد والوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف. وسنحاول في هذه الفقرة استعراض مواقف أهم الأحزاب الموريتانية من مبادرة الحكم الذاتي المغربية وسنقتصر على الأحزاب

ذات الثقل الشعبي والتمثيل البرلماني والتي لديها اتساع وانتشار واسع داخل التراب الموريتاني.

لم يضيع المغرب أية فرصة لاصطياد أي تلميح أو تصريح من السياسيين الموريتانيين، وإعطاء هذه التصريحات من التضخيم ما يجعلها أكبر من حجمها، ومن الأمثلة على ذلك التصريح الذي أدلى به صالح ولد حننا رئيس حزب حاتم الموريتاني ذي المرجعية القومية في الرباط على هامش مؤتمر الأحزاب القومية العربية، في الرباط 2008؛ والمتمثل في وصفه لمبادرة الحكم الذاتي بأنها مبادرة شجاعة، وكان هذا التصريح مدويًا وأعطته وسائل الإعلام المغربية الكثير من الاهتمام والتقدير وتبارت في تفسيره وتحليله ووصفته بالانتصار الدبلوماسي للمغرب؛ وفي الطرف الآخر كانت ردة الفعل من المؤيدين لصف الجزائر والبوليساريو عنيفة فقد تبارى الكتّاب في نعت صالح ولد حننا بأبشع الأوصاف والنعوت[1].

ولم يكن موقف حزب تكتل القوى الديمقراطية، حزب المعارضة الأول، ببعيد عن موقف صالح ولد حننا رئيس حزب حاتم وإن كان قد عبّر عن دعمه لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، إلا أن الحزب شفع ذلك بمدح مبادرة الحكم الذاتي[2]. وقد شارك ممثل عن حزب تكتل القوى الديمقراطية في مؤتمر جبهة البوليساريو 13 حيث عبّر محمد عبد الله ولد شفاغا، ممثل حزب التكتل في المؤتمر، عن مساندة الحزب لتطلعات الشعب الصحراوي[3]. ويبدو حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية "تواصل" ذو المرجعية الإسلامية، أكثر الأحزاب الموريتانية ضبطًا وتماسكًا في تصريحاته؛ فقد عبّر على لسان رئيسه محمد جميل ولد منصور عن تمسك حزبه بالحياد والاعتدال بين أطراف القضية، وقد أصرّ الحزب

(1) الداهية ولد محمد فال: تحديات الدبلوماسية في موريتانيا، الحوار المتمدن، العدد: 2321، 10-23 يونيو/حزيران 2008، المحور: اليسار، الديمقراطية والعلمانية في المغرب العربي.

(2) http://www.ahewar.org/، للاطلاع على الموضوع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?t=0&aid=138735

(3) وكالة أنباء المغرب العربي المستقلة (2011).

على عدم حضور أي نشاط يتعلق بالقضية ينظمه أي من الطرفين، بينما يعلن حزب اتحاد قوى التقدم ذو المرجعية اليسارية بشكل صريح عن مساندته لجبهة البوليساريو ويعتبرها حركة تحرر؛ حيث يحرص هذا الحزب على مساندتها في كل المناسبات[1].

مواقف البرلمانيين الموريتانيين

تعتبر زيارة وفد من البرلمان الموريتاني برئاسة رئيس البرلمان الموريتاني السابق الأستاذ مسعود ولد بلخير إلى المغرب نقطة بارزة في موقف البرلمانيين الموريتانيين من قضية الصحراء حيث طغت النقاشات المتعلقة بقضية الصحراء على جدول برنامج الزيارة؛ فقد أخذت قضية الصحراء أكثر مما كان مخصصًا لها؛ وإذا كان الوفد البرلماني الموريتاني قد رفض مقابلة إخليهن ولد الرشيد، رئيس الكوراكاس سعيًا منه للحياد – كما يبدو – فإن تصريحات الوفد البرلماني الموريتاني أغضبت الجمهورية الجزائرية و لم تُرْضِ المملكة المغربية، ربما لعدم ضبطها وقلة خبرة أصحابها في اختيار المصطلحات الدبلوماسية؛ ففي الوقت الذي عبّر فيه الأستاذ مسعود ولد بلخير رئيس البرلمان الموريتاني السابق ورئيس حزب التحالف الشعبي التقدمي 28 مايو/أيار 2008 عمّا أسماه: موقف الجمهورية الإسلامية الموريتانية الثابت، الذي لخصه في[2] تمسك موريتانيا بالشرعية الدولية والقرارات الدولية ذات الصلة وحثّ أطراف النزاع على التفاوض، إلا أن الأستاذ مسعود ولد بلخير قد **عبّر عن إعجابه ودعمه لمبادرة الحكم الذاتي المغربية**، وهو ما أثار حفيظة جبهة البوليساريو

(1) وكالة الأنباء الصحراوية "واص": رئيس حزب اتحاد قوى التقدم الموريتاني يصل إلى مخيمات اللاجئين الصحراويين، كما سيزور عدة مقرات ومؤسسات منها متحف المقاومة الوطنية بالشهيد الحافظ بوجمعة ومقر جمعية أولياء المعتقلين والمفقودين الصحراويين. للإشارة، فإن حزب اتحاد قوى التقدم الموريتاني يُعرف بمواقفه الثابتة الداعمة للقضية الصحراوية وحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وذالك ما أكده رئيسه خلال المؤتمر الفارط بحضور وفد صحراوي يقوده عضو الأمانة الوطنية، السيد محمد لمين أحمد. (واص) 112\090 واص.

(2) تحديات الدبلوماسية الموريتانية، مرجع سبق ذكره، WWW.ANI.MR

وحليفتها الجزائر، ويبدو أن موقف مسعود لا يشاطره فيه بعض أعضاء حزبه وخصوصًا أمينه العام لادجي تراورى الذي حضر المؤتمر الثاني عشر لجبهة البوليساريو بتفاريتي حيث أعرب عن دعمه لتقرير الشعب الصحراوي لمصيره. وأما النائب السابق محمد محمود ولد لمات عن حزب تكتل القوى الديمقراطية فقد عبّر بنفس الصيغة التي عبّر بها رئيس البرلمان الموريتاني، لكن الموقف والتصريح الذي أثار حفيظة المملكة المغربية هو موقف النائب السابق محمد المصطفى ولد بدر الدين عن حزب اتحاد قوى التقدم اليساري الذي عبّر بشكل لا لبس فيه عن دعم حزبه لجبهة البوليساريو، وعن تمسكه بدعم حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

ويبقى موقف النائب السابق محمد جميل ولد منصور، رئيس حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية "تواصل"، الأقرب لموقف الجمهورية الإسلامية الموريتانية العام؛ حيث قال: "إن موريتانيا لا يمكن أن تطالب بأكثر من أن تكون وسيطًا بين الفرقاء أو مسهّلة لحل يتفق عليه الأشقاء"[1].

تمخضت تصريحات الوفد البرلماني الموريتاني في المغرب، عن مضاعفات على التوازن الإقليمي الموريتاني، أبرزها: الفتور والاستهجان الذي واجه به الجزائريون رئيس الوزراء الموريتاني السابق يحي ولد أحمد الوقف خلال الزيارة التي قام بها للجزائر مباشرة بعد عودة الوفد البرلماني من المغرب؛ حيث انتظر ساعة كاملة في طائرته داخل المطار الجزائري قبل أن يستقبله نظيره الجزائري عبد العزيز بلخادم. وإن دلّ هذا التصرف على شيء إنما يدل على استهتار الجزائر وإهانتها للكرامة الموريتانية، وكان حريًا بالوزير الأول الموريتاني أن يعود إلى بلاده وألا ينتظر ساعة في المطار لأن المجاملات والأعراف الدبلوماسية تتوقف عندما يقع تصرف يخدش ويهين الكرامة الوطنية.

ومن مضاعفات هذه التصريحات التي أغضبت الجزائر و لم ترض المغرب تأجيل زيارة جلالة الملك محمد السادس إلى نواكشوط التي أُجّلت أكثر من مرة،

(1) جرى هذا النقاش تحت قبة البرلمان المغربي بحضور مصطفى المنصوري رئيس البرلمان المغربي السابق، وبمشاركة فؤاد عالي الهمة رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان المغربي السابق يوم 28 مايو/أيار 2008.

كذلك منع السلطات الأمنية المغربية للنشاط الذي كان اتحاد طلبة موريتانيا بالمغرب ينوي تنظيمه 30 مايو/أيار 2008 حيث كان مقررًا أن يعقد الوفد البرلماني الموريتاني الزائر للمغرب لقاء مفتوحًا مع الجالية الموريتانية في المغرب، لكن السلطات المغربية منعت إقامة هذا النشاط معلّلة ذلك بخوفها من أن يُستغل هذا النشاط من طرف أعداء الوحدة الوطنية.

وفي داخل قبة البرلمان الموريتاني يعتبر النائب القاسم ولد بلالي، النائب عن دائرة نواذيبو، العاصمة الاقتصادية لموريتانيا، من أبرز المدافعين والمساندين لجبهة البوليساريو[1]، بينما يعتبر النائب المصطفى ولد عبد العزيز، النائب عن دائرة إنشيري سابقًا والنائب حاليًا عن الدائرة الجهوية لمدينة نواكشوط العاصمة الموريتانية، من أبرز المساندين للطرح المغربي في الصحراء.

ثالثًا: المجتمع المدني الموريتاني والانقسام حول قضية الصحراء

لم يكن المجتمع المدني الموريتاني بعيدًا عن مسألة قضية الصحراء حيث ظل منقسمًا بين مؤيد لسياسات المغرب وبين حامل للأطروحة الجزائرية ومتشبث بدعم حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وإن كان الطرف المساند للجزائر يغلب عليه الاتجاه اليساري حاله حال النهج الديمقراطي القاعدي في المغرب.

الرابطة الموريتانية لأصدقاء الصحراء الغربية

أنشئت هذه الرابطة بمبادرة من بعض الكتّاب والفاعلين الجمعويين ذوي الاتجاه اليساري، من أجل دعم ومناصرة جبهة البوليساريو. وقد رفعت راية حق

(1) حاولت توثيق وجهة نظر النائب القاسم ولد بلالي في هذا البحث وقد ذهبت شخصيًا إليه عند مباني الجمعية الوطنية "البرلمان" وانتظرته عند الباب الرئيس المخصص لدخول النواب، وعند خروجه سلّمت عليه وعرّفته بصفتي الأكاديمية، لكنني فوجئت بأن رده كان متشنجًا، وقال لي: أنا لا أتحدث إلا داخل البرلمان. وعندما حاولت إقناعه بالتحدث زاد الطين بلّة حتى كادت الأمور أن تصل إلى ما لا تُحمد عقباه حيث قال لي: أنتم – الصحافة – تفرضون على الناس ما لا يريدون قوله؛ قلت له: أنا لست صحفيًا، أنا طالب دكتوراه. شعرت حينها بالغثيان من تصرفات النائب المحترم.

الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وفي رسالة يوم 1 يونيو/حزيران 2006 وجهتها الرابطة الموريتانية لأصدقاء الصحراء الغربية المعروفة اختصارًا بـ "آماسو" إلى الدولة الفرنسية، ذكرت فيها أن حق الصحراويين في تقرير مصيرهم حق ثابت لا جدال فيه قانونيًا، وأن الشعب الصحراوي فيما سوى الدين والجوار لا يشترك في أي شيء مع الشعب المغربي. وقد علّلت هذه الرابطة رسالتها الموجهة إلى الجمهورية الفرنسية ممثلة في وزارة الشؤون الخارجية ورئاسة الدولة، بلفت أنظار الحكومة الفرنسية إلى معاناة الشعب الصحراوي التي طال أمدها في غفلة من المجتمع الدولي الذي تعتبر فرنسا إحدى أهم ركائزه. وأشارت الرابطة في هذا الصدد إلى تورط الجمهورية الفرنسية المباشر ومسؤوليتها أمام استمرار النزاع، وقالت: "لقد تحمّلتْ – وما زالت تتحمل – جزءًا غير يسير من معاناة أطفال وشيوخ ونساء هذا الشعب المظلوم، وتطرقت الرابطة في رسالتها إلى ما سمته: معاناة الصحراويين ومحنتهم، التي تزيد من حدتها المساعدات العلنية من طرف الجمهورية الفرنسية للمملكة المغربية بهدف انتزاع أرض يمنحها القانون الدولي حق تقرير المصير باعتبارها مستعمرة كانت خاضعة لدولة استعمارية غير تلك التي خضعت لها المملكة المغربية، وهو ما تبين للمجتمع الدولي بعد حكم محكمة لاهاي 1976 الذي قضى، بعدم وجود روابط مهما كانت طبيعتها بين المغرب والصحراء الغربية. وفي هذا الإطار تأسفت الرابطة الموريتانية لأصدقاء الصحراء الغربية، على أن تظل الجمهورية الفرنسية صامتة على ظلم – على حد قول الرابطة – شهدت به قرارات الأمم المتحدة والمنظومة الإفريقية ومخططات السلام التي منحت الشعب الصحراوي حقه في أن يقرر مصيره خارجًا عن أي نوع من الإكراهات؛ هذه القرارات التي – تضيف الرابطة – قبلها الصحراويون، رغم كل شيء ورفضها الطرف المغربي خوفًا من نتائج صناديق الاستفتاء الحرة تحت رقابة دولية محايدة"[1]. وطالبت الرابطة، التي يترأسها الحقوقي والكاتب الصحفي محمد فال ولد سيد ميلة، رئيس تحرير يومية العلم، فرنسا بأن تعيد النظر في مواقفها المخجلة تجاه القضية الصحراوية التي سالت لها دموع كل أحرار العالم،

(1) www.ALAKHBAR.INfo

وحثتها على أن تتذكر أن مساعدتها لطحن المظلومين – كما سمتهم الرابطة – في مطحنة التوسع جريًا وراء الفوسفات، هي أكبر عقوق تواجه به آباء الثورات والفلسفات والفكر من أبناء الأمة الفرنسية العظيمة.

وخلصت الرابطة في رسالتها إلى أن عار الموقف الفرنسي من ذلك الاحتلال الجائر ليس عارًا سرمديًا ولا خطيئة أبدية، بل هو قابل للرجوع إلى الحق وتصحيح المواقف كشرط للمشاركة في حل معضل يعاني منه العجزة والصبايا على مدى ثلاثة عقود، وهو عمل جبار يمحو آثار الأفعال التي جلبت كل الحكومات الفرنسية عارها على أبناء ديجول. كما ألحت على أنه حان الأوان لتخلق فرنسا مواقف جديدة ليست مبنية على المصالح وإنما على حجم فرنسا كاملة لها تاريخ مشرف وتسعى إلى المحافظة على سمعة شعبها الطيبة كي تستعيد مكانتها كقوة قادرة على فرض العدالة ومساعدة المقهورين ونزع فتيل التوترات، وأن تنتصر لحق الصحراويين في لفتة كريمة تنظف بها سجل مواقف حكوماتها السابقة المؤسسة على البراجماتية والمصالح الضيقة.

وغير بعيد عن هذه الرابطة قد أُعلن يوم 8 يوليو/تموز 2008 عن مبادرة إعلامية أطلق عليها أصحابها: "نادي الصحفيين الأحرار". وقد بينت هذه المبادرة في بيان إنشائها أن هدفها هو دعم حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وأن النادي سوف يشكّل هيئة ضاغطة تعمل إلى جانب كل أصدقاء الصحراء في موريتانيا لتصحيح موقف الجمهورية الإسلامية الموريتانية الرسمي من قضية الصحراء. ونشير هنا إلى أن هذه الرابطة سالفة الذكر وهذه المبادرة يتزعمهما مجموعة من اليساريين المتناغمين مع جبهة البوليساريو في الفكر والممارسة الأيديولوجية.

الفعاليات المدنية الداعمة لمبادرة الحكم الذاتي

دعت مجموعة من المنظمات وفعاليات المجتمع المدني الموريتاني من مفكرين ومثقفين وجامعيين وإعلاميين ونقابيين إلى اعتماد مبادرة الحكم الذاتي كأساس وحيد لمفاوضات الحل النهائي لمشكلة الصحراء الغربية. جاء ذلك في ختام ندوة

حول موضوعي: مبادرة الحكم الذاتي وآفاق الحل في الصحراء الغربية، نظمتها في العاصمة نواكشوط جمعية الصداقة الموريتانية – المغربية بالتعاون مع جمعيات المجتمع المدني؛ وشدّد المتدخلون ضمن التوصيات التي انبثقت عن الندوة على أن مبـــادرة الحكم الذاتي تشكّل إطارًا مهمًا من شأنه المساهمة في الخروج من المـــأزق، بـــل بإمكانها أن تكون الأساس الوحيد للتفاوض بين أطراف النـــــزاع. وفي الكلمـــة الافتتاحية لهذه الندوة قدّم محمد ولد سيداتي رئيس جمعية الفضاء المغاربـــي صورة للوضع الراهن وسبل مساهمة الفاعلين الجمعويين الموريتانيين في إنهائه كي تتسارع وتتعاظم جهود البناء المغاربـــي، ودعائم الإسراع ببناء حركـــة مغاربيـــة فاعلـــة للمبادرة المغربية التي تعتبر الخيار الأمثل لتسوية الملف حتى يتفرغ الجميع للاندماج المغاربـــي كل من موقعه ومن جانبه. وأكد الصحفي محمد المختار ولد محمد فال رئيس رابطة الصحف المستقلة في موريتانيا، مدير صحيفة "النـــهار"، أن منطقـــة المغرب العربـــي لا تزال تعاني من تبعات وآثار الاستعمار وتقسيم دول المنطقة إلى كيانات سعيًا إلى منع تحقيق حلم الوحدة. وقال: إن الاستعمار ترك لنـــا قنبلـــة موقوتة لا مستقبل للمغرب العربـــي معها ما لم نتشـــبث بوحـــدتنا ونتجـــاوز خلافاتنا، مضيفًا: إن المغرب طرح مقترحًا أصبح موضوعًا للنقاش ترعـــاه الأمـــم المتحدة وحاز دعمًا دوليًا واسعًا، وأعرب عن أمله في أن تصبح مبـــادرة الحكـــم الذاتي حلاً نهائيًا لمشكلة الصحراء على نحو يحفظ لكل الأطراف ماء الوجه، ويمنع ظهور كيان هزيل سيكون عالة على غيره. وقد تحدث أستاذ القانون بالمعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية ورئيس المركز المغاربـــي للدراسات الاستراتيجية الدكتور ديدي ولد السالك في محور "آفاق الحل في الصحراء: جوانـــب تاريخيـــة واستراتيجية في مواقف الدول المعنية بالصحراء والقوى العظمى"، وأوضح ديدي ولد السالك أن محددات الموقف المغربـــي تنطلق من ضرورة وحدة أراضي المغرب وسعيه لتجاوز قضية الصحراء للتفرغ لمواجهة إكراهات التنمية[1].

ومن جانبه تطرق الإعلامي الخليل ولد أجدود في مداخلته للتقدير والإعجاب الذي يكنّه سكان الصحراء من مختلف القبائل الصحراوية والمشارب والاتجاهـــات

(1) www.ediyar.net

لمواقف الملك محمد السادس؛ وشدّد الإعلامي الموريتاني على أن سكان الصحراء أظهروا تلاحمًا شديدًا في كل محطة من محطات الزيارة الملكية مع خيارات وقرارات ومبادرات جلالة الملك محمد السادس الذي يبدي حرصه الشديد على ربط الصحراويين بقطار التنمية والبناء والتشييد والإعمار في مختلف مناطق المملكة. وحول مبادرة الحكم الذاتي أبدى ولد أجدود ارتياحه للإجماع الدولي الذي حظيت به داعيًا فعاليات وتنظيمات المجتمع المدني في الجمهورية الإسلامية الموريتانية وفي غيرها من الدول الإفريقية إلى التفاعل الإيجابي مع المبادرة المغربية باعتبارها درجة متقدمة من درجات الديمقراطية. ولفت إلى أن موقف المغرب ومبادرته للحكم الذاتي أصبحا يحظيان بقبول غير مسبوق في القارة السمراء، موضحًا أن عدد الدول التي كانت تعترف بكيان البوليساريو أصبح في تراجع مستمر وكبير، وأشار إلى أن المغرب منذ تربع صاحب جلالة الملك محمد السادس على العرش رسم سياسة تعتمد على القرب من إفريقيا والتعاون والتضامن معها والإصغاء إلى معاناتها والتفاعل الإيجابي مع مشكلها، وقال: إن مبادرة الحكم الذاتي توفر أرضية خصبة للتفاوض ومن غير المعقول القفز عليها أو استبدالها بسواها.

وفي 27 يوليو/تموز 2008 أعلنت مجموعة من الإعلاميين الموريتانيين مبادرة أطلقوا عليها: مبادرة الإعلاميين الموريتانيين الداعمين للمبادرة المغربية للحكم الذاتي. وقد جاء في البيان الأول لهذه المبادرة "إيمانًا من أصحاب المبادرة بوحدة المصير، ورفضًا منهم للمزيد من التشرذم داخل البيت العربي بصفة عامة والمغاربي بصفة خاصة، هذا البيت الذي يحتاج دولاً قوية قادرة على مواجهة التحديات ومواكبة التطورات التي يعرفها العالم من حوله خصوصًا بعد قيام الاتحاد المتوسطي، في وقت عجز الاتحاد المغاربي عن تحقيق نتائج ملموسة لعدة أسباب، من بينها: قضية الصحراء، ونظرًا لما ورد في المبادرة المغربية الداعية للحكم الذاتي في الصحراء، فإن هؤلاء الإعلاميين يعلنون عن تأسيس هيئة إعلامية لدعم المبادرة المغربية للحكم الذاتي، كما أعلنوا عن فتح المبادرة أمام الزملاء الصحفيين الراغبين في الالتحاق بها والمؤمنين بعدالة الموقف المغربي من القضية والذين يتمتعون بمصداقية في الساحة الإعلامية الوطنية".

وقد بيّن أصحاب المبادرة أن موقفهم الداعم للموقف المغربي من قضية الصحراء يدخل في إطار مصلحة الجمهورية الإسلامية الموريتانية وتعزيزًا للعلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين اللذين تربطهما معًا علاقات قوية. وكذلك عبّر أصحاب المبادرة عن غبطتهم بأن تصادف الانطلاقة الرسمية لمبادرتهم ذكرى تولي الملك محمد السادس مقاليد الحكم في المملكة المغربية الشقيقة خلفًا للمرحوم الحسن الثاني طيب الله ثراه[1].

وفي حوار أجرته جريدة الخليج الإماراتية مع الناطق الإعلامي باسم المبادرة يحيى ولد الحمد حول الأسباب التي دعتهم إلى إنشاء هذه المبادرة، قال ولد الحمد: إن الدافع الرئيسي هو رفض المزيد من التشرذم داخل البيت العربي، ونظرًا لأهمية ما ورد في المبادرة المغربية الداعية إلى الحكم الذاتي في الصحراء والتي تكفّل من خلالها المغرب بكافة الصحراويين سواء الموجودين في الداخل أو في الخارج، وتولي سكان الصحراء بشكل ديمقراطي تدبير شؤونهم بأنفسهم من خلال هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية، تتمتع باختصاصات حصرية، كما ستوفر لهم المبادرة حسب ولد الحمد الموارد المالية الضرورية لتنمية المنطقة في كافة المجالات والإسهام الفعال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمملكة. ولذلك يقول ولد الحمد: حرصًا منّا على مصلحة الشعب الصحراوي والذي تربطنا وإياه روابط الدم والدين والمصالح المشتركة أسسنا هذه المبادرة.

(1) حوار مع الناطق باسم مبادرة الإعلاميين الموريتانيين لدعم مبادرة المغرب في الحكم الذاتي، يحيى ولد الحمد، 16 أغسطس/آب 2008.

المبحث الثاني

موريتانيا
والتمسك بالشرعية الدولية

لقد حاولت موريتانيا منذ خروجها من قضية الصحراء، وبعد أن اختارت الحياد كخيار استراتيجي يجعلها على مسافة واحدة من الفرقاء في قضية الصحراء، وحتى تحافظ على علاقة متميزة مع المغرب، دون أن تثير سخط جبهة البوليساريو وراعيتها الجزائر، وأن تلائم مواقفها مع الشرعية الدولية ممثلة بروح المبادئ التي سطرتها الأمم المتحدة التي من بينها مبدأ المساواة ومبدأ تحريم اللجوء إلى استعمال القوة بالإضافة إلى مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير.

ويبدو أن الجمهورية الإسلامية وجدت في التمسك بالشرعية الدولية أحسن وسيلة لتحقيق التوازن بين الأشقاء حيث يتمتع هذا المبدأ بالمصداقية الأخلاقية والشرعية التاريخية؛ فقد أشار إليه إعلان الاستقلال الأميركي بتاريخ 14 يوليو/تموز 1776. ونشير إلى أن إعلان الجمعية الوطنية الفرنسية بتاريخ 19 نوفمبر/تشرين الثاني 1789 أشار هو الآخر إلى هذا المبدأ، كما تمت الإشارة إليه في الميثاق الأطلسي "أميركا وبريطانيا" بتاريخ 14 أغسطس/آب 1941 عقب الحرب العالمية الثانية، وقد تطرق ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1943 لهذا المبدأ في الفقرة الثانية من المادة الأولى "إرساء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب بأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى لتعزيز السلم العام". كما تطرقت له المادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة "رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضرورية لقيام علاقات ودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في

الحقوق بين الشعوب بأن يكون لكل منها تقرير مصيرها". كما تعرض الإعـــلان 1514 بتاريخ ديسمبر/كانون الأول 1960 لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

لكن التمسك الموريتاني بالشرعية الدولية فيما يخص قضية الصـــحراء يلفـــه الغموض؛ ففي الوقت الذي تعلن فيه نواكشوط عن تشبثها بالشـــرعية الدوليـــة المشفوع بتمني أن يصل الأطراف إلى حل تفاوضي نجد تفسيرات طرفي النـــــزاع لمبدأ تقرير المصير متباينة ومختلفة جدًا؛ فجبهة البوليساريو تفسره بضرورة تمكـــين الصحراويين من التعبير عن إرادتهم بشكل حر، بـــين خيـــارات، الانـــدماج، أو الاستقلال، أو اختيار الحكم الذاتي، بينما يتجلى المفهوم الخاص لمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير عند المملكة المغربية من خلال ما جاء في المادة 27 مـــن المبـــادرة المغربية للحكم الذاتي التي تقول: "يكون الحكم الذاتي للجهة موضـــوع تفـــاوض ويُطرح على السكان المعنيين بموجب استفتاء حر ضمن استشارة ديمقراطية. ويعد هذا الاستفتاء طبقًا للشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بمثابة ممارسة حرة من لدن هؤلاء السكان لحقهم في تقرير المصير".

أولاً: موريتانيا ومفاوضات منهاست

لقد جاءت مفاوضات منهاست حول الصحراء، التي أكدت الأمم المتحـــدة في 4 يونيو/حزيران 2007 أنها سترعاها في 18 يونيو/حزيران على مدى يـــومين في منتجع في منهاست في ضواحي نيويورك؛ حيث كانت هذه المفاوضـــات إلقـــاء لحجر بمياه البحيرة الراكدة. بالإضافة إلى تمديد مهمة الأمم المتحدة في الصحراء 6 أشهر أخرى، وقالت المتحدثة باسم الأمين العام للأمم المتحدة، ماري أكابـــــي، في تصريح صحفي بالمناسبة: إن الأمين العام للأم المتحدة دعا المغـــرب وجبهـــة البوليساريو والجزائر و**موريتانيا** إلى المشاركة في اجتماع سيُعقد في نيويورك في هذا التاريخ حيث سيُجري الموفد الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية محادثات مباشرة عن قرب مع مختلف الأطراف التي ستشكّل المرحلـــة الأولى مـــن عمليـــة المفاوضات مع العزم على عقد جولة ثانية من المفاوضات في 10 نوفمبر/تشـــرين الثاني 2007.

منهاست والمخاض العسير

لقد اعتُبر اتفاق المملكة المغربية وجبهة البوليساريو على الدخول في مفاوضات مباشرة في منهاست أرضية يمكنها أن تحلحل ملف الصحراء، الذي طالما عانى من الركود في أفكاره، والجمود في تعاطي أطرافه، وقد استمرت جلسات المفاوضات في الجولة الأولى، التي وُصفت حينها بالحاسمة، بين المغرب والبوليساريو تحت رعاية الأمم المتحدة في 19 و20 يونيو/حزيران 2007. وتعد هذه المفاوضات هي الأولى منذ نحو 10 سنوات، وجرت المحادثات بين ممثلين عن المغرب والبوليساريو وبحضور ممثلين عن الجزائر وموريتانيا وكذلك بحضور ممثلين عن مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية التي تضم فرنسا وبريطانيا وإسبانيا والولايات المتحدة وروسيا، لكن هؤلاء لا يشاركون في المفاوضات، كما حضر جلسة الافتتاح الأمين العام المساعد للأمم المتحدة باسكوا ممثلاً عن بان كي مون الذي نقل عنه في بداية الاجتماع: "اليوم بدأت مرحلة جديدة من البحث عن حل لقضية الصحراء الغربية"، ودعا الأطراف إلى العمل بحسن نية وإحلال جو من الثقة المتبادلة معبّرًا عن التزام ثابت من الأمم المتحدة بمساعدة المفاوضات، وأكد أن هذا النزاع يجب أن ينتهي بحل متفق عليه ويضمن حق تقرير المصير لأهل الصحراء الغربية.

وقد قاد الوفد المغربي وزير الداخلية السابق شكيب بن موسى، وقاد وفد البوليساريو رئيس البرلمان الصحراوي السابق المرحوم محفوظ علي بيب، وقد قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريرًا إلى مجلس الأمن حول تقدم المفاوضات في 30 يونيو/حزيران 2007.

وقد اتسمت الجولة بصعوبة جسر الهوة بين الطرفين إذ تمسك كل طرف بمواقفه السابقة؛ فالمغرب ظل متشبثًا بخطة الحكم الذاتي في حين جددت جبهة البوليساريو تمسكها بخيار إجراء الاستفتاء حول خيارات الاستقلال الكامل، أو الاندماج مع المغرب، أو التمتع بالحكم الذاتي. كما أقرت الأمم المتحدة بصعوبة المفاوضات؛ فذكرت المتحدثة باسم المنظمة الدولية ميشل مونتاس أن الجولة الأولى تشكّل بداية عملية طويلة لم تكن سهلة والمفاوضات صعبة للغاية؛ وبالتالي فإن مهمة المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة في الصحراء هي أن يشرف

فان والسوم، الوسيط الأممي في الصحراء حينها، بشكل مباشر على مفاوضات صعبة للغاية. وكانت الحكومة المغربية قد أكدت على لسان الناطق الرسمي السابق باسمها محمد نبيل بن عبد الله، أن مبادرة المغرب بمنح الصحراء حكمًا ذاتيًا تحت السيادة المغربية تشكّل القاعدة الأكثر ملاءمة لحل سياسي ونهائي للنزاع، لأن مضامينها ترجع إلى قرارات الأمم المتحدة وتأخذ بعين الاعتبار سيادة المغرب ووحدته الترابية والخصوصيات الاجتماعية والثقافية للمنطقة[1]. ويتضح إصرار المغرب على عدم التفريط في الصحراء من خلال تأكيد العاهل المغربي في خطابه الذي ألقاه في مدينة طنجة 30 يوليو/تموز 2007، بمناسبة الذكرى الثامنة لتوليه العرش، على أن المغرب على استعداد دائم للتفاوض على الحكم الذاتي فقط، والحكم الذاتي المتوافَق حوله لن يكون إلا في إطار سيادة المملكة المغربية الكاملة والدائمة، غير القابلة للتصرف التي لا مساومة فيها، ووحدتها الوطنية المتلاحمة التي لا تفريط فيها وحوزتها الترابية غير القابلة للتجزئة. واستطرد العاهل المغربي: إننا مرتاحون لموقف مجلس الأمن والأمم المتحدة لدعمهما لمبادرتنا ووصفها بالجدية والمصداقية[2]؛ وكان ابن موسى رئيس الوفد المغربي قد صرّح إبان المفاوضات بأن هذه المحادثات تشكّل لحظة تاريخية، وأكد أن المغرب يمد يدًا أخوية إلى البوليساريو والجزائر من أجل تسوية نهائية للنزاع، وأكد المغرب أيضًا أن الرباط تتوجه إلى الاجتماع بتفاؤل كبير وإرادة قوية لطي هذه الصفحة نهائيا[3]. وإلى جانب ما سبق فإن جميع الأحزاب المغربية اليمينية واليسارية والإسلامية والعلمانية، والدولة المغربية بل حتى مؤسس البوليساريو في أول عهده – كما يذكر العديد من المصادر – كلهم مجمعون على مغربية الصحراء، لكن كلاً منهما يحاول توظيفها لصالحه سلاحًا لتحقيق أهدافه.

أما جبهة البوليساريو فتصف موقف العاهل المغربي في تجاهله قضية الصحراء الغربية، بالمتشدد؛ فقد عبّر رئيس جبهة البوليساريو محمد ولد عبد العزيز

(1) القدس العربي، 30 يوليو/تموز 2007.
(2) يمين التهامي، إيلاف، 30 يوليو/تموز 2007، الدار البيضاء.
(3) نيويورك، أ، و، مي، العربية نت، 19 يونيو/حزيران 2007.

في 31 يوليو/تموز 2007، أي: في اليوم التالي لخطاب العاهل المغربي، عن اعتقاده بأن العاهل المغربي محمد السادس تبنّى موقفًا جامدًا ومتشددًا تجاه تسوية النزاع في الصحراء الغربية مشيرًا إلى أن ذلك الموقف يهدد بإجهاض جهود حل المشكلة. كما نقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن محمد عبد العزيز قوله: إن العاهل المغربي أكد عشية الجولة الثانية من المفاوضات المباشرة تشددًا فيما يتعلق بملف الصحراء الغربية[1]. ومما يؤكد النظرة هذه، ما كان قد صرّح به محمد خداد أحد المفاوضين الصحراويين في أول أيام الجولة الأولى من المفاوضات من أن البوليساريو لن تقدم أي تنازل بشأن تقرير المصير أثناء المفاوضات وبالتالي فإنه سيُحكم عليها بالفشل[2]. ومن جهته قال ممثل البوليساريو في الأمم المتحدة أحمد بوخاري: إن قرار الأمم المتحدة الذي تجري المحادثات بموجبه يفترض أن هناك اقتراحين لحل قضية الصحراء وليس اقتراحًا واحدًا، داعيًا المنظمة الدولية إلى التعامل مع الاقتراحين على قدم المساواة[3]. كان ذلك مع استعداد وفدي المغرب والبوليساريو لاستئناف المفاوضات في الجولة الثانية.

إحباط الوسيط الأممي

استؤنفت الجولة الثانية في نيويورك يوم 10 أغسطس/آب 2007 لمدة يومين؛ حيث قال فرحان حق المتحدث باسم الأمم المتحدة: إن مبعوث الأمم المتحدة حثّ الجانبين على الالتزام بإجراء مفاوضات بنّاءة معربًا عن أمله في المحافظة على نفس الأجواء الطيبة التي ميزت الجولة الأولى، وقد انتهت المحادثات حول الصحراء الغربية دون إحراز تقدم.

وقد بدا أنه لا توجد مساحة بين الطرفين لتقديم تنازلات، كما أن مجلس الأمن منقسم حول القضية حيث إن بعض دول عدم الانحياز تؤيد البوليساريو بينما يلقى المغرب دعمًا من فرنسا والولايات المتحدة. وتريد واشنطن تسوية

(1) راديو سوا، 31 يوليو/تموز 2007.
(2) نيويورك، أ، ف، ب، العربية نت، 19 يونيو/حزيران 2007.
(3) الجزيرة نت، 12 يوليو/تموز 2007.

النـــزاع حول الصحراء الغربية حتى يتسنى لدول شمال إفريقيـــا التركيـــز علـــى مكافحة الإرهاب[1]؛ مما يؤكد صعوبة القضية.

ومع ذلك شكّلت هذه المفاوضات بارقة أمل في حل القضـــية، وقـــد عبّـــر أعضاء الوفد المغربـــي في الجولة الثانية عن تفاؤلهم وثقتهم في المسلسل الجـــاري كما عبّروا عن أسفهم للموقف الجامد للطرف الآخر وعن الأمل في أن تـــتمكن الجولة المقبلة من تطوير موقف البوليساريو، وأشاروا إلى أن المناقشات التي جـــرت على مدى يومين من المباحثات انصبت على نقاط أساسية تندرج في صلب مبادرة الحكم الذاتي، وقال شكيب بن موسى رئيس الوفد المغربـــي: إننا نعتـــبر الجولـــة الأولى من المفاوضات كانت جولة ربط الاتصال والجولة الثانية لتبادل وجهـــات النظر حول آليات تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1754 وحول الموضوعات المتعلقـــة بالحكم الذاتي. وأضاف: إن المغرب أعطى موافقته المبدئية على المشاركة في جولة ثانية من المفاوضات موضحًا أن موعد ومكان الجولة لم يُحدد بعد إذ إن المغـــرب على أبواب استحقاقات انتخابية ستتمخض عن تشكيل حكومة جديدة، وأكـــد ذلك المعنى أكثر من مسؤول مغربـــي إذ يرون أن المغرب بادر إلى تقديم مخطـــط يتسم بالجرأة والابتكار حيث لا يكون هناك غالب ولا مغلوب[2].

أما وفد البوليساريو فقد وصف الجولة الثانية من المفاوضات بالمفيدة رغـــم التوتر الذي سادها بسبب غياب المرونة من الجانب المغربـــي الذي ظل متشـــبثًا بنهجه السياسي بينما اعتبرها مجلس وزراء الجبهة حدثًا إيجابيًا وجـــدّد اســـتعداد الطرف الصحراوي للتعاون مع الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حـــل عـــادل ونهائي يضمن حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاســـتقلال وذلـــك في اجتماع يرأسه الأمين العام للجبهة محمد عبد العزيز[3]. وقد ورد ضـــمن كلمـــة رئيس وفد جبهة البوليساريو أن الصحراء الغربية لا تزال مدرجـــة لـــدى الأمـــم المتحدة كإقليم خاضع لتصفية الاستعمار لا يمارس عليه المغرب أية سيادة على حد

(1) www.bbcarabic.com 2 سبتمبر/أيلول 2007.
(2) المغربية نت، 18 أغسطس/آب 2007.
(3) وكالة الأنباء الصحراوية "واص"، الوفد الصحراوي نيويورك، 13 أغسطس/آب 2007.

قوله، وبالتالي لا يمكن اعتباره ولاية مغربية بحاجة إلى درجة ما من الحكم الـــذاتي الإداري، وأن ما يسمى بالحكم الذاتي الذي يقترحه المغرب لا يمكنه أن يكون إلا خيارًا مع الاستقلال واللذان يجب أن يقدما للاختيار الديمقراطي والسيادي للشعب الصحراوي في استفتاء حر ونـــزيه تشرف عليه وتنظمه الأمم المتحدة، فإذا ما قاد الاستفتاء إلى الحكم الذاتي فإن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب ستحترم النتيجة كتعبير عن إرادة الشعب الصحراوي، وفي المقابـــل إذا مـــا قـــاد الاستفتاء إلى استقلال الصحراء الغربية فإن المملكة المغربية يجب أن تقبـــل تلـــك النتيجة، والأمر الجديد المطروح هو إرادتنا الصادقة في أن نتقاسم مـــع المملكـــة المغربية التضحيات الضرورية لإقامة سلام دائم وعادل ومفيد للطرفين[1].

وقد أعطت هذه الجولة دفعًا لمسار المفاوضات من خلال التطرق إلى عدد من المسائل المتعلقة بالثقة والشروع في دراسة الموضوعات حول قضايا الموارد الطبيعية والإدارة المحلية من قبل خبراء الأمم المتحدة، ومن جهة أكد دبلوماسي مطّلع على الملف أن محاولة الدخول في مفاوضات جادة دون مواجهة لأية عراقيل من طـــرفي النـــزاع يعد أمرًا إيجابيًا وبنّاء مشيرًا إلى أنه تم وضع المشاكل الجدية على طاولـــة المفاوضات للتطرق إليها خلال الجولات المقبلة[2].

وقد سمحت الجولة الثانية من المفاوضات بتحديد طرفي النـــزاع، وهما: جبهة البوليساريو والمملكة المغربية، وتفضيل مبدأ المفاوضات المباشرة تحت إشراف الأمم المتحدة وإدراجها في الإطار الذي حددته الأمم المتحدة، وقد ضـــمت المنـــدوبين الصحراويين والمغاربة من أجل التفاوض حول مستقبل الصحراء طبقًـــا للائحـــة 1754 التي صادق عليها مجلس الأمم المتحدة في 30 إبريل/نيسان 2007، عـــلاوة على أنها تكرس مبدأ المشاورات المباشرة. وتضمن هذه المفاوضـــات اســـتمرارية مسار البحث عن حل سياسي يقبله الطرفان ويسمح بتقريـــر مصـــير الشـــعب الصحراوي. فبعد ثلاثة أيام من المفاوضات خرج المبعوث الشخصي للأمين العـــام للأمم المتحدة المكلف بتدبير ملف الصحراء على العمـــوم لـــيعلن أن الطـــرفين

(1) وكالة الأنباء الصحراوية، 30 أغسطس/آب 2007.
(2) وكالة الأنباء الصحراوية، 11 أغسطس/آب 2007.

المتفاوضين قد اتفقا على الالتقاء مجددًا في جولة رابعة بنفس المكان في الفترة ما بين 11 و13 مارس/آذار المقبل.

و لم تأتِ الجولة الثانية والثالثة بالجديد، و لم تستطع تحريك المياه الراكدة في بحيرة المواقف المتصلبة، بل عادت الأطراف إلى العزف على وتيرة تحميل الطرف الآخر عدم التقدم في المفاوضات؛ ففي الوقت الذي عبّر فيه وفد الجبهة عن أسفه من أن المغرب لا يزال متمسكًا بمواقفه المتصلبة التي يسودها غياب هامش المبادرة على حد قوله، داعيًا إلى تنظيم استفتاء لتقرير المصير كفيل بضمان حق الشعب الصحراوي في تحديد الوضع النهائي للصحراء الغربية؛ عبّر المغرب عن أسفه لاستمرار جبهة البوليساريو في السباحة ضد التيار وغياب الإرادة لحل النزاع بالطرق السلمية.

و لم تأت الجولة الرابعة بجديد سوى الإحباط الذي عبّر عنه "بيتر فان والسوم" المبعوث الشخصي السابق للأمين العام للأمم المتحدة المكلف بقضية الصحراء حيث عبّر عن خيبة أمله في أطراف النزاع "البوليساريو والمغرب"؛ فقد وصفهما بانسداد الرؤية وضيق الأفق وبالتالي استنتج أن المفاوضات لن تأتي بالحل بل تجاوز ذلك وعبّر بجرأة وشجاعة، محدثًا ثقبًا في جدار الأزمة السميك بإعلانه صراحة أمام مجلس الأمن أن استقلال الصحراء ليس خيارًا واقعيًا ولا هدفًا قابلاً للتحقيق[1]. ويبدو أن "بيتر فان والسوم" قد توصل إلى نتيجة بعد تجربة مع الملف لحوالي ثلاث سنوات رسّخت لديه قناعة مفادها عدم إمكانية الوصول لحل نهائي وعادل للقضية يرضي جميع أطراف النزاع دون المرور بممارسة الحكم الذاتي لاسيما أن كل الجولات أظهرت تعنت الأطراف.

وقد جاء تقرير المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة "بيتر فان والسوم" ليكسر الجمود ويطرح طريق الحل، بعد ثلاثين سنة من الانتظار خلص تقرير "بيتر فان والسوم" إلى أن استقلال الصحراء هدف غير واقعي وعلى جبهة البوليساريو التخلي عنه والتحلي بالواقعية.

(1) مهدي غزال: الصدمة الفان والسومية، أسبوعية الأحرار السياسية، العدد50، الجمعة 25 إبريل/نيسان 2008.

ويرى البعض أنه في أفق جولات التفاوض المقبلة فإن تصريحات فان والسوم تأتي في سياق المواقف الدولية تجاه مبادرة المغرب لتخويل الأقاليم الجنوبية حكمًا ذاتيًا موسعًا في إطار السيادة المغربية، مضيفة، أملاً في أن يقدم مجلس الأمن تأطيرًا لمباحثات السلام المقبلة، بل والضغط لحث الأطراف المعنية بالنزاع على بحث الخيارات الواقعية فقط وعدم تضييع المزيد من الوقت، فمجلس الأمن ينتظر من الفرقاء الاتجاه نحو حلحلة الأزمة عبر الدخول في تفاصيل مبادرة الحكم الذاتي التي تمنح سكان الصحراء سلطات واسعة تحت السيادة المغربية.

وقد ارتاح لذلك أعضاء مجلس الأمن؛ فباستثناء تصريحات سفير جنوب إفريقيا فإن جو الارتياح هو السائد في مجلس الأمن فالموقف الأميركي يعتبر تصريح فان والسوم جديرًا بأن يؤخذ بعين الاعتبار، وخلاصة القول: إن موقف البوليساريو بات ضعيفًا مع استبعاد مبعوث الأمم المتحدة خيار الاستقلال، وهو ما اعتبره المغاربة انتصارًا لدبلوماسيتهم في حينه.

بعد استعراض المبادرتين، المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي في الصحراء، ومقترح جبهة البوليساريو للحل، تبدو المبادرة المغربية أوفر حظًا في التنفيذ لعدة عوامل: أولها أن المملكة المغربية تسيطر على مجمل الصحراء وتديرها وتسيرها وفق رؤيتها، وبالتالي لن تجد صعوبة في تطبيق الحكم الذاتي الموسع من جانب واحد وفي غياب تام للجبهة. وثانيها أن الظروف الراهنة تصب في مصلحة المغرب ما دام مجلس الأمن لا يرغب ولا يود الضغط على المغرب من أجل قبول استفتاء يكون الاستقلال من بين خياراته، وهو ما يجعل استقلال الصحراء بعيد المنال حسب الوسيط الأممي السابق بيتر فان والسوم، وهو ما لخصه في مقال له نشرته جريدة البايس الإسبانية؛ وذلك بقوله: إن المغرب يسيطر علي مجمل التراب الصحراوي، وإن مجلس الأمن – على حد قوله، وحسب استنتاجه الشخصي – لا يرغب في ممارسة أي ضغط علي المملكة المغربية، وهو ما يجعل استقلال الصحراء وفقًا لاستنتاج الوسيط الأممي أمرًا غير ممكن إطلاقًا[1].

(1) بيتر فان والسوم: نزاع الصحراء الطويل والمضطرب، التجديد المغربية، الجمعة – الأحد 27–29 شعبان 1429هـ الموافق 29–30 أغسطس/آب 2008م، العدد 1965، نقلاً عن جريدة البايس الإسبانية 28 أغسطس/آب 2008.

و لم يسلم هذا الاستنتاج من الانتقاد والتحفظ من طرف الذين يرون أنه من غير الأخلاقي الانتظار من جبهة البوليساريو النـــزول سياسيًا عند الأمر الواقـــع بمجرد أن المملكة المغربية ومجلس الأمن عجزا و لم يتمكّنا من احتـــرام الشـــرعية الدولية، كما هو منصوص عليه في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1514 ســـنة 1960 حول تصفية الاستعمار وتقرير المصير ورأي محكمة العدل الدوليـــة لســـنة 1975.

لكن الوسيط الأممي بيتر فان والسوم برّر استنتاجه هذا بزعمـــه أنـــه مـــن الواجب عليه الموازنة بين مخاطرة إعطاء آمال كاذبة لجبهة البوليساريو، بتشجيعها على تجاهل الأمر الواقع الذي لن يتغير أبدًا، لكون أنه منذ 1975 ومجلس الأمـــن يؤكد باستمرار وبكل وضوح على أنه لن يكون هناك إلا حل توافقي، ولســـوء الحظ – والكلام ما زال للوسيط الأممي – فإن من ساندوا جبهة البوليساريو أنفقوا بسخاء على أساس هذا النوع من التشجيع، لقد راهنوا بإصرار علـــى أن مجلـــس الأمن عاجلاً أو آجلاً سوف يحترم الشرعية الدولية، ويرغم المملكة المغربية علـــى استفتاء يكون خيار الاستقلال من بين خياراته[1]. و لم تراوح القضية مكانها بعـــد استقالة فان والسوم 2008 حيث عيّن الأمين العام للأمم المتحدة بان كـــي مـــون الدبلوماسي الأميركي المستعرب كريستوفر روس كوسيط أممي في هذه القضـــية، وقد بدأ من حيث انتهى سلفه لكنه لم يتقدم كثيرًا حتى دخل في أزمة ثقـــة مـــع حكومة المملكة المغربية الجديدة التي أفرزها الربيع العربـــي حيث أعلن الـــدكتور مصطفى الخلفي وزير الاتصال في حكومة العدالة والتنمية أن المغرب سحب ثقتـــه من الوسيط الأممي، وهو شيء لم يكن متوقعًا في ظل إفرازات الربيـــع العربـــــي وتملّك الشعوب العربية لقرارها والانفتاح الملاحظ من طرف الحكومـــة المغربيـــة الجديدة على الجزائر سعيًا لحلحلة الأمور العالقة بينهما والتي من أبرزهـــا قضـــية الصحراء وغلق الحدود، في سياق عربـــي مواتٍ بعد نجاح الثورة في تونس ومصر وليبيا وامتصاص المغرب لها من خلال إجراءات أفضت إلى تسلم حزب المعارضـــة

(1) الداهية ولد محمد فال: رؤية لحل قضية الصحراء بعيون موريتانية، الحـــوار المتمـــدن، العدد: 3291، 2 فبراير/شباط 2011.

الأول ذي التوجه الإسلامي للحكم وإن كانت موريتانيا سبقت الجميع للتغير 2005. **أما** الجزائر فلم يقع فيها تغيير يُذكر لكن رياح التغيير آتية إليها لا محالة. إذن، فما هو تأثير الربيع العربي على قضية الصحراء؟

ثانيًا: تأثير الربيع العربي وإمكانية الحل

طرح الربيع العربي الكثير من التساؤلات والإشكاليات حول تأثيره على قضية الصحراء الغربية، خاصة بعد إزاحة بعض الأنظمة الاستبدادية ومجيء أنظمة تدّعي أنها أكثر ديمقراطية وقربًا من الشعوب، حيث تغيرت خريطة الجغرافيا السياسية في المنطقة المغاربية وذلك بظهور أنظمة أكثر انسجامًا من حيث المرجعية الفكرية: تونس، وليبيا بعد سقوط نظام القذافي الذي كان يدّعي أنه صاحب الفضل في إنشاء جبهة البوليساريو، والذي لم يبخل عليها بالدعم المالي واللوجستي والعسكري وإنشاء المعسكرات والتدريب، وهو ما عبّر عنه بوضوح في خطابه في الفاتح من سبتمبر/أيلول عام 1987 "أستطيع أن أتكلم عن قضية الصحراء أكثر من أي طرف آخر لأن البوليساريو، الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب، نحن الذين أسسناها عام 1973، ونحن الذين دربناها وسلّحناها لتطرد الاستعمار الإسباني من الساقية الحمراء وواد الذهب، ولم نسلّحها لإقامة دولة، ولم نقل لهم: انضموا إلى موريتانيا أو الجزائر أو المغرب أو لا تنضموا، دربناها وسلحناها لتحرير الأراضي العربية من الاستعمار الإسباني.."[1]. وكذلك خطاب 1972 في إطار بموريتانيا في 11 يونيو/حزيران 1972 بقاعدة عقبة ابن نافع في ليبيا حيث دعا إلى طرد المستعمر الإسباني من الأراضي العربية، وقد اعتبر الملك الحسن الثاني، في الندوة الصحفية التي عقدها في الرباط 17 سبتمبر/أيلول 1974، أن ليبيا هي أقل البلدان مشاكل معه في هذا الميدان "لأن الأمر بالنسبة لها هو تصفية الاستعمار". وبعد انسحاب إسبانيا من الصحراء لم يتحمس القذافي لقيام دولة في الصحراء، رغم كرهه لنظام الملكية في المغرب، وقد تعزز الموقف الليبي الداعم

(1) مونية رحيمي: آفاق تسوية نزاع الصحراء الغربية بعد القذافي، مركز الجزيرة للدراسات، الاثنين 19 ديسمبر/كانون الأول 2011.

لجبهة البوليساريو بعد التقارب مع الجزائر في لقاءات حاس مسعود 28 و29 ديسمبر/كانون الأول 1975 بين القذافي وبومدين و13 فبراير/شباط 1976 في سرت[1] بعد رفض الرئيس الموريتاني الأستاذ المختار ولد داداه للاقتراح الليبي بإنشاء فيدرالية بين موريتانيا والصحراء[2]. وبعد نشوب الحرب بين موريتانيا والبوليساريو 1976–1978 حاول القذافي التوازن بين حلفائه حتى وقف إطلاق النار بين موريتانيا والبوليساريو بعد الانقلاب على المختار ولد داداه، ثم عاد القذافي لينشط دعمه للجبهة لكن سرعان ما تغير مزاج القذافي ليتحول من داعم للبوليساريو بدون شروط إلى حليف للحسن الثاني وهو شيء لم يكن في حسبان المراقبين، علمًا بأن العلاقات المغربية – الليبية كانت مقطوعة منذ إبريل/نيسان 1980 بعد اعتراف القذافي ببوليساريو ومحاولاته تكوين ميثاق مناهض للإمبريالية يضم موريتانيا وليبيا والجزائر والجمهورية العربية الصحراوية والحلم بتوحيد كل قبائل الصحراء الكبرى تحت إمرته.

وتفاديًا للعزلة ومضاعفاتها سعت ليبيا لتعزيز علاقاتها مع المغرب حيث حرصت على استضافة القمة الإفريقية سنة 1982. لكن الملك الحسن الثاني اشترط لتطبيع العلاقات مع ليبيا رفع يدها عن الصحراء، وفي المقابل يغض هو الطرف عن تصرفات الجماهيرية في تشاد.

و لم تتوقف مفاجآت الملك الحسن الثاني ومعمر القذافي عند تطبيع العلاقات فحسب، بل تفاجأ العالم العربي في 13 أغسطس/آب 1984 بالزعيمين وهما يعلنان عن اتحاد المملكة المغربية والجماهيرية الليبية. وقد برّرا الاتحاد بأنه ضروري ليكون نواة لاتحاد المغرب العربي ومواجهة الإمبريالية والصهيونية على حد قول القذافي وهو لم يكن سوى مقايضة بين الطرفين تخص "الصحراء الغربية" وإقليم "إزو" في تشاد. لكن الاتحاد العربي الإفريقي لم يُعمَّر طويلاً بسبب تربص

(1) محمد سالم الصوفي: أزمة الصحراء الغربية، تطورها السياسي والاجتماعي والتاريخي، مقاربة للنزاع من النشأة إلى عتبة التسوية، الناشر: المركز الموريتاني الدولي للدراسات والإعلام "المدى"، الطبعة الأولى 2008، ص 66.

(2) نبيل الملحم: البوليساريو: الطريق إلى المغرب العربي الكبير، دمشق الفيحاء، 1978، ص 39.

الولايات المتحدة الأميركية به ومهاجمتها كل من طرابلس وبنغازي في 15 إبريل/نيسان 1986، بالإضافة إلى الضجة السياسية التي أثارتها زيارة الوزير الأول الإسرائيلي شيمون بيريز للمملكة المغربية بتاريخ 21 يونيو/حزيران 1986 في لقاء إفران حيث توترت العلاقات المغربية – الليبية من جديد، وأُلغيت الاتفاقية تبعًا لذلك، وبقي الدعم الليبي للبوليساريو يتقلب بتقلبات مزاج القائد وكان آخره قبل سقوط الزعيم الليبي حيث احتفى برئيس الجبهة محمد ولد عبد العزيز على هامش احتفالات الجماهيرية بالفاتح من سبتمبر/أيلول 2009، وإن كانت الجماهيرية قالت: إنه لم يكن مدعوًا للاحتفال وإنما كان موجودًا لحضور القمة الإفريقية التي استضافتها ليبيا في مدينة طرابلس الغرب بتاريخ 31 أغسطس/آب 2009.

الثورات العربية رفض للتجزئة والتقسيم

لم يكن خافيًا تأثير الربيع العربي على ملف الصحراء، بعد سقوط القذافي الراعي والمؤسس للجبهة العربية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب "البوليساريو" وسقوط زين العابدين الرئيس التونسي وصعود حزب العدالة والتنمية في المغرب حيث لم يُخفِ المفكر الإسلامي والسياسي التونسي راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة الحاكمة في تونس انزعاجه من الوضعية الحالية للمغرب العربي، حيث دعا إلى تجاوز قضية الصحراء معتبرًا أن الأنظمة الديكتاتورية "كانت تنفق بسخاء على هذا النزاع الذي أخّر وحدتنا المغاربية عشرات السنين"؛ وحسب تحليله فإن قضية الصحراء تعتبر متجاوَزة إذا وُحّد المغرب العربي "لو وحدنا المغرب العربي ما عاد شيء اسمه البوليساريو... درس الثورة هو أن نفكر في قضايا أمتنا تفكيرًا جديدًا"[1].

أما ثوار ليبيا الذين كانوا تحت ضغط كماشة القذافي ومساندة الحلف الأطلسي مما جعلهم في وضع لا يحسدون عليه؛ فالقذافي يريد إبادتهم وربما تدمير

(1) محمد بو علالة: تأثير الربيع العربي في وجود البوليساريو، آخر تصفح: 15 مايو/أيار 2013 http//www.oujdacity.net

ليبيا إن تطلّب الأمر والحلف الأطلسي يقصف ليبيا مساندة لهم "مكره أخاك لا بطل"، لم يخفوا انزعاجهم من المقاتلين الذين وصفوهم بالمرتزقة الأفارقة والطوارق والموريتانيين وعناصر جبهة البوليساريو، المدرَّبين تدريبًا جيدًا والذين يقاتلون إلى جانب القذافي باستماتة؛ وهو ما أدى بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي إلى أن يعلن على لسان مبعوثه للمغرب أبو القاسم علي: "لن تبقى ليبيا طرفًا داعمًا لجبهة البوليساريو ما بعد نظام العقيد معمر القذافي، بل ستدعم الوحدة الترابية للمملكة".

وعلى نفس النهج سار جمعة القماطي المتحدث باسم المجلس الوطني الانتقالي الليبي بلندن، في اتصال هاتفي مع قناة العيون الجهوية ضمن نشرتها المسائية بتاريخ 31 أغسطس/آب 2011، بقوله: "لا مستقبل للصحراء الغربية إلا تحت السيادة المغربية".

إلا أن جبهة البوليساريو وحليفتها الجزائر قد ردّتا بشكل واضح وصريح على اتهامات الثوار الليبيين بأن لا علاقة لهما من بعيد ولا من قريب بالمرتزقة الذين يقاتلون مع القذافي، وقالتا: إن اتهامهما بإرسال مقاتلين لليبيا مجرد زور وبهتان وافتراء، لا أساس له ولا يسانده دليل ولا يدعمه برهان ولا تقوم له حجة؛ وفي سعي منه للإبقاء على شعرة معاوية مع الجزائر والبوليساريو، قال مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الوطني الانتقال: إنه "لا علم لنا بأي تواجد لجبهة البوليساريو ومساعدتها لمعمر القذافي، ولا نستطيع أن نتهم أي أحد في هذا الشيء". نافيًا اعتقال الثوار لـ 556 من مقاتلي الجبهة[1]؛ إلا أن مصطفى عبد الجليل وغيره من المتحدثين باسم الثورة الليبية لم يستوعبوا تأخر الجزائر الثورة، التي يربطها بليبيا تاريخ مشترك من الكفاح والنضال، عن دعم الثورة الليبية وإن كانت الجزائر التي تخشى على نظامها من عدوى الثورات العربية وتتوجس من تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا إلا أنها قد اعترفت أخيرًا بالمجلس الوطني الانتقالي.

(1) مونية رحيمي: مرجع سابق، ص 14.

نظرة استشرافية لتسوية النزاع

استنتاجًا مما سبق فإن قضية الصحراء بعد الربيع العربي ستشهد تحولاً كبيرًا في التعاطي معها من طرف الحكومات الجديدة ذات الشرعية الشعبية التي أفرزها الربيع العربي، خصوصًا أن الوافدين الجدد يشتركون في الإيمان بالأصول والمنطلقات ولا يداهنون في الثوابت والمبادئ، ومما يرشح على السطح من تلميحات وتصريحات تُجمع على أنه لا مجال إلا للوحدة المغاربية وحدها وبالتالي لن تدعم هذه القوى حلاً يؤدي إلى تفتيت الأمة المغاربية، وهو ما عبّرت عنه تونس وليبيا والمغرب وموريتانيا إلى حد ما. ويبقى الموقف الجزائري شبه ثابت كما يبدو من حق تقرير المصير لسكان الصحراء، ولسوء الحظ تخلف التيار الإسلامي في الجزائر عن نظرائه في المنطقة المغاربية حيث جاء في ذيل قائمة الانتخابات التشريعية بعد الأحزاب الحاكمة رغم اتهامه للحكومة بالتزوير وسيبقى متخلفًا عن الحكم لبعض الوقت، ويزيد من صعوبة الجزائر فوز الرئيس بوتفليقة بولاية رئاسية رابعة في الانتخابات الرئاسية الجزائرية المنظمة إبريل/نيسان 2014.

لكن موقف الإسلاميين الجزائريين من قضية الصحراء – حسب ما هو معلن – ينسجم مع السياسية الرسمية الجزائرية، فقد نقلت مجلة المستقبل الصحراوي آراء عدد من قادة تكتل "الجزائر خضراء" الذي يجمع أغلب التشكيلات الإسلامية في الجزائر، وقد أجمعوا على أن الربيع العربي وتوفر الديمقراطية يسهّل تقرير مصير الشعب الصحراوي.

وقال عبد الغفور سعدي نائب رئيس جبهة العدالة والتنمية: "كلما كان التوجه نحو خلق ديمقراطية حقيقية بالبلدان العربية، يسهل تقرير مصير الشعب الصحراوي باعتبار أن البلدان العربية ستخلق آنذاك ضغطًا على المغرب يجعلها من خلاله تذهب نحو الحل الديمقراطي، خاصة وأن المغرب لا يزال متعنتًا مع فكرة الحلول التي يرفضها كلية"؛ أيضًا قال لخضر بن خلاف القيادي بنفس الحزب إن حزبه يدعو لحل يرضي الأطراف الثلاثة الجزائر – المغرب – البوليساريو، لكنه ختم بقوله إن حزبه يؤيد شعار الجامعة الصيفية الصحراوية "دولة صحراوية مستقله هي الحل". وبدوره قال القيادي في حركة النهضة الجزائرية محمد

حدييـــي: "إن الشعب الصحراوي ضحية مخطط دول غربية وعلى رأسها فرنســـا التي لا تريد لهذا الملف أن يُحل وينتهي من أجل أن لا تتوحد دول شمال إفريقيـــا كقوة سياسية واقتصادية بالمنطقة تصنع الفعل السياسي والجيوستراتيجي في المنطقة، والحل الوحيد لمعالجة القضية هو التوجه نحو تنظيم انتخابات حرة للفصل في قضية تقرير المصير". ومن جهته قال المكلف بالإعلام على مستوى حركة حمس كمـــال ميدة: "إن موقف الحركة من قضية الصحراء الغربية يتماشى مع تقريـــر مصـــير الصحراء الغربية وفق قرارات الأمم المتحدة، وإن الحل يكمـــن في تطبيـــق قـــرار الاستفتاء وترك الاختيار الحر للشعب الصحراوي، واعتبر ممثل حركة حمـــس أن القضية الصحراوية قضية عربية والدول العربية مسؤولة عنـــها إلا أنهـــا لم تحـــظ بالاهتمام اللازم ولابد أن يُحلّ هذا المشكل نهائيًا بتطبيق اللوائح الأممية والوصول للاستقلال أو الوحدة". اعتبر المكلف بالإعلام على مستوى حزب الحرية والعدالة مصطفى هميسي "أن قضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية استعمار قـــديم، وأن البلدان العربية لم تتعامل كما يجب من خلال الجامعة العربية التي اتخـــذت موقفًـــا يتجاهل القضية. وقال القيادي والناشط في إطار التيار الإسلامي السلفي الشـــيخ الهاشمي سحنوني: "إن الشعب الصحراوي شعب واع وسيدرك اختياراته جيـــدًا"، مضيفًا: "إنه حتى وإن كان التيار السلفي الإسلامي يفضّل الوحدة وعدم التشـــتت في كافة الأحوال وينبذ التفرقة ويرى أن الوحدة مفروضة في الإسلام، إلا أن خيار الاستقلال أو التبعية للمغرب يعود إلى الصحراويين أنفسهم، فلا يحق مصادرة حق الشعب الصحراوي في اختيار مصيره بنفسه"، وانتقد الشيخ الهـــاشمي ســـحنوني الجامعة العربية بقوله: "إنها أثبتت أنها لا شيء".

تبدو تصريحات إسلاميي الجزائر، وإن كانت نشازًا عن تصريحات نظـــرائهم في بقية دول المغرب العربـــي، مفهومة في سياقها الزماني والمكاني، خصوصًا أنهـــا على هامش حملة انتخابية وفي بلد يعتبر هو الراعي الأول لجبهة البوليساريو. لكنني أجزم بأنه لو قُدّر لإسلاميي الجزائر أن يربحوا الانتخابات فإنهم لن يختلفـــوا عـــن نظرائهم في بقية البلدان المغاربية وأن القضية الصحراوية سيسهل حلـــها نتيجـــة لانسجام التيار الوسطي الإسلامي في الرؤى والأفكار. وبما أن الكلمة ستصـــبح

للشعوب فإن الإرادة الشعبية المغاربية ستلتقي مع الإرادة الدولية ليفرضا حلاً لهذه القضية ينطلق من المحاولات السابقة وعليها يؤسس لحل دائم ومرضٍ لكل الأطراف التي وصلت الآن الحد الأقصى من التنازل؛ فالمواقف الصلبة لطرفي النزاع، ستلين أمام الضغط الشعبي والدولي. إن الشعوب المغاربية ملّت الانقسام والتفتت فهي لن تضيع الفرصة لتحقيق حلمها في تشكيل تكتل اقتصادي وسياسي باتت الحاجة إليه ملحة، والقوى العظمى بعد الربيع العربي ستكون أكثر شفافية في تعاطيها مع القضايا العربية لأنها تدرك أنها أصبحت أمام رأي عام واع ومتحرر من قبضة الديكتاتورية التي كانت تقدم خدماتها للقوى العظمى بالمجان، وبالتالي سيتعامل الفاعلون الدوليون مع الشعوب العربية من منطلق الندية والاحترام بدل التحكم والاستغلال.

واستشرافًا لمآلات القضية فإنها حتمًا ستسلك أحد ثلاثة مسالك لا ثالث لهما: إما الحل أو تطور الأمور إلى الأسوأ، وسيبقى الحل هو الأكثر احتمالاً لأن قضية كهذه لا محل لها من الإعراب في أجندة شعوب انتظرت كثيرًا لتنال حريتها وتأخذ زمام مبادرة تنميتها وتنعم بتماسكها وتضامنها، أو بقاء القضية على حالها، وهو الاحتمال الأسوأ وذلك سيكون من خلال احتمالين اثنين:

1- نجاح الثورة المضادة

وذلك سيكون بفشل حكومات الثورة في معالجة الملفات الصعبة، كملف استتباب الأمن وفوضى السلاح وتحقيق تطلعات الشعوب في العيش الكريم، وهو ما سيوفر الأرضية لعودة الديكتاتورية تحت ذريعة ضرورة استتباب الأمن وتوفير مستوى من العيش كان موجودًا قبل الثورة؛ وبالتالي ستعود القضية إلى سيناريوهات الانقسام بين الراعين والداعمين لجبهة البوليساريو الذين يراهنون على استقلال الصحراء وبقاء الوضع على حاله، وستحظى الجبهة برعاية متميزة من حلفائها السابقين واللاحقين بعد الثورة المضادة، وستستفيد من فوضى التهريب التي اجتاحت ليبيا بعد القذافي، وهذه المرة لن تبقى متمسكة بالهدنة وإنما سيتم الاحتكام إلى السلاح من جديد، وسيناريو أزواد ليس عنّا ببعيد حيث كان نتيجة

لانهيار نظام القذافي الذي كان يتحكم في القضية الأزوادية ويلعب بها كيف شاء؛ وبعد سقوطه توجه الطوارق يحملون ما غنموه من نظام القذافي من عُدّة وعتاد ليشنّوا حربًا ضروسًا اتسمت بالسرعة والانسيابية السريعة في لحظة مفاجئة وفوجئ العالم بجبهة تحرير أزواد وهى تعلن استقلال الإقليم عن مالي.

لكن المفاجأة الأكبر هي ظهور الحركات الإسلامية المقاتلة وهي تعلن سيطرتها على إقليم أزواد شمال مالي قبل أن تطردها القوات العسكرية الفرنسية منه، في حين أن جبهة البوليساريو قد ملّت من الانتظار دون تحقيق نتيجة في الأفق القريب. وإن كانت المملكة المغربية قد أحكمت سيطرتها على الصحراء وقد شيدت جدارًا عازلاً مفخخًا حصّنها من هجمات البوليساريو المباغتة، فإن الجبهة كانت المتضرر الأكبر من الهدنة لأن مقاتليها الذين كانوا من أحسن المقاتلين تدريبًا في المنطقة قد اخترقهم الملل وباتوا يتسللون عائدين للمغرب لأن الجندي إذا فقد المعركة والاستنفار لا يصبر على التسلية والرفاه خصوصًا إذا كان في المنفى في مخيمات اللجوء بعيدًا عن الديار والأحبة في لعيون وسمارة والداخلة وبوجدور، فهو حتمًا سيحنّ للعودة إلى أهله.

2- إعادة تشكيل التوازنات في المنطقة

وذلك سيكون بزيادة الدعم الجزائري للجبهة لاستئناف الحرب وتوفير كل ما تريده من عدة وعتاد ودعم لوجستي واستراتيجي، خصوصًا أن الجزائر هى الأقدر على تنفيذ هذا السيناريو، بوصفها الناجية الوحيدة من موجة الربيع العربي مدفوعة بالرغبة في الانتقام من المملكة المغربية، تشاطرها في ذلك ليبيا إن قُدّر لأتباع القذافي أن يعودوا لأنهم لن يغفروا للمملكة المغربية مساندتها للثوار ومؤازرتها لهم، وسيكون التحالف مع الجبهة ودعمها بالمال والسلاح طريقًا سالكة لتصفية الحساب مع المملكة المغربية.

وستعود الدولة التونسية لنهجها الحيادي المنكفئ على ذاته، كما ستضطر الجمهورية الإسلامية الموريتانية للتفهم تحت الضغط الداخلي والإقليمي، وستدخل المنطقة في دوامة من العنف والإرهاب لا تطاق لاسيما أنها قاب قوسين من منطقة

أزواد التي أصبحت عاصمة للإرهابيين المتشددين؛ مما سيجعل المنطقة مسرحًا للتدخل الدولي الذي سيحول المنطقة من منطقة المغرب العربي إلى "منطقة مغربستان".

لكن مؤشرات نجاح الربيع العربي في تونس وليبيا والمغرب وسير حكومات الثورة بخطى ثابتة على طريق التقدم والازدهار، ستؤدي إلى نتائج مغايرة لما استنتجناه سابقًا؛ وهو ما سيجعل الطريق معبد لحلحلة القضية الصحراوية في الاتجاه الصحيح.

ثانيًا: حلحلة نزاع الصحراء

إن مؤشر حلحلة نزاع الصحراء بعد الربيع العربي مؤسس على أن الحراك الشعبي يرتكز على وحدة مصير الشعوب العربية وهو ما سينعكس على القضية الصحراوية التي من المنتظر أن تشهد تحولاً حقيقيًا في سياق تفاعلات الربيع العربي التي ستفرز شعوبًا حرة واعية ديمقراطية متحكمة في قرارها صلبة في عزيمتها قوية في إرادة تسوية نزاعاتها بقلوب مفتوحة بلا حدود، وهو ما سيؤدي إلى خريطة سياسية جديدة تدفع باتجاه وحدة مغاربية تقودها قيادات ديمقراطية نابعة من إرادة شعوبها، أكبر ضامن للسلام لأن توسيع هامش الديمقراطية يؤدي لتحصين الشعوب من النزاعات.

أمام هذا الواقع الجديد في تشكيل الخريطة الجيوبوليتيكية الجديدة فإن الدول المغاربية ستنتهج رؤية موحدة في تعاطيها مع ملف الصحراء، وإن كانت موريتانيا والجزائر لم تتأثرا بالربيع العربي، إلا أن الظروف ستجعلهما تنسجمان مع الواقع الجديد، وإن كانت موريتانيا تعتبر أن ربيعها قد بدأ في 2005 قبل الربيع العربي بسنوات ويتمتع شعبها بالحرية ويمارس كل أشكال النضال دون تردد أو خوف رغم سرقة العسكر للتغيير. إلا أن النظام الموريتاني يدرك أن الرجوع إلى الوراء مستحيل، ويحاول جاهدًا أن يكون أقرب للشعب ويتعرض للمساءلة المباشرة بين اللحظة واللحظة من أبسط المواطنين بحيث يستقبل بانتظام كل يوم مسيرة احتجاجية أمام القصر الرئاسي ويخرج إليها ويتحدث مباشرة مع المواطنين ويستمع لكل انتقاداتهم ويتعهد بتسوية مشاكلهم حيث لا يوجد سجين سياسي ولا سجين

رأي. ولن تتأخر الجزائر عن التفهم لأي حل يرضي أطراف النـــزاع وينسجم مع تطلعات الثورة العربية ولن يمنعها وضعها الداخلي الذي أفرزه انقلاب الجيش على الثورة الديمقراطية الجزائرية في التسعينات وما ترتب على ذلـــك مـــن ســـنوات الرصاص والاقتتال الداخلي حيث فقدت الجزائر مئات الآلاف من أرواح أبنائها، وهو ما جعل الشعب الجزائري يتأخر ويتوجس من التفاعل مع الربيع العربـــــي مخافة تكرار الفتنة، بالإضافة إلى ترهل الأحزاب الجزائرية وافتقادها لرؤية موحـــدة تكون على مستوى الحدث والمناسبة؛ مما جعل الجنرالات يســـتمرون في لعبتـــهم الهادفة إلى استمرار الوضع في الجزائر على ما هو عليه، خدمة لمصالحهم وأجنداتهم الضيقة. إنه من الحتمي على الجزائر مسايرة الواقع الجديد في المنطقة، ونفس الشيء ينطبق على القوى الغربية لأن الشعوب العربية اليوم أصبحت غير مضطرة لـــدفع ثمن مواقفها وليست بحاجة لتقديم التنازلات والتضحيات المجانية للغرب.

وبالتالي سيكون نجاح تيارات الإسلام السياسي – التي لا تقبل التفـــريط في الأصول والمنطلقات ولا تداهن في الثوابت والمبادئ وترفض الغلو والتطرف – في حكم الدول العربية عامة والمغاربية خاصة، سيكون لصالح حل قضـــية الصـــحراء حلاً إقليميًا، لاسيما أن القوى العظمى تتهافت اليوم لكسب ود هـــذه التيـــارات وإبرام أحسن العلاقات معها؛ فهذا التحول في العلاقات بين الغـــرب والتيـــارات الإسلامية في المنطقة، سيؤدي إلى فرض حل للنـــزاع لأن التيارات الإسلامية تعتبر وحدة الأمة من صلب عقيدتها وأميركا والغرب عمومًا لا يقدسون إلا المصـــلحة، فلا عداوة دائمة ولا صداقة دائمة وإنما مصالح دائمة، وهو ما ظهر جليًا في التغيير المفاجئ في علاقة الغرب بالتيارات الإسلامية؛ حيث تحولت مـــن النظـــر إليهـــا كتيارات متخلفة في الطرح ومتطرفة في الفكر وتعتبر عقبة في مسيرة العالم الحـــر، وكثيرًا ما شجّع الغرب الأنظمة الديكتاتورية على قمع هذه التيارات وتهميشـــها ومضايقتها، إلى التعامل معها بعد الربيع العربـــي بشيء من التقـــدير بلـــغ حـــد التصوف وما منح جائزة نوبل للسلام لتوكل كرمان، وهي فتاة إسلامية متحجبة ومحتشمة قيادية في حزب التجمع الوطني للإصلاح في اليمن الـــذراع السياســـية للإخوان المسلمين في اليمن، إلا برهانًا ساطعًا على هذا التحول.

وختامًا، يبدو من تتبع تعاطي موريتانيا مع قضية الصحراء، أن موريتانيا وإن كانت قد انسحبت من القضية، مفضلة الحياد إلا أن القضية والاهتمام بها بقي حاضرًا في اهتمام الموريتانيين دولة وشعبًا، أحزابًا سياسية وهيئات مجتمع مدني، طبعًا فالمصلحة الموريتانية والمحافظة عليها تقتضي اتخاذ مواقف الحياد والوقوف على مسافة واحدة من الفرقاء ومحاولة التوازن بين الأطراف الفاعلة في القضية "المغرب والجزائر" والتمسك بدعم ومباركة قرارات الشرعية الدولية وتبني مبادرات الأمم المتحدة، لأن هذا النهج هو الأسلم لضمان علاقات جيدة مع الجيران، الذين يتنافسون في هذا الملف الشائك والمعقد، وبالتالي فالتعاطي مع القضية، يحيطه به الكثير من الألغام والحساسيات، فكل تقارب مع الجزائر يثير المغرب والعكس صحيح، فأصبحت موريتانيا في وضع لا تُحسد عليه، فهي الأقرب للشعب الصحراوي بسبب التداخل بين الصحراويين والموريتانيين للأسباب المعروفة، وهي لا تريد أن تفقد مودة وصداقة أي من الدولتين الشقيقتين: المغرب والجزائر.

ومما يؤكد أن قضية الصحراء باقية في اهتمام الموريتانيين هو هذا الانقسام في المجتمع المدني والأحزاب السياسية، فبعض الأحزاب يؤيد المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي ويصفها بالمتميزة والصائبة كما هي حال بعض هيئات المجتمع المدني، التي تأسس بعضها خصيصًا لدعم مبادرة الحكم الذاتي، كما أن بعض الأحزاب والفعاليات المدنية تعلن دون مواربة دعمها لجبهة البوليساريو. ولم يكن الحياد الذي تعلنه الحكومة الموريتانية إلا موقفًا ظرفيًا تفرضه ضرورة التوازن بين الأشقاء.

خاتمة الباب الثاني

حقيقة التعاطي الموريتاني مع قضية الصحراء، هذا التعاطي الذي بدأ متشددًا لا يقبل المساومة على الصحراء بل يعتبرها موريتانية ثم معتدلاً وذلك بقبول تقاسم الصحراء مع المغرب، وأخيرًا، حياديًا يعتريه الغموض والالتباس والضبابية متسترًا خلف القرارات الدولية والتشبث بالشرعية الدولية.

وقد توصلت في نهاية هذا البحث إلى استنتاج مفاده أن التعاطي الموريتاني مع قضية الصحراء لم يتجاوز فترة الرئيس الراحل المختار ولد داداه مؤسس الدولة

الموريتانية؛ حيث اتسم بالجدية والصراحة والصرامة ووضوح الرؤية وعمق النظرة وتماسك الاستراتيجية بينما اتسم تعاطي الرؤساء الذين جاءوا من بعد المختار ولد داداه بالارتجالية والتقصير أحيانًا واللامبالاة أحيانًا أخرى. وإن كان تعاطي المختار ولد داداه – الذي يعد هو جوهر التعاطي الموريتاني مع قضية الصحراء – لم يسلم من الانتقاد كأي عمل بشري فإنه يستحيل على أي باحث إلا أن يقف عند مجهودات المختار، لأنه بذل الكثير من التضحيات في سبيل إكساب ملف الصحراء قدرًا كبيرًا من الأهمية على الصعيدين: العالمي والإقليمي، متسلحًا بحكمته وحنكته وعقلانيته ومرونته المعروفة عاقدًا العزم على تحقيق الوحدة الترابية للبيظان عمومًا وللموريتانيين بشكل خاص؛ وكان أداؤه في هذا الصدد بالإجماع أرفع من أداء أي شخص آخر من الزعماء السياسيين الموريتانيين الذين عاصروه أو أتوا بعده ووصل في عهده الاقتناع إلى مستوى قدر كبير من الاعتقاد بأن الصحراء أو قسمًا منها جزء لا يتجزأ من موريتانيا؛ وذلك في صفوف الشعب الموريتاني وكذلك في صفوف الرأي العام الإقليمي والدولي على الرغم من أن البعض يظل على الدوام وفي تقديرات خاطئة وحسابات غير دقيقة، يعتبر موريتانيا الحلقة الأضعف في النزاع الدائر بشأن الصحراء والمركز الأكثر استقبالاً لسلبيات الصراع، معتبرًا أن أطراف النزاع هما: المغرب والجزائر، وأن موريتانيا تحارب نيابة عن المغرب والبوليساريو هي الأخرى تحارب نيابة عن الجزائر.

إن حرب الصحراء هي مجرد تعبير المغرب والجزائر عن عدم رضا كل منهما عن الآخر انطلاقًا من مقولة كلاوس فيتز: "إن الحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى". وإن كانت الحالة كذلك حيث استخدمت حرب الصحراء كمظهر من مظاهر السياسة العدائية بين المغرب والجزائر، إلا أن اختزال القضية في مجرد العداء بين المغرب والجزائر فيه الكثير من السطحية وعدم الجدية وتجاهل طرف جوهري في القضية وهو موريتانيا التي قدمت الكثير في سبيل قضية الصحراء.

ومن المعروف أن موريتانيا تجاوزت في تعاطيها مع قضية الصحراء عقدة التبعية للجيران، التي كانت هاجسها في البداية فأصبح ولد داداه يتعاطى مع جيرانه "المغرب والجزائر" من موقف رئيس دولة ذات سيادة واستقلال كاملين، فزالت

في أيامه المخاوف من المغرب وأخذ يبتعد بالتدريج عن الجزائر ومجانبة رئيسها هواري بومدين، حيث كان المختار ولد داداه، الرئيس الأول لموريتانيا، وفيًا لتحالفه النموذجي مع المغرب فيما يخص ملف الصحراء، ونقول هنا للأمانة: لولا تربص الجزائر لكان التحالف – الموريتاني المغربي نواة حقيقية لاتحاد مغاربي حقيقي.

وإن كان تعاطي المختار ولد داداه مع ملف الصحراء قد تدرج من الصرامة وعدم المساومة في الصحراء حيث يعتبرها وحدة واحدة مع الأراضي الموريتانية، إلا أنه فيما بعد، وفي اجتهاد واضح اتسم بفلسفة الاكتساب والاستيعاب والبراجماتية، قبل بالتقاسم مع المغرب وهي خطوة لها ما يبررها في نظره، إلا أنها اعتُبرت خطأ جسيمًا لم يتورع خصومه عن استغلاله أبشع استغلال، كما أن التقسيم كان له الأثر السيء على الوحدة العضوية للموريتانيين والصحراويين؛ وفي مقابلة نادرة أجراها معه الصحفي المغربي عبد العزيز دحماني سنة 1995، نُشرت في جريدة ماروك إبدو، اعترف ولد داداه في هذه المقابلة بأن المغرب قد كسب رهان الصحراء؛ وبالتالي يستحيل على الصحراويين الاستقلال وأكد أن ملف الصحراء قد طُوي إلى الأبد.

و لم يكن للرؤساء الموريتانيين اللاحقين – "الانقلابيون" – الذين جاءوا من بعده منذ الانقلاب المفتوح منذ 1978 حتى 2014، أداء يستحق الاهتمام والتقدير نظرًا لأنهم عسكريون انقلابيون تنقصهم الخبرة والحكمة والثقافة السياسية الراقية، فالانقلاب وسيلتهم والسلطة هدفهم والمكتسبات الوطنية لا يدركون قيمتها ولا يثمّنون التضحيات التي قُدّمت في سبيلها، ويعتبر التعتيم على حقيقة ضحايا حرب الصحراء والتجاهل التام لشهدائها حيث لم تعلن أسماؤهم، و لم تُعطَ حقيقة أعدادهم، و لم يُكرّموا بنصب تذكاري، و لم يُمنَح حي سكني لعائلاتهم، أكبر دليل على ذلك.

فالعقيد محمد المصطفى ولد محمد السالك لم يفعل شيئًا سوى الخروج من ملف الصحراء وإهدار المكاسب الموريتانية في الصحراء وتضييع تضحيات الشهداء الموريتانيين أدراج الرياح.

والمقدم محمد خونا ولد هيدالة الذي تولى الحكم منذ 1980 حتى نهاية 1984 كان منحازًا لجبهة البوليساريو، بل اتهمه البعض بتسخير كل الموارد الموريتانية لخدمة جبهة البوليساريو حتى إنه اعترف بالجمهورية العربية الصحراوية في فبراير/شباط 1984 على خلفية اقتراب الجدار الأمني المغربي من بلدة بير أم غرين الموريتانية، كما قطع العلاقات الموريتانية مع الشقيقة المغرب على خلفية اتهامه لها بالضلوع في محاولة انقلاب 16 مارس/آذار 1981 الفاشلة.

أما العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع الذي تولى الحكم في البلاد منذ 12 ديسمبر/كانون الأول 1984 حتى 3 أغسطس/آب 2005 فقد اختار الحياد في قضية الصحراء والابتعاد بموريتانيا عن الدوران في فلك الأطراف المتنازعة في الصحراء، وقد نجح في التوازن الدقيق في علاقات موريتانيا مع المغرب والجزائر؛ وهو شيء درج عليه العقيد علي ولد محمد فال في الفترة الانتقالية ما بين 2005 إلى 2007، وقد تجسد ذلك التعاطي في زيارته للجزائر والمغرب وإرساله رسالة تهنئة إلى محمد عبد العزيز رئيس جبهة البوليساريو بمناسبة تأسيس ما يُعرف بالجمهورية العربية الصحراوية حيث أكد علي ولد محمد فال التزامه بدعم الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

ولم يأت الرئيس الموريتاني المنتخب سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله بأي شيء رغم ما يملكه من الخبرة العلمية والثقافة الروحية والدينية، فتصرف مع ملف الصحراء كما تصرف سلفه علي ولد محمد فال. ولم يقدم الرئيس الموريتاني الحالي الجنرال محمد ولد عبد العزيز أداء يُذكَر بل اتسم أداؤه الدبلوماسي عمومًا بالارتجالية وعدم الاستقرار وعدم الانسجام مع الأشقاء والجيران، وهو شيء متوقع من شخص لا يملك أية تجربة في القيادة ولا يستمع لمستشاريه.

خاتمة عامة

خاتمة

شهدت قضية الصحراء منذ الانسحاب الإسباني منها بعد توقيع اتفاقية مدريد الثلاثية في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 1975 الكثير من المشاكل والتمايز بين الدول المغاربية التي كان من المؤمل أن تكون نواة لوحدة مغاربية عربية وإسلامية، لكن التنافس في تدبير ملف أو قضية الصحراء خلق هوة سحيقة بين الأقطار المغاربية، بلغت حد القطيعة وغلق الحدود والحرب الطاحنة بشكل مباشر وغير مباشر وبالوكالة. وفي خضم هذا المناخ الملبد بغيوم عدم التفاهم بين المغرب من جهة، والجزائر وجبهة البوليساريو من جهة ثانية، فإن القضية بعد وقف إطلاق النار بين الجبهة وموريتانيا أغسطس/آب 1979، وبين جبهة البوليساريو والمملكة المغربية 1988 تراوح مكانها. ولم تألُ منظمة الوحدة الإفريقية جهدًا من أجل إيجاد حل لهذه القضية لكنها فشلت ويئست من إيجاد حل يرضي أطراف القضية، بل أصبحت متهمة بالانحياز لأحد الأطراف وبالتالي فقدت مصداقيتها، فحُوّل الملف للتدويل حيث استلمته منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن؛ ومنذ ذلك الوقت والمنظمة الدولية تسعى جاهدة مع أطراف النزاع لإيجاد تسوية لهذا النزاع الطويل الشائك والمعقد بدءًا بمخطط التسوية الذي اقترحه الأمين العام للأمم المتحدة خافيير بيريز ديكويلار ورئيس مؤتمر ورؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية وقبلته أطراف النزاع من حيث المبدأ في 30 أغسطس/آب 1980 وما عرفه هذا المخطط من تعثرات وتجاذبات أدت إلى استحالة خطة التسوية نظرًا لتشبث كل طرف بمواقفه. ووجدت المنظمة الدولية نفسها عاجزة عن تنظيم الاستفتاء الذي تقتضيه خطة التسوية. وأمام هذا الجمود بحثت المنظمة الدولية عن شخصية وازنة تتمتع بالمصداقية والكاريزمية فوقع الاختيار على وزير الخارجية الأميركي الأسبق جيمس بيكر مبعوثًا شخصيًا للأمين العام للأمم المتحدة

المكلف بقضية الصحراء في مارس/آذار 1997. وقد اتسم أداؤه بالديناميكية والجدية والاجتهاد فقام بعقد عدة لقاءات بشأن النزاع في عدة أماكن مختلفة منها اجتماع لشبونة، 23 و24 يونيو/حزيران 1997 ولندن 19 و20 يوليو/تموز 1997، وهيوستن 14–17 سبتمبر/أيلول 1997، تمخض عنها اتفاق هيوستن بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو. كما حُددت فيها معايير تحديد الهوية بالنسبة للناخبين في الاستفتاء المزمع تنظيمه، وتم تنظيم محادثات برلين التي انعقدت في الفترة 28–29 سبتمبر/أيلول 2000 التي أفرزت ملامح اتفاق الإطار أو ما يُعرف بالخيار الثالث لأنه يضيف خيار الحكم الذاتي إلى الخيارات السابقة: الاستقلال أو الانضمام للمغرب؛ حيث عُرض على مجلس الأمن في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2001، ويقضي بقيام حكم ذاتي واسع في الصحراء المتنازع عليها تحت إشراف المغرب، كما تقضي هذه المبادرة بممارسة سكان الإقليم إدارة ذاتية عن طريق هيئات تنفيذية وتشريعية وقضائية قد فصّلناها سابقًا، تدبر الشؤون المحلية للإقليم باستثناء الدفاع، والخارجية، والنقد. فبارك المغرب مقترح بيكر هذا في حين رفضته البوليساريو والجزائر واعتبرتاه التفافًا على حق الصحراويين في تقرير مصيرهم وتخليًا من الموظفين الأمميين عن حيادهم.

وفي 19 فبراير/شباط 2002 طرح الأمين العام للأمم المتحدة فكرة العودة للتقسيم تأسيسًا على سابقة التقسيم بين موريتانيا والمغرب في اتفاقية مدريد 14 نوفمبر/تشرين الثاني 1975، لكن المغرب رفض الفكرة، ورد على حضور بوتفليقة احتفالات ذكرى تأسيس جبهة البوليساريو، بزيارة الملك محمد السادس لإقليم الصحراء مارس/آذار 2002؛ حيث قال: إن المغرب لا ينوي التفريط في أي شبر من الصحراء.

وبعد رفض الخيار الثالث وفكرة التقسيم بدأ بيكر من جديد طبقًا لقرار مجلس الأمن رقم 1429 لعام 2002 في الفترة 14–17 يناير/كانون الثاني 2003 محادثات مع أطراف النزاع والدول المجاورة، بحثًا عن خطة جديدة للسلام، وأثناء زيارته للجزائر ونواكشوط قدم الوسيط الأممي مقترحًا جديدًا سمّاه: "مخطط السلام من أجل تقرير مصير شعب الصحراء الغربية"، ويقضي بأن تظل الصحراء

الغربية جزءًا من المغرب وأن تتمتع بحكم شبه ذاتي لفترة انتقالية بين 4 و5 أعوام، ثم يخير سكان الإقليم بعد ذلك في استفتاء بين الاستقلال واستمرار الحكم شبه الذاتي أو الاندماج في المغرب، فرفض المغرب خيار الاستفتاء والانفصال وقدّم 11 إبريل/نيسان 2007 مبادرة للتفاوض بشأن الحكم الذاتي في الصحراء فقابلتها البوليساريو بالرفض حيث قدمت مقترحًا سمّته: مقترح جبهة البوليساريو من أجل حل سياسي مقبول ومتفق عليه ويفضي إلى تقرير مصير شعب الصحراء الغربية 10 إبريل/نيسان 2007.

استقال بيكر وجاء بعده فان والسوم واستقال هو الآخر بعد أن وصل لمرحلة اليأس وقد صرّح باستحالة استقلال الصحراء وفصلها عن المغرب. وخلفه كريستوفر روس ولا يزال يدبر الملف بعد أن سحبت منه المملكة المغربية الثقة وقبلت استمراره بتطمين الحياد.

ولم تؤد جولات منهاست رغم كثرتها لنتيجة تُذكر، وبعد ظهور ما اصطُلح على تسميته بالربيع العربي، تُعلّق آمال كبيرة على الشعوب المغاربية بعد أن تنتزع حريتها وتحرر إرادتها في فرض حل لقضية الصحراء ووضع حد للخلافات بين الأقطار المغاربية لتكون صفًا سياسيًا واحدًا وتكتلاً اقتصاديًا قويًا في مواجهة التكتلات العالمية، ويُسوّى مشكل الأسر الصحراوية التي عانت كثيرًا من التشتت والتمزق وتقطيع الأوصال، وهو شيء يجب أن ينتهي؛ ولن تحل هذه القضية إلا بالتحلّي بالحكمة والحنكة والواقعية من جهة أطراف النزاع والدول المجاورة المعنية بالقضية؛ فالحل المغاربي حُلم وطموح عند الجميع والمراهنة على حل قضية الصحراء عن طريق الوحدة المغاربية أولاً لن يكون رهانًا خاسرًا لأنه يحقق لكل الأطراف ما تطمح إليه؛ فالمملكة المغربية أقصى طموحها هو أن تبقى الصحراء الغربية يرفرف عليها العلم المغربي لأنها تعاني من هاجس التجزئة ومستعدة لقبول خيارات خارج خيار الانفصال؛ وإذا وُحّد المغرب العربي فسيحلّ علمُه محل أعلام التجزئة وهو ما ستطمئن له نفوس جبهة البوليساريو التي تعاني من عقدة الاحتلال والاستعمار وهو ما لم يكن مطروحًا في حال الوحدة المغاربية.

وتعاني الجزائر من عقدة بسط النفوذ والتنافس مع المغـــرب والتمـــايز مـــع طرحها، وهو اختلاف سيختفي بعد الربيع العربـــي، لأن الأيديولوجيا الأساسية للربيع العربـــي هى الحرية والعدالة والمصلحة المشتركة للشعوب؛ وبالتالي ستغلب مصلحة سكان الصحراء التي لن تكون إلا جزءاً من كل وهي مصـــلحة المنطقـــة المغاربية كلها. ومع اقتراب مؤشرات حل القضية بعد الربيع العربـــي، ما هو الحل الذي ستفرضه الإرادة الدولية والإرادة الشعبية العربية الحرة لهذه القضية؟

توصيات ومقترحات

أولاً: يجب التركيز على مبادرة الحكم الذاتي المغربية وتطويرها وتحسينها ووضع استراتيجية لتفعيلها وتنزيلها على أرض الواقع منها ننطلق وعليها نؤسس للتكامل المغاربي.

ثانيًا: صيغة عملية للحل: إن الحل سيكون عصارة لجميع الحلول والمبادرات السابقة: "خطة التسوية، الاستفتاء: الاستقلال – الاندماج – اتفاق الإطار، خيار الحكم الذاتي الموسع، حل التقسيم: تقسيم الصحراء بين جبهة البوليساريو والمغرب تأسيسًا على سابقة التقسيم بين المغرب وموريتانيا 1975، مخطط السلام لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية: الاستقلال – الاندماج – البقاء تحت الحكم الذاتي، مبادرة المغرب للتفاوض بشأن الحكم الذاتي في الصحراء الغربية ومقترح جبهة البوليساريو للحل.

وإذا استبعدنا الانفصال مباشرة في أفق الاندماج المغاربي، فإن الحل الأنسب هو أن يفوض أطراف القضية بشكل كامل للمنظمة الدولية، ترتيب أمور حل القضية وبناء جسور الثقة بين أطراف النزاع؛ فالأمم المتحدة لديها من الكفاءة والخبرة ما يكفي لطمأنة الفرقاء وإعلان الثقة مسبقًا في كل ما ستسفر عنه عملية التسوية التي ستتم عبر صيغة توفيقية بين خيارات الاستقلال، والاندماج، والحكم الذاتي.

إذا سلّمنا جدلاً بأن خيار الاستقلال التام مباشرة خيار مستبعد وغير واقعي، قبل المرور بمرحلة التسيير الذاتي للإقليم من طرف الساكنة أو تحت إدارة الأمم المتحدة، كذلك الاندماج التام في المغرب وإلغاء الخصوصية الثقافية للمنطقة ومنعها من الاستفادة من أي امتياز ما دام الحل لن يكون إلا بمخطط يأخذ جميع الخيارات في الحسبان نقترح الخطوات التالية كممر للحل:

أ- إحلال السلطة الأممية محل السلطات المغربية وجبهة البوليساريو وانكماش القوات المغربية وقوات جبهة البوليساريو في أماكنهما دون تصرف أو الابتعاد عن أماكن السكان وترك القوات الأممية تتصرف وكأنها اللاعب الوحيد في الإقليم.

تكون الأمم المتحدة هي المسؤولة عن الأمن، وتسيير الأمور العسكرية والسلطة المدنية يكون تحت راية الأمم المتحدة.

تتولى الأمور الإدارية والاجتماعية وتعد إعدادًا جيدًا للمرحلة الانتقالية، تكون هذه السلطة المدنية منشأة بقرار من مجلس الأمن تحت الفصل السابع مما يضمن لها القوة الشرعية والمعنوية.

ب- عودة جميع الصحراويين من المنفى والمخيمات إلى أراضيهم ومنحهم الحرية والأمان بدون شروط، إلا المظاهر المسلحة والتنظيمات الثورية فيدخل الجميع بطابع مدني ومسالم صرف لا يتميزون عن باقي الصحراويين الذين كانوا في الإقليم. وتقدم الأمم المتحدة الضمانات اللازمة لكل الصحراويين من الملاحقة والمضايقة. تنسحب هذه الضمانات على كل الصحراويين الذين كانوا في المنفى بمن فيهم جبهة البوليساريو والصحراويون الموالون للمغرب.

لجبهة البوليساريو وجهازها التنظيمي والمؤسسي كامل الحرية في العودة بصفتهم أفرادًا إلى الصحراء والمساهمة في الفترة الانتقالية أو البقاء حيث هم حتى تنجلي الأمور وتظهر النتائج مع ضمان الأمم المتحدة حقهم في المساهمة من مواقعهم.

ج- شروع الأمم المتحدة بشكل فوري في إجراء إحصاء دقيق وشفاف وشامل يفرز قاعدة بيانات تكون أساسًا لحالة مدنية مضبوطة، تمنح للسكان هوية خاصة ميزتها أنهم تحت الحماية الدولية وليس تحت الحماية المغربية ولا غيرها مع مراعاة ضرورة التحيين المتواصل لهذه البيانات والسجلات "ولادة - وفاة - زواج - طلاق..." التي يجب أن تكون من الجودة والدقة بما يجعلها صالحة لأن تكون نواة لسجل مدني

قابل للتأسيس عليه والانطلاق منه إما إلى الاستقلال أو البقاء في كنف المملكة المغربية.

د- الحد من الدعاية السياسية المنظمة وإعطاء الأولوية للحرية الفردية والحركة الاقتصادية طيلة الفترة الانتقالية.

هـ - تنظيم استفتاء شعبي حر وبمعايير مرنة تسمح لكل ساكنة الصحراء، الذين يحملون الهوية المؤقتة، بالاقتراع حسب الجدول الزمني الذي يراه خبراء الأمم المتحدة كافيًا لإتمام العملية وبعد فرز نتائج الاستفتاء تعلن النتيجة وتطوي الأمم المتحدة والمنطقة صفحة نزاع طويل ومعقد وشائك شلّ حركة الاتحاد المغاربي وأخّر نهضة الشعوب واستنزف طاقاتها على حساب البناء والتنمية.

ثالثًا: ينبغي على الدولة الموريتانية ألا تبقى سلبية تجاه نزاع الصحراء، حري بها أن تستثمر حيادها للبحث عن حل لقضية الصحراء التي شلت اتحاد المغرب العربي فوقوف موريتانيا على مسافة واحدة من شقيقتيها المغرب والجزائر بالإضافة إلى قربها من السكان الصحراويين الذين تشترك معهم في روابط النسب والثقافة والدين واللغة والتاريخ المشترك، كلها عوامل تجعل موريتانيا أكثر كفاءة للعب دور الوسيط بين أشقائها وبالتالي تسهيل حل النزاع المستعصي.

رابعًا: يحسن بموريتانيا أن تتخلص من الركود والجمود في تعاطيها مع قضية الصحراء وذلك لن يكون إلا بتقديم مبادرة لحل النزاع تراعي تطلعات أطراف النزاع.

خامسًا: على المجتمع المدني الموريتاني ألا تغيب قضية الصحراء عن اهتماماته حيث يمكنه المساعدة في تقريب وجهات النظر بين أشقائه إذا ابتعد عن التخندق في خانة هذا الطرف أو ذاك بل المطلوب هو تضييق الهوة بين الأشقاء.

سادسًا: ينبغي على موريتانيا أن تكون واضحة في تعاطيها مع قضية الصحراء وأن توضح موقفها بشكل لا لبس فيه من كل المبادرات التي تقدمت بها أطراف النزاع "مبادرة الحكم الذاتي المغربية والمبادرة التي ردت بها البوليساريو عليها".

إن كان الحل الأمثل لقضية الصحراء يكمن في مبادرة الحكم الـــذاتي الـــتي تقدمت بها المغرب، يحسن بموريتانيا ألا تتأخر في إقناع قياديي جبهة البوليســـاريو بها، وبالتالي الخروج من مأزق خيار الاستفتاء وموقف مجلـــس الأمـــن القاضـــي بضرورة التوصل لحل توافقي لقضية الصحراء؛ فإطالة مأزق قضية الصحراء لـــن تكون في صالح الأطراف ولا في صالح المنطقة المغاربية التي يـــراد لهـــا الانـــدماج والاتحاد، وحل القضية لن يكون ولن يتأتّى إلا بكسر الجمود والمساومة والتنـــازل من كل الأطراف، ما دام مجلس الأمن لن يتدخل لفرض حل للنـــزاع؛ وهو شيء استنتجه الوسيط الأممي السابق بيتر فان والسوم، من خلال تحليله الذي نُشـــر في جريدة البايس الإسبانية، وحسب قوله: "إن المغرب يسيطر على مجمـــل تـــراب الصحراء، وإن مجلس الأمن لا يرغب في ممارسة أي ضغط عليه؛ لذا فإن استقلال الصحراء أمر غير ممكن إطلاقًا"[1]. فهذا الاستنتاج لقي انتقادًا حادًا من قبل أولئك الذين يرون أنه من غير الأخلاقي الانتظار من البوليساريو النـــزول سياسيًا، عنـــد الأمر الواقع بمجرد أن المغرب ومجلس الأمن عجزا و لم يتمكنا من احترام الشـــرعية الدولية، كما هو منصوص عليه في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1514 ســـنة 1960 حول تصفية الاستعمار وتقرير المصير، ولا من احترام رأي محكمة العـــدل الدولية لسنة 1975؛ لكن بيتر فان والسوم أحس بمخاطر إعطاء البوليساريو آمالاً كاذبة بتشجيعها على تجاهل الأمر الواقع الذي لن يتغير أبدًا، حسب تحليل بيتـــر فان والسوم، لأنه منذ مدة ومجلس الأمن يؤكد باستمرار وبكل وضوح على أنـــه لن يكون هناك إلا حل توافقي، ولسوء الحظ فإن من ساندوا البوليساريو أنفقـــوا بسخاء على أساس هذا النوع من التشجيع؛ لقد راهنوا بإصرار علـــى أن مجلـــس الأمن عاجلاً أو آجلاً سوف يحترم الشرعية الدولية ويرغم المغرب على اســـتفتاء يكون خيار الاستقلال من بين خياراته وهو ما لم يكن ما لم تتغير الوضعية الحالية، ولن يكون الوسيط الأممي الجديد الأميركي كريستوفر روس وهو المستعرب الذي

(1) بيتر فان والسوم: نـــزاع الصحراء الطويل والمضطرب، التجديد، الجمعة – الأحد 27–29 شعبان 1429هـــ، الموافق لـــ 29، 30 أغسطس/آب 2008، العدد 1965 الســـنة الثامنة نقلاً عن جريدة البايس الإسبانية يوم 28 أغسطس/آب 2008.

يجيد اللغة العربية أحسن حظًا؛ وبالتالي ما دام الأمر هكذا ينبغي لموريتانيا أن تقنع أشقاءها بالواقعية وبضرورة تفهم المخرج الذي سيؤدي إلى حل هذه القضية، وإن كان يبدو صعبًا وشاقًا سيؤدي إلى مفاوضات للحل النهائي، وهو أن يقتنع الإخوة في جبهة البوليساريو بحل يكون أقل من الاستقلال التام، ما يضمنه الحكم الذاتي، يكون مقبولاً للطرفين.

وفي الأخير متى ستظل المنطقة المغاربية رهينة لأزمة الصحراء الغربية؟ وهل ستبقى هذه المشكلة صامدة في ظل ما تشهده المنطقة من تغييرات نتيجة للثورات العربية؟ وهل ستنجح الدبلوماسية الثورية الجديدة في لمّ شمل المغرب العربي وبالتالي تجاوز مشكلة الصحراء؟ هل يدرك الساسة في منطقة المغرب العربي ما سبّبته مشكلة الصحراء للشعوب المغاربية من ويلات وتمزق وفرقة وعدم اتحاد وفقر مدقع يلصق المجتمعات بأديم التراب التي تحتوي المعادن والثروات؟

من المستفيد الأكبر من إطالة مأزق الصراع ودوام النزاع وتأزم القضايا هنا وهناك؟ ما الذي منع مجلس الأمن والقوى العظمى من فرض حل لهذا النزاع الذي طال أمده؟

الملاحق

الملحق 1

اتفاقية مدريد الثلاثية 14 نوفمبر 1975

٦١ ـ الصحراء الغربية

الفتوى الصادرة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥

قررت المحكمة في فتواها التي طلبتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مسألتين تتعلقان بالصحراء الغربية ،

ـ بأغلبية ١٣ صوتاً مقابل ٣ ، فيما يتعلق بالمسألة الأولى وهي " هل كانت الصحراء الغربية (وادي الذهب والساقية الحمراء) وقت الاستعمار الاسباني أرضاً لا مالك لها *(terra nullius)* ؟ ، الاستجابة لطلب الفتوى ؛

ـ وكان رأي المحكمة بالإجماع أن الصحراء الغربية (وادي الذهب والساقية الحمراء) لم تكن وقت الاستعمار الاسباني أرضاً لا مالك لها .

ـ وقررت ، بأغلبية ١٤ صوتاً مقابل صوتين ، فيما يتعلق بالمسألة الثانية وهي " ما هي الروابط القانونية التي كانت بين هذا الإقليم والمملكة المغربية والكيان الموريتاني " ؟ ، الاستجابة لطلب الفتوى ؛

ـ وكان رأي المحكمة ، بأغلبية ١٤ صوتاً مقابل صوتين ، أنه كانت هناك روابط قانونية بين هذا الإقليم والمملكة المغربية من النوع المشار إليه في الفقرة قبل الأخيرة من الفتوى ؛

ـ وكان رأيها ، بأغلبية ١٥ صوتاً مقابل صوت واحد ، أنه كانت هناك روابط قانونية بين هذا الإقليم والكيان الموريتاني من النوع المشار إليه في الفقرة قبل الأخيرة من الفتوى .

ومؤدى الفقرة قبل الأخيرة من الفتوى هو كالتالي :

تظهر المواد والمعلومات المقدمة إلى المحكمة وجود روابط ولاء قانونية ، وقت الاستعمار الاسباني ، بين سلطان المغرب وبعض القبائل التي تقطن إقليم الصحراء الغربية . وهي بالمثل تظهر وجود حقوق ، بما فيها الحقوق المتصلة بالأرض ، تشكل روابط قانونية بين الكيان الموريتاني ، كما تفهمه المحكمة ، وإقليم الصحراء الغربية . ومن ناحية أخرى فإن المحكمة خلصت إلى أن المواد والمعلومات المقدمة إليها لا تقيم الدليل على وجود أي رابطة من روابط السيادة الإقليمية بين إقليم الصحراء الغربية والمملكة المغربية أو الكيان الموريتاني . وهكذا لم تجد المحكمة أي روابط قانونية كتلك الروابط ذات الطابع الذي يمكن أن يؤثر على تطبيق قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د ـ ١٥) في إنهاء استعمار الصحراء الغربية ، ولاسيما تطبيق مبدأ تقرير المصير من خلال التعبير الحر والحقيقي عن إرادة سكان الإقليم .

وقد تشكلت المحكمة للنظر في هذه الدعوى على النحو التالي : الرئيس لاخس ؛ ونائب الرئيس عمّون ؛ والقضاة فورستر ، وغرو ، وبينغزون ، وبيترين ، وأونياما ، وديلّارد ، وإغناسيو ـ بينتو ، ودي كاسترو ، وسوروزوف ، وخيمينيز دي أريشاغا ، وسير همفري وولدوك ، وناجيندرا سينغ ، ورودا .

وألحق القضاة غرو ، وإغناسيو ـ بينتو ، وناجيندرا سينغ تصريحات بالفتوى ؛ وألحق نائب الرئيس عمّون ، والقضاة فورستر ، وبيترين ، وديلّارد ، ودي كاسترو ، وبو في آراءً مستقلة ، وألحق القاضي رودا رأيه المعارض .

وقد بيّن القضاة المعنيون في هذه التصريحات والآراء مواقفهم بوضوح .

* * *

سير الدعوى

(الفقرات ١ ـ ١٣ من الفتوى)

أشارت المحكمة أولاً إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قررت إحالة مسألتين إلى المحكمة كي تصدر فتوى بشأنها وذلك في القرار ٣٢٩٢ (د ـ ٢٩) الذي اعتمد في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ وأودع لدى قلم سجل المحكمة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر . وارتدّت قصصاً على ما أعقب ذلك من خطوات في سير الدعوى ، بما فيها ملف وثائق أحيل من الأمين العام للأمم المتحدة (النظام الأساسي ، الفقرة ٢ من المادة ٦٥) وتقديم بيانات خطية أو رسائل أو بيانات خطية و/أو شفوية من قبل ١٤ دولة بما فيها الجزائر واسبانيا والمغرب وموريتانيا وزائير (النظام الأساسي ، المادة ٦٦) .

وطلبت كل من موريتانيا والمغرب أن يسمح لها باختيار قاض خاص للاشتراك في المداولات . ووصلت المحكمة في أمرها الصادر في ٢٢ أيار/مايو ١٩٧٥ (تقارير محكمة العدل الدولية ، الصفحة ٦ من النص الانكليزي) إلى أنه يحق للمغرب وفقاً للمادتين ٣١ و ٦٨ من النظام الأساسي والمادة ٨٩ من لائحة المحكمة أن تختار شخصاً ليشترك بوصفه قاضياً خاصاً ، ولكن ، في حالة موريتانيا ، وصلت إلى أن الشروط اللازمة لتطبيق هذه المواد لم يتم استيفاؤها . وفي الوقت نفسه ذكرت المحكمة أن هذه الاستنتاجات لا تحكم مسبقاً بأي حال من الأحوال على آرائها

© Sahara7.com

فيما يتعلق بالمسألتين المحالتين إليها أو أية مسألة قد يُقتضى البت فيها ، بما في ذلك المسائل المتعلقة باختصاصها لإصدار الفتاوى وما إذا كان من اللائق ممارسة ذلك الاختصاص .

اختصاص المحكمة

(الفقرات ١٤ - ٢٢ من الفتوى)

تنص الفقرة ١ من المادة ٦٥ من النظام الأساسي على أن للمحكمة أن تفتي في أية مسألة قانونية بناءً على طلب أية هيئة أُعطيت الإذن الواجب للقيام بذلك . ولاحظت المحكمة أن الجمعية العامة للأمم المتحدة مأذون لها بذلك على النحو الواجب في الفقرة ١ من المادة ٩٦ من الميثاق وأن المسألتين المحالتين مصوغتان في قالب قانوني وتثيران مشاكل تدخل في حدود القانون الدولي . وهما من حيث المبدأ ذواتا صفة قانونية حتى وإن تضمنتا أيضاً مسائل واقعية ، وحتى وإن لم تتضمنا دعوة للمحكمة إلى النطق بشأن الحقوق والالتزامات القائمة . وبناءً على ذلك فإن المحكمة لها الاختصاص للنظر في الطلب .

لياقة إصدار الفتوى

(الفقرات ٢٣ - ٧٤ من الفتوى)

أبدت اسبانيا اعتراضات تبيّن ، في رأيها ، أن إعطاء الفتوى يتعارض مع صفة المحكمة القضائية ، وأشارت في المقام الأول إلى أنها لم توافق على قيام المملكة المتحدة بالفصل في المسائل المعروضة . وقالت (أ) إن موضوع المسألتين مطابق أساساً لموضوع نزاع بشأن الصحراء الغربية كانت المغرب ، في أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ ، قد دعتها للاشتراك في تقديمه إلى المحكمة ، وأنها قد رفضت هذا الاقتراح ؛ وهكذا فإن الولاية لإصدار الفتوى قد استخدمت لإحباط مبدأ أن المحكمة ليست لها الولاية لتسوية أي نزاع دون موافقة الطرفين ؛ (ب) إن القضية تتعلق بنزاع بشأن إسناد السيادة الإقليمية على الصحراء الغربية وأن موافقة الدول ضرورية دائماً للفصل في هذه المنازعات ؛ (ج) إن المحكمة ، في ظروف هذه القضية ، لا تستطيع الوفاء بمتطلبات حسن إقامة العدل فيما يتعلق بتحديد الوقائع . ورأت المحكمة (أ) أن الجمعية العامة ، وإن أشارت إلى أن الخصومة القانونية حول مركز الصحراء الغربية قد ثارت أثناء مناقشاتها ، لم يكن هدفها أن تعرض على المحكمة نزاعاً أو خصومة قانونية بغية تسويتها تسوية سلمية فيما بعد ، وإنما هي سعت إلى استصدار فتوى تساعدها في ممارسة وظائفها المتعلقة بإنهاء الاستعمار في الإقليم ، وبذا فلن يتضرر الموقف القانوني لاسبانيا من جراء إجابة المحكمة على المسألتين المعروضتين ؛ (ب) أن المسألتين لا تدعوان المحكمة إلى الفصل في حقوق إقليمية قائمة ؛ (ج) أن في حوزتها ما يكفي من المعلومات والبيّنات .

وأعربت اسبانيا عن رأيها ، في المقام الثاني ، بأن المسألتين المعروضتين على المحكمة غير عمليتين وخلو من الغرض أو الأثر العملي ، من حيث إنه سبق للأمم المتحدة أن استقرت على نهج يُتبع لإنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية ، ذلك هو استشارة السكان أبناء البلد عن طريق استفتاء تجريه اسبانيا بإشراف الأمم المتحدة . ودرست المحكمة قرارات الجمعية العامة حول الموضوع ، من القرار ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ بشأن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، إلى القرار ٣٢٩٢ (د - ٢٩) بشأن الصحراء الغربية ، الذي يتضمن طلب الفتوى . وخلصت إلى أن عملية إنهاء الاستعمار التي توختها الجمعية العامة هي عملية يجري فيها احترام حق سكان الصحراء الغربية في تقرير مركزهم السياسي في المستقبل بمحض إرادتهم المعبّر عنها تعبيراً حراً . وحق تقرير المصير هذا ، الذي لا يتأثر بطلب الفتوى ويشكل افتراضاً أساسياً في المسألتين المعروضتين على المحكمة ، يترك للجمعية العامة شيئاً من السلطة التقديرية فيما يتعلق بالأشكال والإجراءات التي ينبغي تحقيقه بها . وهكذا فإن الفتوى ستزود المحكمة بعناصر ذات طابع قانوني تتصل بالمناقشات الأخرى للمشكلة التي أشار إليها القرار ٣٢٩٢ (د - ٢٩) .

وبناءً على ذلك لم تجد المحكمة سبباً مقنعاً يحملها على رفض الإفتاء بشأن المسألتين المحالتين إليها في طلب إصدار الفتوى .

المسألة الأولى : " هل كانت الصحراء الغربية (وادي الذهب والساقية الحمراء) وقت الاستعمار الاسباني أرضاً لا مالك لها (terra nullius) ؟ "

(الفقرات ٧٥ - ٨٣ من الفتوى)

لغرض الفتوى يمكن أن يعتبر " وقت الاستعمار الاسباني " بأنه الفترة المبتدئة في عام ١٨٨٤ عندما أعلنت اسبانيا حمايتها لوادي الذهب . ولذا فإن المفهوم القانوني " للأرض التي لا مالك لها " يجب أن يكون تفسيره بالرجوع إلى القانون الساري في تلك الفترة . وفي القانون يشكل " الاحتلال " حيازة للسيادة على إقليم ما بوسيلة سلمية عدا الانفصال أو الخلافة ؛ ويشترط ، شرطاً أساسياً ، كي يكون " الاحتلال " نافذاً أن يكون الإقليم " أرضاً لا مالك لها " . وحسب ممارسة الدول في تلك الفترة ، فإن الأقاليم التي تقطنها القبائل أو السكان الذين لهم تنظيم اجتماعي وسياسي لا تعتبر " أرضاً لا مالك لها " ؛ ففي حالة هذه الأقاليم لم تكن السيادة تعتبر عموماً بأنها سارية عن طريق

© Sahara17.com

الاحتلال ، ولكن عن طريق اتفاقات تبرم مع الحكام المحليين . وتظهر المعلومات المقدمة إلى المحكمة (أ) أن الصحراء الغربية كان يقطنها وقت الاستعمار سكان كانوا ، رغم بداوتهم ، منظمين اجتماعياً وسياسياً على شكل قبائل أو تحت سلطة رؤساء لهم الأهلية لتمثيلهم ؛ (ب) أن اسبانيا لم يكن منطلقها على أساس أنها أقامت سيادتها على " أرض لا مالك لها " ؛ وهكذا فإن ملك اسبانيا أعلن في الأمر الذي أصدره في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٨٨٤ أنه وضع وادي الذهب تحت حمايته استناداً إلى اتفاقات عقدت مع رؤساء القبائل المحليين .

لذا أجابت المحكمة بالنفي على المسألة الأولى . وتنص أحكام طلب الفتوى على أنه " إذا كان جواب المسألة الأولى بالنفي " فإن المحكمة يجب أن تجيب على المسألة الثانية .

المسألة الثانية : " ما هي الروابط القانونية التي كانت قائمة بين هذا الإقليم والمملكة المغربية والكيان الموريتاني ؟ "

(الفقرات ٨٤ - ١٦١ من الفتوى)

يمكن فهم معنى عبارة " الروابط القانونية " من هدف وغرض قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٢٩٢ (د - ٢٩) . وقد بدا للمحكمة أنه يجب فهم العبارة على أنها تعني الروابط القانونية التي يمكن أن تؤثر في السياسة الواجب اتباعها في إنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية . ولم تستطع المحكمة قبول الرأي بأن الروابط المعنية يمكن أن تنحصر في الروابط المقامة مباشرة مع الإقليم دون الاكتراث بالسكان الذين قد يكونون موجودين فيه . وكان الإقليم وقت الاستعمار يقطنه سكان متناثرون هم في غالبهم قبائل بدوية تجتاز الصحراء ذهاباً وجيئةً في مسالك منتظمة نوعاً ما تمتد في بعض الأحيان إلى أن تبلغ المغرب أو مناطق ما هو الآن معروف بموريتانيا ، والجزائر وغيرهما من الدول . وهذه قبائل مسلمة .

وقدمت المغرب (الفقرات ٩٠ - ١٢٩ من الفتوى) ادعاءها بالروابط مع الصحراء الغربية بوصفه ادعاءً بروابط السيادة على أساس النزعم بحيازةٍ للإقليم لا تعي الذاكرة بدايتها وبممارسة السلطة فيه دون انقطاع . إلا أن المحكمة رأت أن ما له أهمية حاسمة في تقرير جوابها على المسألة الثانية هو البيِّنة المتعلقة مباشرة بإظهار وجود السلطة الفعّالة على الصحراء الغربية وقت استعمار اسبانيا لها وفي الفترة السابقة لذلك الوقت مباشرة . وطلبت المغرب أن تضع المحكمة في الاعتبار التركيب الخاص للدولة المغربية . فتلك الدولة أقيمت على أساس رابطة الإسلام المشتركة وعلى ولاء مختلف القبائل للسلطان بواسطة قادتها وشيوخها ، لا على أساس مفهوم الأرض . وهي مؤلفة مما كان يعرف باسم بلاد مخزن ، وهي منطقة واقعة فعلاً تحت نفوذ السلطان ، ومن جزء مما كان يعرف باسم بلاد سيبه ، وهي مناطق لا تخضع القبائل فيها له ؛ وفي الفترة المعنية ، كانت المناطق الواقعة مباشرة شمالي الصحراء الغربية ضمن بلاد سيبه .

وكدليل على إظهار المغرب لسيادتها في الصحراء الغربية ، احتجت بما زُعم بأنها أعمال الإظهار الداخلي للسلطات المغربية ، وتتألف من بيِّنة قيل إنها تُظهر ولاء القادة الصحراويين للسلطان ، بما فيها الظواهر والوثائق الأخرى المتعلقة بتعيين القادة ، وما زُعم من جباية ماريفرضه الشرع من ضرائب وغيرها من الضرائب ، وأعمال المقاومة العسكرية للتغلغل الأجنبي في الإقليم . واستندت المغرب أيضاً إلى بعض الأعمال الدولية التي قيل إنها تشكل اعترافاً من قبل الدول الأخرى بسيادتها على الصحراء الغربية بكاملها أو على جزء منها ، بما في ذلك (أ) بعض المعاهدات المبرمة مع اسبانيا والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى في الفترة من ١٧٦٧ إلى ١٨٦١ ، وقد تعلقت أحكامها ، في جملة أمور ، بسلامة الأشخاص الذين تحطمت سفنهم عند ساحل وادي نون أو على مقربة منه ؛ (ب) بعض المعاهدات التنائية المعقودة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين التي قبل إن بريطانيا العظمى واسبانيا وفرنسا والمانيا قد اعترفت فيها بأن السيادة المغربية قد امتدت جنوباً حتى رأس بوجادور أو حدود وادي الذهب .

ووصلت المحكمة ، بعد أن نظرت في هذه البيِّنة وفي ملاحظات الدول التي اشتركت في المداولات ، إلى أنه لا الأعمال الداخلية ولا الأعمال الدولية التي استندت إليها المغرب تدل على وجود روابط قانونية أو اعتراف دولي بالروابط القانونية بين الصحراء الغربية والدولة المغربية في الفترة المعنية . وحتى مع مراعاة التركيب الخاص لتلك الدولة ، فهي لا تدل على أن المغرب قد أظهرت أي نشاط فعّال أو خالص في الصحراء الغربية . ومع ذلك فهي تتضمن دلالات على وجود رابطة ولاء قانونية في الفترة المعنية بين السلطان وبعض ، وليس جميع ، السكان البدو في الإقليم ، بواسطة قادة تكنه في منطقة نون ، وهي ترى أن السلطان أظهر بعض السلطة أو النفوذ على هذه القبائل ، واعترفت الدول الأخرى بذلك .

وكان المصطلح " الكيان الموريتاني " (الفقرات ١٣٠ - ١٥٢ من الفتوى) قد استخدم أول ما استخدم أثناء دورة الجمعية العامة لعام ١٩٧٤ التي اعتمد فيها القرار ٣٢٩٢ (د - ٢٩) ، الذي يطلب فتوى المحكمة ، وهو يرمز إلى الكيان الثقافي والجغرافي والاجتماعي الذي أُقيمت ضمنه فيما بعد جمهورية موريتانيا الإسلامية . وكما تقول موريتانيا فإن قوام ذلك الكيان ، في الفترة المعنية ،

© Sahara7.com

هي بلاد الشنقيطي ، وهي وحدة بشرية مميزة لها لغة وطريقة حياة وديانة ونظام قوانين مشتركة ، وفيها نوعان من السلطة : الإمارات والمجموعات القبلية .

أما وقد سلّمت موريتانيا صراحة بأن هذه الإمارات والقبائل لا تشكل دولة ، فقد اقترحت بأن مفهومي " الأمة " و " الشعب " هما أنسب ما يوضح وضع الشعب الشنقيطي وقت الاستعمار . وحسب قول موريتانيا ، امتد الكيان الموريتاني في تلك الفترة من نهر السنغال إلى وادي الساقية الحمراء . وهكذا فإن الإقليم الواقع حالياً تحت الإدارة الاسبانية والإقليم الذي يشكل حالياً جمهورية موريتانيا الإسلامية يشكلان جزأين لا ينفصلان من كيان واحد وتوجد بينهما روابط قانونية .

وكشفت المعلومات المعروضة على المحكمة أن الإمارات والقبائل في الكيان ، رغم ما بينها من الروابط العرقية واللغوية والدينية والثقافية والاقتصادية الكثيرة ، فهي مستقلة الواحدة عن الأخرى ؛ وليست لها مؤسسات أو أجهزة مشتركة . ولذا فلم يكن للكيان الموريتاني طابع الشخصية أو الكيان الاعتباري الذي يميزها عن الإمارات أو القبائل العدة التي تتكون منها . وخلصت المحكمة إلى أنه لم توجد ، وقت الاستعمار الاسباني ، بين إقليم الصحراء الغربية والكيان الموريتاني أية رابطة للسيادة أو لولاء القبائل أو لمجرد الاحتواء ضمن نفس الكيان القانوني . ومع هذا فلا يبدو أن الجمعية العامة قد صاغت المسألة الثانية على نحو تقصر فيه المسألة حصراً على الروابط القانونية التي توحي بوجود سيادة إقليمية ، مما يغفل إمكانية أن تكون الروابط القانونية الأخرى ذات أهمية لعملية إنهاء الاستعمار . ورأت المحكمة أن السكان البدو في بلاد الشنقيطي كانت لهم ، في الفترة المعنية ، حقوق بما فيها الحقوق المتعلقة بالأراضي التي يرتحلون خلالها . وهذه الحقوق تشكل روابط قانونية بين الصحراء الغربية والكيان الموريتاني . وهي روابط لم تعرف حدوداً بين الإقليمين وكذلك فإنها أساسية لصميم الحياة في الإقليم .

وقد شددت كل من المغرب وموريتانيا على طابع التداخل للروابط القانونية التي ادّعى كل منها وجودها مع الصحراء الغربية وقت الاستعمار (الفقرات ١٥٣ - ١٦٠ من الفتوى) . ورغم أنه يبدو أن وجهات نظريهما قد تطورت كثيراً في هذا الصدد ، فقد ذكرت الدولتان كلاهما في نهاية المرافعات أن هناك شمالاً يخصّ المغرب وجنوباً يخصّ موريتانيا ، دون وجود فراغ جغرافي بينهما ، وإنما يوجد بعض التداخل نتيجة لتقاطع طرق البدو . واقتصرت المحكمة على ملاحظة أن هذا التداخل الجغرافي يدل على صعوبة فكّ مختلف العلاقات التي كانت قائمة في منطقة الصحراء الغربية وقت الاستعمار .

* * *

لهذه الأسباب ، أعطت المحكمة (الفقرتان ١٦٢ و ١٦٣ من الفتوى) الأجوبة الواردة في الصفحتين ١ و ٢ أعلاه .

©Sahara7.com

الملحق 2

اتفاقية مدريد الثلاثية
(14 نوفمبر/تشرين الثاني 1975)

بعد أن اجتمعت الوفود المعتمدة، الممثلة لحكومات، إسبانيا والمغرب وموريتانيا، اتفقت في مدريد بتاريخ 14 نوفمبر/تشرين الثاني 1975 على المبادئ التالية:

الفصل الأول: تأكيد إسبانيا قرارها، الذي أعلنته مرارًا، في الأمم المتحدة، بتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، وذلك بوضع حد للمسؤوليات والسلطات، التي كانت تتولاها في هذا الإقليم، بوصفها الدولة المتصرفة.

الفصل الثاني: طبقًا للقرار المذكور، ووفقًا للمفاوضات، التي أوصت بها الأمم المتحدة مع الطرفين المعنيين، تشرع إسبانيا، فورًا، في إقامة إدارة مؤقتة، في الإقليم بمشاركة المغرب وموريتانيا، وبتعاون مع "الجماعة" وتُسلّم لهذه الإدارة، المسؤوليات والسلطات، التي تشير إليها الفقرة السابقة، وبصدد ذلك وقع الاتفاق على تعيين حاكمين مساعدين، باقتراح من المغرب وموريتانيا، وذلك ليعاونا الحاكم العام للإقليم، في مهامه فعليًا ونهائيًا، قبل 28 فبراير/شباط 1976.

الفصل الثالث: يُحتَرم رأي سكان الصحراء المعبّر عنه من خلال "الجماعة".

الفصل الرابع: تخبر الأقطار الثلاثة الأمين العام للأمم المتحدة، بما هو مقرر في هذه الوثيقة، نتيجة للمفاوضات التي جرت وفقًا للمادة 33، من ميثاق الأمم المتحدة.

الفصل الخامس: إن الأقطار الثلاثة الموقّعة تصرّح بأنها قد توصلت إلى النتائج المذكورة مدفوعة بروح مثلى من التفاهم والأخوة واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وذلك كأحسن مساهمة منها، في حفظ السلام والأمن الدوليين.

الفصل السادس: هذه الوثيقة قابلة للتنفيذ، بنفس اليوم الـــذي تُنشـــر فيـــه بالجريدة الرسمية للدولة. قانون تصفية الاســـتعمار في الصـــحراء، الـــذي يـــأذن للحكومة الإسبانية، أن تضع موضع التنفيذ للالتزامات التي تتضمنها هذه الوثيقة.

حمدي ولد مكناس: ممثل موريتانيا

أحمد عصمان: ممثل المملكة المغربية

كارلوس أرياس نافارو: ممثل إسبانيا

الملحق 3

اتفاقية تسيير اقتصاد الصحراء
بين المغرب وموريتانيا 1976 «وثائق نادرة»

نصت هذه الاتفاقية على ما يلي:

إن فخامة رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية وصاحب الجلالة ملك المغرب، اعتبارًا منهما للأهمية التي يوليانها للرسائل المتبادلة بينهما يوم 30 أكتوبر/تشرين الأول 1974، وحرصًا منهما على تعزيز العلاقات المتبادلة بين البلدين، وخصوصًا في ميدان التعاون الاقتصادي قرّرا تنسيق جهودهما ووسائلهما لتحقيق أهداف هذه الاتفاقية.

المادة الأولى: يتفق الطرفان على إشراك الجمهورية الإسلامية الموريتانية في رأس مال شركة فوسفات بوكراع، على أن تحدد ترتيبات هذا الاتفاق بترتيبات بين البلدين.

المادة الثانية: اتفق الطرفان على تنسيق جهودهما ووسائلهما من أجل استكشاف الثروات الباطنية في الأقاليم الصحراوية المسترجعة، وذلك من أجل استغلالها بصورة مشتركة، ولأجل هذا الغرض ستُحدث شركات مختلطة بين مؤسسات موريتانية ومغربية تابعة لكل من الدولتين، وستحدد المقتضيات العملية لهذا التعاون بمقرر مشترك يحدد كل حالة على حدة.

المادة الثالثة: يستعمل الطرفان المتعاقدان كل جهودهما من أجل تنمية تعاونهما في ميدان الصيد البحري، ولهذا سيمنح كل منهما الطرف الآخر أكثر ما يمكن من التسهيلات في المياه البحرية للأراضي الصحراوية المسترجعة ويشجعان بوجه خاص إحداث شركات مختلطة للصيد البحري. وسيتم تحديد مقتضيات هذا

التعاون باتفاق مشترك بين البلدين ولأجل الحفاظ على ثرواتهما البحريـــة قـــرر الطرفان إنشاء لجنة مختلطة للصيد البحري.

المادة الرابعة: سيدخل هذا الاتفاق حيز التطبيق ابتداء من تاريخ تبادل وثائق التصديق وفقًا للمسطرة الدستورية المتبعة في كل من البلدين.

الملحق 3: اتفاقية ترسيم الحدود بين المغرب وموريتانيا 1976 "وثيقة نادرة"

الملحق 4

اتفاقية ترسيم الحدود بين المغرب وموريتانيا 1976 «وثيقة نادرة»

نصت هذه الاتفاقية على ما يلي:

إن فخامة رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وصاحب الجلالة ملك المغرب استنادا إلى الرأي الاستشاري الصادر يوم 16 أكتوبر/تشرين الأول 1975 عن محكمة العدل الدولية والذي يعترف بوجود روابط قانونية بين ملك المغرب وبعض القبائل التي تعيش في إقليم الصحراء. وكذا الاعتراف بوجود حقوق ومنها حقوق تتعلق بالأرض تشكّل علاقة قانونية مع المجموعة الموريتانية. وطبقًا للتصريح المبدئي الذي تم التوقيع عليه بمدريد يوم 14 نوفمبر/تشرين الثاني 1975، والذي ينقل الإدارة المؤقتة بمشاركة المغرب وموريتانيا وبتعاون مع الجماعة الصحراوية، واعتبارًا لاستشارة الجماعة التي اجتمعت في دورة استثنائية يوم 26 فبراير/شباط 1976؛ يقرران إبرام هذه الاتفاقية ويعيّنان لهذا الغرض مفوضيهما، وهما وزيرا خارجية بلديهما.

المادة الأولى: توصلت الأطراف العليا المتعاقدة إلى اتفاق مشترك ينص على أن حدود الدولة بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والمملكة المغربية يرسمها الخط المستقيم الذي يبتدئ من نقطة التقاء الشاطئ الأطلسي مع خط العرض الشمالي 24، والذي يتجه إلى نقطة الالتقاء بين خط العرض الشمالي 23 الذي يلتقي مع خط الطول الغربي 13، وإن التقاء هذا الخط المستقيم مع الحدود الحالية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، يشكّل خط الحدود الجنوبية الشرقية للمملكة المغربية.

وانطلاقًا من هذه النقطة فإن خط الحدود نحو الشمال مع خط الحدود الحالي للجمهورية الإسلامية الموريتانية إلى نقطة التقاء الإحداثيات "500-959"، كما هي مبينة في الخريطة الموقعة والملحقة بهذه الاتفاقية.

المادة الثانية: تشكّل حدود الدولة بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والمملكة المغربية حسب ما هو مبين في المادة الأولى. الحدود الأرضية كما تحدد عموديًا السيادة في المجال الجوي وامتلاك ما في باطن الأرض، أما بالنسبة للهضبة القارية فعند خط العرض الشمالي 24 يعتبر الخط الفاصل للحدود.

المادة الثالثة: يتم تشكيل لجنة مختلطة مغربية - موريتانية لوضع علامات الحدود بين البلدين حسب ما ورد في المادة الأولى.

وتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في التاريخ الذي يتم فيه تبادل وثائق التصديق طبقًا للإجراءات المعمول بها في كل من البلدين، وبمجرد ما تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ تُسجّل لدى الأمانة العامة للأمم (المتحدة) وفقًا للمادة 102 من ميثاقها.

الملحق 5

إعلان قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية من طرف جبهة البوليساريو من منفاها في الجزائر (27 فبراير/شباط 1976)

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الشعب "العربـــي" الصحراوي وهو يذكّر شعوب العالم بأنها قد أعلنت في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي قرار الجمعية العامـــة، رقم 1514، في دورتها الخامسة عشرة، الذي جاء به ما يلي: "إن شعوب العالم قد عقدت العزم على أن تؤكد من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامـــة الشخص الإنساني وقيمته وبتساوي حقوق الرجال والنساء وحقوق الأمم كبيرها وصغيرها، وأن تعزز الرقي الاجتماعي وترفع مستوى الحياة في جو مـــن الحريـــة أفسح".

وإدراكًا للمنازعات المتزايدة، الناجمة عن إنكار الحرية على تلك الشعوب أو إقامة العقبات في طريقها؛ مما يشكّل تهديدًا خطيرًا للسلم العالمي.

واقتناعًا منه بأن لجميع، الشعوب حقًا، غير قابل للتصرف في الحرية التامـــة، وممارسة سيادتها وفي سلامة وحدة ترابها.

وعملاً بوضع حد بسرعة وبدون قيد أو شرط للاستعمار بجميـــع صـــوره ومظاهره وذلك لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للشعوب المناضلة.

يعلن للعالم أجمع، على أساس من الإرادة الشعبية الحرة القائمة على دعـــائم الاختيار الديمقراطي عن قيام دولة حرة مستقلة ذات سيادة وحكم وطني ديمقراطي

عربـــي وحدوي الاتجاه، إسلامي العقيدة وتقدمي المنهج، تُســـمّى: الجمهوريـــة العربية الصحراوية الديمقراطية.

وانسجامًا مع عقيدتها واتجاهها ومنهجها، تعلن هذه الدولة العربية الإفريقيـــة غير المنحازة، احترامها للمواثيق والمعاهدات الدولية وتمسكها بميثاق الأمم المتحدة وارتباطها بميثاق جامعة الدول العربية، وتقيدها بميثاق منظمة الوحدة الإفريقيـــة، مؤكدة التزامها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إن الشعب العربـــي في الجمهورية الصحراوية الديمقراطية وقد عقد العـــزم على حماية استقلاله ووحدة ترابه والسيطرة على موارده وثرواته الطبيعية، سيجاهد مع كل الشعوب المحبة للسلام، للعمل على تدعيم السلم وترسيخ الأمن في العـــالم أجمع ومناصرته لجميع حركات تحريـــر الشـــعوب، للـــتخلص مـــن الســـيطرة الاستعمارية. وفي هذه اللحظات التاريخية التي يُعلَن فيها قيام الدولة الجديدة يناشد أشقاءه ودول العالم قاطبة الاعتراف بها، كما يعبّر عن رغبته الصادقة، في تبـــادل العلاقات معها المبنية على أساس من الصداقة والتعاون وعدم التدخل في الشـــؤون الداخلية.

إن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، تنادي المجتمع الـــدولي الـــذي يسعى لإقامة الحق والعدل ويسعى لتوطيد دعائم السلام والأمن أن يساهم في بناء الدولة الجديدة من أجل كرامة ورفاهية وطموحات الإنسان بها.

المجلس الوطني المؤقت ممثلاً لإرادة الشعب في الجمهورية العربية الصـــحراوية الديمقراطية.

الجمعة 17 فبراير/شباط 1976م الموافق 27 صفر 1396هـــ.

الملحق 6

اتفاق سلم بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية وجبهة تحرير الساقية الحمراء وواد الذهب (البوليساريو 1979)

انعقد بالجزائر عاصمة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية اجتماع أيام 3 إبريل/نيسان 5 أغسطس/آب عام 1979م بين وفد موريتانيا برئاسة المقدم أحمد سالم ولد سيدي النائب الثاني لرئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني الوزير المكلف بالأمانة الدائمة للّجنة، وعضوية المقدم أحمد ولد عبد الله، عضو اللجنة العسكرية للخلاص الوطني قائد أركان القوات المسلحة، ووفد صحراوي برئاسة بشير مصطفى السيد الأمين العام المساعد لجبهة البوليساريو، عضو اللجنة التنفيذية ومجلس قيادة الثورة، وعضوية كل من:

محمد سالم ولد السالك وزير الإعلام، عضو المكتب السياسي لجبهة البوليساريو وعضو المجلس الوطني الصحراوي.

محمود عبد الفتاح، مسؤول قطاع أوروبا في جبهة البوليساريو.

وبعد المفاوضات اتفق الطرفان على ما يلي:

اعتبارًا لتشبث الطرفين الموريتاني والصحراوي بالاحترام التام لمبادئ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها وبعدم المساس بالحدود الجغرافية الموروثة عن فترة الاستعمار.

واعتبارًا لرغبة الطرفين الصادقة في إقامة سلم عادل ونهائي بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية وجبهة البوليساريو طبقًا لمبادئ التعايش السلمي والاحترام المتبادل وحسن الجوار.

واعتبارًا لحاجة الطرفين الملحة لإيجاد حل شامل ونهائي للصراع بشكل يضمن للشعب الصحراوي كامل حقوقه الوطنية وللمنطقة السلم والاستقرار.

تعلن الجمهورية الإسلامية والموريتانية رسميًا أنه لا توجد لديها – ولن توجد لديها – أية مطالب ترابية أو غيرها على الصحراء الغربية.

قررت الجمهورية الإسلامية الموريتانية الخروج نهائيًا من الحرب الجائرة في الصحراء الغربية حسب الإجراءات المتفق عليها مع ممثلي الشعب الصحراوي (جبهة البوليساريو).

ثانيًا: تعلن جبهة البوليساريو رسميًا أنه لا توجد لديها ولن توجد لديها أية مطالب ترابية أو غيرها على موريتانيا.

ثالثًا: يقرر الطرفان: جبهة البوليساريو باسم الشعب الصحراوي والجمهورية الإسلامية الموريتانية بموجب الاتفاق الحالي توقيع سلام دائم بينهما.

رابعًا: قرر الطرفان عقد لقاءات دورية بينهما من أجل السهر على تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في البند "ب"من الفقرة الأولى.

خامسًا: يقرر الطرفان إرسال هذا الاتفاق فور توقيعه إلى كل من الرئيس الدوري لمنظمة الوحدة الإفريقية وأعضاء اللجنة الخاصة والأمين العام ولكل من منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة والرئيس الدوري لمجموعة عدم الانحياز.

حُرّر في الجزائر بتاريخ 5 أغسطس/آب 1979.

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية: المقدم أحمد سالم ولد سيدي، النائب الثاني لرئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني والوزير المكلف بالأمانة الدائمة للجنة.

عن جبهة البوليساريو: البشير مصطفى السيد، الأمين العام المساعد لجبهة البوليساريو.

الملحق 7

مقررات مؤتمر القمة العربية السابع في الرباط خلال الفترة 26–29 أكتوبر/تشرين الأول 1974

توصية رقم 13، حول قضية الصحراء: توحيد الموقف العربي في قضية الصحراء الغربية

نظر مؤتمر القمة العربي السابع، قضية الصحراء الغربية، وإن المؤتمر إذ يبدي ارتياحه الكامل لما توصلت إليه الدولتان الشقيقتان: الجمهورية الإسلامية الموريتانية والمملكة المغربية من اتفاق بينهما باعتبارهما الطرفين المعنيين بمستقبل الصحراء يعلن مساندته التامة وتأييده الكامل لموقف هاتين الدولتين ولقبولهما معًا اللجوء إلى محكمة العدل الدولية استجابة لرغبتهما المعبّر عنها مؤخرًا بالجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحالية.

وتعتبر الدول العربية قضية الصحراء الغربية وتصفية الاستعمار منها، قضية جوهرية تهم جميع الدول العربية، وتطالب إسبانيا، باعتبارها صديقة العرب التقليدية، بأن تسرع قبولها لطلب المغرب وموريتانيا.

الملحق 8

قائمة بأسماء بعض ضحايا الجيش الموريتاني في حرب الصحراء الغربية بين الجيش الموريتاني وجبهة البوليساريو (خاص جدًا يُنشر لأول مرة في هذا البحث)

وهؤلاء من قطاع الحرس الموريتاني وهم:

1- الرائد: أسويدات ولد وداد، توفي في عين بنتيلي 19 يناير/كانون الثاني 1976.
2- الملازم: آبو دياكيتا، توفي في أزويرات 7 أكتوبر/تشرين الأول 1976.
3- المساعد أول: لبات ولد ندح، توفي في المستشفى 24 إبريل/نيسان 1976.
4- المساعد: أحمد عثمان، توفي في أتميمشات 18 ديسمبر/كانون الأول 1976.
5- الرقيب أول: موسى لولو سي توفي في لكويرة 19 ديسمبر/كانون الأول 1975.
6- الرقيب أول: سيد أحمد ولد محمد سالم، توفي في العرقوب 18 إبريل/نيسان 1976.
7- الرقيب أول: سك داوودا، توفي في ميجك 19 إبريل/نيسان 1976.
8- الرقيب أول: عثمان ولد باز، توفي في العرقوب 8 ديسمبر/كانون الأول 1976.
9- الرقيب أول: المختار ولد أحمد شنان توفي في بوجرطالا 10 ديسمبر/كانون الأول 1976.

10- الرقيب أول: سي آمادو صمب، توفي في أزويرات 16 يوليو/تموز 1977.
11- الرقيب: محمد ولد صمب، توفي في المستشفى 29 إبريل/نيسان 1976.
12- الرقيب: ولد أواه ولد سيد أحمد، توفي في تيشيت 6 يوليو/تموز 1976.
13- الرقيب: محمد سالم ولد عمار، توفي في أتميمشات 12 أكتوبر/تشرين الأول 1976.
14- الرقيب: أحمد ولد زياد، توفي في بير كندوز 30 أكتوبر/تشرين الأول 1976.
15- الرقيب: هارونا صمب، توفي في العرقوب 8 ديسمبر/كانون الأول 1976.
16- الرقيب: محمد ولد لخويمة توفي في شوم 28 يناير/كانون الثاني 1977.
17- الرقيب: مبارك ولد بلخير، توفي في أتواجيل 21 فبراير/شباط 1976.
18- الرقيب: التهامي محمد توفي في العركوب15 مارس/آذار 1977.
19- الرقيب: محمد ولد عبد الرحمن، توفي في تشل 6 مارس/آذار 1977.
20- الرقيب: محمد محمود ولد الطالب حمادي، توفي في المستشفى 29 أكتوبر/تشرين الأول 1976.
21- الرقيب: لبرامي ولد أعليات، توفي في المستشفى 18 يونيو/حزيران 1977.
22- الرقيب: سيد ولد محمد السالك توفي في المستشفى 13 أغسطس/آب 1977.
23- الرقيب: باهي ولد محمد، توفي في معيتيك 13 أغسطس/آب 1977.
24- الرقيب: علي ولد عمار توفي في تيشيت 3 أغسطس/آب 1977.
25- الرقيب: محمد الأمين ولد سويد، توفي في وادان 24 سبتمبر/أيلول 1977.
26- الرقيب: إبراهيم ولد كنكو، توفي المستشفى 26 مايو/أيار 1977.
27- الحرسي: أحمد سالم ولد اعل طالب، توفي في وادان 28 سبتمبر/أيلول 1977.
28- الحرسي: محمد الملقب أكبيد أديارا، توفي في بو الأنوار 23 أكتوبر/تشرين الأول 1977.
29- الحرسي: الشيخ ولد أو ديك، توفي في بير كندوز 7 نوفمبر/تشرين الثاني 1977.
30- الحرسي: ديا حمادي محمدو، توفي في بير كندوز يوم 7 نوفمبر/تشرين الثاني 1977.

31- الحرسي: عبد الله ولد عثمان، توفي في بير كندوز يوم 7 نوفمبر/تشرين الثاني 1977.

32- الحرسي: خاليدو محمدو، توفي في بير كندوز يوم 7 نوفمبر/تشرين الثاني 1977.

33- الحرسي: با أوبكر، توفي في بير كندوز يوم 7 نوفمبر/تشرين الثاني 1977.

34- الحرسي: أحمد ولد محمود، توفي في بير كندوز يوم 7 نوفمبر/تشرين الثاني 1977.

35- الحرسي: آمادو صاديو، توفي في أزويرات يوم 1 مايو/أيار 1977.

36- الحرسي: محمد ولد بو جندايه، توفي في المستشفى الوطني يوم 30 مايو/أيار 1977.

37- الحرسي: محمد ولد العتيق، توفي في المستشفى يوم 13 يونيو/حزيران 1977.

38- الحرسي: سربي ولد السالك، توفي في با سكنو يوم 10 يونيو/حزيران 1977.

39- الحرسي: لادج آمادو با، توفي في باسكنو يوم 10 يونيو/حزيران 1977.

40- الحرسي: إطول عمرو ولد باب علي، توفي في المستشفى، 21 يونيو/حزيران 1977.

41- الحرسي: عليون ولد مبارك، توفي في أزويرات يوم 16 يوليو/تموز 1977.

42- الحرسي: عليون ولد بواد، توفي في أزويرات 16 يوليو/تموز 1977.

43- الحرسي: محمد هامات كان، توفي في تيشيت 3 أغسطس/آب 1977.

44- الحرسي: إبراهيم ولد سيد أحمد، توفي في تيشيت 3 أغسطس/آب 1977.

45- الحرسي: باب ولد مود، توفي في وادان يوم 28 سبتمبر/أيلول 1977.

46- الحرسي: سيدات ولد محمدون، توفي في وادان يوم 28 سبتمبر/أيلول 1977.

47- الحرسي: المختار ولد علي وادان، 28 سبتمبر/أيلول 1977.

48- الحرسي: با آدما حمادي، توفي في وادان يوم 28 سبتمبر/أيلول 1977.

49- الحرسي: نجاي محمدو بنتا، توفي في بو الأنوار يوم 23 أكتوبر/تشرين الأول 1977.

50- الحرسي: مجيبو جالو، توفي في بو الأنوار 23 أكتوبر/تشرين الأول 1977.

51- الحرسي: سال آمادو محمدو، توفي في بو الأنوار يوم 23 أكتوبر/تشرين الأول 1977.
52- الحرسي: ألا سان بوكر، توفي في المستشفى الوطني يوم 15 يوليو/تموز 1977.
53- الحرسي: إدوم ولد محمد، توفي في العركوب يوم 8 ديسمبر/كانون الأول 1976.
54- الحرسي: حابيبو لي، توفي في العركوب يوم 8 ديسمبر/كانون الأول 1976.
55- الحرسي: الحسين ولد الرشيد، توفي في العركوب يوم 8 ديسمبر/كانون الأول 1976.
56- الحرسي: أحمد ولد لوليدن، توفي في العركوب يوم 8 ديسمبر/كانون الأول 1976.
57- الحرسي: سي آدما مالال، توفي في أتميمشات 18 ديسمبر/كانون الأول 1976.
58- الحرسي: لبات ولد أحمد كوري، توفي في آوسرد يوم 8 ديسمبر/كانون الأول 1976.
59- الحرسي: أديا هارونا شيلل، توفي في العركوب في 5 فبراير/شباط 1977.
60- الحرسي: الطالب ولد الخاليفة، توفي القطار يوم 19 فبراير/شباط 1976.
61- الحرسي: الشيخ ولد المهدي، توفي في أفديرك يوم 13 مارس/آذار 1977.
62- الحرسي: دوبل ولد صمب، توفي في المستشفى يوم 18 مارس/آذار 1977.
63- الحرسي: لو هامد ولد هيم، توفي في تشل يوم 6 مارس/آذار 1977.
64- الحرسي: باب ولد محمد، توفي في المستشفى يوم 9 أكتوبر/تشرين الأول 1977.
65- الحرسي: مخالا روبي، توفي في المستشفى يوم 7 إبريل/نيسان 1977.
66- الحرسي: شامخ ولد محمد، توفي في تشل يوم 18 إبريل/نيسان 1977.
67- الحرسي: أحمداتو ولد لمني، توفي في تشل يوم 3 إبريل/نيسان 1977.
68- الحرسي: محمد ولد محمودي، توفي في إنال يوم 9 ديسمبر/كانون الأول 1975.

69- الحرسي: محمد الأمين ولد محمد عبد الله، توفي في آوسرد يوم 17 فبراير/شباط 1976.
70- الحرسي: محمد مبيريك ولد محمد أحمد، توفي في آوسرد يوم 17 فبراير/شباط 1976.
71- الحرسي: سداتي ولد مسعود، توفي في آوسرد يوم 20 مارس/آذار 1976.
72- الحرسي: ودا ولد ودا، توفي في ميجك يوم 16 إبريل/نيسان 1976.
73- الحرسي: مابي ولد الطالب، توفي في أزويرات يوم 19 إبريل/نيسان 1976.
74- الحرسي: ديا ما مادو الحسين، توفي في ميجك يوم 19 إبريل/نيسان 1976.
75- الحرسي: لفقه عبد الله مول، توفي في ميجك يوم 19 إبريل/نيسان 1976.
76- الحرسي: صمب منكان، توفي في العركوب يوم 17 مايو/أيار 1976.
77- الحرسي: محمد محمود ولد محمد الأمين، توفي في أم التونسي يوم 8 يونيو/حزيران 1976.
78- الحرسي: محمد ولد آبوكا، توفي في أم التونسي يوم 8 يونيو/حزيران 1976.
79- الحرسي: عبد الله ولد سمت، توفي في أزويرات يوم 7 أكتوبر/تشرين الأول 1976.
80- الحرسي: سي آبد الله يارغو، توفي في أزويرات يوم 7 أكتوبر/تشرين الأول 1976.
81- الحرسي: الشيخ ولد الشيخ أحمد، توفي في أزويرات يوم 26 أكتوبر/تشرين الأول 1976.

الملحق 9

اتفاق الإطار بشأن
مركز الصحراء الغربية

تكون السلطة في الصحراء الغربية على الشكل الآتي:

1. يمارس سكان الصحراء الغربية، عن طريق هيئاتهم التنفيذية والتشريعية والقضائية، السلطة الكلية على إدارة الحكم المحلي والميزانية والنظام الضريبي الإقليميين، وإنفاذ القوانين والأمن الداخلي والرعاية الاجتماعية والثقافة، والتعليم والتجارة والنقل والزراعة والتعدين ومصائد الأسماك والصناعة والسياسات البيئية والإسكان والتنمية الحضرية والمياه والكهرباء والطرقات والبنية الأساسية الأخرى.
2. تمارس المملكة المغربية السلطة الكلية على العلاقات الخارجية "بما فيها الاتفاقات والاتفاقات الدولية"، والأمن الوطني والدفاع الخارجي "بما في ذلك تعيين الحدود البحرية والجوية والبرية وحمايتها بجميع الوسائل الملائمة"، وجميع المسائل المتعلقة بإنتاج الأسلحة والمتفجرات وبيعها وحيازتها واستخدامها، والمحافظة على السلامة الإقليمية من أية محاولات انفصالية من داخل الإقليم أو خارجه. وبالإضافة إلى ذلك يكون العَلَم والعملة والجمارك ونظم البريد والاتصالات المعمول بها في المملكة هي نفسها المعمول بها في الصحراء الغربية. وفيما يتعلق بجميع المهام الموصوفة في هذه الفترة؛ للمملكة أن تعيّن ممثلين للعمل لفائدتها في الصحراء الغربية.
3. تناط السلطة التنفيذية في الصحراء الغربية بهيئة تنفيذية تُنتخب بأصوات الأشخاص الذين تم تحديدهم كأشخاص مؤهلين للتصويت من قبل لجنة

تحديد الهوية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية والمدرجة أسماؤهم في قوائم الناخبين المؤقتة "المنجزة في 30 ديسمبر/كانون الأول 1999" دون إثارة أي طعون أو اعتراضات أخرى. ولكي يكون الشخص مؤهلاً للترشح لعضوية لهيئة التنفيذية "يجب أن يكون قد تم تحديده كشخص مؤهل للتصويت"، كما هو مذكور آنفًا، وأن يكون اسمه مدرجًا في قوائم الناخبين المؤقتة المذكورة. وتُنتخب الهيئة التنفيذية لمدة أربع سنوات وبعد ذلك فصاعدًا تُنتخب الهيئة التنفيذية بأغلبية أصوات أعضاء الجمعية التشريعية. وتعين الهيئة التنفيذية إداريين للدوائر التنفيذية لمدة أربع سنوات. وتناط السلطة التشريعية بجمعية تشريعية يُنتخب أعضاؤها مباشرة من قبل الناخبين لمدة أربع سنوات. وتناط السلطة القضائية بالمحاكم التي تقتضيها الحاجة ويتم اختيار القضاة من المعهد الوطني للدراسات القضائية، على أن يكونوا من الصحراء الغربية. وتكون هذه المحاكم هي المرجع فيما يتعلق بالقانون الإقليمي. وليكون الشخص مؤهلاً لانتخاب أعضاء الجمعية التشريعية يجب أن يكون قد بلغ الثامنة عشرة من العمر وأن يكون إما مقيمًا بشكل متواصل في الإقليم منذ 31 أكتوبر/تشرين الأول 1998، أو شخصًا أُدرج اسمه في قائمة الإعادة إلى الوطن في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2000.

4. يجب أن تحترم جميع القوانين التي تقرها الجمعية التشريعية وجميع القرارات التي تصدر عن المحاكم المشار إليها في الفقرة أعلاه، وأن تراعي دستور المملكة المغربية خاصة فيما يتعلق بالحريات العامة. وتجرى جميع الانتخابات والاستفتاءات المشار إليها في هذا الاتفاق في إطار الضمانات الملائمة وتمشيًا مع قواعد السلوك التي وافق عليها الطرفان عام 1997، إلا إذا تعارض ذلك مع أحكام هذه القواعد.

5. لا يحق للمملكة المغربية وللهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية التابعة للسلطة في الصحراء الغربية المشار إليها أعلاه أن تقوم من جانب واحد بتغيير أو إلغاء وضع الصحراء الغربية. ويجب أن توافق الهيئة التنفيذية والجمعية التشريعية في الصحراء الغربية على أية تغييرات أو تعديلات على هذا

الاتفاق. ويُطرح وضع الصحراء الغربية على استفتاء للناخبين المؤهلين في تاريخ يتفق عليه الطرفان في هذا الاتفاق خلال فترة السنوات الخمس التي تلي اتخاذ الإجراءات الأولية لتنفيذ هذا الاتفاق.

ولكي يكون الناخب مؤهلاً للتصويت في هذا الاستفتاء يجب أن يكون قد أقام بصورة دائمة في الصحراء الغربية طيلة السنة التي تسبق الاستفتاء.

6. يعرض الأمين العام وساطته ومساعيه الحميدة لمساعدة الطرفين في هذا الاتفاق على تنفيذه أو تفسيره.
7. يوافق الطرفان على تنفيذ هذا الاتفاق بسرعة وطلب مساعدة الأمم المتحدة لهذا الغرض.
8. لم يلتزم أي من المغرب والبوليساريو بذلك ولكنهما وافقتا على النظر في الأمر إذا ما كان ضروريًا لعقد اتفاق.
9. من أجل تعزيز تسوية متفق عليها للنزاع على الصحراء الغربية تضمن حكومتا فرنسا والولايات المتحدة الأميركية تنفيذ هذا الاتفاق من جانب الطرفين.

المصدر: اتفاق الإطار الملحق بتقرير الأمين العام عن الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية تحت رقم S\2001\613.

الملحق 10

نص مبادرة المغرب للحكم الذاتي
قُدّمت أمام الأمم المتحدة

معالي الأمين العام للأمم المتحدة، كما تعلمون، لم تفتأ المملكة المغربية تعمل بعزم وإخلاص على إيجاد حل للخلاف المتعلق بالصحراء، لما فيه صالح جميع دول المغرب العربـــي، وبما يكفل الأمن والاستقرار الجهويين.

ومن هذا المنطلق، دأبت المملكة على تقديم دعم قوي وصادق للمجهودات المبذولة من طرف الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل نهائي ومتفاوَض بشـــأنه لهذه القضية.

وأمام استحالة تطبيق المقترحات السابقة، الهادفة إلى حل هذا الخلاف، أصبح هذا الملف في طريق مسدود، مما حدا بمجلس الأمن منذ 2004، للدعوة إلى تجاوزه بغية التوصل إلى حل سياسي مقبول من جميع الأطراف.

واستجابة لهذا النداء يشرفني أن أوافيكم بالوثيقة المتضمنة لـــ "المبادرة المغربية للتفاوض بشأن نظام للحكم الذاتي لجهة الصحراء"؛ وذلك في إطار سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترابية.

إنها مبادرة توافقية وخلّاقة مسؤولة ومنفتحة ستمكّن، بالنظر لمضمونها وغايتـــها، جميع الصحراويين سواء منهم المقيمون داخل المملكة أو الموجودون بالخـــارج مـــن التدبير الديمقراطي لشؤونهم المحلية من خلال هيئات تمثيلية تشريعية وتنفيذية وقضـــائية. كما تتيح هذه المبادرة مبدأ تقرير المصير من خلال تعبير حرّ ديمقرطي وعصري بشأن نظام الحكم الذاتي. وهي بذلك مطابقة لنظام الشرعية الدوليـــة مســـتوعبة للقواعـــد والمعايير العالمية المعمول بها في مجال الحكم الذاتي فضلاً عن كونها تكفل احترام حقوق

الإنسان وتعزيزها كما هي متعارف عليها عالميًا ويكرسها دستور المملكة.

وإن اقتناع المملكة الراسخ بأن هذا المقترح سيخلق دينامية جديدة، على مستوى المسار الأممي المتعلق بتسوية هذا الخلاف، باعتباره يشكّل قاعدة للحوار والتفاوض والتوافق.

وفي هذا الصدد تعبّر المملكة المغربية عن استعدادها للانخراط بكل عزم، في مفاوضات جدية ومعمقة مع الأطراف الأخرى وذلك من أجل المساهمة الفعلية في إيجاد حل سياسي ونهائي، مقبول من طرف الجميع طالما انتظره المجتمع الدولي.

وبفضل المسلسل الديمقراطي والاستشارات الداخلية واسعة النطاق التي تم إغناؤها بمشاورات على الصعيد الدولي يكون المغرب قد لبّى النداء الصادر عن المجموعة الدولية من خلال القبول بالانخراط في مفاوضات معمقة ودقيقة بخصوص مختلف جوانب هذه المبادرة.

وتأمل المملكة المغربية أن تجد لدى الأطراف الأخرى نفس الإرادة السياسية للعمل بحسن نية للتوصل للحل النهائي المنشود لهذا الخلاف والذي من شأنه إشاعة السلم والأمن في محيط جيوستراتيجي محفوف بالمخاطر والتهديدات، وتوفير الظروف المواتية انسجامًا مع تطلعات الشعوب المغاربية لانبثاق اتحاد مغرب عربي مستقر متضامن مزدهر وديمقراطي باعتباره شريكًا فاعلاً في تعزيز التضامن الإفريقي ومحاورًا ذا مصداقية بالنسبة لمختلف شركاء المنطقة.

وإذ أوافيكم بالوثيقة المتضمنة لهذه المبادرة أود أن أجدد لمعاليكم تشبث المملكة المغربية بالمثل النبيلة التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة، وأن الشعب المغربي بكل مكوناته ومشاربه ليعقد آمالاً كبيرة على ما تبذلونه مع مبعوثكم الشخصي من مجهودات، قصد إقناع الأطراف الأخرى باغتنام إمكانية السلم تتيحها هذه المبادرة والآفاق الواعدة التي تفتحها لمستقبل أفضل يوفر الاستقرار والديمقراطية والازدهار للمنطقة برمتها.

وإني لأرجو من معاليكم التفضل بتوزيع هذه الرسالة وكذا الوثيقة المرفقة بها، بإلحاقها بتقريركم المقبل لمجلس الأمن.

وتقبلوا، معالي الأمين العام، فائق عبارات تقديري.

نص المبادرة المغربية
بشأن التفاوض لتخويل الصحراء حكما ذاتيًا

التزام المغرب بالعمل على إيجاد حل سياسي نهائي:

1. ما فتئ مجلس الأمن منذ 2004، يدعو الأطراف ودول المنطقة إلى مواصلة تعاونها التام مع الأمم المتحدة، لوضع حد للمأزق الراهن ولإحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي.
2. وتلبية لهذا النداء الصادر عن المجموعة الدولية، انخرطت المملكة المغربية في دينامية إيجابية وبنّاءة ملتزمة بتقديم مبادرة للتفاوض بشأن نظام للحكم الذاتي لجهة الصحراء، في إطار سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترابية.
3. تندرج هذه المبادرة في إطار بناء مجتمع ديمقراطي حداثي، يرتكز على مقومات دولة القانون والحريات الفردية والجماعية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهي مبادرة واعدة بانبثاق مستقبل أفضل لسكان الجهة فضلاً عن أنه من شأنها أن تضع حدًا للمعاناة من الفراق والنفي وأن تساعد على تحقيق المصالحة.
4. تكفل المملكة المغربية من خلال هذه المبادرة لكافة الصحراويين، سواء الموجودون في الداخل أو في الخارج مكانتهم اللائقة ودورهم الكامل في مختلف هيئات الجهة ومؤسساتها، بعيدًا عن أي تمييز أو إقصاء.
5. ومن هذا المنطلق سيتولى سكان الصحراء، وبشكل ديمقراطي، تدبير شؤونهم بأنفسهم من خلال هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية، تتمتع باختصاصات حصرية. كما ستوفر لهم الموارد المالية الضرورية لتنمية الجهة في كافة المجالات والإسهامات الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمملكة.
6. تحتفظ الدولة باختصاصاتها في ميادين السيادة، لاسيما الدفاع والعلاقات الخارجية والاختصاصات الدستورية والدينية لجلالة الملك أمير المؤمنين.

7. ترمي المبادرة المغربية المفعمة بروح الانفتاح إلى توفير الظروف المواتية للشروع في مسار للتفاوض والحوار كفيل بأن يفضي إلى حل سياسي مقبول من جميع الأطراف.
8. يخضع نظام الحكم الذاتي المنبثق عن المفاوضات لاستشارة استفتائية للسكان المعنيين طبقًا لمبدأ تقرير المصير ولأحكام ميثاق الأمم المتحدة.
9. ومن هذا المنطلق، فإن المغرب يوجه نداء إلى باق الأطراف لكي تغتنم هذه الفرصة من أجل فتح صفحة جديدة في تاريخ المنطقة. كما يعبّر عن استعداده للانخراط في مفاوضات جدية وبنّاءة، انطلاقًا من هذه المبادرة وكذا عن الإسهام في خلق مناخ الثقة الضرورية لإنجاحها.
10. ولهذه الغاية تبقى المملكة مستعدة للتعاون التام مع الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي.

العناصر الأساسية للمقترح المغربي:

11. المشروع المغربي للحكم الذاتي مستلهم من مقترحات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومن الأحكام الدستورية المعمول بها في الدول القريبة من المغرب جغرافيًا وثقافيًا.

وهو مشروع يقوم على ضوابط ومعايير متعارف عليها عالميًا.

أ - اختصاصات جهة الحكم الذاتي للصحراء:

12. يمارس سكان جهة الحكم الذاتي للصحراء داخل الحدود الترابية للجهة، ومن خلال هيئات تنفيذية وتشريعية وقضائية ووفق المبادئ والقواعد الديمقراطية، عدة اختصاصات لاسيما في الميادين التالية: الإدارة والشرطة المحلية ومحاكم الجهة على المستوى الاقتصادي: التنمية الاقتصادية والتخطيط الجهوى وتشجيع الاستثمارات والتجارة والصناعة والسياحة والفلاحة وميزانية الجهة ونظامها الجبائي، والبنى التحتية: الماء والمنشآت المائية والكهرباء والأشغال العمومية والنقل، وعلى المستوى الاجتماعي: السكن والتربية والصحة

والتشغيل والرياضة والضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعيـــة، والتنميـــة الثقافية بما في ذلك النهوض بالتراث الثقافي الصحراوي الحساني والبيئة.

13. تتوفر جهة الحكم الذاتي للصحراء على الموارد الماليـــة الضـــرورية لتحقيـــق تنميتها في كافة المجالات.

وتتكون هذه الموارد بالخصوص مما يلي: الضرائب والرسوم والمساهمات المحلية المقررة من لدن الجهات المختصة للجهة، والعائدات المتأتية مـــن اســـتغلال الموارد الطبيعية المرصودة للجهة، وجزء من العائدات المحصلة مـــن طـــرف الدولة والمتأتية من الموارد الطبيعية الموجودة داخل الجهة، والموارد الضرورية المخصصة في إطار التضامن الوطني، وعائدات ممتلكات الجهة.

14. تحتفظ الدولة باختصاصات حصرية خاصة منها ما يلي: مقومات الســـيادة، لاسيما العَلَم والنشيد الوطني والعملة، والمقومات المرتبطة بالاختصاصـــات الدستورية والدينية للملك بصفته أمير المؤمنين والضامن لحرية ممارسة الشعائر الدينية وللحريات الفردية والجماعية، والأمن الـــوطني والـــدفاع الخـــارجي والوحدة الترابية والعلاقات الخارجية، والنظام القضائي للملكة.

15. تباشر الدولة مسؤولياتها في مجال العلاقات الخارجية بتشاور مع جهة الحكـــم الذاتي للصحراء وذلك بالنســـبة لكـــل القضـــايا ذات الصـــلة المباشـــرة باختصاصات هذه الجهة.

ويجوز لجهة الحكم الذاتي للصحراء، بتشاور مع الحكومة، إقامة علاقات تعاون مع جهات أجنبية بهدف تطوير الحوار والتعاون بين الجهات.

16. يزاول مندوب للحكومة اختصاصات الدولة في جهة الحكم الذاتي للصحراء، المنصوص عليها في الفقرة 14 أعلاه.

17. من جهة أخرى، تمارَس الاختصاصات، التي لم يتم التنصيص على تخويلـــها صراحة، باتفاق بين الطرفين وذلك عملا بمبدأ التفريع.

18. تمثَّل ساكنة جهة الحكم الذاتي للصحراء في البرلمـــان وبـــاقي المؤسســـات الوطنية، وتشارك في كافة الانتخابات الوطنية.

ب – هيئات الجهة:

19. يتكون برلمان الحكم الذاتي للصحراء من أعضاء منتخبين من مختلف القبائل الصحراوية وكذا من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام المباشر من طرف مجموع سكان الجهة. كما يتعين أن تضمن تشكيلة برلمان جهة الحكم الذاتي للصحراء نسبة ملائمة من النساء.
20. يمارس السلطة التنفيذية في جهة الحكم الذاتي للصحراء رئيس حكومة ينتخبه البرلمان الجهوي وينصبّه الملك، وهو ممثل الدولة في الجهة.
21. يتولى رئيس حكومة جهة الحكم الذاتي للصحراء، تشكيل حكومة الجهة ويعين الموظفين الإداريين الضروريين لمزاولة الاختصاصات الموكلة بموجب نظام الحكم الذاتي. ويكون رئيس حكومة الجهة مسؤولاً أمام برلمان الجهة.
22. يجوز للبرلمان الجهوي أن يُحدِث محاكم تتولى البتّ في المنازعات الناشئة عن تطبيق الضوابط التي تضعها الهيئات المختصة لجهة الحكم الذاتي للصحراء. وتصدر هذه المحاكم أحكامها بكامل الاستقلالية، وباسم الملك.
23. تتولى المحكمة العليا الجهوية، باعتبارها أعلى هيئة قضائية بجهة الحكم الذاتي للصحراء، النظر نهائيًا في تأويل قوانين الجهة دون إخلال باختصاصات المجلس الأعلى والمجلس الدستوري للمملكة.
24. يجب أن تكون القوانين والمراسيم التنظيمية والأحكام القضائية الصادرة عن هيئات جهة الحكم الذاتي للصحراء مطابقة لنظام الحكم الذاتي في الجهة، وكذا لدستور المملكة.
25. يتمتع سكان الجهة بكافة الضمانات التي يكفلها الدستور المغربي في مجال حقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها دوليًا.
26. تتوفر جهة الحكم الذاتي للصحراء على مجلس اقتصادي واجتماعي يتشكل من ممثلي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية والجمعوية ومن شخصيات ذات كفاءات عالية.

مسار الموافقة على نظام الحكم الذاتي وتفعيله:

27. يكون نظام الحكم الذاتي للجهة موضوع تفاوض ويُطرح على السكان المعنيين بموجب استفتاء حر، ضمن استشارة ديمقراطية، ويعد هذا الاستفتاء طبقًا للشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بمثابة ممارسة حرة من لدن هؤلاء السكان، لحقّهم في تقرير المصير.
28. وتحقيقًا لهذا الغرض، تلتزم الأطراف بالعمل سويًا، وبحسن نية، من أجل تفعيل هذا الحل السياسي وموافقة سكان الصحراء عليه.
29. كما تتم مراجعة الدستور المغربي وإدراج نظام الحكم الذاتي فيه ضمانًا لاستقرار هذا النظام وإحلاله المكان الخاصة اللائقة به داخل المنظومة القانونية للمملكة.
30. تتخذ المملكة المغربية كافة الإجراءات اللازمة من أجل إدماج الأشخاص الذين تتم عودتهم إلى الوطن إدماجًا تامًا في حظيرته؛ وذلك في ظل ظروف تكفل الحفاظ على كرامتهم وسلامتهم وحماية ممتلكاتهم.
31. ولهذه الغاية، تصدر المملكة بالخصوص عفوًا شاملاً يستبعد أية متابعة أو توقيف أو اعتقال أو حبس أو أي شكل من أشكال الترهيب، ينبني على وقائع مشمولة بهذا العفو.
32. في تدبير عودة سكان المخيمات إلى الوطن ونزع السلاح والتسريح، وإعادة إدماج العناصر المسلحة التي توجد خارج تراب الجهة، وكذا في أي مسعى يهدف إلى إقرار هذا النظام وتطبيقه، بما في ذلك العمليات الانتخابية.
33. إن المملكة المغربية لمقتنعة اليوم، مثل سائر أعضاء المجموعة الدولية، بأن حل الخلاف حول الصحراء لن يتأتّى إلا بالتفاوض. وبناء على هذا الخيار، فإن المقترح الذي نطرحه على أنظار الأمم المتحدة، يشكّل فرصة حقيقية من شأنها أن تساعد على انطلاق مفاوضات، بهدف التوصل إلى حل نهائي لهذا الخلاف في إطار الشرعية الدولية، وعلى أساس إجراءات توافقية تنسجم مع الأهداف والمبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

34. وفي هذا السياق، يتعهد المغرب بالتفاوض بحسن نية وبروح بنّاءة منفتحة وصادقة، من أجل التوصل إلى حل سياسي نهائي ومقبول من جميع الأطراف، لتسوية هذا الخلاف الذي تعانيه المنطقة برمتها. من أجل ذلك، فإن المملكة على استعداد للإسهام الفعّال في توفير مناخ من الثقة، كفيل بالمساعدة على إنجاح هذا المشروع.

35. تأمل المملكة المغربية أن تستوعب الأطراف الأخرى دلالة المقترح بكل أبعاده وأن تقدّره حق قدره وتسهم فيه إسهامًا إيجابيًا وبنّاء، معتبرة أن الدينامية التي أفرزتها هذه المبادرة تتيح فرصة تاريخية لحل هذه القضية بصفة نهائية.

الملحق 11

نص مقترح جبهة البوليساريو
من أجل حل سياسي مقبول ومتفق عليه
ويفضي إلى تقرير مصير شعب الصحراء الغربية

أ – نزاع الصحراء الغربية تصفية استعمار:

1. منذ العام 1965 أُدرج إقليم الصحراء الغربية في لائحة الأقاليم غير المسيرة ذاتيًا لدى لجنة تصفية الاستعمار بالأمم المتحدة. وفي هذا الإقليم أجهضت عملية تصفية الاستعمار بسبب الغزو والاحتلال المغربيين سنة 1975، والمبنية على تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم 1514 المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.
2. عرّف كل من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن هذا النزاع بنزاع تصفية استعمار بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، والذي يتم حلّه عبر ممارسة الشعب الصحراوي لحقه في تقرير المصير.
3. بالإضافة إلى ذلك، فقد أقرت محكمة العدل الدولية بوضوح، وبطلب الجمعية العامة في رأيها الاستشاري القانوني الصادر في 16 أكتوبر/تشرين الأول 1975 (بأن المعلومات المقدمة لها لا تثبت أية روابط سيادية إقليمية بين إقليم الصحراء الغربية والمملكة المغربية أو المجموعة الموريتانية. وعليه، لم تجد المحكمة روابط قانونية من شأنها التأثير على تطبيق قرار الجمعية العامة 1514 المتعلق بتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، وبشكل خاص، ما يتعلق بمبدأ تقرير المصير من خلال التعبير الحر عن إرادة شعب الإقليم).

4. إضافة إلى ذلك وفي 29 يناير/كانون الثاني 2002، وبطلب من مجلس الأمن أثبت المستشار القانوني للأمم المتحدة وبوضوح أن المغرب لم يكن القوة المديرة للإقليم، وأن اتفاقيات مدريد التي تقسّم الإقليم بين المغرب وموريتانيا لم تنقل السيادة إلى الموقّعين عليها، وأنه، في الأخير لا يتأثر وضع إقليم الصحراء الغربية كإقليم غير مسيَّر ذاتيًا بهذه الاتفاقيات.

ب – حل النزاع يتم عبر تنظيم استفتاء لتقرير المصير:

1. ونظرًا لكون نزاع الصحراء الغربية بتعريف المنتظم الدولي هو قضية تصفية استعمار، فإن الجهود الهادفة إلى تسويته تهدف إلى منح الفرصة لشعب الإقليم ليقرر مستقبله من خلال استفتاء حر ونزيه لتقرير المصير.
2. إن خطة التسوية التي قبلها طرفا النزاع، المملكة المغربية وجبهة البوليساريو ومجلس الأمن في قراره 658 (1990)، وفي قراره 690 (1991) والمكمَّل باتفاقيات هيوستن المتفاوض عليها والموقعة في سبتمبر/أيلول 1997 من طرف المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، برعاية جيمس بيكر، المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، والذي تبناه مجلس الأمن، وكذا مخطط السلام لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية، أو مخطط بيكر الذي وافق عليه مجلس الأمن في قراره 1495 (2003)؛ كلها تنص على تنظيم استفتاء لتقرير المصير في الصحراء الغربية.

ج – استعداد جبهة البوليساريو للتفاوض حول تنظيم استفتاء لتقرير المصير ومنح المغرب والمغاربة المقيمين في الصحراء الغربية ضمانات ما بعد الاستفتاء:

1. إن جبهة البوليساريو، التي أعلنت وقف إطلاق النار من جانب واحد والذي تحترمه بجدية، وقبلته ونفذته بأمانة في خطة التسوية التي بموجبها تم تشكيل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية "مينورسو"، وكذا اتفاقات هيوستن، وأوفت بكل الالتزامات التي قطعتها على نفسها من خلال

التنازلات التي أقدمت عليها والتي كانت مؤلمة أحيانًا من أجل توفير فرصة للشعب الصحراوي ليقرر فيها مصيره بحرية تحدد قبولها لمخطط بيكر وتعلن استعدادها للتفاوض مباشرة مع المملكة المغربية برعاية الأمم المتحدة حول سبل تطبيقه وكذلك حول ما له علاقة بتنظيم استفتاء نزيه لتقرير المصير في الصحراء الغربية بالتوافق الصارم مع روح ونص قرار الجمعية العامة 1514، وبالصيغة المقترحة في إطار مخطط بيكر وبالتحديد الخيار بين الاستقلال وبين الانضمام إلى المملكة المغربية والحكم الذاتي.

2. إن جبهة البوليساريو تلتزم بقبول نتائج الاستفتاء مهما كانت، وإذا أدى الاستفتاء إلى الاستقلال فإنها ملتزمة بأن تتفاوض مع المملكة المغربية برعاية الأمم المتحدة، حول الضمانات المستعدة لتقديمها للمملكة المغربية بخصوص الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية وكذلك للسكان المغاربة في الصحراء الغربية لمدة عشر سنوات.

3. الضمانات التي سيتفاوض عليها الطرفان متضمنة في:

- الاعتراف التام والمتبادل واحترام السيادة والاستقلال والوحدة الترابية للبلدين وفقًا لمبدأ احترام الحدود الناجمة عن فترة الاستقلال.
- منح الضمانات المتعلقة بحالة وحقوق وواجبات السكان المغاربة في الصحراء الغربية بما فيها المساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إقليم الصحراء الغربية. وبهذا الخصوص يمكن للدولة الصحراوية منح الجنسية لأي مواطن مغربي يطلبها ويقيم بشكل شرعي في الإقليم.
- الاتفاق على إجراءات منصفة ومفيدة للطرفين تسمح بتطوير الاستغلال المشترك للثروات الطبيعية الموجودة التي يمكن أن تُكتشف وذلك في فترة زمنية محددة.
- صيغ للشراكة والتعاون الاقتصادي في قطاعات اقتصادية وتجارية ومالية مختلفة.
- تنازل الطرفين على أساس متبادل عن أي تعويض للدمار المادي الذي وقع منذ بداية الصراع في الصحراء الغربية.

- التعاقد حول إجراءات أمنية مع المملكة المغربية وكذا مع دول المنطقة التي قد يهمها الأمر.
- التزام الدولة الصحراوية بالعمل جنبًا إلى جنب مع المملكة المغربية، وكذا مع دول المنطقة الأخرى من أجل استكمال مسلسل الاتحاد المغاربي.
- استعداد الدولة الصحراوية للعمل مع المغرب ودول المنطقة الأخرى من أجل الحفاظ على سلم واستقرار وأمن المنطقة برمتها في وجه التهديدات المختلفة التي قد تواجهها. وبنفس الطريقة، ستنظر الدولة الصحراوية بإيجابية إلى أي طلب من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي للمشاركة في عمليات حفظ السلام.

4. إن الجبهة الشعبية مستعدة أن تدخل في مفاوضات مباشرة مع المملكة المغربية تحت رعاية الأمم المتحدة وبموافقة ودعم مجلس الأمن على أساس المقاييس المذكورة آنفًا بغرض الوصول إلى حل سياسي عادل دائم ومقبول من الطرفين، ويوفر فرصة تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية تماشيًا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأساسًا قرار الجمعية العامة 1514، لجلب السلم والاستقرار والرفاهية لمنطقة المغرب العربي برمتها.

المصدر: موقع جبهة البوليساريو www.arso.org

الملحق 12

اتفاق هيوستن

المرفق الثالث

نتائج الجولة الرابعة من المحادثات المباشرة

هيوستون، تكساس، ١٤-١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

أولا - إعلان الطرفين

١ - يتفق الطرفان على الامتثال لالتزاماتهما فيما يتعلق بعملية تحديد الهوية، وإعادة اللاجئين إلى وطنهم، والسجناء، والمحتجزين، وإبقاء القوات الخاصة بكل منهما داخل معسكراتها، وكذلك مدونة قواعد السلوك لحملة الاستفتاء.

٢ - وينهم الطرفان ويوافقان على أن الأمم المتحدة مطالبة بموجب خطة التسوية بتنظيم وإجراء استفتاء حر ونزيه وشفاف وخالٍ من جميع القيود، سواء بالنسبة للمشتركين أو المراقبين المعتمدين. وينهمان ويوافقان أيضا على أن الممثل الخاص للأمين العام سيحدد بداية حملة الاستفتاء عندما يقتنع بأن جميع هذه الشروط قد استوفيت.

٣ - وبناء على ذلك، يتفق الطرفان على أن صلاحيات وسلطات الأمم المتحدة خلال مرحلة الانتقال، كما ورد وصفها في خطة التسوية، وخلال حملة الاستفتاء، كما ورد وصفها في مدونة قواعد السلوك، ستكون واجبة التطبيق لكي تكفل، ضمن أشياء أخرى، توافر الحرية الكاملة في التعبير عن الرأي والاجتماع والحرية الكاملة للصحافة، وكذلك حرية انتقال الأفراد والممتلكات إلى داخل الإقليم وخارجه وفي نطاقه، وبالتالي تهيئة مناخ من السكينة العامة يمكن في إطاره أن تقوم الأمم المتحدة بتنظيم وإجراء استفتاء خالٍ من جميع القيود والترهيب والمضايقات.

٤ - ويكون الممثل الخاص للأمين العام مخولا سلطة إصدار لوائح تنظيمية تحظر الرشوة، أو التحايل، أو الترهيب، أو المضايقات التي يمكن أن تتعارض مع تنظيم وإجراء استفتاء حر ونزيه وشفاف، ويكون مخولا كذلك سلطة اشتراط أن تتاح لجميع الأطراف إمكانية الوصول إلى جميع مرافق التليفزيون والإذاعة بغرض إذاعة آرائها الخاصة بشأن الاستفتاء. وسيجري على نفقة الأمم المتحدة توفير مرافق الإذاعة والتليفزيون للممثل الخاص للأمين العام إلى المدى الذي يراه ملائما، بغية نشر المعلومات على الجمهور حول الاستفتاء بهدف إعلام جميع الناخبين المؤهلين بحقوقهم والتزاماتهم.

الملحق 13

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة
نص القرار رقم 1754 الصادر عن مجلس الأمن حول
قضية الصحراء بتاريخ 30 إبريل/نيسان 2007

1. إن مجلس الأمن إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن الصحراء الغربية، وإذ يعيد تأكيد دعمه القوي للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي، وإذ يؤكد مجددًا التزامه بمساعدة الطرفين على التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين بما يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، وإذ يلاحظ دور الطرفين ومسؤولياتهما في هذا الصدد، وإذ يكرر تأكيد دعوته للطرفين ولدول المنطقة إلى أن تواصل تعاونها التام مع الأمم المتحدة ومع بعضها بعضًا لوضع حد للمأزق الراهن ولإحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي، وإذ يحيط علمًا بالمقترح المغربي الذي قُدّم إلى الأمين العام في 11 إبريل/نيسان 2007، وإذ يرحب بالجهود المغربية المتسمة بالجدية والمصداقية والرامية إلى المضي قُدمًا بالعملية صوب التسوية، وإذ يحيط أيضًا علمًا بمقترح جبهة البوليساريو المقدم إلى الأمين العام 10 إبريل/نيسان 2007، وقد نظر في تقريره المؤرخ في 13 إبريل/نيسان 2007، نص القرار رقم 1754 الصادر عن مجلس الأمن حول قضية الصحراء بتاريخ 30 إبريل/نيسان 2007. يؤكد مجددًا ضرورة الاحترام التام للاتفاقات العسكرية التي تم التوصل إليها مع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بشأن وقف إطلاق النار.

2. يهيب بالطرفين أن يدخلا في مفاوضات دون شروط مسبقة وبحسن نية، مع أخذ التطورات الحاصلة على مدار الشهور الأخيرة في الحسبان، من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، بما يكفل لشعب الصحراء الغربية الحق في تقرير مصيره.
3. يطالب الأمين العام أن يضع هذه المفاوضات تحت رعايته ويدعو الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم الملائم لهذه المحادثات.
4. يطالب الأمين العام أن يقدم، بحلول 30 يونيو/حزيران 2007، تقريرًا عن حالة هذه المفاوضات التي تجري تحت رعايته والتقدم المحرز فيها ويعرب عن اعتزامه عقد اجتماع لاستلام هذا التقرير ومناقشته.
5. يطالب الأمين العام أن يقدم تقريرًا عن الحالة في الصحراء الغربية قبل نهاية فترة الولاية.
6. يدعو الدول الأعضاء إلى النظر في تقديم تبرعات لتمويل تدابير بناء الثقة التي تتيح زيادة الاتصال بين أفراد الأسر التي تشتت شملها، وبخاصة زيارات لمّ شمل الأسر.
7. يطالب الأمين العام أن يواصل اتخاذ التدابير الضرورية لكفالة الامتثال التام داخل البعثة السياسية للأمم المتحدة القائمة على عدم التسامح مطلقًا إزاء الاستغلال والإيذاء الجنسي، وإبقاء مجلس الأمن على علم بذلك، ويحث البلدان المشاركة المساهمة بقوات على اتخاذ إجراءات وقائية ملائمة تشمل التدريب لإذكاء الوعي قبل مرحلة نشر القوات، وغيرها من الإجراءات لضمان المساءلة التامة في حالات إتيان أفراد قواتها سلوكًا من ذلك القبيل.
8. يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى 31 أكتوبر/تشرين الأول 2007.
9. يقرر إبقاء المسألة قيد النظر.

المصدر: نص قرار مجلس الأمن

قرار مجلس الأمن حول قضية الصحراء رقم 1754(2007)1754

s\RES

قائمة المراجع

المراجع

أولاً: الكتب

- أحمد طالب الإبراهيمي: مذكرات جزائري، أحلام ومحن، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص 268.
- المختار ولد داداه "الرئيس الموريتاني الأول": موريتانيا على درب التحديات، منشورات كارتالا، باريس، 2006.
- النادي الدبلوماسي المغربي، الدبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل، منشورات النادي الدبلوماسي المغربي، الرباط، إبريل/نيسان 2007، 253 صفحة.
- الطاهر النوفلال: الصحراء المغربية بين مشروعية الاندماج ومشروع الانفصال، منشورات المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 1997.
- الحسن الثاني ملك المغرب: التحدي، الرباط، المطبعة الملكية، الطبعة الثانية، 1983.
- الكتاب الأخضر الموريتاني، في الرد على المطالب المغربية في موريتانيا والصحراء، من إصدارات وزارة الخارجية الموريتانية، 1960.
- كتاب أبيض عن موريتانيا والمملكة المغربية، وزارة الشؤون الخارجية، 1960.
- مقلد محمد يوسف: موريتانيا الحديثة غابرها وحاضرها، أو العرب البيض في إفريقيا السوداء: تاريخهم وأصلهم وعروبتهم وأحوالهم، دار الكتاب اللبنانية، بيروت، 1960.
- محمد الصوفي: أزمة الصحراء الغربية وتطورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي: مقاربة للنزاع من النشأة إلى عتبة التسوية، الناشر: المركز

الموريتاني الدولي للدراسات والإعلام "المدى"، نواكشوط، الطبعة الأولى، 2008، 255 ص.

- محمد سعيد القشاط: الأسراب الجانحة، دار العلوم العربية، بيروت، 1988.
- محمد الغربي: الساقية الحمراء وواد الذهب، الجزء الأول، دار الكتاب، الدار البيضاء {بدون سنة نشر}.
- محمد بوبوش: قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي، وجهة نظر مغربية، دراسات استراتيجية، العدد 130، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- محمد جابر الأنصاري: التأزم السياسي عند العرب وسوسيولوجيا الإسلام، مكونات الحالة المزمنة، مطبعة دار الشروق، القاهرة، 1999.
- محمد الأمين ولد سيدي باب: مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا، منشورات مركز الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى سبتمبر/أيلول 2005، 535 ص.
- ميغل هرناندو دي لارا مندي: السياسة الخارجية للمغرب، ترجمة عبد العالي بروكي، منشورات الزمن، الطبعة الأولى، 2005.
- محمد سعيد ولد أحمد: موريتانيا بين الانتماء العربي والتوجه الإفريقي، دراسة في إشكالية الهوية السياسية 1960-1993، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، يوليو/تموز 2003.
- محمد العربي المساري: 30 سنة مسيرة من لاهاي إلى بيكر، البوكيلي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005.
- محمد العربي المساري: المغرب ومحيطه، مطبعة المناهل، 1998.
- ملك المغرب الحسن الثاني: ذاكرة ملك، الناشر الشركة السعودية للأبحاث والنشر، الرباط 1993.
- عبد الحميد العوني، أسرار منهاست بين البوليساريو والمغرب، الناشر: منشورات عربية فاس، 2007، 148 صفحة.

- علال الأزهر: الصحراء المغربية، الوحدة والتجزئة في المغـــرب العربـــــي، مطبعة فضالة، المحمدية، الطبعـــة الأولى، ديســـمبر/كـــانون الأول 1988، ص 232.
- علي الشامي: الصحراء الغربية: عقدة التجزئة في المغـــرب العربـــــي، دار الكلمة، بيروت، 1980، ص 549.
- علي لغزيوي: الصحراء المغربية في البحوث الجامعية، مطبعة إنفـــو برنـــت، فاس، الطبعة الأولى، 1999، ص 167.
- عبد الوهاب بن منصور: حوار عبد الوهاب بن منصور مع جلالة الملك الحسن الثاني في نواذيبو 14 سبتمبر/أيلول 1970، المطبعة الملكية، الرباط، 1970.
- قاسم الزهيري: مذكرات دبلوماسي عن العلاقات المغربية – الموريتانية، دار الهلال العربية للطباعة والنشر (بدون سنة النشر).
- سيد أعمر ولد شيخنا: موريتانيا المعاصرة – شهادات ووثائق، دار الفكـــر، نواكشوط، 2009، ص 440.

ثانيًا: الأطروحات والرسائل الجامعية

- أحمد بن كوكوس: العلاقات بين دول المغرب العربـــي وآفـــاق الوحـــدة، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، كلية الحقوق جامعـــة محمـــد الخامس، الرباط 1989.
- أن ولد التجاني ولد محمود: العلاقات المغربية – الموريتانية من 1984–2003، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال الرباط 2003–2004.
- المصطفى ولد سيديا: موريتانيا الدولة والهوية، أطروحة دكتـــوراه الســـلك الثالث في القانون العام، المدرسة الوطنية للإدارة العمومية، الرباط 1990.
- الشيخ ماء العينين النوى: استراتيجية المغرب تجاه قضية الصـــحراء: مقتـــرح الحل الثالث، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة الحسن الثاني كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الدار البيضاء 2002–2003.

- الطالب بويا ماء العينين: السياسة الخارجية الأميركية تجاه المغرب، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، إشراف الدكتور، حسن عنبري، كلية الحقوق فاس، 2004، 2005.
- الطالب جدو ولد الزين: العلاقات المغربية – الموريتانية: الحصيلة والآفاق، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاجتماعية، ظهر المهراز فاس السنة الجامعية 2005–2006.
- مونيه رحيمي: نزاع الصحراء الغربية في إطار السياسة الخارجية الأميركية، بحث لنيل الدكتوراه الوطنية جامعة محمد الخامس كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط آكدال، السنة الجامعية 2004–2005.
- محمد بوبوش: قضية الصحراء ومسألة الحكم الذاتي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة كلية الحقوق الرباط 2003–2004.
- محمد سعيد بن أحمد: موريتانيا وجامعة الدول العربية، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية الجامعة العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات السياسية القاهرة، 1993.
- محمد تاج الدين الحسيني: وسائل حفظ السلام في العلاقات الدولية المعاصرة ودورها في تسوية نزاع الصحراء الغربية، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط، يونيو/حزيران 1984.
- محمد المختار ولد سيدي محمد: التطورات السياسية في موريتانيا من 1961–1978، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في التاريخ المعاصر كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة بغداد 2001.
- سعدبوه بن الحاج: الدولة والقبيلة في موريتانيا، أطروحة لنيل دكتوراه السلك الثالث، في القانون العام، المدرسة الوطنية للإدارة العمومية، الرباط 1991.

- عبد السلام اسفيري: الملف الدبلوماسي لنـــزاع الصحراء في إطار منظمـــة الوحدة الإفريقية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد الخامس كلية العلوم القانونية والاقتصـــادية والاجتماعيـــة، الربـــاط 1981.
- عبد الحق الذهبـــي: قضية الصحراء المغربية ومخطط التسوية الأممي، رســـالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، وحدة القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الحسن الثاني عين الشـــق كليـــة العلـــوم القانونيـــة والاقتصـــادية والاجتماعية، الدار البيضاء 2000 –2001.
- عبد الجبار امطيعش: العلاقات المغربية – الجزائرية مـــن 1830، إلى اليـــوم، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، إشراف الدكتور، عبد الله عديل كليـــة الحقوق، الرباط نوفمبر/تشرين الثاني 1992.
- عمر العسري: الأبعاد الجهوية والدولية للاستقلال الموريتاني، رســـالة لنيـــل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام جامعة الحسن الثاني، كليـــة العلـــوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الدار البيضـــاء أكتـــوبر/تشـــرين الأول 1986.
- الحسن الإسماعيل: السياسة المغربية الخارجية على الساحة الإفريقية، رســـالة لنيل دبلوم السلك العالي، المدرسة الوطنية للإدارة العمومية الربـــاط، فـــوج 21–1991.
- عبد الحق كوفير: الصحراء والهوية المغربية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا كلية الحقوق، الرباط 1993–1994.
- سيد الشيخ بلقاضي: الصحراء الغربية بين الاستفتاء والحل السياسي "الحـــل الثالث"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية الحقـــوق، الـــدار البيضاء 2001–2002.
- سيد إبراهيم ولد محمد أحمد: الحزب الواحد وتطـــور الحيـــاة السياســـية في موريتانيا، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية، جامعة محمد الخامس 1990.

ثالثًا: مقالات في دوريات علمية محكمة

- علال الفاسي: دفاعًا عن وحدة البلاد: موعد مع التاريخ، سلسلة الجهاد الأكبر، العدد 88، 25 فبراير/شباط 1959.
- ملف وثائقي: حرب الصحراء في المغرب العربي، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 44، إبريل/نيسان 1976.
- صلاح العقاد: قيام وسقوط نظام ولد داداه في موريتانيا، السياسة الدولية، العدد 54، أكتوبر/تشرين الأول 1987.
- مجدي علي عبيد: صراع الصحراء الغربية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 25 يناير/كانون الثاني 1989.
- أحمد امهابة: استفتاء الصحراء الغربية، امتحان جديد للأمم المتحدة، السياسة الدولية، العدد 117، يوليو/تموز 1994، ص 198.
- أحمد مهاب: مشكلة الصحراء الغربية والحل الثالث، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 41، يوليو/تموز 2000.
- أحمد سيد أحمد: مشكلة الصحراء في انتظار التنازلات، السياسة الدولية، العدد 150، أكتوبر/تشرين الأول 2000، ص 127.
- عزيز محمد بدر: 2001 اللاجئون وتحديات التنمية في الصحراء الإفريقية الكبرى، منظور جغرافي، مجلة الحقيقة، العدد الأول، أكتوبر/تشرين الأول 2002، الجامعة الإفريقية.
- محمد أنوار: ملامح الفعل الاستراتيجي لجبهة البوليساريو، دفاتر سياسية، العدد 62، ص 23، 2004.
- محمد أنوار: وجهة نظر في نزاع الصحراء، دفاتر سياسية، العدد 6، يناير/كانون الثاني 2004، ص 2.
- محمد أنوار: ملامح الفعل الاستراتيجي لجبهة البوليساريو، دفاتر سياسية، العدد 62، ص 23، 2004.
- محمد العربي لمساري: محاولات ربط الحوار بين المغرب وموريتانيا، دفاتر سياسية، العدد 65، أغسطس/آب 2004.

- محمد أنوار: اختبار صلابة الإرادات في نـــزاع الصحراء، دفـــاتر سياســـية، العدد 66، نوفمبر/تشرين الثاني 2004.
- أسامة السيد أحمد: 2006 مشكلة الصحراء الغربية، التقريـــر الاســـتراتيجي الإفريقي الثالث 2005/2004، معهد البحوث والدراسات الإفريقية – جامعة القاهرة، ص 102/195.
- عزيز بدر: الصحراء الغربية ومفاوضات 2007: حجر بماء البحيرة الراكدة، قضايا السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر/تشرين الأول 2007.

رابعًا: مقالات صحفية:

- بيتر فان والسوم: نـــزاع الصحراء الطويل والمضطرب، صحيفة التجديـــد، الجمعة والأحد 29–31 أغسطس/آب 2008، العدد 1965، ص 3 نقلاً عـــن جريدة البابيس الإسبانية يوم 28 أغسطس/آب 2008.
- عبد الله محمدي: المختار ولد داداه يتذكر، الشرق الأوســـط، الســـبت 26 أغسطس/آب 1995.
- مولاي أحمد العلوي: المغرب وموريتانيا: شـــراكة تضـــامنية، العَلَـــم، 27 إبريل/نيسان 2000.
- عبد القادر شيبة: موريتانيا والمغرب: مصير مشترك، العلم، 11 سبتمبر/أيلول 2001.
- عبد الهادي مزاري: المغرب وموريتانيا: سياسة تقريب المسارات، العلم، 11 سبتمبر/أيلول 2001
- مصطفى الغاشي: تطورات قضية الصحراء والدور الأميركي، نوافذ، العـــدد 11/10 يناير/كانون الثاني 2001.
- عبد الحق الذهبـــي: قضية الصحراء المغربية ومخطط التسوية الأممي، العلـــم، 30 إبريل/نيسان 2002.
- السيد علي احمد افليفل ووسام طاها: 2002 مشكلة الصحراء الغربية، التقرير الاستراتيجي الإفريقي الأول 2002/2001، معهد جامعة القاهرة ص 27/23.

- محمد جاري: وساطة جيمس بيكر وآفاق نجاح الخطة الثانية في تسوية نزاع الصحراء، الحلقة 2 الصحراء المغربية، العدد 5419، الجمعة 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2003.
- أحمد بودراع: نزاع الصحراء الغربية: خطة بيكر الثانية تبديد فرص السلام الموعود، دفاتر سياسية، العدد 59، ديسمبر/كانون الأول 2003، ص 18.
- السيد ولد أباه: موريتانيا: النفط والطريق، صحيفة الشرق الأوسط، 12 أغسطس/آب 2004.
- محمد نبيل درويش: لعبة التجزئة في المغرب العربي، الحلقة الخامسة، جريدة الصباح، العدد 1923، الثلاثاء 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2004.
- محمد العربي لمساري: جذور سوء الفهم الإسباني لقضية الصحراء، جريدة الاتحاد الاشتراكي، العدد 7886، 20 مارس/آذار 2005.
- عبد الله حفيظ السباعي: قضية الصحراء بين أزمة السياسات المتبعة وسيناريو تطبيق الحكم الذاتي، وجهة نظر، العدد 28، ربيع 2006، ص 42.
- عبد الحميد البجوقي: الحكم الذاتي ودولة الجهات في المغرب، وجهة نظر، العدد 28، ربيع 2006، ص 14.
- يوسف حماد: قضية الصحراء بين الصراع الدولي والتوتر الإقليمي، صحيفة عكاظ 21 يونيو/حزيران 2006، العدد 1830.
- أحمد الدغرني: أسئلة الحكم الذاتي في الصحراء، وجهة نظر 28، ربيع 2006.
- عبد الله عباسي: منهاست الثالثة وسقوط ورقة التوت عن البوليساريو، المساء، العدد 411، الثلاثاء 15 يناير/كانون الثاني 2008.
- عبد الحق بلشقر: مسؤول مغربي: 6 مكتسبات حققها المغرب ويراهن على تعاون الجزائر، مساء الجمعة 2 مايو/أيار 2008، العدد 504.
- إدريس لكريني: قضية الصحراء ومسار مفاوضات منهاست، أسبوعية الأحداث الشاملة، العدد 26، 5 إلى 20 إبريل/نيسان 2008.
- تقرير فان والسوم والانتصار غير المسبوق للدبلوماسية المغربية، أسبوعية الأحرار السياسية، الجمعة 25 إبريل/نيسان 2008، العدد 50.

- الداهية ولد محمد فال: رؤية لحل قضية الصحراء بعيون موريتانيـــة، الحـــوار المتمدن 2011.

خامسًا: مواقع إلكترونية وحوارات

- حوار الجزيرة نت مع محمد ولد باباه آخر وزير دفاع في حكومة المختار ولد داداه، "الصحراء مشكلة قابلة للحل إذا توافرت هذه الشروط"، تاريخ الحوار 2003، الجزيرة نت (آخر تصفح 18 أغسطس/آب 2012).
- فاطمة بنت عبد الوهاب: قراءة في الخلفية التاريخية لنـــزاع الصحراء الغربية، الجزيرة نت، {آخر تصفح 15 مايو/أيار 2012).
- حوار مع الصحفي يحيى ولد الحمد رئيس مبادرة الإعلامـــيين الموريتـــانيين الداعمين لخيار الحكم الذاتي، Eddiyar.net (آخر تصفح 18 أغســـطس/آب 2012).
- برنامج زيارة خاصة مع الدبلوماسي الموريتاني السابق أحمد بـــاب مســـك، مقدم الحلقة سامي اكليب، تاريخ الحلقة 22 إبريل/نيســـان 2005، (آخـــر تصفح 18 أغسطس/آب 2012).
- عبد ولد سيد محمد: مفاوضات منهاست نقاط قوة في ميزان البوليســـاريو، وكالة الأخبار إنفو Alakhbar.info (آخر تصفح 16 أغسطس/آب 2012).
- مقابلة مع محيي الدين عميمور وزير الثقافة الأسبق والمستشـــار الإعلامـــي للرئيس الجزائري هواري بومدين، "الاتفاق المغربـــي – الصحراوي ضرورة لأي حل"، تاريخ الحوار 2003، الجزيرة نت (5 أغسطس/آب 2012).
- زهير مبارك: "بين الثابت والمتحجر: المغرب العربـــــي نموذجًـــا"، الحـــوار المتمدن، العدد 2162، 16 يناير/كانون الثـــاني 2008 alhewar.org (آخـــر تصفح 15 أغسطس/آب 2012).
- البشير مصطفى السيد، برنامج زيارة خاصة، تقديم سامي اكليـــب، قنـــاة الجزيرة نت، بتاريخ 20 أغسطس/آب 2004، (آخر تصفح 18 أغسطس/آب 2012).

- حوار مع المرحوم محفوظ علي بيب رئيس البرلمان الصحراوي السابق، ضمن برنامج زيارة خاصة، تقديم سامي اكليب، قناة الجزيرة (آخر تصفح 18 أغسطس/آب 2012).

سادسًا: خطابات

- خطاب المختار ولد داداه من مدينة أطار بمناسبة انتخابه نائبًا في فاتح يوليو/تموز 1957.
- خطاب المختار ولد داداه أمام المجلس الوطني لحزب الشعب في 18 فبراير/شباط 1976.
- خطاب الملك الحسن الثاني بمناسبة الإعلان عن المسيرة الخضراء، مراكش 16 أكتوبر/تشرين الأول 1976.
- خطاب هواري بومدين في مؤتمر القمة العربية، الرباط، أكتوبر/تشرين الأول 1974.
- خطاب الحسن الثاني أمام مؤتمر القمة الإفريقية في الدورة 18 في نيروبي بتاريخ 26 نوفمبر/تشرين الثاني 1981.
- الكلمة السامية التي ألقاها جلالة الملك محمد السادس خلال حفل العشاء الرسمي الذي أقامه جلالته على شرف فخامة الرئيس معاوية ولد سيد أحمد الطايع، طنجة، الأربعاء 26 إبريل/نيسان 2000.
- خطاب جلالة الملك محمد السادس خلال مأدبة العشاء التي أقامها على شرفه فخامة الرئيس الموريتاني معاوية ولد سيد أحمد الطايع، نواكشوط، 2 سبتمبر/أيلول 2001.
- خطاب محمد السادس بذكرى 29 للمسيرة الخضراء، الصباح، العدد 1928، السنة الثامنة نوفمبر/تشرين الثاني 2004.
- خطاب محمد السادس بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2008.

سابعًا: قرارات مجلس الأمن

- القرار رقم 377 الصادر بتاريخ 22 أكتوبر/تشرين الأول 1975.
- القرار رقم 379 الصادر بتاريخ 2 نوفمبر/تشرين الثاني 1975.
- القرار رقم 621 الصادر بتاريخ 23 سبتمبر/أيلول 1988.
- القرار رقم 690 الصادر بتاريخ إبريل/نيسان 1991.
- القرار رقم 1359 الصادر سنة 2001.
- القرار رقم 1495 الصادر 2003.
- القرار رقم 1813 الصادر بتاريخ 30 إبريل/نيسان 2008.
- القرار رقم 1871 الصادر بتاريخ 30 إبريل/نيسان 2009.
- القرار رقم 1920 الصادر بتاريخ 30 إبريل/نيسان 2010.
- القرار رقم 1979 "2011" الصادر بتاريخ 27 إبريل/نيسان 2011.
- القرار رقم 2044 "2012" الصادر بتاريخ 24 إبريل/نيسان 2012.
- القرار رقم 2099 "2013" الصادر بتاريخ 25 إبريل/نيسان 2013.

ثامنًا: قرارات الجمعية العامة

- القرار 1514 الصادر سنة 1960.
- القرار 2070 الصادر في أكتوبر/تشرين الأول 1964 عن الدورة 20.
- القرار 2229 الصادر في 27 ديسمبر/كانون الأول 1966 عن الدورة 21.
- القرار 2354 الصادر في 19 ديسمبر/كانون الأول عن الدورة 22.
- القرار 2828 الصادر في 18 ديسمبر/كانون الأول 1968 عن الدورة 23.
- القرار 2591 الصادر في 16 ديسمبر/كانون الأول 1969 عن الدور 24.
- القرار 2983 الصادر في 14 ديسمبر/كانون الأول 1972 عن الدورة 27.
- القرار 3162 الصادر في 14 ديسمبر/كانون الأول 1973 عن الدورة 28.
- القرار 3292 الصادر في 13 ديسمبر/كانون الأول 1974 عن الدورة 29.
- القرار 3453 الصادر في 10 ديسمبر/كانون الأول 1975 عن الدورة 30.
- القرار 3437 الصادر في أغسطس/آب 1979.

- القرار 4039 الصادر في 5 ديسمبر/كانون الأول 1984.
- القرار 5040 الصادر في 3 ديسمبر/كانون الأول 1985.
- القرار 1641 الصادر في 1986.
- القرار 7242 الصادر في 4 ديسمبر/كانون الأول 1987.
- القرار 3343 الصادر في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 1984.

تاسعًا: تقارير الأمين العام للأمم المتحدة

- تقرير s/1997/358 الصادر بتاريخ 5 مايو/أيار 1997.
- التقرير 1998/316/ sالصادر بتاريخ 13 مايو/أيار 1998.
- التقرير 2000/131/ sالصادر بتاريخ 17 فبراير/باط 2000.
- التقرير s/2001/613 الصادر بتاريخ 27 يونيو/حزيران 2001.
- التقرير 2003/565/ sالصادر بتاريخ 23 مايو/أيار 2003.
- التقرير 2008/251/ sالصادر بتاريخ 14 إبريل/نيسان 2008.
- التقريرs/2009/200 الصادر بتاريخ 14 إبريل/نيسان 2009.
- التقرير 2010/175/ sالصادر بتاريخ 6 إبريل/نيسان 2010.
- التقرير s/2011/249 الصادر بتاريخ 1 إبريل/نيسان 2011.
- التقرير 2012/197/ sالصادر بتاريخ 5 إبريل/نيسان 2012.
- التقرير s/2013/220 الصادر بتاريخ 8 إبريل/نيسان 2013.